YALA!

ناشطـــون وناشطـــات
لتفعيل المساءلة في لبنان

منهاج تدريبي شامل
للمشاركة المدنية

ملحق للتوزيع

منهاج تدريبي شامل
للمشاركة المدنية

ملحق للتوزيع

قائمة المحتويات

الفصل الثالث: الديمقراطية والمشاركة المدنية	05
الدرس الأول: مقدّمة إلى الديمقراطية	06
الدرس الثاني: المواطنة	16
الدرس الثالث: سيادة القانون	22
الدرس الرابع: الحوكمة الوطنية والمحلية	33
الدرس الخامس: الجهات الفاعلة الديمقراطية	44
الدرس السادس:الانتخابات والقانون الانتخابي	57
الدرس السابع: دور الإعلام	79
الدرس الثامن: العنف ضد المرأة في السياسة	91
الدرس التاسع: التعاون والتضافر	99
الوحدةالرابعة: المناظرة والحوار	107
الدرس الرابع: ما هي المناظرة؟	108
الدرس الخامس: ما هو الحوار؟	117
الدرس السادس: التحدّث أمام الجمهور	128
الدرس الثامن: بناء الحجج والدفاع عنها	134
الدرس الحادي عشر: بناء توافق الآراء	144
الوحدة الخامسة: حملات المناصرة والمساءلة	148
الدرس الأول: المكوّنات الأساسية لحملة التوعية العامة	149
الدرس الثاني :مقدّمة إلى المناصرة	152
الدرس الثالث: العناصر الأساسية لحملة المناصرة	157
الدرس السادس: نصائح لصياغة تقارير الظل	161

الوحدة الثالثة
الديمقراطية والمشاركة المدنية

الدرس الأول
مقدّمة إلى الديمقراطية

1. المفهوم

الديمقراطية، بحسب تعريفها البسيط، هي حكم الشعب. وفقاً لتعريفها الحديث، الديمقراطية هي شكلٌ من أشكال الحكم، يضمن فيه الدستور الحقوق الشخصية الأساسية، وانتخاباتٍ حرةً ونزيهةً، وقضاءً قانونياً مستقلاً.

والديمقراطية هي نموذجٌ وأيديولوجيةٌ لا ينفكّان يتطوّران وفقاً للاحتياجات الاجتماعية. فتُطبَّق الديمقراطية من خلال آليات وطرق متنوّعة، وبما يتوافق مع الظروف والاحتياجات الاجتماعية. تفعّل هذه الآليات حكم الشعب ضمن إطار من الحرية، ومنها أيضاً التعددية السياسية، وسيادة القانون، وصون حقوق الإنسان. ليس من نموذج مطلق أو مثل يُحتذى به لتطبيق الديمقراطية. فتتطوّر الديمقراطية شأنها شأن الآليات، والقيم، والثقافة، أي بما يتوافق مع الظروف المتغيّرة في المجتمعات المختلفة.

في النظام الديمقراطي الحديث، يجب أن تستوفي الدولة بعض الشروط الأساسية التي ينبغي ألا تكون مدوّنة في دستورها فحسب، بل أن يحافظ عليها السياسيون والسلطات في الحياة اليومية أيضاً، مثل:

- ضمان حقوق الإنسان الأساسية لكلّ شخص.
- فصل السلطات بين مؤسسات الدولة: الحكومة (السلطة التنفيذية)، البرلمان (السلطة التشريعية)، والمحاكم القانونية (السلطة القضائية).
- حرية الرأي، والخطاب، والصحافة، ووسائل الإعلام.
- الحرية الدينية.
- الاقتراع العام والمتساوي.
- الحوكمة السليمة.

في الواقع، إنّ عبارة «**حكم الشعب، من الشعب، ولأجل الشعب**» هي أقرب إلى هدف الديمقراطية من تعريفها. ولعلّ تحقيق هذا الهدف ممكن من خلال منهجية صنع القرار الديمقراطية، والقواعد التي تُنظّم عملية صنع القرارات العامة، وتجعل ممارسات السلطة أكثر امتثالاً للضوابط الاجتماعية، وتُجبر السلطات على مراعاة مصالح البلاد.

اليوم، يُصنّف النظام ديمقراطياً إذا كان يمتثل لمبادئ تمّ على أساسها إنشاء المؤسسات الفعالة. يُفترض بهذه المبادئ أن تحول دون حصول شخص أو أقلية على السيادة الكاملة، وأن تضمن توفّر الشروط الدنيا لحكم الشعب، أي حكم الأكثرية التي تتّخذ القرارات العامة أيضاً. يسعى النظام إلى اعتماد نهج صنع القرار هذا، بشكل تدريجي، من خلال تحقيق مشاركة واسعة وفعالة في العملية السياسية، ونشر الثقافة الديمقراطية، وتأمين استقرار المؤسسات الدستورية لكي تساعد في نشوء قوة المجتمع، وزيادة قدرته على مراقبة السلطة الحكومية، وضمان امتثال القرارات الحكومية للمصلحة العامة.

من هذا المنطلق، تُعتبر الديمقراطية نظاماً يُصدر قرارات مجتمعية ملزمة، في ظل مشاركة فعالة من أبناء المجتمع. بناءً على ذلك، قد يكون المجتمع الديمقراطي دولةً، أو جمعيةً، أو حزباً، أو نقابةً إلخ.

ترتكز الشروط التي تنظّم عملية صنع القرارات العامة على عوامل دنيا ومشتركة ينبغي توافرها في أي نظام ديمقراطي. لكنّ ذلك لا ينفي أنّ الديمقراطية هي أيضاً مجموعة من الحقوق الأساسية، وسلسلة من المؤسسات والممارسات، ونظاماً يسعى إلى تحقيق نتائج مستهدفة.

2. أهمية الديمقراطية

تحتلّ الديمقراطية مكانةً مهمّةً بالنسبة إلى الدولة ومواطنيها على السواء. وقد يكون لها دورٌ أساسي في جعل المواطنين يشعرون بالرضى عن العيش في دولة معيّنة، حيث يمكنهم التعبير عن أنفسهم بحرية، والشعور بالأمان، والمشاركة في رسم مستقبلهم وفقاً لخياراتهم. في هذا الإطار، أصبح التعاون بين الدول، وبذل الجهود لتطوير النماذج الديمقراطية المناسبة، خطوةً ذات أهمية متزايدة. فمن شأن ذلك أن يجنّبها الوقوع في فخ الحروب والفوضى. بالفعل، إذا تركت الدول مواطنيها يعيشون في حالة من الشك والجهل لحقوقهم وحرياتهم، قد يلجأ هؤلاء إلى العنف كوسيلة لبلوغ هذه الحقوق (من ثورات وأعمال شغب إلخ.). من هذا المنطلق، تُعتبر الديمقراطية عنصراً مهمّاً يمكن الأشخاص من العيش بحرية واستقلالية، لا بل هي ضمانة مؤسساتية بأنّ السياسات التي توجدها الحكومة تتناسب مع مصالح الشعب. في الواقع، يُقال إنّ الديمقراطية هي المحدّد الرئيسي لجودة الحياة.

تشترط الديمقراطية مشاركة المواطنين المستمرة، بخلاف أشكال الحكم الاستبدادية التي تفرض تبعية الشعب الخاضع. لكنّ الأبحاث أظهرت، في هذا الإطار، أنّ الشباب بشكلٍ خاص لا يبالون بالسياسة. يعود ذلك، كما هو مفترض، إلى أنّ الشباب ما دون الثامنة عشرة من العمر لا يملكون حقّ الكلام/التعبير عن رأيهم، مما يعني أنّ السياسيين لا يبالون بهم كونهم لا يحصدون منهم أيّ أصوات في الانتخابات. من هنا، عندما يكون شخص محروماً من حقّه في الكلام، يساهم هذا الأمر بطبيعة الحال في إثباط عزيمته وشعوره بحافز المشاركة والالتزام.

3. الديمقراطية السياسية والاجتماعية

1.3 الديمقراطية السياسية

يشترط النظام الديمقراطي توفّر أسس ومؤسسات معيّنة. يرتبط الأساس الأوّل بالانتخابات بصفتها الحكم الذي يقضي باختيار أعضاء المؤسسات. وتضمن المؤسسات أن يراقب المسؤولون المنتخَبون قرارات الحكومة الديمقراطية وسياساتها، من خلال إجراء انتخابات دورية، حرة، ونزيهة، يمكن فيها لأي مواطن مؤهل الترشّح والمشاركة بشكل عملي في الانتخابات والعملية الاقتراعية.

ثانياً، تحمي المؤسسات الحريات العامة على الشكل التالي: الحقّ بالتعبير وتوجيه النقد البنّاء دونما خوف من العقاب، وحقّ الوصول إلى المعلومات، وحماية مصادر المعلومات البديلة، وحرية تكوين الجمعيات بشكل مستقل، بما في ذلك حقّ إنشاء الأحزاب ومجموعات المصلحة.

يرتبط مفهوم الديمقراطية، في عصرنا الحديث، بفكرة **الانتخابات**، أي حقّ الأمة بأكملها بالانتخاب والتشريع بكل ما للكلمة من معنى. ولا يخفى على أحد أنّ الانتخابات تشكّل جوهر الديمقراطية السياسية، حيث يقوم الانتخاب على الاختيار. بالفعل، عندما ينتخب شخص ما، فهذا يعني أنه يكون أمام بدائل مختلفة يمكنه الاختيار ما بينها. لكن هل يمكن لأعضاء المجتمع كلهم الاختيار؟

2.3 الديمقراطية الاجتماعية

لا تُعتبر الانتخابات، في الواقع، المفهوم الديمقراطي الوحيد، بل هي أحد أشكال الديمقراطية. تعني الديمقراطية، في المقام الأول، الحرية السياسية التي تمكّن المواطنين من القيام بواجبهم الانتخابي. ولكي يسجّل الأفراد اختيارهم، يجب أن يكونوا أحراراً، وأن يعرفوا ماذا يريدون ولماذا، وأن يتمتعوا بقدرة تحقيق إرادتهم.

ترتبط الإرادة، في هذه الحالة، بالحرية. لكنّ الحرية تتحوّل إلى استعباد واستغلال إذا كانت موزّعة بشكل متفاوت على من يتمتع بها. في الواقع، إنّ حرية المجتمع لن تعني إلا طغياناً واستغلالاً إذا كان المواطنون يعيشون تحت نير حكم يسود فيه انعدام المساواة. فلا يستطيع الجياع الاختيار فعلاً، لأنهم لا يهتمون إلا بالحصول على الخبز. كذلك الأمر، لا يملك الأميون والجهلة إمكانية الاختيار؛ فحتى لو كانوا «يرغبون» في ذلك فعلاً، فهم لا يعرفون بالضبط ماذا يريدون ولماذا، ولا يكونون قادرين على تحويل إرادتهم إلى حقيقة.

من هنا، بالإضافة إلى الجوانب الثقافية والتنظيمية للديمقراطية، لا يمكن تجاهل بعض خصائصها الاجتماعية والاقتصادية. فتفترض الديمقراطية مساواةً في الحقوق، والواجبات، ومعايير العيش، والمحاكم، والتعليم، وفي كل شيء، وهو ما يُعرف «**بالديمقراطية الاجتماعية**».

4. الديمقراطية التشاورية والتشاركية[1]

تعتمد الديمقراطية على الحوار والتشاور للتخفيف من النزاعات والتشجيع على التفكير في الآراء ووجهات النظر البديلة. فمن شأن المداولات الخاضعة لإدارة مناسبة أن ترسي أساساً لعملية تشاورية سلمية بين مختلف الفئات الحزبية، والإثنية، والدينية، من خلال إنشاء مساحة آمنة للنقاش المفتوح ووضع الأجندة السياسية بطريقة أكثر شمولية. في هذا المنظور، تشكّل الديمقراطية وسيلةً بالغة الأهمية لتعزيز التعدّدية والحس المجتمعي المشترك.

الديمقراطية التشاورية تنطبق عندما تُتّخذ القرارات السياسية نتيجةً لمناقشة عادلة ومنطقية بين المواطنين. يقول المنظّرون السياسيون إنّ «الديمقراطية التشاورية ترفع أصوات المواطنين في الحكم من خلال إشراك أشخاص من كافة الأعراق، والطبقات، والأعمار، والخلفيات الجغرافية في مداولات تؤثّر، بشكل مباشر، على القرارات العامة.»

راج مفهوم **الديمقراطية التشاركية** في الستينيات مع مطالبة حركات الناشطين بمشاركة أكبر في عملية صنع القرارات الحكومية. من الركائز الأساسية للديمقراطية التشاركية ضرورة تعزيزها لقدرة المواطنين على المشاركة، مما يتطلّب بدوره إصلاح المؤسسات الديمقراطية لجعل هذه المشاركة هادفةً بدرجة أكبر.

1 منقول بتصرّف عن:

OECD, Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave, 2020.

متوفّر على:

https://drive.google.com/file/d/1kA5v0ettSuPxLlx-s6DUG1HL9D6f7rx7/view

ما الحاجة إلى التمثيل والتشاور؟[2]

- **نتائج سياساتية أفضل لا سيّما وأنّ التشاور يؤدي إلى صدور أحكام عامة مدروسة، عوضاً عن مجرّد آراء عامة.** توجد هذه العمليات مساحاتٍ للتعلّم، والتداول، وصياغة التوصيات الواعية، مما يعود بفائدة كبيرة على السياسات وصانعي القرار.

- **شرعية أكبر لاتّخاذ الخيارات الصعبة.** تساعد هذه العمليات صانعي السياسات على فهم السياسات ذات الأولوية بشكل أكبر، فضلاً عن القيم والأسباب التي ترتكز عليها، وتحديد أين يمكن أو لا يمكن تحقيق الإجماع، والتغلب على حالة الجمود السياسي.

- **تعزيز الثقة العامة بالحكومة والمؤسسات الديمقراطية من خلال منح المواطنين دوراً فعالاً في عملية صنع القرارات العامة.** من الأرجح أن يثق الناس بقرار نتج بفضل جهود عامة الناس، عوضاً عن قرار تتّخذه الحكومة من جانب واحد أو خلف الأبواب المغلقة. لكنّ الثقة تعمل بالاتجاهين. فلكي تنال الحكومات الثقة من الشعب، عليها بدورها أن تثق بالشعب وبقدرته على المشاركة في عملية صنع القرار.

- **ضمان توفّر الاحترام المدني وتمكين المواطنين.** يمكن لإشراك المواطنين في تشاورات فاعلة أن يعزّز أيضاً حسّهم بكفاءتهم السياسية (أي اعتقاد المرء بقدرته على فهم الشؤون السياسية والتأثير عليها)، وذلك من خلال عدم التعامل معهم كمجرّد أهداف للتشريعات والإدارة (راجع Knobloch et al., 2019).

- **جعل الحوكمة أكثر شمولية من خلال إفساح المجال أمام مشاركة مجموعة أكثر تنوّعاً من الأشخاص.** من خلال أخذ عيّنات عشوائية ومقسّمة إلى طبقات اجتماعية، يتمّ إشراك فئات عادةً ما تكون مقصية، مثل الشباب، والأشخاص المحرومين، والنساء، أو الأقليات الأخرى في السياسات العامة وصنع القرار.

- **تعزيز النزاهة وتجنّب الفساد من خلال التأكّد من أنّ المجموعات والأفراد الذين يملكون المال والسلطة لا يستطيعون التأثير على القرارات العامة.** من المبادئ الأساسية للممارسات السليمة المتعلقة بالتشاورات هي ضرورة أن تكون هذه العملية شفافة وعلنية، وأن تمنح جميع أصحاب المصلحة فرصة عرض مواقفهم على المشاركين. وغالباً ما تكون هويات المشاركين محمية حتى نهاية العملية التشاورية لحمايتهم من استهداف مجموعات المصلحة لهم.

2 منقول بتصرّف عن:

OECD, Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave, 2020.

متوفّر على:

https://drive.google.com/file/d/1kA5v0ettSuPxLlx-s6DUG1HL9D6f7rx7/view

الاختلافات الأساسية بين الديمقراطية التشاورية والتشاركية[3]			
	عدد المشاركين	نوع المشاركة	طريقة اختيار المشاركين
ديمقراطية تشاورية	مجموعات صغيرة نسبياً (لكن تمثيلية) من الأشخاص، كونه من الصعب إجراء مداولات معمّقة بين أعداد كبيرة.	التداول، مما يتطلّب أن يكون المشاركون ملمّين جيداً بالموضوع، ويفكّرون بمختلف وجهات النظر بهدف التوصّل إلى إصدار حكم عام (وليس مجرّد رأي) بشأن "ما الذي يمكن أن نتّفق عليه بشدة؟"	عادةً وفق عملية تُعرف باليانصيب المدني، تقوم على اختيار عشوائي للمشاركين بغية تشكيل هيئة عامة تمثّل عامة الناس، وتكون قادرة على التفكير في مختلف وجهات النظر، من دون الخضوع لآراء ممثّلي مجموعات المصلحة ذوي السلطة.
ديمقراطية تشاركية	أعداد كبيرة من الأشخاص، يكون كلٌّ منهم، في أفضل الأحوال، متأثّراً بقرار معيّن. أما الهدف، فهو تحقيق المشاركة على نطاق واسع.	مشاركة أكبر في كافة جوانب السياسة من جميع المواطنين الذين يريدون أن يكونوا معنيّين؛ تقبُّل تنوّع فرص المشاركة السياسية وتشجيعها	كل شخص يختار المشاركة بنفسه، لتمكين أكبر عدد ممكن من الأشخاص من تقاسم الخبرات.

5. التحوّل الديمقراطي[3]

اتّخذت المقاربة نحو الديمقراطية أشكالاً متنوّعة في مختلف الدول عن طريق فرض قيود دستورية فعالة بغية التحكّم بالسلطة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من التجارب الديمقراطية الناجحة، كما في الهند واليابان، تقع خارج أوروبا التي تُعتبر مهداً للتجارب الديمقراطية.

يُظهر هذا الأمر أنه بمقدور الديمقراطية التأقلم مع تقاليد وقِيم المجتمعات التي يتمّ اعتمادها فيها. فالديمقراطية هي منهجية حكم قادرة على التأقلم مع مجتمعات مختلفة، وتأخذ الظروف الخاصة لهذه المجتمعات في الاعتبار. ومع أنّه ليس من شكل واحد متّفق عليه لتطبيق الديمقراطية، إلا أنّ هناك شروطاً وضمانات دنيا ينبغي الحفاظ عليها عند التحوّل نحو الديمقراطية.

تتّبع الديمقراطية مقاربةً عملية وواقعية تقوم على احترام مختلف المعتقدات والقيم المجتمعية ومراعاتها. فتهيّئ هذه المقاربة مختلف مؤسّسات الدولة للتحول الديمقراطي، من دون انتهاك مبادئ الديمقراطية أو عرقلة عمل المؤسسات الدستورية.

3 منقول بتصرّف عن:

OECD, Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave, 2020.

متوفّر على:

https://drive.google.com/file/d/1kA5vOettSuPxLlx-s6DUG1HL9D6f7rx7/view

فلا تُعتبر المساواة والحرية، أو تغيير أصحاب السلطة ومساءلتهم، أو حقّ الأفراد باختيار حكّامهم، متناقضةً، عملياً، مع قيم أيّ مجتمع ومعتقداته.

تُعتبر الديمقراطية، عملياً، تناسبيةً وتدريجية. لكن بما أنّه «ينبغي عدم صرف النظر تماماً عما لا يمكن تحقيقه بكليّته»، على مناصري الديمقراطية العمل من أجل تحقيق التحوّل الديمقراطي. وهي عملية تبدأ عندما يضبط المجتمع مصادر العنف، ويدير الخلافات بطريقة سلمية، ويضمن حدّاً أدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع الأشخاص من دون استثناء. عملياً، تخطو الديمقراطية بالبلاد نحو التقدّم، وتتطوّر لتعكس حسّاً بالاستقرار، في ظلّ انتشار ثقافة الديمقراطية وتأثيرها على السلوك العام.

6. النوع الاجتماعي، المرأة والديمقراطية

1.6 ما دور المرأة في السياسة؟

لا يمكن إنكار التأثير الإيجابي الناجم عن تمكين المرأة. فيقول كوفي أنان: «أظهرت لنا الدراسات، واحدةً تلو الأخرى، أنه ما من أداة أكثر فعالية في تحقيق التنمية من تمكين المرأة. ما من سياسة أخرى يمكن أن تزيد الإنتاجية الاقتصادية أو تخفّف معدّل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية. ما من سياسة أخرى تساهم في تحسين التغذية وتعزيز الصحة، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ما من سياسة أخرى تؤثّر، كما تفعل سياسة تمكين المرأة، على زيادة فرص التعليم للجيل القادم.»[4]

← موجز السياسات عن قيادة المرأة من حملة Deliver For Good (بمساهمة من المعهد الديمقراطي الوطني)

> لا يمكن للعالم أن ينتظر 107 سنوات إضافية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في الميدان السياسي.
>
> نحن بحاجة إلى مزيد من النساء في السياسة الآن.
>
> لا يمكن أن تكون الديمقراطية مثمرة إلا بمشاركة المرأة الفعالة وعلى قدم المساواة مع الرجل.
>
> عندما تكون الديمقراطية مثمرة، نفوز جميعاً من خلال تحقيق نموّ أكثر استدامة، وتكريس صنع القرار بشكل أفضل وأكثر استجابةً، والوصول إلى مجتمعات أكثر قدرةً على المواجهة والصمود.

4 Moccia, P. (ed) et. al. (2007) *The State of the World's Children – 2007*. UNICEF. [http://www.unicef.org/sowc07/docs/sowc07.pdf].

فضلاً عن ذلك، كما أفادت مادلين أولبرايت، يبدّد العالم مورداً ثميناً من خلال سوء التمثيل الفاضح للمرأة في المناصب القيادية، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى استبعاد مواهب المرأة ومهاراتها من الحياة السياسية. من هذا المنطلق، على المشرّعين، ذكوراً وإناثاً، العمل يداً بيد من أجل حلّ العدد الهائل من المشاكل في بلادهم. مع ذلك، في حين ترتكز أهداف التنمية المستدامة على التزام أساسي بتحقيق **كافة** المقاصد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (لا الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين فقط)، أظهرت دراسة صادرة عن منظّمة «إيكوال ميجرز 2030» (تدابير متساوية 2030) أنّ هناك فرق بعشرين نقطة بين نظرة صانعي السياسات الرجال والنساء إلى مفهوم المساواة بين الجنسين، حيث يتمتع الرجال بنظرة أكثر إيجابية تجاه التقدّم.

- تقرير صانعي السياسات. إيكوال ميجرز 2030، 2017

من هنا، لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية وبناء أنظمة ديمقراطية قوية ومستدامة، لا بدّ من تشجيع المرأة، وتمكينها، ودعمها كي تصبح قائدةً سياسية ومجتمعية قوية.

- موجز السياسات عن مشاركة المرأة في السياسة من حملة Deliver For Good (بمساهمة من المعهد الديمقراطي الوطني)

تُعتبر مشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل كامل ومنصف ضروريةً لبناء واستدامة أنظمة ديمقراطية قوية، وحيوية، وسلمية. استناداً إلى ذلك، أصبحت المشاركة الهادفة للمرأة في الأدوار القيادية الوطنية والمحلية والمجتمعية محور تركيز أساسي للسياسات الإنمائية العالمية.

- استراتيجيات دعم الديمقراطية: الريادة بفضل تمكين المرأة في السياسة. طوماس كاروزرس. (بتكليف من المعهد الديمقراطي الوطني)

2.6 حقوق المرأة هي حقوق الإنسان

على المستوى الأساسي، لا تُعتبر الديمقراطية التي لا تشهد مشاركة نصف سكّانها بديمقراطية فعلاً. فيحقّ للرجال والنساء التمتع بحقوق مدنية وسياسية متساوية، وفق ما ينصّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيرهما من الالتزامات الدولية.[5]

- تنصّ **المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** على أنه (1) لكلّ شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرةً وإما بواسطة ممثّلين يُختارون بحرية؛ (2) لكلّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقّ تقلُّد الوظائف العامة في بلده؛ (3) وإرادة الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين [...].

توفّر اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، بدورها، الحماية للحقوق الفردية التي تتمتع بها المرأة.

- تعرّف **المادة الأولى** التمييز على أنه «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتمّ على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها [...].»

5 الأمم المتحدة، «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، الأمم المتحدة، http://www.un.org/en/ universal-declaration-human-rights/

- تنصّ **المادة 7** على أنّ الدول يجب أن تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحقّ في (أ) التصويت في الانتخابات وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛ (ج) المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تُعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

اعتمد لبنان خطة العمل الوطنية الأولى الخاصة به عام 2019، على أن يجري تطبيقها بين 2019 و2022. أعدّت هذه الخطة لجنة توجيهية، بقيادة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وضمّت ست وزارات حكومية، وثلاث منظمات مجتمع مدني، وست وكالات أممية شكّلت مجلساً استشارياً تقنياً. تعكس أهداف خطة العمل الوطنية أركان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز مشاركة المرأة الكاملة في عمليات صنع القرار في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وكذلك في قطاعي الأمن والدفاع.

خطة العمل الوطنية: لبنان، السلام والمرأة.

3.6 شغل المرأة للمناصب المنتخَبة

تعطي النساء المنضويات في الهيئات التشريعية الأولوية لقطاعَي التعليم والصحة وغيرها من الاستثمارات الإنمائية الأساسية. من هنا، عندما يتمّ تمكين المرأة كقائدة سياسية، تختبر الدول معايير معيشة أفضل، كما يمكن لمس تطوّرات إيجابية في مجالات التربية والبنية التحتية والصحة، وتُتّخذ خطوات ملموسة لكي تؤتي الديمقراطية ثمارها. وليس هذا فحسب، بل هناك أدلة ناشئة تفيد بأنّ مشاركة المرأة في السياسة يمكن أن تؤثّر على المعايير الاجتماعية، وتخلّف آثاراً إيجابية على تطلّعات كلا الوالدين- الآباء والأمهات على السواء- بالنسبة إلى بناتهنّ.

- هل السياسيات النساء مفيدات للنموّ الاقتصادي؟
- صانعات السياسات النساء ونفقات قطاع التربية Chen, 2009
- إليكم لماذا تُعَدّ زيادة عدد النساء في الحكم مفيدةً لصحتكم (المقال كاملاً هنا)
- الصوت والتعاون. تمكين النساء والفتيات من أجل ازدهار مشترك. (الفصل 6) البنك الدولي. 2015. المراجع: Mansuri and Rao، 2013. Chattopadhyay and Duflo، 2004

4.6 المرأة كبانية للسلام

تُعتبر النساء ملتزمات التزاماً عميقاً ببناء السلام وإعادة الإعمار بعد النزاعات، ويمكنهنّ حمل وجهات نظر مميّزة وقوية إلى طاولة المفاوضات. فلا يخفى على أحد أنّ المرأة تعاني بشكل غير متناسب خلال النزاعات المسلّحة، وبالتالي فهي تدافع بقوّة عن أهمية الاستقرار، وإعادة الإعمار، ومنع النزاعات المحتملة في المستقبل. وقد أظهرت الدراسات أنّ مشاركة المرأة في العمليات الانتقالية وحكومات ما بعد النزاعات يمكن أن «تعزّز شرعية المؤسسات الناشئة، وتخفض الفساد في الحكومة، وتوسّع نطاق الأجندة السياسية، وتعزّز عملية صنع السياسات التشاورية، وتشجع على التعاون بين أشخاص من مختلف الأيديولوجيات

والقطاعات الاجتماعية.»[6] فضلاً عن ذلك، ترتبط المساواة بين الجنسين وطريقة معاملة المرأة مع مستوى الأمن والاستقرار الذي تنعم به دولة ما بشكل عام.

- ما أهمية النوع الجنسي لتحقيق السلام العالمي Valerie Hudson. Foreign Policy، 2012
- المشاركة النسائية والارتداد نحو الحرب الأهلية Demerritt, Nichols and Kelly. Civil Wars، 2014
- المشاركة النسائية في مفاوضات السلام وديمومة السلام Kraus, Kraus and Branfors. Geneva Graduate Institute، 2019

5.6 العنف ضد المرأة في السياسة

يتطلّب أي تقييم يتمّ إجراؤه لمدى دمج الجنسين في السياسة الإقرار بأنّ تجارب النساء والرجال في المجال السياسي لا تتأثّر بالنوع الاجتماعي فحسب، بل تتقاطع مع عدة هويات أخرى أيضاً، مثل الطبقة، أو الإثنية، أو الجنسانية. وتبعاً للسياق، قد تكون هذه الهويات أكثر بروزاً وأهميةً من النوع الاجتماعي، أو قد تتقاطع مع النوع الاجتماعي لتؤدي إلى التمييز الذي تواجهه فئات محدّدة من النساء.

- النساء ذوات البشرة السوداء المناصرات لاقتناء الأسلحة. آثار البروباغندا على أعضاء الفئات الاجتماعية ومجموعات القضية المهمّشين Institute for the Future، 2019
- تهجم ترامب على عضوات الكونغرس حافل بالعنصرية والتحيّز ضد المرأة Soraya Chemaly

مع إقدام المرأة على المطالبة بحقها في المشاركة في السياسة، تصطدم بردود فعل تشمل المضايقة، والاستغلال النفسي (شخصياً وإلكترونياً)، والاعتداء الجسدي أو الجنسي. يمكن لأيٍّ من أنواع العنف هذه أن تحدث في مساحات خاصة، أو عامة، أو مساحات «عامة محمية». تُعتبر هذه الظاهرة من العنف ضد المرأة في السياسة قضيةً عالمية[7]. وهي متجذرة في البيئة التي تقرّر فيها امرأة الدخول إلى المعترك السياسي، حيث تظهر كعائق بارز على المستويات الفردية، والمؤسساتية، والاجتماعية-الثقافية لتحويل دون مشاركة المرأة في السياسة بشكلٍ هادف. يخلّف هذا الأمر تبعاتٍ جسيمة على مدى نشوء مجتمعات ديمقراطية شمولية وقادرة على الاستمرارية والصمود.

- وقف العنف ضدّ المرأة في السياسة. المعهد الديمقراطي الوطني. أُرسل إلى مقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة العنف ضدّ المرأة. آب/أغسطس 2018.
- واقع خفيّ: العنف ضد المرأة في السياسة. مادلين أولبرايت. سي.إن.إن. آذار/مارس 2016
- كلفة مزاولة السياسة؟ تحليل العنف والمضايقات ضد السياسيات النساء Mona Lena Krook and Juliana Restrepo Sanı´n (2019)

6 The Institute for Inclusive Security (2009) "Strategies for Policymakers: Bringing Women into Government." http://www.huntalternatives.org/download/1648_bringing_women_into_government_mar_09_final.pdf

7 تُحظَّر هذه الأفعال بشكل صريح في الكثير من الأطر القانونية ومدوّنات قواعد السلوك في مكان العمل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا («بروتوكول مابوتو»)، البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الميثاق الديمقراطي للبلدان الأميركية، اتفاقية البلدان الأميركية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (اتفاقية بيلم دو بارا»).

- لا أطراف في العنف: تحليل العنف ضد المرأة في الأحزاب السياسية- النتائج الأولية. من جلسات تجريبية في الكوت ديفوار، هندوراس، تنزانيا وتونس. المعهد الديمقراطي الوطني.

يمكن أن تؤدي المساحات الإلكترونية دوراً مهمّاً في مساعدة النساء والمجموعات المهمّشة الأخرى على تخطي عوائق مزاولة النشاط السياسي. لكنّ العالم الرقمي أصبح بدوره منتدى للمعلومات المضلّلة، وخطاب الكراهية، والاستغلال، والمضايقات بحقّ النشاء الناشطات سياسياً. من هنا، يوجد هذا العنف الإلكتروني ضدّ النساء في السياسة بيئةً عدائيةً ترغم النساء على فرض الرقابة الذاتية، والالتزام بالصمت، أو الانسحاب من الخطاب السياسي السائد على الإنترنت. كما إنه أحد أبرز أشكال العنف السائد الذي يحول دون مشاركة المرأة في السياسة، لكنه ما يزال غير موثّق وغير مدروس بدرجة كبيرة.

يمكن أن يرتكب هذا العنف أفرادٌ، ومنظمات، ودول، وشبكات عابرة للحدود الوطنية. ومع أنّ هناك ميل إلى تصنيف هذه القضية كقضية «غير عنفية»، لكن هناك أدلة واضحة على ما أطلق عليه المعهد الديمقراطي الوطني «التأثير الذي يؤدي إلى الإدمان»، وبموجبه يتقاطع التحرّش على الإنترنت مع الحيّز المادي، فيفضي إلى شنّ اعتداء أو ما هو أسوأ من ذلك (كما في مقتل النائبة البريطانية، جو كوكس). وفي حين يتجذر هذا العنف كلّه متجذرٌ في المعايير الجندرية غير المتساوية وكراهية النساء، يتمّ استغلال المعايير الجندرية والتحيّز أيضاً لتحقيق نتائج سياسية محدّدة.

- تغريدات مرعبة: تحليل العنف الإلكتروني ضدّ المرأة في السياسة. المعهد الديمقراطي الوطني. 2019
- كيفية حلّ مشكلة إدارة فايسبوك؟ تبيّن ما هو فايسبوك. Buni and Chemaly. The Verge، 2017
- الاستبداديون الجدد يشنّون حرباً على المرأة. Peter Beinart . ذا أتلانتيك، 2019
- موساد خاص للإيجار: الجهود المبذولة للتأثير على الانتخابات الأميركية، بدءاً بسباق انتخابي في بلدة صغيرة. Entous and Farrow. ذا نيويوركر، 2019

الدرس الثاني
المواطنة

المفهوم

- يمكن تعريف المواطنة على أنها انتماء شخص إلى أرض معيّنة، وولاؤه لهذا البلد على نحو يشكّل مصدراً لتلبية جميع احتياجاته الأساسية وحمايته من المخاطر.

- المواطنة هي العلاقة مع الأرض والبلد: أي أنها تنطبق عندما يستقرّ الناس داخل دولة ويحملون جنسيتها؛ عندما لا ينتمون إلى دولة أو وطن آخر؛ عندما يمتثلون للقوانين الصادرة في تلك الدولة، ويتمتعون بمجموعة من القوانين على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين، ويستوفون واجبات معيّنة تجاه الدولة التي ينتمون إليها.

- المواطنة هي عبارة عن الحقوق والمسؤوليات. فهي تمثّل روح المبادرة لدى الفرد ومسؤوليته تجاه نفسه وتجاه مجموعة الأشخاص التي ينتمي إليها. ولا تنطبق هذه الحقوق والمسؤوليات إلا في مجتمع ديمقراطي يضمن المساواة في الحياة وفي الفرص.

القيم المتعلقة بالمواطنة

- **الاحترام المتبادل:** هو الالتزام باحترام المواطنين والمساحات العامة. يوجد الاحترام إحساساً متبادلاً بالامتنان بين الأفراد، فضلاً عن المزيد من الانسجام داخل المجتمع.

- **المسؤولية المدنية:** هي التعبير عن إرادة المواطنين بالمحافظة على القواعد المطبّقة وتحمّل مسؤولياتهم. يفترض هذا المصطلح، وفقاً لتعريفه الأوسع، استعداد المواطنين لتلبية احتياجات المجتمع قبل احتياجاتهم الخاصة.

- **التضامن:** الشعور بالإلفة، والانفتاح، والمسؤولية تجاه بقية أعضاء المجتمع. يمكن أن يتجسّد هذا الشعور في الواقع على شكل أفعال ملموسة.

- **الولاء:** المواطنة هي شعور شخص ما بانتمائه إلى وطن له حدوده الجغرافية الخاصة. يصبح هذا الشعور، بمشاركة أشخاص آخرين، أساساً للهوية الشخصية وإقراراً بما يلحق بذلك من حقوق وواجبات. يرتبط مفهوم المواطنة، بشكل أساسي، بالوطن، ويعتمد تأثيره على مدى مشاركة المواطنين كافة في عمل مثمر متعلق بالدمج الوطني، والنهوض بالوطن، وتحقيق سلامته. يُعتبر جميع المواطنين مواطنين في الوطن نفسه، ويتمتعون بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية متساوية، ولديهم أيضاً واجبات متساوية من دون أي تمييز، كلاً وفقاً لقدراته الخاصة. من هذا المنطلق، المواطنة هي التحالف والتضامن بين أشخاص أحرار يتمتعون بقدرات وأدوار متساوية في مجال صنع القرار، وكذلك

بالكرامة من دون تمييز. تتأثّر المواطنة في أي دولة بدرجة النضوج السياسي، والتقدّم الثقافي، والمعتقدات الاجتماعية، والتغييرات الدولية الكبرى.

حقوق المواطنين

تستنير معظم الدساتير، في معرض تعريفها لحقوق المواطنين، باتفاقيات حقوق الإنسان، لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عام 1966. يحدّد كلا العهدين الحقوق الفردية. وتتمثّل أبرز الحقوق المتعلقة بالمواطنة والمساواة القانونية بمجموعة الحقوق التالية: الحقوق المدنية كالحقّ في حرية التعبير الشفوية والمكتوبة، والحقوق السياسية كحقّ الترشّح للانتخابات، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كالحقّ في الأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

واجبات المواطنين

لا يمكن مناقشة الحقوق الفردية بمعزل عن الواجبات والمسؤوليات التي تترافق معها. من هذا المنطلق، يجب أن يمتثل الأشخاص لواجباتهم ومسؤولياتهم تماماً كما يتمتعون بحقوقهم.

من مواصفات المواطن الجيّد:

- احترام القوانين والحقوق والحريات الأخرى؛
- حماية حقوقهم وحقوق الآخرين من الاستغلال على يد أيّ كان، بما يتوافق مع القوانين والأطر السلمية؛
- ممارسة الحقوق لضمان الأداء المناسب لعملية التحوّل الديمقراطي. لن تُخلّفَ الحقوق بالتصويت، وحرية التعبير، والمشاركة في جمعيات طوعية أيّ فرق، أو تخلّف تأثيراً كبيراً على الحياة المدنية والسياسية إذا لم يمارسها المواطنون بانتظام وفعالية؛
- احترام التعددية من خلال احترام آراء الآخرين، وأفكارهم، ومعتقداتهم، وتقبّلها؛
- تسديد الضرائب؛
- الدفاع عن الدولة ومواطنيها؛
- تطوير الدولة والوطن؛
- المحافظة على ممتلكات الدولة.

تُعتبر واجبات المواطنين النتائج الطبيعية والمنطقية والأساسية المتأتية عن نظام المواطنة. وهو نظام ديمقراطي يكون فيه المواطنون كافة سواسية من دون أي تمييز على صعيد الحقوق والواجبات والخدمات.

المواطنون في المجتمعات الديمقراطية

المواطنة والديمقراطية مفهومان مترابطان بشكل مباشر. فالمواطنة، بصفتها الانتماء الجوهري إلى الدولة، لا تستطيع الاستمرار أو الازدهار من دون حاضنة ديمقراطية تؤمّن الانتماء، والتقدير، والجذور. تعتمد الديمقراطية على الاعتراف بالإنسان وبحقوقه الأساسية، مثل الكرامة، والحرية، والإرادة. وهي تحافظ على حقّ المواطنين بالتعبير عن آرائهم والمشاركة في عملية صنع القرار، كما تُلزمهم بالإيفاء بواجباتهم تجاه الدولة والمجتمع.

ركنا المواطنة الأساسيان هما: مساواة جميع المواطنين والمشاركة في الحكم.

المساواة الكاملة:

يجب أن يتمتّع جميع المواطنين ممّن يحملون جنسية الدولة نفسها بحقوق وواجبات مدنية، وقانونية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية متساوية. يرتبط تطبيق المواطنة، بشكل كبير، بالمشاركة في الحكم والمساواة التي توجد إحساساً بالانتماء، والعدالة، وحساً وطنياً عالياً عند أداء الواجبات الوطنية، مثل الدفاع عن الدولة، وتسديد الضرائب إلخ.

تضمن المواطنة مجموعةً من الحقوق التي لا يمكن إنفاذها إلا من قبل مجتمع قويّ يحافظ على هذه الحقوق ويحميها. يتحدّد شكل هذا المجتمع عند مستويات العلاقة بين الفرد والدولة والعلاقة بين الأفراد وفئتهم الاجتماعية.

المشاركة في الحكم:

تُعتبر مشاركة المواطنين بشكل فعال في توجيه شؤون المجتمع الدور الأهم الذي يمكن أن يؤديه المواطن من خلال ما يلي:

- **الوعي السياسي**، أي الاهتمام بشؤون المجتمع ومتابعتها، ومراجعة مختلف المراسيم والقوانين الحكومية، ودراسة توجّهات الرأي العام، والمشاركة في المناقشات المجتمعية حول مختلف القضايا. يتجسّد هذا الأمر بشكل عملي من خلال تزويد المواطنين بالمعرفة. في المجتمعات الديمقراطية، تُعتبر مراجعة القضايا المجتمعية من أبرز مسؤوليات المواطنين التي تضمن المشاركة في الحكم بشكل فعال. فالمواطنون الواعون المسلّحون بالمعرفة لا يتأثّرون بسهولة بما يحاول القادة إقناعهم به، ويكونون أكثر قدرةً على التمييز بين الشائعات والحقائق.

يمكن للمواطنين مراجعة الشؤون المجتمعية والمشاركة في إدارتها من خلال ما يلي:

- متابعة الأخبار عبر مختلف الوسائل الإعلامية
- حضور الاجتماعات العامة ضمن مساحاتهم الاجتماعية والتعبير عن آرائهم بشأن القضايا المختلفة.
- طلب الحصول على معلومات معيّنة من ممثّليهم البرلمانيين أو الحكوميين من خلال إجراء الاتصالات الهاتفية، وإرسال الرسائل العادية أو الإلكترونية.
- زيارة ممثّليهم في مكاتبهم وطرح الأسئلة عليهم.
- دعوة البرلمان وأعضاء المجالس المحلية إلى الاجتماع بمجموعة من الناخبين والإجابة عن أسئلتهم.
- مناقشة القضايا المطروحة مع مواطنين آخرين.
- محاولة إقناع أحدهم بالتصويت بطريقة معيّنة.
- تعليق دبوس على الثياب أو ملصق على السيارة.
- التبرّع بالمال لحزب أو مرشّح.
- تنظيم حملة للتشجيع على التصويت لأحد المرشّحين.
- الضغط من أجل تطبيق القوانين ذات المصلحة الخاصة.
- التظاهر من خلال تنظيم المسيرات، والمقاطعات، والاعتصامات، وغيرها من أشكال الاحتجاج.
- المشاركة في هيئة المحلّفين.
- الترشّح لمنصب انتخابي.
- شغل منصب عام.
- خدمة البلاد من خلال الخدمة العسكرية أو خدمات أخرى.
- مخالفة القوانين وتحمّل العواقب ذات الصلة للإثبات أنّ قانوناً أو سياسة ما غير عادلين.

كما يمكن للمواطنين مشاركة آرائهم من خلال قنوات مختلفة مثل:

- الاتصالات الهاتفية والمشاركة في البرامج الحوارية.
- نشر الافتتاحيات، وإرسال رسائل إلى رئيس تحرير صحيفة ما، وتنظيم الحملات الإعلامية والإعلانية المشروعة.
- توزيع العرائض.

ولعلّ أكثر الطرق فعاليةً لنقل الأشخاص وجهات نظرهم إلى القادة هي الانضمام إلى مجموعات تعبّر عن آرائهم. فمن شأن تشكيل المنظمات والجمعيات والأحزاب في المجتمع المحلي، والانضمام إليها، أن يمكّن المواطنين من التأثير على ممثّليهم. ولا ريب في أنّ هذه الإمكانيات ستتعزّز إذا نظّم المواطنون أنفسهم ضمن مجموعات عوضاً عن بذل كلٍّ منهم لجهود فردية.

الاختيار التمثيلي

لعلّ أهمّ طريقة لتمكين المواطنين من المشاركة في النظام الديمقراطي هي تنظيم انتخابات يختارون فيها ممثّليهم. تشمل هذه الخطوة تسجيل الناخبين، والتعرّف على مختلف البرامج الانتخابية للمرشّحين، والاقتراع في يوم الانتخابات. ومن مراحل المشاركة في الانتخابات أيضاً تنظيم حملات المرشّحين، وعمل المواطنين كمراقبين مستقلين خلال هذه الفترة. وقد لوحظ أنّ الانتخابات، في العديد من الدول التي اعتمدت النظام الديمقراطي مؤخراً، كدول في أوروبا الشرقية مثلاً (كوسوفو، أوكرانيا، جورجيا إلخ.)، قد ساهمت في تحريك عجلة تكوّن المجتمع الديمقراطي.

مع ذلك، من الضروري ألا ننسى أنّ الانتخابات ليست إلا أحد أسس النظام الديمقراطي. فالتاريخ مليء بأمثلة حقيقية عن مجتمعات نظّمت انتخابات من دون احترام لا لروح هذه الانتخابات ولا لنتائجها الفعلية. فإذا كانت الانتخابات تسبغ شرعيةً على القادة، على بالمواطنين التأكّد في الوقت عينه، وبما يتوافق مع أدوارهم، من عدم انتهاك هؤلاء القادة أبداً للسلطة حالما يتقلّدونها.

حسنات مشاركة المواطنين

- ضمان عدم استغلال القادة للسلطة؛
- إعلام الحكومة برغبات المجتمع؛
- إشراك المواطنين في الحكم؛
- السماح للحكومة باتّخاذ قرارات مستنيرة تصبّ في مصلحة الشعب.

المواطن العالمي

في ظلّ العولمة وما حملته من تغييرات سياسية، واقتصادية، وثقافية، وعلمية، وتكنولوجية، أصبح العالم وطننا الأكبر أو قريةً عالمية، مما أفسح المجال أمام نشوء مفهوم المواطنة العالمية. صحيحٌ أنّ المواطنة الوطنية مفهوم أساسي وقيّم، لكن للمواطنة العالمية قيم خاصة. من قيم المواطنة على المستوى الوطني، الولاء، حبّ الوطن، خدمته بشكل أمين، التعاون، والمشاركة في الشؤون العامة.

أما على المستوى العالمي، فتتطلّب المواطنة التحلي بالسلام والتسامح، ومن الثقافات الأخرى الاحترام والتقدير، والعيش المشترك، والتعاون مع كافة الوكالات، والأنظمة، والمجموعات، والأفراد في كافة المجالات الأساسية، مثل الغذاء، والأمن،

والتربية، والعمل، والصحة. جديرٌ بالذكر أنّ مفهوم المواطنة العالمي لا يلغي المفهوم الوطني؛ فإذا كانت المواطنة الوطنية غير موجودة، فإنّ المواطنة العالمية لن تكون موجودةً بدورها، كون أحدهما يدعم الآخر والعكس صحيح.

النظام السياسي والمواطنة اللبنانية

يعتبر النظام السياسي اللبناني طائفياً، ويعتمد على مبدأ التوافقية بين مختلف الفئات.[8] يقوم هذا النظام على شكل من أشكال الحكم الذي يوزّع السلطة السياسية بشكل متناسب على مختلف الفئات في الدولة (أكانت دينية أم إثنية)، وذلك بشكل متساوٍ بين المسلمين والمسيحيين. باختصار، يقوم هذا النظام على أربعة عناصر ينبغي اتّباعها، هي:

- التوزيع المتناسب للمناصب السياسية على الطوائف وفقاً لتمثيلها العددي بين السكّان.
- بناء الائتلافات بين قادة الطوائف وفقاً لسياسات مشتركة تعود بالفائدة على الجميع.
- الاستقلالية الطائفية والمجتمعية، حيث تكون كل طائفة حرّةً في تحديد معاييرها الخاصة لتنظيم شؤونها الاجتماعية/الثقافية.
- حقّ النقض المتبادل، حيث يمكن التصويت لرفض أي قرار يُعتبر مجحفاً من قبل طائفة معيّنة.[9]

كانت الحاجة تدعو إلى اعتماد نموذج لتقاسم السلطة في لبنان بهدف إدارة الرؤى المتضاربة الموجودة وتحقيق الإجماع من أجل إدارة الدولة اللبنانية.[10] فتمّ إضفاء طابع رسمي على شكل تقسيم السلطة هذا في الميثاق الوطني لعام 1943، وهو اتفاق شرف غير مكتوب (اكتسب قيمةً دستوريةً) بين الرئيس المسيحي الماروني بشارة الخوري ورئيس وزرائه السني رياض الصلح. بعد نهاية الحرب الأهلية في 1990، تمّ إضفاء طابع رسمي على الميثاق الوطني من خلال تحويله إلى وثيقة عُرفت باسم اتفاق الطائف. ومع أنّ هذا الاتفاق يدعو، رسمياً، إلى القضاء على النظام الطائفي، فما زال من المنتظر تحقيق هذا الأمر، خاصةً وأنّ بعض المحلّلين يشعرون أنّ هذا الاتفاق إنما رسّخ الطائفية بشكل أكثر منهجية ومؤسساتية.

نتيجةً لهذا النظام، لا يتمتع المواطنون بحقّ الوصول المتساوي إلى المناصب العامة. فلا يحظى الشعب اللبناني بفرص متساوية لنيل مناصب حكومية معيّنة أو المشاركة في مختلف أنواع المداولات العامة.

لا يخفى على أحد أنّ تمتع بلد معيّن بتاريخ مشترك، لا بل الأهم من ذلك بنظرة موحّدة إلى هذا التاريخ، ناهيك عن وحدة لغوية وثقافية، هو عنصر أساسي من عناصر الهوية الوطنية. فتكرّس الأحداث التاريخية (أكانت تمثّل مصدر فخر أم عار) حسّ الأشخاص بالانتماء كما تؤثّر على علاقتهم بالدولة. على سبيل المثال، تكرّست الهوية الفرنسية في فرنسا من خلال الثورة الفرنسية، فالحربين العالميتين، ثم الاحتلال الألماني ومقاومته.

لكنّ الشعب اللبناني لم يحظَ بمثل هذه الأحداث الجامعة والموحِّدة، كون النظرة إليها اختلفت باختلاف الفئات في المجتمع. كما ترسّخت النظرات المتفاوتة إلى التاريخ نتيجة غياب كتاب تاريخ موحّد يُعتمد في النظام التعليمي اللبناني. ومع أنّ المرسوم الاشتراعي رقم 1436 يعطي وزارة التربية حقّ تقييم كتب التاريخ التي تعتمدها المدارس الخاصة- حيث يتابع مليون تلميذ تقريباً تعليمه- والموافقة عليها، فما زال من المنتظر تنفيذ هذا الإجراء.

8 استخدم الكلمة للمرة الأولى خبير العلوم السياسية الألماني أريندت ليجبهارت.

9 Lebanon's Confessionalism: Problems and Prospects, by Imad Harb, United States Institute of Peace, March 2007.

10 The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon" by Bassel F. Salloukh et al, 2015 (2; 16).

فضلاً عن ذلك، تغفل كافة الكتب المدرسية عن تناول موضوع الحرب الأهلية اللبنانية نظراً إلى الخلاف الدائر بين الباحثين بشأن الحقائق التاريخية. في الواقع، كان من المفترض، بموجب اتفاق الطائف لعام 1989، أن يوحّد لبنان المناهج التعليمية المختلفة، وينظر في كيفية التعامل مع مختلف فترات التاريخ اللبناني. منذ ذلك الحين، تشكّلت لجنتان بهدف إعداد نسخة وطنية واحدة عن التاريخ اللبناني، لكن من دون أن يسفر ذلك عن أي نتائج ملموسة. تمثّل هذه الكتب المدرسية نسخاً متنوّعة عن التاريخ اللبناني، وما زالت مقبولةً لدى الحكومة اللبنانية، مما يؤدي إلى تفسيرات متنوّعة للتاريخ السياسي وغياب فهمٍ موحدّ له.

النوع الاجتماعي والمواطنة في لبنان

يجب أن يكون مواطنو أي دولة، بغضّ النظر عن السنّ، والنوع الاجتماعي، والإعاقة الجسدية، قادرون على التمتع بحقوق متساوية، شرط إيفائهم لموجباتهم المدنية. لكنّ الحال ليست كذلك في لبنان. فلا تتمتع النساء بالحقوق نفسها كما الرجال بموجب القانون. على سبيل المثال، لا تستطيع المرأة اللبنانية التي تتزوّج برجل غير لبناني منح أطفالها جنسيتها. وتنصّ المادة 3، الجزء الثاني، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنّ: «الدول الأطراف في هذا العهد تتعهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.» (وقد وقّع لبنان على هذا العهد لكنه لم يصادق عليه). في هذه الحالة، لا يتمتع هؤلاء الأطفال بفرصة الاستفادة من آليات الحماية التي توفّرها المواطنة. فيؤدي هذا الأمر، في أغلب الأحيان، بهؤلاء الشباب إلى مغادرة البلاد بشكل دائم أو العيش ضمن نظام سياسي لا يمثّلهم بشكل كامل.

عندما تعتمد المواطنة الكاملة على خصائص طبيعية مثل النوع الاجتماعي، فإنّ مبدأ المساواة أمام القانون يتعرّض للانتهاك، مما يؤثّر بالتالي على البيئة السياسية والمدنية العادلة.

المراجع:

الدستور اللبناني، http://servat.unibe.ch/icl/le00t____.html

مكتبة حقوق الإنسان في جامعة مينيسوتا، http://www1.umn.edu/humanrts/

المواطنة اللبنانية، http://www.citizenship-lb.org/

قضايا المواطنة في لبنان: الأبعاد والتحديات الحالية، إعداد المركز اللبناني للدراسات

http://www.opendemocracy.net/

http://www.citizenshipfoundation.org.uk/

http://www.hrweb.org/legal/cpr.html

الدرس الثالث
سيادة القانون

سيادة القانون

القوانين هي سمات أساسية من سمات المجتمع الديمقراطي. من هذا المنطلق، ينصّ مفهوم سيادة القانون على أنّ القوانين تسمو فوق أي مؤسسة أو فرد. يكفي أن يسأل المرء نفسه عمّا كان ليحدث لو لم تكن القوانين موجودة، أو إذا لم يكن من قواعد تنظّم لعبة ما. **تفرض القوانين حدوداً على سلوك الحكومات، والأفراد، والمنظّمات، بشكل عادل ومتساوٍ**، مما يعني أنّ نطاق القانون ودرجته ينطبقان على الجميع بالطريقة نفسها.

من المعروف أنّ العناصر الثمانية التالية للقوانين ضرورية لمأسسة سيادة القانون:

1. يجب تطبيق القوانين، على أن يمتثل لها الجميع، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون.
2. يجب نشر القوانين.
3. يجب أن تتّسم القوانين بطبيعة مستقبلية، بمعنى أنّ تأثير القانون يجب ألا يتجلى إلا بعد إقراره. على سبيل المثال، لا يجوز أن تدين المحكمة شخصاً على جريمة ارتكبها قبل إقرار قانون جنائي يحظّر مثل هذا السلوك.
4. يجب أن تكون القوانين مدوّنة بدرجة معقولة من الوضوح لتجنّب تطبيقها بطريقة غير عادلة.
5. يجب أن تتفادى القوانين أوجه التناقض.
6. يجب ألا تطلب القوانين المستحيل.
7. يجب أن تبقى القوانين ثابتةً مع الوقت لإفساح المجال أمام صياغة القواعد؛ لكنها يجب أن تخضع أيضاً لمراجعة دورية عندما تتغيّر الظروف الاجتماعية والسياسية الأساسية.
8. يجب أن تكون الإجراءات الرسمية المتّخذة منسجمةً مع القواعد المعلن عنها.

مع أنّ ممارسة ربط قواعد السلوك بهيكل حكم معيّن لطالما شكّلت أحد العناصر المهمّة للممارسات الديمقراطية، فإنّ إعلان دلهي الذي صدر عن تجمّع دولي من 185 قاضياً ومحامياً وأستاذ قانون تقريباً من 53 دولة حول العالم مهّد الطريق أمام إضفاء طابع رسمي على العملية، وتطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات ذات الصلة. صدر الإعلان عام 1959، فكانت المرة الأولى التي يجتمع فيها المجتمع الدولي للاتفاق على مثل هذه الممارسات والمبادئ.

الحرية والمساواة

يضمن المجتمع الديمقراطي مساواة جميع الأشخاص أمام القانون وتمتعهم بحقوق أساسية منصوص عليها في الدستور ومجسّدة في القوانين الوطنية. **فيمكن القول إنّ النظام ديمقراطيّ عندما يكون جميع الأفراد قادرين على التمتع بهذه الحقوق- كحرية التعبير والخطاب، وحرية التجمّع وتكوين الجمعيات، وحرية الدين والمعتقد، وحرية تقديم الالتماسات إلى الحكومة للتصويت.** ينطبق هذا الأمر بشكل متساوٍ على كافة أعضاء المجتمع، بغضّ النظر عن نوعهم الاجتماعي، أو دينهم، أو انتمائهم السياسي إلخ. ولما كانت حقوق جميع المواطنين مصانة، فلا يجوز للأكثرية- المكرّسة كذلك بموجب الانتخابات- إلغاء الحقوق الأساسية لأي مواطن. لكن لا يتمتع الجميع بمعاملة متساوية في معظم الظروف والبلدان. فيملك مختلف الأشخاص مستويات مختلفة من المواطنة والمساواة أمام القانون، بناءً على هويتهم، ولا سيما نوعهم الاجتماعي. على سبيل المثال، تمنع قوانين الأحوال الشخصية في لبنان المرأة من التمتع ببعض الحقوق. بالفعل، تواجه المرأة، على اختلاف الفئات الدينية، عوائق قانونية وغيرها في حالات الطلاق، كما تصطدم بقيود تحدّ من حقوقها المالية، ناهيك عن خطر فقدان أطفالها إذا تزوّجت من جديد أو لدى انتهاء ما يُعرف بفترة حضانة الأم (التي تتحدّد وفقاً لسنّ الطفل). كذلك الأمر، لا يتمتع أفراد مجتمع الميم في لبنان بحقوقهم كاملةً، حيث يتمّ الارتكاز على المادة 534 من قانون العقوبات لمعاقبة السلوك الجنسي المثلي بالتراضي، في حين أنّ المادة 521 تجرّم المواطنين مغايري الهوية الجنسية.

لكنّ قدرة الأفراد على التمتع بهذه الحقوق ينبغي ألا تعتمد على وجود النية الحسنة لدى الحكومة. فالحكومة الديمقراطية لا توجد هذه الحقوق، بل تحميها. **في النظام الديمقراطي، تكون الحكومة منشأة من قبل الشعب، وموجودة لخدمته.** بعبارة أخرى، أفراد الشعب هم مواطنون، لا رعايا. فتكون الحكومة مسؤولةً عن صون حقوق المواطنين،وبدورهم يمنح المواطنون الحكومة سلطةً مؤقتة لاتّخاذ القرارات بالنيابة عنهم. تشدّد هذه النقطة على أنّ السلطة السياسية تقع بيد الشعب.

في أغلب الأحيان، تدعو الحاجة إلى إنشاء إجراءات أو قوانين جديدة لضمان معاملة الجميع وحمايتهم على قدم المساواة بموجب القانون، وبشكلٍ خاص لحماية الفئات المهمّشة والضعيفة، كالنساء، ومجتمع الميم، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات الإثنية والدينية. على سبيل المثال، يتعرّض الأشخاص ذوو الإعاقة للتهميش في المجتمع، ويُحرمون من حقوقهم الأساسية في أغلب الأحيان. يتّخذ التمييز ضدّ الأشخاص ذوي الإعاقة أشكالاً مختلفة، كحرمانهم من فرص التعليم أو فصلهم وعزلهم بسبب فرض حواجز مادية واجتماعية مختلفة. من هنا، تدعو الحاجة إلى اتّخاذ إجراءات مناسبة لتصويب التمييز القائم وتعزيز الفرص الموفّرة للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من المشاركة على أساس من المساواة في الحياة الاجتماعية والتنمية.[11] عام 2000، اعتمد لبنان القانون رقم 220 المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (القانون 2000/220). وقد كانت لدى لبنان النية بتطبيق هذه الحقوق- كالحق في الصحة، والسكن، والتعليم، والعمل، والبيئة الملائمة- من خلال أنظمة من استحقاقات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن أنظمة كوتا، وغرامات أو محفّزات لمزوّدي الخدمات وأصحاب العمل، لكن لم يتمّ تطبيق الكثير من الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون.[12]

لا بدّ هنا من شرح الفرق بين الحريات والحقوق قبل التعمّق في مفهوم الحرية كمبدأ من مبادئ حقوق الإنسان. عندما نتحدّث عن حقّ قانوني، فنحن نقصد شيئاً لا يمكن إعطاؤه لك تارةً وحرمانك منه طوراً. إذا كان شخص ما يتمتع بحق قانوني، فلشخص آخر الواجب القانوني بالتأكّد من صون هذا الحقّ. فإن لم يحدث ذلك، بإمكان الشخص الأول اللجوء إلى القانون لتبيّن ما إذا كان يمكن تصويب ذلك بطريقة ما. أما الحرية، فتعني أنّ أحداً لا يستطيع التدخل في ما تريد فعله. بخلاف الحق، لا يتحمّل أحد مسؤولية إنفاذ هذه الحرية والإشراف عليها. مع ذلك، من واجب الحكومة عدم الحد من الحريات الفردية بطريقة لا مسوّغ لها.

11 United Nations, "Overview of International Legal Framework For Disability Legislation."
متوفر على: https://www.un.org/esa/socdev/enable/disovlf.htm

12 Article 19, "Lebanon: Disability and Access to Information May 2015." Available at: https://www.article19.org/data/files/medialibrary/37983/Disability-and-access-to-information-in-Lebanon,-31-May-2015,-English.pdf

تتجلى سلطة الحكومة الديمقراطية، بشكل واضح، من خلال القوانين والممارسات التي تحمي الحريات الفردية. لكنّ تفسير «الحريات الفردية» يتحدّد غالباً من قبل أولئك الذين يشغلون مقاعد السلطة، ومعظمهم من الرجال ذوي الخلفية الاجتماعية والاقتصادية المرموقة. وبالتالي، مع أنّ فكرة تساوي الأفراد أمام القانون هي ركن أساسي من الحكم الديمقراطي، فإنّ ذلك لا يؤدي عملياً دوماً إلى معاملة الأشخاص على قدم المساواة. وفقاً لهينا جيلاني، وهي محامية لدى المحكمة العليا في باكستان، تُعتبر آليات الحماية القانونية الخطوة الأولى نحو ضمان الحقوق والحريات في الدساتير وصكوك حقوق الإنسان. من هنا، فإنّ إغناء حقوق المرأة وبقية المجموعات الضعيفة والمهمّشة، بهدف تمكينها من الطعن في الجهات الحكومية والخاصة التي تنتهك القانون، يوجد سبلاً للمرأة للجوء إلى المحاكم التماساً للانتصاف من أي تظلّم، بما في ذلك التمييز أو الحرمان من المساواة.[13]

مبادئ المساواة والإنصاف

لا يمكن تحقيق العدل والإنصاف إلا عندما يتمكّن الأشخاص من الحصول على الفرص المتساوية، والاحتياجات الأساسية، والمعاملة المتساوية، بغضّ النظر عن لونهم، أو جنسهم، أو دينهم، أو أصلهم، أو رأيهم، أو وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي. ولا تشير أيٌّ من هذه الاختلافات إلى تفوّق أي فئة على الفئات الأخرى، أو إمكانية زعمها أنها كذلك. وفي الواقع، تتحقّق المساواة من خلال ضمان التساوي في المعاملة والحقوق لكلّ شخص. ولا تقتصر هذه الحقوق على السياسية منها، أي تلك التي تتيح لبعض الأشخاص تغيير سياسات الدولة، بل تتضمّن أيضاً الحقوق التي تضمن الاستقلالية الفردية. فتؤدي المساواة الكاملة دوراً أساسياً في نشوء مجتمع عادل.

على سبيل المثال، وفقاً للمعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، يعني مفهوم المساواة بين الجنسين: «الحقوق، والمسؤوليات، والفرص المتساوية بين الرجال والنساء، والفتيات والفتيان.» تفترض المساواة بين الجنسين أنّ مصالح الرجال والنساء، واحتياجاتهم، وأولويتهم مأخوذة في الاعتبار، مما يعني الاعتراف بتنوّع الفئات المختلفة من الرجال والنساء. في الواقع، إنّ المساواة بين الجنسين ليست مسألةً خاصة بالنساء، بل ينبغي أن تعني الرجال والنساء على السواء، وتشركهم بصفة كاملة. تُعتبر المساواة بين الجنسين حقاً من حقوق الإنسان، وشرطاً أساسياً للتنمية المستدامة المرتكزة على الإنسان، لا بل مؤشّراً إليه.[14]

يحتلّ الإنصاف مكانةً مهمّةً. فلا يمكن للدولة أن تستفيد من الغنى الناتج عن تنوّع طرق الحياة والنظرة المختلفة إلى العالم إلا عندما يتمّ دمج كافة الأشخاص والمجموعات وتقديرهم. يترافق اعتماد المقاربة القائمة على الإنصاف التي تهدف إلى الوصول نحو الحكم الديمقراطي مع الإقرار بأنّ المجموعات المختلفة قد تحتاج إلى معاملة مختلفة لكي تتمكّن من الاستفادة من الامتيازات نفسها. من هنا، تسعى المبادرات القائمة على الإنصاف إلى إيجاد الظروف الملائمة «لتسوية الفرص» من خلال تصويب الإقصاء الذي تعاني منه بعض الفئات.

على سبيل المثال، يعرّف المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين إنصاف الجنسين على أنه «توزيع المنافع والمسؤوليات على الرجال والنساء بنزاهة وعدالة.» يقرّ هذا المفهوم بأنه لدى الرجال والنساء احتياجات وقوى مختلفة، وأنه من الضروري تحديد هذه الاختلافات ومعالجتها بطريقة تصحّح الخلل القائم بين الجنسين. يمكن أن يتمّ ذلك من خلال طرق عدّة، كالمعاملة المتساوية، أو المختلفة لكن متكافئة على صعيد الحقوق، والمنافع، والواجبات، والفرص.[15]

13 "Strengthening the Rule of Law to Advance Gender Equality: Q&A with Hina Jilani," *Women Deliver*, March 10, 2019.

14 المساواة بين الجنسين

15 المساواة بين الجنسين

المساواة مقابل الإنصاف

في الصورة الأولى، من المفترض أنّ الجميع يستفيدون من الدعائم نفسها. وهم يتلقون معاملةً متساوية.

في الصورة الثانية، يُمنح الأشخاص دعائم مختلفة لكي يتمكّنوا من مشاهدة المباراة بشكل متساوٍ. هم إذاً يتلقّون معاملةً منصفة.

في الصورة الثالثة، يمكن للجميع مشاهدة المباراة من دون أي دعائم، لأنه قد تمّ تصويب سبب انعدام الإنصاف. فتمّت إزالة الحاجز المنهجي.

دور الدولة المحدود

تشترط الديمقراطية ألا تنتهك الدولة حقوق الأفراد، لكن من دون أن تكون الدولة، بالضرورة، ذات طبيعة ضعيفة. تشير الدولة إلى مجموعة المؤسسات الحاكمة التي تتمتع بالسيادة ضمن مساحة جغرافية محددة وبالنسبة إلى سكّان معيّنين. وهي تمثّل التركيبة الرسمية للمجتمع، وتتمتع بسلطة اتّخاذ قرارات جماعية ملزمة وتطبيقها. يتمّ الخلط أحياناً بين مفهوم الدولة ومفهومين آخرين، هما مفهوم شكل الحكم، كالديمقراطية أو الدكتاتورية، ومفهوم النظام السياسي. يتعلّق شكل الحكم بجانب واحد من جوانب الدولة فقط، أي طريقة شغل أعلى المناصب السياسية وعلاقتها ببعضها وبالمجتمع. لكنه لا يشمل جوانب الدولة الأخرى التي يمكن أن تكون مهمّةً جداً لتنفيذ أعمالها اليومية، كالمحافظة على النظام الاجتماعي، وحماية حياة الناس وممتلكاتهم، وضبط النزاعات، وتوزيع الموارد. من هذا المنطلق، يشير مصطلح «الدولة» بشكل عام إلى أدوات السلطة السياسية، في حين أنّ مصطلحي شكل الحكم أو النظام يشيران أكثر إلى طريقة الوصول إلى هذه الأدوات أو استخدامها. مع ذلك، يجب أن تتمتع الحكومة بدرجة كبيرة من السلطة لكي تتمكّن من العمل بشكل فعال من أجل تحقيق هذه الأهداف.

التعددية والمنافسة

لكنّ الدولة ليست مركز السلطة الشرعية الوحيد في النظام الديمقراطي. فتتوزّع السلطة أيضاً على شبكة معقّدة من المجموعات والمنظّمات غير الحكومية التي تضمّ المجتمع المدني، مثل الجمعيات الخيرية، والنقابات العمّالية، ومجموعات المناصرة، ووسائل الإعلام، والمنظّمات الدينية. تُعتبر هذه المجموعات ضروريةً لتعزيز التعدّدية وتوفير جوٍّ من المنافسة بين الأفكار والبدائل.

الديمقراطية هي، في الأساس، طريقةً لتنظيم المنافسة والمشاركة. يشمل ذلك التفاعل بين الدولة، والمواطنين، وسائر عناصر المجتمع المدني. وتعتمد قدرة النظام الديمقراطي على تنظيم العلاقات لا على المبادئ الديمقراطية للحقوق، والمساواة، والحكم المحدود، والتعددية فحسب، بل على نظام من القوانين والعدالة أيضاً. **في هذا الإطار، تفسح سيادة القانون المجال واسعاً أمام المشاركة، كما تعزّز التعاون وتحمي المبادئ الأساسية للمجتمع الديمقراطي.**

الحكومة الدستورية

في معظم الأنظمة الديمقراطية، يشكّل الدستور القانون الأعلى للمجتمع، فيكون كافة المواطنين- من رئيس الوزراء إلى الباعة المتجولين- خاضعين لأحكامه. يُحدّد الدستور بشكل عام حقوق المواطنين ومسؤولياتهم، كما يُعرّف بهيكل الحكومة وحدودها. كما سبق وذُكر، يرتكز المجتمع الديمقراطي على أسس حقوق الأفراد وسيادة الشعب، ومن هذا المنطلق، تكون الحكومة محدودة حكماً. **هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فتكون الحكومة الدستورية منظّمة على نحو يمنع أي شخص أو مؤسسة من اكتساب سلطة مفرطة وبسط سيطرته على القضايا كلها. و**تكون الحكومة، تنظيمياً وإجرائياً، مكلّفة باتّخاذ القرارات التي تعود بالفائدة على المجتمع، عوضاً عن فرد محدّد.

يُعتبر فصل السلطات بين مختلف هيئات الحكومة- التشريعية والتنفيذية والقضائية- ضرورياً لتحسين قوّة القانون. يشكّل هذا النوع من الحدود ضوابط تُفرض على سلطات كل هيئة. فمن خلال تقسيم المسؤوليات وفرض ضوابط على السلطة والنفوذ، يحدّ المجتمع الديمقراطي أوجه الاستغلال المحتملة للحكومة، ويساعد في ضمان حقوق الأفراد. أما سلطة الحكومة الاستبدادية، فعادةً ما لا تكون محدودة أو مضبوطة بأي طريقة. وبما أنّ السلطة تكون مركزية وغير محدودة في هذه الحالة، فتكون الحكومة قادرة على اتّخاذ قرارات قمعية تنتهك حقوق الأفراد والأقليات. بخلاف الحكومات الاستبدادية، تصطدم سلطة الحكومة الديمقراطية عادةً بأحكام تفرضها الانتخابات المنتظمة. بعبارة أخرى، تخضع الحكومة للمساءلة لأنّ المواطنين يحصلون على فرصة انتخاب المسؤولين.

سنّ السياسات

تكون الحكومة الدستورية مسؤولةً عن اتّخاذ قرارات تمثيلية تخلّف تأثيراً إيجابياً على المجتمع. فتحدّد القوانين السلوك القانوني وغير القانوني، كما تحاسب الأفراد والكيانات على انتهاكهم للقوانين، بما في ذلك عبر فرض العقوبات المناسبة. **وتُعتبر عملية صنع القرار التي تشمل المنافسة، والتداول، والتسوية، إحدى أبرز نقاط القوّة الخاصة بالمجتمع الديمقراطي.** فمن خلال هذه العملية، تصبح القواعد القانونية، والأنظمة، والإجراءات، عامةً وصريحةً، عوضاً عن كونها عشوائيةً، سريةً، وخاضعة للتلاعب.

بشكل عام، تتّخذ الجهات التي تسنّ التشريعات في نظام ديمقراطي شكل الهيئات التشريعية أو البرلمانات. يمكن إيجاد الهيئات التشريعية في الأنظمة الرئاسية أو الحكومات حيث تكون الوظيفتان التنفيذية والتشريعية موزّعتين على هيئتين منفصلتين.

تعتمد وظائف الهيئة التشريعية على النظام السياسي التي تعمل فيه. وبغضّ النظر عن الخلفية المفاهيمية «لوظائفها» و«أدوارها» المتعددة، يمكن تصنيف أنشطتها الأساسية إلى ثلاث فئات واسعة:

- أنشطة سنّ السياسات، ومن جملتها طرح السياسات وسنّها،
- الأنشطة التمثيلية؛
- أنشطة صون النظام.[16]

16 Michael L. Mezey, *Comparative Legislature* (Durham: Duke University Press, 1979), p. 7.

بطبيعة الحال، تنعكس القيود التي تعمل الهيئات التشريعية بموجبها على أنشطتها التي ينبغي ألا تكون مرهونةً بمدى نفوذها. فلا يخفى على أحد أنّ الهيئة التشريعية لا يمكن أن تصبح مؤسسة فاعلة بوجود سلطة تنفيذية قوية تسيطر عليها. هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فتزيد استقلالية الهيئة التشريعية من فاعليتها ضمن النظام السياسي بشكل عام.

الاستقلالية القضائية ومراعاة الأصول القانونية

تشمل معظم الحكومات الديمقراطية **هيئةً قضائيةً مستقلةً** تكون مسؤولةً عن التأكّد من أنّ قوانينها وأفعالها منسجمةً مع روح الدستور. كما تكون الهيئة القضائية مسؤولةً عن تطبيق القانون بطريقة عادلة، أو ما يُعرف بمراعاة الأصول القانونية. تُعتبر عملية المراجعة القضائية ضروريةً كونها تمنع الهيئات التشريعية والبرلمانات من سنّ القوانين التي تنتهك الحقوق، والهيئة التنفيذية من تطبيق القوانين بطريقة عشوائية. ويكون القضاة ملزمين لا بإجراء تدقيق مستقل في سلطتي الحكم الأخريين فحسب، بل بالتصرف بطريقة شفافة أيضاً على نحو يحترم القوانين وحقوق المواطنين في سياق العملية القضائية.

تُعتبر طبيعة النظام القضائي أساسيةً بالنسبة إلى سيادة القانون. **ومن الضروري أن يكون هناك قضاة محايدون، يعملون وفقاً لقواعد قانونية واضحة، ويلتزمون بإنفاذ القوانين المكتوبة، بمعزل عن النفوذ السياسي، لكي يكون القانون دليلاً موثوقاً بالنسبة إلى الأفراد، وقيداً يحدّ من مغالاة أولئك الموجودين في السلطة**. تتيح استقلالية القضاء للقضاة اتّخاذ القرارات القانونية، حتى وإن كانت هذه القرارات تتناقض مع الحكومة أو أطراف السلطة المعنيين. فضلاً عن ذلك، ينبغي ألا تكون عملية تعيين القضاة في المحاكم خاضعةً لنفوذ التبدلات السياسية أو الأيديولوجيات المهيمنة. عوضاً عن ذلك، يجب أن ترتكز عملية اختيار القضاة على تاريخ الفرد المعني في صنع القرارات السليمة واحترام القوانين الوطنية. **فبفضل هذه الاستقلالية، والنظرة إلى القضاء ككيان غير سياسي، تكتسب السلطة القضائية قوتها الحقيقية. تُعتبر استقلالية القضاء في النظام الديمقراطي ضمانةً لحقوق الأفراد وحرياتهم.**

لكي تكون القواعد القانونية هادفة، يجب أن يلتزم القضاة بتطبيق القوانين المكتوبة من قبل الآخرين بطريقة أمينة وعادلة. لذا، من الإنصاف أن نسأل إذا كانت المسيرة المهنية لأحد المرشّحين للمناصب القضائية تحترم الإطار القانوني للدولة. لكن من غير الملائم أن نطلب من المرشّحين توقّع كيف سيصدرون أحكامهم بشأن قضايا محدّدة. بعد تعيين القضاة، يجب أن يتمتع هؤلاء بنفس حقّ «حرية الخطاب» كأي مواطن آخر، وأن يتمتعوا بحماية المنصب الذي يشغلونه للتحدّث بحرية وصنع القرارات بناءً على اقتناعهم بضرورة صون الدستور وقيمه.

تتأثّر أهمية سيادة القانون أيضاً بالقواعد التي تنظّم طريقة عمل المحاكم، واختصاصها القضائي، والإجراءات المعتمدة، فضلاً عن القضاة المعيّنين.

رقابة المواطنين

قد يحاول القادة في أيّ حكومة ديمقراطية، بغض النظر عن النظام المتّبع، تمديد نطاق صلاحياتهم على نحوٍ مخالف للقانون، أو التصرف بطريقة تعسّفية أو ظالمة، أو إرساء القواعد التي يفرضها شخص واحد عوضاً عن سيادة القانون. لكنّ نظام الحكم الديمقراطي يوفّر الكثير من أشكال الحماية من هذه الانتهاكات. من أبرز أشكال الحماية، حقّ المواطنين بالتظاهر ضد أي إجراء حكومي، وحقهم بالتصويت لإخراج قادتهم من مناصبهم. كما يجوز للمواطنين تحدي عملية صنع القرارات الحكومية من خلال المحاكم. يُعتبر هذا الحقّ مسؤوليةً يمكن للمواطنين استخدامها لإحداث تغيير إيجابي بشكل منتظم.

أمثلة ذات صلة

دستور جنوب أفريقيا

يُعتبر دستور جنوب أفريقيا الصادر عام 1996 نصاً دستورياً نموذجياً على نطاق واسع. فقد تمّ الثناء على عملية صياغته بصفتها جزءاً أساسياً من الانتقال الناجح من قمع نظام الفصل العنصري (الأبارتيد) إلى المجتمع الديمقراطي.[17] استغرقت العملية بمجملها سبع سنوات، أي من 1989 إلى 1998، صدر على إثرها الدستور بشكله النهائي. وكانت خمس سنوات تقريباً قد مرت بين الاجتماع الأول لنلسون مانديلا ورئيس الوزراء ب.و. بوتا عام 1989 والاتفاق الذي تمّ حول وضع دستور مؤقت وتنظيم أول انتخابات غير عرقية عام 1994. خلال سنوات التداول والنقاش هذه، نشبت أعمال عنف مهدّدةً العملية.

في أواخر الثمانينيات، اضطرت حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بسبب تزايد الظروف الاقتصادية سوءاً، والشقاق الداخلي، وتغيّر المشهد العالمي، إلى المشاركة في المفاوضات. عام 1990، رفعت الحكومة الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي، كما أطلقت سراح كبار قادة الحركة من السجن، في حين عاد آخرون من المنفى. وقد تميّزت الفترة اللاحقة من عملية الانتقال الديمقراطي بمرحلتين: المفاوضات الأولية بين عدة أحزاب للاتفاق على المبادئ الدستورية الأساسية (1990- 1994)، وانتخابات وعملية حوكمة مؤقتة أدت إلى إقرار الدستور الجديد (1994-1998).[18]

خلال هذه العملية الانتقالية، اتّخذ المؤتمر الأفريقي الوطني خطوات مهمة دعماً لدمج المرأة في الحزب الناشئ حديثاً. فطبّق في بادئ الأمر قاعدةً رسمية: حيث نالت القائدات والناشطات النساء في الحزب كوتا نسائية بنسبة 30% في الهياكل الحزبية والقوائم الانتخابية. نتيجةً بذلك، أصبح ثلث ممثّلي المؤتمر الأفريقي الوطني في برلمان 1994 من النساء. كما انتُخبت امرأتان بارزتان، هما ويني مادينيزيلا-مانديلا وألبرتينا سيسولو، لعضوية اللجنة التنفيذية الوطنية في الحزب، وأعيد إنشاء الرابطة النسائية للحزب في جنوب أفريقيا.

فضلاً عن ذلك، صادق المؤتمر الأفريقي الوطني على إدراج أحكام تقدّمية في الدستور الجديد، منها الالتزام بعدم التحيّز ضد المرأة، وبند حول المساواة بين الجنسين له الغلبة على القانون العرفي، وإنشاء لجنة قانونية تُعنى بالمساواة بين الجنسين. لكن بقي الرجال يغلبون على القيادة العليا للحزب بشكل عام. مع الوقت، ونتيجة ضعف التعبئة النسوية ضمن الحزب واستمرار المعايير الذكورية، بات من الصعب تطبيق المكاسب التشريعية عملياً.

في مرحلة أساسية بين 1990 و1994، تمّ التفاوض على اتفاقات بشأن الإجراءات العملية في جلسات عامة وخاصة جمعت خصوماً سياسيين سابقين. شمل ذلك اتفاق عام 1990 للتفاوض بشأن المفاوضات الدستورية، والاتفاقات الممتدة بين 1991 و1992 حول شكل عملية صنع الدستور، واتفاقات نيسان/أبريل 1993 حول الإجراءات؛ واتفاق ديسمبر/كانون الأول 1993 المتعلق بالدستور المؤقت الذي يشمل المبادئ والإجراءات التي يجب اعتمادها في عملية صنع الدستور النهائية. في نيسان/أبريل 1994، نُظّمت أول انتخابات برلمانية غير عرقية للبرلمان بمعدّل مشاركة بلغ 86%. في الشهر التالي، انعقد البرلمان للمرة الأولى كجمعية دستورية.

بين 1994 و1996، أصبحت عملية جنوب أفريقيا مثالاً وطنياً لإعداد الدستور بمشاركة فاعلة ومتواصلة من المواطنين. فقد تواصل ممثّلوهم المنتَخبين في الجمعية التشريعية معهم، للمرة الأولى، بهدف توعيتهم ودعوتهم إلى الإدلاء بآرائهم. شمل هذا الجهد التوعوي إطلاق حملة إعلامية وإعلانية عبر الصحف، والراديو، والتلفزيون، واللوحات الإعلانية، وجوانب الحافلات،

17 "Democratic Constitution Making: The South African Experience." *Vivien Hart*, Special Report: Democratic Constitution Making, *United States Institute of Peace*.

18 Saskia Brechenmacher and Caroline Hubbard, "Breaking the Cycle of Gender Exclusion in Political Party Development," Carnegie Endowment for Peace and The National Democratic Institute, March 24, 2020.

وصحيفة صادرة عن الجمعية التشريعية موزّعة بمئة وستين ألف نسخة، ورسوماً كرتونية، وموقع ويب، واجتماعات عامة، لتبلغ هذه الجهود مجتمعةً 73% من السكان تقريباً. بين 1994 و1996، تلقت الجمعية الدستورية مليوني مساهمة من أفراد وعدة مجموعات مناصرة، وجمعيات مهنية، ومجموعات مصلحة أخرى.

في المرحلة الأخيرة التي امتدّت بين 1994 و1996، صاغت لجان الجمعية الدستورية، بالتوازي مع الحملة التشاركية، دستوراً جديداً ضمن حدود الدستور المؤقت لعام 1994. فتمّ نشر مسودّة العمل الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 1995، مع ترك 68 قضية على الرف لمزيد من العمل عليها في وقت لاحق. بعد ذلك، صدرت مسودّة منقّحة في أبريل/نيسان 1996، ونص نهائي في أيار/مايو 1996. وبين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 1996، راجعت المحكمة الدستورية النص، ثم أعادته إلى الجمعية الدستورية لإجراء بعض التعديلات. أجريت هذه التعديلات في تشرين الأول/أكتوبر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المحكمة موافقتها النهائية، وفي كانون الأول/ديسمبر وقّع الرئيس مانديلا على قانون اعتماد الدستور الجديد.

استغرقت عملية جنوب أفريقيا وقتاً، وقد تمّت على مراحل. في غضون ذلك الوقت، استفادت من دستور مؤقت أتاح استمرار الحوار حول العملية الانتقالية. وقد دُعي المواطنون إلى المشاركة عند وقت معيّن، عوضاً عن أن يتمّ ذلك بشكل متواصل، وتمّ تخصيص الموارد والابتكار لتسهيل حوار جديّ. بفضل ذلك، تولّدت الثقة بأنّ النتيجة ستتماشى مع مبادئ 1994 الديمقراطية من خلال استمرار الحوار بين القضاء والهيئة التشريعية. فتمكّنت مجموعات مثل السلطات النسائية والقبلية من التعبير عن رأيها، وحرصت على أن تؤخذ مصالحها في الاعتبار. فضلاً عن ذلك، نعمت جنوب أفريقيا بمجتمع مدني كان موجوداً منذ ما قبل هذه الأحداث، فشكّل هذا الأخير ثقلاً موازياً للانقسامات السياسية العرقية والحزبية الراسخة.

سيادة القانون في لبنان

صيغ الدستور اللبناني قبل أن تصبح سلطات القضاء الواسعة أمراً شائعاً في المنطقة. ومع أنه خضع للتعديل، إلا أنه لم يتضمّن أي تفاصيل إضافية حول دور المحاكم. فتدعو المادة 19 من الدستور إلى إنشاء مجلس دستوري، في حين تنصّ المادة 20 على أنّ «السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها.» أما المادة 80، فتنظر في محاكمة الوزراء والرؤساء، وترسي مجلس القضاء الأعلى.

يرتكز نظام المحاكم العادية في لبنان على قانون نابليون. وهناك أيضاً نظام منفصل للمحاكم الدينية المتخصصة التي تنظر في مسائل الأحوال الشخصية (فتصدر أحكامها في قضايا الزواج، والطلاق، والميراث) الخاصة بأبناء طائفتها. فتُقسم محاكم الشريعة الإسلامية إلى محاكم سنية وشيعية، كما أنّ هناك محاكم مختصة بمختلف الطوائف المسيحية والدرزية.

المجالس القضائية

يصدر المجلس الدستوري الذي أنشئ بموجب التعديلات الدستورية لعام 1990 أحكامه بشأن دستورية القوانين، كما يتولى التحكيم في المنازعات التي تنشأ عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يتألّف هذا المجلس من عشرة أعضاء، نصفهم يختارهم مجلس النواب ونصفهم الآخر مجلس الوزراء. يحقّ لرئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس الوزراء، وعشرة أعضاء من مجلس النواب، استشارة هذا المجلس بشأن مسائل متعلقة بدستورية القوانين. كما يحقّ لرؤساء الطوائف المعترف بهم رسمياً استشارة المجلس حول المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد والممارسات الدينية، وحرية التربية الدينية. وقد نظر المجلس، بالرغم من اختصاصه الدستوري، في حالات متفرقة تشمل مراجعة القضايا وصنع القرارات. لكنّ المجلس غير ناشط اليوم، حيث يفتقر إلى عدد القضاة المطلوب للنظر في القضايا.

عطّلت الحرب الأهلية اللبنانية وظائف عدة للدولة، كالقدرة على تنظيم انتخابات المجالس البلدية بشكل منتظم. فقبل اندلاع الحرب، كانت آخر انتخابات قد عُقدت عام 1963، مما أدى إلى تفكيك العديد من المجالس البلدية. بعد نهاية الحرب الأهلية، بدأ المواطنون اللبنانيون والنواب يُعربون عن قلقهم من تعطّل هذا المستوى الأساسي من الحكم في مختلف أنحاء البلاد. لكن بالرغم من كل هذه الضغوطات، بما في ذلك صياغة مجلس النواب لقانون يرعى تنظيم عملية الانتخابات البلدية في 1997، أصيبت العملية بالجمود فتمّ تمديد ولايات البلديات الحالية حتى 1999.

لذا، بهدف إنعاش هذه العملية، قدّمت مجموعة من النواب عريضةً إلى المجلس الدستوري مطالبةً إياه بردّ طلب التمديد وعقد الانتخابات فوراً. بعد مراجعة القضية لاثني عشر يوماً، أصدر المجلس الدستوري حكمه برفض التمديد، معتبراً إياه مخالفاً للدستور. وقد أشار المجلس، على وجه التحديد، أنّ التمديد يقوّض اتفاق الطائف الذي يشدّد على تعزيز دور المجالس البلدية، والمبدأ الديمقراطي المتعلق بإقامة الانتخابات بشكل منتظم، للسماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بشأن قادتهم.

يُعتبر مجلس القضاء الأعلى، وعلى رأسه الرئيس الأول لمحكمة التمييز، مسؤولاً عن التعيينات القضائية، ونقل القضاة وتدريبهم. لكنّ وزارة العدل تؤدي هذه المهام على أرض الواقع كي تضمن تمثيلاً مناسباً بين كافة الطوائف. فتعيّن وزارة العدل القضاة كافةً بناءً على انتمائهم الديني. وترسل قراراتها إلى مجلس القضاء الأعلى كي يوافق عليها.

نظام المحاكم

يتألّف نظام المحاكم في لبنان من عنصرين: المحاكم العادية والخاصة. تتّبع المحاكم العادية مقاربةً ثلاثية المراحل، تبدأ بعرض أولي للمظالم، فمحكمة الاستئناف، وأخيراً محكمة التمييز في بيروت التي تشكّل محكمة الاستئناف النهائية بالنسبة إلى كل القضايا المعروضة على محاكم الدرجة الأولى في نظام المحاكم العادية. كما تفصل هذه المحكمة في القضايا في حال نشوء منازعات قضائية بين المحاكم الخاصة والعادية، أو بين نوعين من أنواع المحاكم الخاصة.

أما المحاكم الخاصة في لبنان، فقد تشكّلت للنظر في القضايا ذات المكانة المميّزة. على سبيل المثال، تُصدر المحكمة العسكرية حكمها في القضايا المتعلقة بعناصر الجيش والمدنيين المتورطين في قضايا ذات صلة بالأمن (كالتجسس، والخيانة، وحيازة الأسلحة إلخ.). يتمتع المدعى عليهم في المحاكمة العسكرية بالحقوق الإجرائية نفسها كالمدعى عليهم في المحاكم العادية. تتألّف المحكمة العسكرية، غالباً من مسؤولين عسكريين لم يخضعوا لتدريب على القانون، ولا تلتزم بالمعايير الدولية للإجراءات الجنائية.

المحكمة القضائية هي محكمة دائمة تضمّ خمسة من كبار القضاة الذين ينظرون في قضايا التهديدات التي تطال الأمن الوطني. فيقرّر مجلس الوزراء، بناءً على توصية من وزارة العدل، ما إذا كان يريد تحويل قضية معيّنة إلى هذه المحكمة. وتكون الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة غير قابلة للنقض ولا الاستئناف. فضلاً عن ذلك، هناك عدة هيئات شبه قضائية أو هيئات تحكيم تنظر في منازعات العمل، والعقارات، والجمارك.

تعيّن وزارة العدل كافة قضاة المحاكم العادية والخاصة، آخذةً في الاعتبار انتماءهم الطائفي. وتجدر الإشارة إلى أنّ نقص القضاة المؤهلين يعرقل الجهود المطلوبة للبتّ في القضايا المتراكمة منذ سنوات الحرب الأهلية.

ليس من محاكمات تشارك فيها هيئة محلّفين في لبنان. تكون المحاكمات عامةً عادةً، لكن للقضاة سلطة طلب عقد جلسة محاكمة مغلقة إذا شاؤوا ذلك. يملك المدّعى عليهم الحقّ بالتواجد في المحكمة، والحقّ باستشارة محامٍ في الوقت المناسب. ومع أنّهم لا يتمتعون بقرينة البراءة، لكن لديهم الحقّ بمواجهة شهود الادعاء أو استجوابهم، إنما عليهم أن يفعلوا ذلك من خلال هيئة المحكمة التي تقرّر ما إذا كانت ستجيز للمدّعى عليهم القيام باستجواب الشهود أم لا. كما يتمتع المدّعى عليهم ومحاموهم بحقّ الاطلاع على الأدلة ذات الصلة بقضاياهم والموجودة بحوزة الحكومة، وكذلك بحقّ استئناف الحكم.

التراتبية القانونية في لبنان

1. الدستور
2. القانون
3. المراسيم التي تقدّمها الحكومة
4. المراسيم التي يقدّمها الوزير/الوزراء + توقيع رئيس الوزراء +توقيع رئيس الجمهورية
5. المقرّرات
6. التعميمات/التبليغات

ينصّ الدستور اللبناني على ما يلي:

المادة 52 [المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية]

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

ثم في المادة 65 من ثالثاً

[القسم] ثالثاً: مجلس الوزراء

المادة 65 [الصلاحيات]

تحتاج المواضيع الوطنية الأساسية إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، **الاتفاقات والمعاهدات الدولية**، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حلّ مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

وقد نصّ الدستور اللبناني على ضرورة ألا تتناقض القوانين مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها. على سبيل المثال، لا يجوز أن تخالف القوانين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. مع ذلك، هناك جدل كبير حول من يتمتع بالأولوية على حساب الآخر: الدستور أم المعاهدات المصادق عليها دولياً. فيرى البعض أنّ الدستور والمعاهدات الدولية تتساوى في الأهمية، بما أنّ الدستور يدعو إلى احترام هذه المعاهدات. من هذا المنطلق، يمكن القول إلى حدٍّ ما إنه لا يجوز للدستور مخالفة المعاهدات الدولية وفقاً لتعريفه الخاص. أما البعض الآخر، فيجادل أنّ تحديد أيّ النصّين يحتل الأولوية غير واضح.

المراجعة المدنية

ينصّ القانون اللبناني على أنّ المواطنين يتمتعون بحقّ تغيير حكومتهم من خلال الانتخابات الدورية. كما ينصّ القانون على ضرورة عقد الانتخابات النيابية كل أربع سنوات، مع انتخاب مجلس النواب لرئيس كل ست سنوات. يسمّي الرئيس ومجلس النوّاب رئيس الوزراء الذي يختار، بالتشارك مع الرئيس، أعضاء مجلس الوزراء. وفقاً للميثاق الوطني غير المكتوب لعام 1943، يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً.

في الوقت الحالي، ليس من قوانين في لبنان تنظّم طريقة وصول عامة الناس إلى الوثائق الحكومية. عملياً، لا تستجيب الحكومة لطلبات الاطلاع على الوثائق. وقد تشكّل عدد من الجمعيات المدنية بغية وضع آليات رقابة، لكن لم يُسجّل أي تغيير واضح في التشريعات أو المواقف تجاه قدرة المواطنين على طلب معلومات من الحكومة.

مواضيع النقاش:

- ما هي خصائص المجتمع الحرّ وكيف ترتبط برأيكم بالوضع في لبنان؟
- كيف يتمّ تحديد شكل العلاقة بين الحكومة والشعب في لبنان؟
- ما هو الدور الذي يؤديه القانون في لبنان وكيف يؤثّر على المواطنين الأفراد؟
- هل يتأثّر كل المواطنين الأفراد بشكل متساوٍ/متشابه أم أنّ تأثير القانون يعتمد على مركزهم في المجتمع؟ هويتهم؟
- ماذا يحدث إذا لم تكن القواعد والأنظمة والإجراءات القانونية موجودة؟
- كيف يتمّ سنّ القوانين وتطبيقها في لبنان؟
- كيف يتمّ تطبيق القوانين بشكل مختلف على المجموعات المختلفة؟ كيف يتفاوت تأثير مختلف المجموعات المختلفة بالقوانين (النساء، الأقليات إلخ.)؟
- ما هي بعض الطرق المتاحة بسهولة للمواطنين من أجل مراقبة أداء الحكومة؟
- لمَ تُعتبر استقلالية الهيئة القضائية أساسية للنظام الديمقراطي في لبنان؟

المراجع

إعلان دلهي- لجنة الحقوقيين الدولية http://www.icj.org/article.php3?id_article=3088&id_rubrique=11&lang=en

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية www.transparency-lebanon.org

مرصد الأداء النيابي اللبناني www.lpmonitor.org

شؤون القضاة في لبنان: آفاق وتحديات، عفيف شمس الدين، جوزيف شاوول، دنيز جبارة خوري، بشارة متى، سامي منصور، شهيب مقلّد، مزار صاغية، وآخرون (عمل مشترك)، 2000
http://www.lcps-lebanon.org/web04/english/publications/books/abstracts.html#perspec

الوصول إلى المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
http://www.arabaccess.org/

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية http://www.omsar.gov.lb/

وزارة العدل http://www.justice.gov.lb/

المجلس الدستوري http://www.conseil-constitutionnel.gov.lb/

مجلس شورى الدولة http://www.statecouncil.gov.lb/main.htm

الدرس الرابع
الحوكمة الوطنية والمحلية

الحوكمة الرشيدة

صحيح أنّه ليس من تعريف واضح للحوكمة الرشيدة، لكنّ هذا المصطلح يُستخدم لوصف طريقة إدارة المؤسسات العامة للشؤون العامة، وتوزيع الموارد العامة بشكل مناسب سعياً لصون حقوق الإنسان.

تصف الحوكمة الرشيدة شكل القيادة «في عملية صنع القرار وعملية اتّخاذ القرارات المطبّقة (أو غير المطبّقة).» يمكن تطبيق هذا النوع من الحوكمة على الشركات الدولية، والحكومات الوطنية والمحلية، والعلاقات بين مختلف قطاعات المجتمع.

من هذا المنطلق، يبرز مفهوم «الحوكمة الرشيدة» غالباً كنموذج للمقارنة بين الأنظمة الاقتصادية غير الفعالة من جهة والهيئات السياسية ذات الأنظمة الاقتصادية القابلة للاستمرار من جهة أخرى. في هذا المنظور، وضعت منظمات الإغاثة وبقية السلطات المعنية في الدول المتطورة تعريفاتها الخاصة للحوكمة الرشيدة من خلال إنشاء معايير مرتبطة ببرامجها الخاصة، مما أدى إلى تفاوت معاني «الحوكمة الرشيدة» بين الأطر المختلفة.

مبادئ الحوكمة الرشيدة- المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا

1. **المشاركة:** تشجيع المواطنين كافة على ممارسة حقّهم بالتعبير عن رأيهم خلال عملية صنع القرار، بما يصبّ في المصلحة العامة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.

2. **سيادة القانون:** إنفاذ القوانين بطريقة عادلة ومحايدة، من دون استثناء، مع صون حقوق الإنسان الأساسية واحترام القيم السائدة في المجتمع.

3. **الشفافية:** بناء الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب، من خلال توفير المعلومات، مع ضمان سهولة الوصول إلى معلومات دقيقة ومناسبة.

4. **المساواة:** توفير فرص متساوية لجميع أعضاء المجتمع من أجل تحسين حالتهم الاجتماعية.

5. **الاستجابة:** زيادة مراعاة الإداريين الحكوميين لتطلّعات عامة السكّان.

6. **الرؤيا:** تطوير المناطق بناءً على رؤيا واستراتيجية موجّهتين نحو المشاركة الكاملة للمواطنين في كافة العمليات التنموية، لكي يكتسبوا حساً بالملكية والمسؤولية من أجل تحقيق التقدّم في هذه المناطق.

7. **المساءلة:** زيادة مساءلة صنّاع القرار على كافة القرارات المتعلقة بالمصلحة العامة.

8. **الرقابة:** تكثيف جهود الرقابة على عمليات الحكومة، فضلاً عن طريقة تطبيق الأنشطة التنموية، من خلال تعزيز إشراك القطاع الخاص وعامة الناس.

9. **الكفاءة والفعالية:** ضمان توفير الخدمات العامة من خلال استغلال الموارد المتوفّرة على أكمل وجه وبشكل مسؤول.

10. **المهنية:** تحسين قدرات الإدارة الحكومية واستعدادها المعنوي لكي تتمكّن من توفير الخدمات بشكل سهل، وسريع، ودقيق، ومعقول الكلفة.

الحوكمة المركزية

الإدارة المركزية هي السلطة التي تنفّذ الوظائف الإدارية للدولة، بهدف الحدّ من تمركز الحوكمة الإدارية بأيدي سلطة واحدة. وفقاً لهذه الصفة، تدير الحكومة المركزية شؤون الدولة من العاصمة، أو من خلال ممثّليها في المناطق.

تمّ اعتماد نظام الإدارة المركزية في المجتمعات القديمة، عندما كانت الاحتياجات المجتمعية محدودة، وكان دور الدولة يقتصر على ضمان النظام والأمن. في ظل تلك الظروف، كان تمركز سلطة القرارات التنفيذية بأيدي الملك وممثّليه أمراً سهلاً نسبياً. لكن، مع تقدّم الوقت، ونتيجة التغييرات على المستويات السياسية والاقتصادية في مجتمعات محلية مختلفة، بات من الصعب أكثر فأكثر تطبيق الإدارة المركزية في الهيكل التنظيمي للدولة الحديثة. مع ذلك، ما زالت معظم الدول تعتمد ممارسات مهمّة مستقاة من هذا النظام.

البلدية: إدارة حكومية موجّهة نحو تطوير المدن والقرى المحيطة بها من خلال عمليات عدة، مثل تطبيق خطط خاصة بالمواطنين، وتنظيم الأسواق، وإدارة عملية صيانة المدينة. ومن المهام المحددة بالبلديات إنارة الشوارع وتجميلها، وتصريف مياه الأمطار، وزرع الأشجار، ووضع لوحات الإعلانات في الطرقات، والإشراف على نظافة المدينة. نتيجةً لذلك،تخصّص الدول ميزانيات كبيرة لتطوير البلديات وتحسينها.

رئيس البلدية: مسؤول عن البلدية، يتمتع بسلطة في مجال تطبيق المشاريع، وتأمين الوظائف، والنقليات، وتشييد المباني المملوكة من قبل البلدية. ويجوز لرئيس البلدية تفويض سلطاته إلى نوابه و/أو مساعديه كما تدعو إليه الحاجة.

خصائص النظام المركزي:

يتمتع نظام الإدارة المركزية بخاصيتين تحتلان مكانةً مهمّةً عند تطبيق هذا النوع من الهيكل التنظيمي:

1. تمركز الإدارة التنفيذية بين أيدي إدارة مركزية: تتحقّق هذه الخاصية عندما يؤذن للأقسام الإدارية التابعة لإحدى الدول أن تتّخذ، وحدها، القرار النهائي بشأن المسائل كافة. يمكن أن يكون تمركز الإدارة التنفيذية مطلقاً، أو ما يُعرف بالمركزية المطلقة، أو أن يكون مرناً نسبياً، وهو مفهوم يُعرف بالإدارة غير المركزية. في الحوكمة الإدارية غير المركزية، تحصل الهيئات على سلطة اتّخاذ القرارات النهائية، بمعزل عن أي وزير و/أو الإدارة المركزية، إنما بشكل محدود. أما السبيل إلى تحقيق الإدارة غير المركزية، فمن خلال تفويض السلطات إلى تابعين يبقون خاضعين لإشراف رئيس الوحدة الإدارية، لكن يعود إليهم اختيار متى يريدون ممارسة سلطتهم. يضمن هذا الشكل من أشكال الحكم كفاءة العمل الإداري وفعاليته، مع توفير المرونة ضمن الوحدة الإدارية.

2. التراتبية الإدارية: يعني هذا الأمر أنّ كافة الإدارات والمصالح العامة تكون مجتمعةً تحت سقف نظام إداري واحد. يتّخذ هذا النظام شكل سلّم أو هرم، على رأسه رئيس السلطة الإدارية، مع ترتيب بقية المناصب الإدارية من الأعلى إلى الأسفل وفق ترتيب تنازلي للسلطة. يؤدي هذا الأمر إلى تراتبيةٍ تربط وحدات النظام الإداري ببعضها بحيث يشكّل النظام في نهاية الأمر سلسلةً متماسكة.

حسنات المركزية وسيّئاتها:

- حسنات النظام المركزي: يساعد الدولة الحديثة على تحديد سلطات الحكومة وتطبيقها، وتعزيز وحدتها السياسية، وتوحيد التقنيات الإدارية المعتمدة في الدولة، وتسهيل التنسيق بين الهيئات الإدارية في مختلف أنحاء البلاد.
- سيّئات النظام المركزي: أداء الأعمال بطريقة بطيئة وغير فعالة، البيروقراطية الإدارية، عدم توفّر المعلومات، تمركز السلطة.

الحوكمة اللامركزية

تختلف التصوّرات تجاه مفهوم اللامركزية بين دولة وأخرى. بشكل عام، يمكن تعريف اللامركزية على أنها عملية نقل الأنشطة والخدمات الاقتصادية من نقطة تحكّم مركزية إلى المناطق. تُعرف اللامركزية الإدارية على أنها إجراء حكومي تنقل الحكومة بموجبه السلطة والمسؤولية إلى المؤسسات المتواجدة عند مستوى أدنى سياسياً وإدارياً. يمنح هذا النقل المناطق القدرة على ممارسة عمل الدولة، على صعيد توزيع الاستثمارات العامة ومراقبتها وإدارتها. لكن، يجب أن يترافق تحويل السلطة مع عملية تأمين الإمكانات المالية للتنمية الإقليمية اللامركزية.

أنواع اللامركزية:

- اللامركزية الجغرافية: عملية توزيع السلطة على المناطق والأقاليم في الدولة نفسها، حيث يكون هناك مجلس محلي يُنتخب كافة أعضائه من قبل مواطني المنطقة. يتمتع المجلس المحلي بسلطة وضع ميزانية مستقلة واتّخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع والمرافق العامة ضمن المنطقة. يشير البعض إلى هذا النوع من اللامركزية الإدارية باسم «الإدارة المحلية» أو «الإدارة المناطقية».
- اللامركزية الوظيفية: هي توزيع السلطة على مستويات هرمية، وكذلك ضمن الإدارات في المنظمة أو الوزارة نفسها. يكون هذا النوع من الإدارة مطلوباً عندما تتراكم المهام المطلوبة من الإدارات العليا على نحوٍ يمكن أن يؤثّر على كفاءتها وفعاليتها.

- اللامركزية السياسية: عملية قانونية تكون فيها الوظائف الحكومية موزّعة بين الحكومة المركزية والسلطات في مدن أخرى من الدولة نفسها. تؤدي هذه العملية إلى نوع من الأنظمة الذي يُعرف «بالاتحاد الفدرالي». يتألّف الاتحاد الفدرالي من عدة حكومات تشكّل وحدةً متماسكةً، يكون فيها لكل ولاية هيئتها الحاكمة التي تضمّ ثلاث سلطات. يمكن إيجاد هذا النوع من الحوكمة في: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الهند، أندونيسيا، المكسيك، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي سابقاً، سويسرا، يوغوسلافيا، ودول أخرى.

خصائص اللامركزية:

تشترط اللامركزية توافر ثلاثة عناصر مهمة:

1. توافُر المصالح المحلية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية: إلى جانب المرافق العامة التي تقدّمها الدولة (مثلاً الدفاع ومكتب البريد)، تقدّم الإدارة المحلية خدمات بدورها، مثل توزيع الكهرباء والماء في المنطقة. تكون الدولة مسؤولةً عن تحديد أي الخدمات هي وطنية وأيها تُعتبر محلية. لكي تتمكّن وحدة الإدارة المحلية من إدارة شؤونها الخاصة، يجب أن يتوفّر لديها موظفون، وميزانية مستقلة، وممتلكات، وشخصية اعتبارية.

2. تشكيل مجالس محلية مستقلة ينتخبها الناخبون في المنطقة نفسها.

3. يجب ألا تعمل وحدات الإدارات المحلية تحت رقابة صارمة من قبل الإدارة المركزية.

أنماط اللامركزية ومستوياتها:

تتوزّع اللامركزية على أربعة أنماط تبعاً لمستوى نقل السلطة ونوع الوحدة التي تُنقل إليها السلطة:

1. النقل: نقل السلطة إلى حكومات محلية مستقلة أو شبه مستقلة.

2. التفويض: نقل مسؤولية إدارة الخدمات إلى هيئات حكومية والحكومة المحلية.

3. إلغاء المركزية (غير المركزية): منح سلطة تطبيق البرامج أو الخطط الوطنية إلى الإدارات الأدنى مرتبةً.

4. التجريد: نقل الخدمات والمؤسسات العامة إلى شركات ومؤسسات خاصة.

لكلّ نمط عناصره السياسية، والمالية، والإدارية الخاصة. وكلّما كانت السلطة الممنوحة أكبر، أصبحت اللامركزية أقوى.

قام البعض بتحديد نوع السلطات ونطاقها بالنسبة إلى كل جانب من جوانب الإدارة، مع ربطها بمستوى اللامركزية على الشكل التالي:

1. **البعد المتعلق بالموقع:** يشير هذا البعد إلى طريقة تشكيل الوحدات الجغرافية. فإذا تمّ ذلك بموجب الدستور، تُعتبر اللامركزية قويةً. وإذا تمّ بموجب قانون، تُعتبر اللامركزية مُرضيةً. أما إذا تشكّلت الوحدات المحلية بموجب قرار، فتُعتبر اللامركزية ضعيفةً في تلك الحالة.

2. **البعد التنظيمي:** يشير هذا البعد إلى مدى تمتع الحكومات المحلية بالاستقلالية عند وضع قواعدها وإجراءاتها الخاصة. فإذا كانت الحكومات المحلية مستقلةً تماماً، تكون اللامركزية قوية. أما إذا كانت الحكومة المركزية تضع القواعد بنفسها، فتكون اللامركزية ضعيفة.

3. **البعد المؤسساتي:** إذا كانت للحكومات المحلية هيئتها التشريعية والقضائية الخاصة بشكل مستقل عن الحكومة المركزية، تكون اللامركزية قوية. وإذا كانت المؤسسات كافة متوفّرة على مستوى الحوكمة المحلية، باستثناء السلطة القضائية، فتكون اللامركزية مرضية. أما إذا كانت الحكومة المحلية هي السلطة الإدارية الوحيدة، فتكون اللامركزية ضعيفة.

4. **تعيين المسؤولين:** إذا كان المواطنون في منطقة ما ينتخبون مسؤوليهم، تكون اللامركزية قوية. وإذا كان المسؤولون يُعيَّنون بموافقة من الحكومة المركزية، فتكون اللامركزية مرضية، أما إذا كانت الحكومة المركزية تعيّن المسؤولين بنفسها، فتكون اللامركزية ضعيفة.

5. **تحديد السلطات:** إذا كانت سلطات الوحدات المحلية محدّدة بموجب الدستور، تكون اللامركزية قوية. إذا كانت سلطات الوحدات المحلية محدّدة بموجب القانون، تكون اللامركزية مرضية. أما إذا كانت هذه السلطات محدّدة بموجب قرار، فتكون اللامركزية ضعيفة.

6. **فرض الضرائب وجبايتها:** إذا كانت وحدات الإدارة المحلية مخوّلة جباية ضرائب الدولة من مختلف المناطق الواقعة في نطاق ولايتها القضائية، تكون اللامركزية قوية. إذا كانت وحدات الإدارية المحلية محدودة على صعيد الأماكن التي تستطيع جباية الضرائب منها، حتى ضمن المناطق الواقعة في نطاق ولايتها، تكون اللامركزية مرضية. أما إذا كانت تلك الوحدات الإدارية لا تتمتع بسلطة جباية الضرائب على الإطلاق، فيكون مستوى اللامركزية ضعيفاً.

7. **سلطة إنفاق الإيرادات الضريبية:** إذا كانت وحدات الإدارة المحلية تتمتع بحق استخدام إيرادات الضرائب وإنفاقها بشكل مستقل ومن دون أي شروط، يكون مستوى اللامركزية قوياً. إذا كان إنفاق إيرادات الضرائب يتمّ وفقاً لشروط تحدّدها السلطة المركزية، يكون مستوى اللامركزية مرضياً. أما إذا كان هذا الإنفاق يتطلّب موافقةً مسبقةً من السلطة المركزية، فتكون اللامركزية ضعيفة.

8. **تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني:** إذا كان تمثيل المصالح المحلية والإقليمية كمؤسسات على المستوى الوطني متوفّراً، مثلاً في اللجان النيابية، تكون اللامركزية قوية. إذا كان تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني متوفّراً من خلال شخص واحد أو أكثر، تكون اللامركزية مرضية. أما إذا كان هذان الشرطان غير متوفّرين، فيكون مستوى اللامركزية ضعيفاً.

حسنات النظام اللامركزي وسيّئاته:

حسنات اللامركزية:

- تخفّف الأعباء الملقاة على كاهل الإدارات في الحكومة المركزية.
- يستغرق العمل الإداري وقتاً أقل ويكون أكثر فعالية.
- تعزّز مستوى أفضل من التنسيق بين الدولة والمناطق.
- تحفّز الموظفين من خلال تمكينهم من المشاركة في عمليات صنع القرار.
- تدرّب المدراء في المناطق والأقاليم من خلال تفويض السلطة إليهم، وبالتالي تفسح المجال أمام تعزيز خبراتهم وتعلّمهم من خلال العمل.

سيّئات اللامركزية:

- تضعف السلطة المركزية، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق بين السلطة المركزية والمناطق، وكذلك بين المناطق نفسها التي تكون من مسؤولية الإدارة المركزية.
- ستخالف السلطات والإدارات المحلية خطط السلطة المركزية، مما سيؤدي إلى ضعف تطبيق السياسات العامة للدولة.
- ارتفاع العبء المالي بسبب تكرار بعض الوحدات للعمل نفسه، كالوحدات القانونية والإدارية، على المستوى المحلي.

- ستبرز حاجة إلى تشديد الرقابة على أنشطة الوحدات المحلية.
- ستتعزّز الرغبة في الاستقلالية لدى الوحدات المحلية، لا سيما إذا كانت تطغى على المنطقة اللامركزية مشاعر من العداء القومي، أو الديني، أو الإثني.

في لبنان ، اللامركزية إدارية وليست سياسية ، وبالتالي ، فإن السلطة المركزية تطبق القوانين التي يفرضها البرلمان والقرارات المتخذة على المستوى المحلي تتماشى مع سياسات الحكومة المركزية.يسمح اتحاد البلديات والمحافظ بالتنسيق الوثيق بين البلديات والحكومة المركزية. ونتيجة لذلك ، أدى ذلك إلى تعزيز السلطات المحلية. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الرغبة في الاستقلال لا تنطبق على لبنان حيث لا تريد أي بلدية أن تكون مستقلة تماماً عن الحكومة المركزية.

بالرغم من التوجّه إلى المركزية بين الدول النامية، ما زال هناك تشديد متزايد على الجوانب الإيجابية للإدارة اللامركزية. لكنّ سلوك هذا الاتجاه من دون تحفّظات قد يؤدي إلى عواقب غير مرجوّة بالنسبة إلى الخطة الإدارية. باختصار، تقدّم اللامركزية درجةً أكبر من المرونة في عملية صنع القرار، مما يضاعف الكفاءة التنظيمية في الهياكل الإدارية التابعة للدولة. لكن، بشكل عام، ليس من هيئة تكون لامركزيةً أو مركزيةً بشكل كامل. عوضاً عن ذلك، تميل السلطات إلى أن تكون مزيجاً من كلا الأمرين بدرجات متفاوتة، مما يوجد توازناً بين القوى. فإذا لم تكن إدارة عليا أو سلطة مركزية تتمتع بأي سلطة (أي أنها كانت لامركزية بالكامل)، فستكون عديمة الجدوى ولا هدف منها. كذلك، إنّ عدم تمكين الإدارات الدنيا أو المحلية، والتركيز عوضاً عن ذلك على الإدارة الكبرى (التي تكون مركزية بالكامل) يلغي دور الإدارة الدنيا والمحلية تماماً، وليس هذا فحسب بل يلغي أيضاً الهيكل التنظيمي للمنظمة أو الدولة بالكامل.

الحوكمة الوطنية في لبنان

الحكومة على المستوى الوطني

رئيس الدولة: رئيس الجمهورية

- رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة.
- يرأس مجلس الدفاع الاعلى
- القائد العام للقوات المسلحة الخاضعة لسلطة مجلس الوزراء.
- يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء متى شاء دون ان يشارك في التصويت.
- يعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب فيما يتعلق بالمشاورات النيابية الإلزامية التي ترفع نتائجها إليه رسمياً.
- يُنتخب الرئيس من قبل مجلس النواب لولاية ست سنوات، غير قابلة للتجديد مباشرةً بعد انتهائها.

رئيس الحكومة: رئيس الوزراء

- رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة ، وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء.
- حكماً هو نائب رئيس المجلس الأعلى للدفاع.
- يعرض السياسة العامة للحكومة على مجلس النواب.
- يصادق على جميع المراسيم مع رئيس الجمهورية ما عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة أو مرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

مجلس الوزراء

- توكل إلى مجلس النواب الإشراف على الشؤون اليومية، وتحضير مشاريع القوانين لكي يصوّت عليها مجلس النواب.
- تعمل كل وزارة أساسية على حافظة أعمالها الخاصة، ولا تحتاج إلا إلى توقيع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لمتابعة المقرّرات المتعلقة بكل وزارة.
- بالنسبة إلى المقرّرات التي تؤثّر على الحكومة ككل، تدعو الحاجة إلى موافقة أكثرية الوزراء. لكي توافق الحكومة على ما يُعرف بالقضايا «الأساسية» (كالتعديلات الدستورية، والقوانين الانتخابية، وحلّ البرلمان، والحرب والسلم، بما في ذلك المعاهدات، وحالة الطوارئ، وموازنة الدولة، والخطط التنموية على المدى الطويل، وتعيين موظفي الدولة من الفئة الأولى، وإعادة رسم الدوائر الانتخابية، وقوانين الجنسين، وقانون الأحوال الشخصية، وإقالة الوزراء)، تدعو الحاجة إلى أكثرية الثلثين من الوزراء.
- في ما يلي قائمة ببعض الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الوزراء:
  - إعداد مشاريع القوانين للتصويت عليها في الهيئة التشريعية.
  - إعداد جدول الأعمال التشريعي واتّخاذ القرارات اللازمة لتطبيق مشاريع القوانين التي يعتمدها مجلس النواب.
  - الإشراف على الإدارات المدنية، والعسكرية، والأمنية.

الهيئة التشريعية الوطنية

- تُعرف الهيئة التشريعية الوطنية في لبنان باسم مجلس النواب.
- يضمّ المجلس 128 مقعداً، يتمّ انتخابهم لولاية تستمرّ أربع سنوات.
- يتمّ توزيع المقاعد في البرلمان على أساس طائفي، على أن يتم انتخاب النواب من قبل كافة الناخبين المؤهلين في لبنان.
- لكلّ طائفة دينية عدد محدّد من المقاعد في مجلس النواب. لكنّ النواب لا يمثّلون أبناء طائفتهم فقط. يجب أن ينال جميع المرشّحين في دائرة انتخابية معيّنة، بغضّ النظر عن انتمائهم الديني، أكثرية الأصوات التي يدلي بها الناخبون من مختلف الطوائف.
- من وظائفه الأساسية انتخاب رئيس الجمهورية، ومنح الثقة للحكومة، والموافقة على القوانين والنفقات.

السلطة القضائية

- تضمّ السلطة القضائية المحاكم التالية:
  - المحاكم العادية
    - محكمة التمييز
    - محكمة الاستئناف
    - المحكمة الابتدائية
  - المحاكم الخاصة
    - المجلس الدستوري (يفصل في دستورية القوانين)
    - المجلس الأعلى (يفصل في التهم الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء)
    - المحكمة العسكرية (تفصل في القضايا ذات الصلة بالجيش والجرائم الأمنية)

الحوكمة المحلية في لبنان

الحكومة على المستوى ما دون الوطني

1. يضمّ لبنان تسع محافظات هي: بيروت، جبل لبنان، جبيل-كسروان، لبنان الشمالي، عكار، لبنان الجنوبي، النبطية، البقاع، وبعلبك- الهرمل. يشرف على إدارة كل محافظة محافِظٌ، يعيّنه مجلس الوزراء لولاية أربع سنوات، ويكون تابعاً لوزارة الداخلية.

2. تُقسّم كل محافظة إلى أقضية. في لبنان 26 قضاء. يشرف على إدارة كل قضاء قائمقام، يعيّنه المحافظ لولاية أربع سنوات.

3. يتألّف كل قضاء من بلديات. في لبنان 1026 بلدية، يشرف على كلٍّ منها رئيس البلدية الذي يتمّ انتخابه لولاية ستّ سنوات.

البلديات في لبنان

تمثّل البلديات وحدة الحوكمة الأصغر في لبنان. في هذا الإطار، يعرّف قانون البلديات الصادر عام 1977 البلديات على أنها: «إدارة محلية تقوم، ضمن نطاقها، بممارسة الصلاحيات التي يخوّلها إياها القانون. تتمتع البلدية بالاستقلال المالي والإداري في نطاق هذا القانون» (المادة الأولى). تُعتبر صلاحيات البلديات اجتماعية واقتصادية كونها تُعتبر وحدات إدارية، وهي تنظّم حياة مواطنيها ضمن نطاق «حدودها» المحدّدة.

أصدر المجلس الدستوري حكماً شدّد فيه على ضرورة امتثال الانتخابات البلدية للمُثل المنصوص عليها في الطائف. للمجلس البلدي دوران أساسيان: صنع القرارات من جهة والسلطات التنفيذية من جهة أخرى، بقيادة رئيس البلدية وبدعمٍ من الموظفين.

مع ذلك، لا يمكن فهم السلطات الممنوحة إلى البلديات، إلا إذا فهمنا بنيتها جيّداً.

أ. الهيكل التنظيمي للبلديات

يتنوّع عدد أعضاء المجلس البلدي بين 9 و24، تبعاً لعدد المواطنين المسجّلين في البلدية. يُنتخب أعضاء البلدية من قبل المواطنين المسجّلين المؤهلين في تلك المنطقة لولاية 6 سنوات. ولا يجوز لأعضاء البلدية شغل أي منصب آخر في الحكومة تجنّباً لتضارب المصالح.

مع أنّ البلدية لا تستطيع سنّ القوانين، لكنها تتمتع، كما ذُكر أعلاه، بسلطة صنع القرارات. كما تتحمّل مسؤولية مراقبة أداء رئيس البلدية وعمل السلطة التشريعية ضمن البلدية. يتولى المجلس البلدي مناقشة المشاريع التي يعتبر أنها مهمة بالنسبة إلى منطقته، وتقييمها، وتحليلها، وتنفيذها.

ب. صلاحيات البلديات

وفقاً للقانون الصادر في 1977، يتحمّل المجلس البلدي مسؤولية تنفيذ أي عمل يعود بالفائدة على عامة الناس، على الشكل التالي:

- إصلاح الطرقات وجمع النفايات
- الصحة العامة: مثل إطفاء الحرائق، الإنقاذ إلخ.
- التخطيط العمراني: الطرقات، الحدائق
- تطوير البنية التحتية: إنارة الشوارع، الصرف الصحي
- الخدمات: المواصلات العامة، المستوصفات والمستشفيات، وغيرها من الخدمات الاجتماعية
- التعليم: إنشاء المدارس، دعم قطاع التربية إلخ.
- القضايا البيئية: استدامة البيئة في منطقة جغرافية معيّنة
- إنشاء المراكز الثقافية، المسارح، المتاحف

يكون عضو المجلس البلدي مسؤولاً عن المهام التالية:

- انتخاب رئيس ونائب رئيس للمجلس من ضمن الأعضاء
- الإقامة بشكل دائم في نطاق البلدية، وإلا عُدَّ مبلّغاً في مركز البلدية
- تقديم الاقتراحات، والمشاريع، والأفكار التي تحقّق المصلحة العامة
- المشاركة في جلسات المجلس البلدي من خلال الحضور، والمناقشة، والتصويت على المقررات
- مراقبة أداء الرئيس استناداً إلى الميزانية والكشوفات المالية

سلطة الرقابة الإدارية

تخضع البلديات للرقابة على المستوى المركزي بما أنها تملك استقلالية محدودة فقط. زد على ذلك أنّ السلطة الممنوحة إلى البلديات بموجب القانون (الاستقلالية الإدارية والمالية) تضيع في خضمّ الرقابة المالية والإدارية- الذي يُعتمد كحجة لتعزيز المصلحة العامة- عند امتثالها للسلطة المركزية.

تضمّ سلطة الرقابة ثلاثة ممثّلين هم «القائمقام، وزير الداخلية والبلديات، والمحافظ». يجب أن يعرض المجلس البلدي قراراته على هؤلاء الأشخاص خلال مهلة 8 أيام من تاريخ صدورها، وأن ينال موافقة سلطة الرقابة عليها. ويجوز لسلطة الرقابة أن تختار، في أي وقت، ولأسباب أمنية، تأجيل تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس البلدي. الاستثناء الوحيد هو بلدية بيروت التي تخضع لرقابة وزير الداخلية وحده.

يجب أن يصدّق القائمقام على قرارات المجالس البلدية المتعلقة بما يلي:

- الموازنة البلدية والقروض.
- الرسوم البلدية وفقاً لقانون البلديات.
- بيع/شراء العقارات.
- إسعاف الأشخاص ذوي الإعاقة، ومساعدة النوادي والجمعيات والنشاطات الرياضية والثقافية بمبلغ أقصاه 10 ملايين ليرة سنوياً.

- إصدار العقود والخدمات التي تتراوح قيمتها بين 30 مليون و80 مليون ليرة، والموافقة على المشتريات ذات الصلة.
- حلّ المنازعات.
- قبول أو رفض الهبات.

يتمتع المحافظ بسلطة عقد المجلس البلدي وحضور اجتماعاته، فضلاً عن سلطة قبول أو رفض القرارات المتّخذة، على الشكل التالي:

- إجازة صفقات وعقود اللوازم والأشغال والخدمات عندما تزيد قيمتها عن الثمانين مليون ليرة، والموافقة على المشتريات واللوازم ذات الصلة.
- شراء/بيع العقارات التي تزيد قيمتها عن المئة مليون ليرة.
- عقود الإيجار التي تزيد قيمتها عن الأربعين مليون ليرة.
- إنشاء الأسواق والمتاحف والمستشفيات إلخ.

أما وزير الداخلية، فيصدّق على القرارات التالية:

- تسمية الشوارع والأبنية العامة وإقامة النصب والتماثيل.
- إنشاء الوحدات البلدية وتحديد ملاكها.
- إنشاء اتّحادات تضمّ عدة مجالس بلدية.
- إسقاط الأملاك البلدية العامة إلى أملاك بلدية خاصة.
- دفتر الشروط العام لصفقات اللوازم والأشغال والخدمات.
- دفتر الشروط العام لبيع أملاك البلدية.

يتمّ تعيين القائمقام والمحافظ ليكونا صانعَي قرار أساسيين.

المشاكل التي تواجهها البلدية في ما يتعلق بالموازنة

كما هو مذكور في الباب الأول من قانون البلديات، يجب أن تتمتع كل بلدية بموازنة مستقلة ونفقات خاصة بها. غير أنّ هذا الأمر لا يحدث على أرض الواقع. تجمع البلديات الإيرادات التي تشكّل موازنتها؛ ويجري ذلك بحسب مساحة البلدية، ومع أخذ عدد السكان في الاعتبار. عام 1998، نسّقت وزارة الداخلية والبلديات مع وزارة المالية، لتسليم البلديات الإيرادات التي تمّ جمعها من خدمات مثل فواتير الهاتف، الكهرباء إلخ. لكنّ هذا الأمر أدى إلى إهمال بعض البلديات التي لا تشاطر الوزير انتماءه نفسه. أما بالنسبة إلى النفقات، فتُطبَّق بعض السياسات ذات الصلة بهذه المسألة. للبلديات سقف محدّد من الإنفاق على المشاريع. وفي حال تخطّت المشاريع الكلفة المجازة، يجدر بها أن تنال إذناً من السلطات العليا على ذلك.

الحاجة إلى الإصلاح

بما أنّ قانون البلديات لا يُطبّق بشكل مناسب، تتمتع بعض البلديات بسلطات أكبر من غيرها. من هذا المنطلق، نحن بأمسّ الحاجة إلى اللامركزية. تهدف اللامركزية إلى توزيع الموارد والمسؤوليات بشكلٍ متساوٍ. يُقصد بذلك عدم ضرورة توجّه المواطنين إلى العاصمة لإنجاز معاملاتهم الإدارية في الإدارة العامة المعنية. لذا، يجب أن تتضمّن كل محافظة وحدةً إدارية.

أهمية اللامركزية

في ما يلي بعض الأسباب التي تجعل اللامركزية موضوعاً مهماً للنقاش:

- اختصار المسافة بين المواطنين والدولة. فسيشعر المواطنين برابط قوي بدولتهم عندما يتمكّنون من صنع القرارات وإنجاز الأمور في مناطقهم. نتيجةً لذلك، يمكن أن تخلّف اللامركزية تأثيراً إيجابياً على المواطنين.
- تعزيز حسّ المسؤولية على نحوٍ يزيد المساءلة والشفافية.
- تحسين الشفافية في عملية صنع القرار.
- تشجيع الأشخاص في مناصب صنع القرار على معرفة المزيد عن شواغل المواطنين، والاستجابة بالتالي لاحتياجاتهم بطريقة فعالة.
- منح المواطنين في مختلف أنحاء الدولة فرصاً متساوية.

سُجّلت جهود جدية في لبنان في هذا المجال بين 2010 و2012 من خلال لجنة حكومية ترأسها زياد بارود، وهو وزير الداخلية والبلديات السابق في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة. وفي عام 2018، واصلت إحدى اللجان الفرعية النيابية مراجعتها لمشروع قانون اللامركزية الذي طُرح عام 2014.

تأثير النظام الحالي على مشاركة المواطنين

كما سبق وذُكر، تشجّع اللامركزية المواطنين على أن يكونوا أكثر فعاليةً. لكن، لا يمكن تحقيق ذلك في ظل النظام الحالي. جديرٌ بالذكر أنه لا يمكن للأشخاص المدافعة عن قضاياهم إلا من خلال البلديات، ولما كانت هذه الأخيرة تملك سلطات محدودة، فلن تنجح في تحقيق شيء. لذا، يضطر المواطنون إلى الضغط على وزارة المالية أو وزارة التربية من أجل فتح مدرسة في منطقتهم، وليس من خلال البلدية.

الدرس الخامس
الجهات الفاعلة الديمقراطية

يمكن تعريف الجهات الفاعلة الديمقراطية على أنها منظمات ومؤسسات مثل الأحزاب السياسية، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، المنفصلة عن مؤسسات الحكومة الرسمية، وتؤدي دوراً فاعلاً في التأثير على السياسات وتحسين حياة المواطنين. في هذا الإطار، سيعرّف هذا الدرس بأدوار كلّ من هذه الجهات الفاعلة، مع تفسير مهامها.

قبل تسليط الضوء على مختلف الأدوار والهياكل المسندة إلى هذه الجهات، من الضروري أن نفهم أوجه العلاقة بين هذه الجهات والسلطة، والسياسة، والمشاركة التي تؤثّر من خلالها هذه الجهات على عملية التنمية الديمقراطية. تؤثّر علاقات القوى هذه على الممارسات الاعتيادية، وفرص التغيير وسُبله. وهي تحتلّ مكانةً أساسية بالنسبة إلى العمليات السياسية الرسمية وكذلك بالنسبة إلى العلاقات اليومية بين الأشخاص.

السلطة

قد يكون التحدّث عن السلطة صعباً. فهذا الموضوع قد يُشعر الأشخاص بالانزعاج أو حتى بالخوف، لكن إذا أراد المواطنون إحداث تغيير في مجتمعاتهم، فمن الضروري تسليط الضوء على مختلف الطرق التي تؤثّر عبرها مصالح الأقوياء على طريقة حياتهم. كما تدعو الحاجة أيضاً إلى توضيح سبل تعاون المواطنين معاً لتكوين نوع مختلف من السلطة من أجل إحداث التغييرات التي نطمح إلى رؤيتها. فضلاً عن ذلك، من الضروري أن ندرك أنّ سبب بقاء الأمور على ما هي عليه هو، في معظم الأحيان، أنها تصبّ في المصلحة الفضلى للأشخاص ذوي النفوذ أو المجموعات ذات السلطة. فتتعدّد طرق محاولتهم لإحكام قبضتهم على الحكم، ومنها إظهار قوتهم، والاستيلاء على الأموال أو الثروات. لكن حتى وإن بدا أنّ اتّخاذ الإجراءات المناسبة أمر مستحيل في مواجهة هذه القوى السلطوية، سيبقى بإمكانك تعزيز قدرتك على التأثير والاستفادة من فرص التغيير التي تحسّن مجتمعك المحلي. لذا، يجب أن تكون مستعداً لمضافرة القوى مع الآخرين ممّن يشاطرونك الهدف نفسه، بهدف التحرّك بشكل جماعي. كما ينبغي أن تطوّر معرفتك وثقتك بنفسك، شأنك شأن زملائك الناشطين، لكي يشعر كلّ عضو في المجموعة أنه جاهزٌ لمواجهة تحديات التغيير.

قد يكون من المفيد التمعن في ثلاثة أشكال يمكن أن تتّخذها السلطة، وهي: المرئية، الخفية، وغير المرئية. ويمكن أن تصادف أحد هذه الأنواع، أو ثلاثتها معاً، في المعترك السياسي.

1. **السلطة المرئية** تشير إلى التنافس على المصالح الذي يمكن لمسه في المساحات العامة أو هيئات صنع القرار الرسمية. على سبيل المثال، يشمل ذلك القرارات المتّخذة في الهيئات التشريعية، وهيئات الحكم المحلي، والجمعيات المحلية أو المنتديات الاستشارية.

أ. عند محاولة فهم هذا النوع من السلطة، هناك افتراض بأنّ وصول الجماعات الضعيفة إلى مساحات صنع القرار يكون مفتوحاً نسبياً. فيكون أصحاب المظالم قادرين على التعبير عنها من خلال عمليات صنع القرار الرسمية والمشاركة فيها بشكل كامل.

ب. هناك افتراض ثانٍ مفاده بأنّ متابعة الجهات التي تشارك، وتفوز، وتخسر في هذه المساحات تمكّنك من معرفة أيٍّ منها يتمتع بالسلطة.

ت. تفترض السلطة المرئية أيضاً أنّ مساحات صنع القرار محايدة، وأنّ أي لاعب يريد إثارة قضية لديه الحرية بأن يفعل ذلك. كما تفترض أيضاً أنّ الجهات الفاعلة تكون واعية ومدركة لمظالمها، وأنها تملك الموارد والقدرة التنظيمية والتعاونية لإيصال صوتها. مع ذلك، تتعدّد الطرق التي يتمّ فيها إقصاء بعض الجهات الفاعلة عن عملية صنع القرار، واستبعاد قضايا معيّنة عن جدول الأعمال. يُشار إلى ذلك بالسلطة الخفية والسلطة غير المرئية.

2. تستغل بعض الجهات الفاعلة **السلطة الخفية** للمحافظة على سلطتها وذلك من خلال إقامة الحواجز التي تحول دون المشاركة وإقصاء عامة الناس. من الأمثلة على هذا النوع من السلطة القرارات التي تتّخذها النخبة أو القادة السياسيون «خلف الأبواب المغلقة»، من دون التشاور مع الجمهور.

أ. عند اعتماد أشكال السلطة الخفية، تكون الخيارات البديلة محدودة، كما يُستبعد الأشخاص الأقل سلطةً وتُستثنى شواغلهم، وتُحدّد قواعد اللعبة بشكل منحاز إلى بعض الأشخاص والقضايا. مع أنّ السلطة الخفية قد تكون أقل ظهوراً للعيان، إلا أنّ الافتراض بأنّ الأشخاص يبقون واعين لمظالمهم، ويكونون قادرين على التعبير عنها، يبقى سارياً.

ب. تركّز الاستراتيجيات التي تعالج هذا الشكل من أشكال السلطة على تعزيز أصوات الناس وقدرتهم على التعبير عن رأيهم، وحشد الجهود وتنظيمها للتغلّب على عوائق المشاركة، واستخدام الأبحاث والإعلام لتحدّي طريقة تأطير القضايا. عندما نتحدّث عن السلطة الخفية، فنحن نتحدّث في أغلب الأحيان عن كيفية قيام الأشخاص المتأثّرين سلبياً من السلطة بالطعن فيها، والتعبير عن رأيهم بطريقة أفضل. على سبيل المثال، من شأن تغيير القواعد المتعلقة بمن يحقّ له الكلام في اجتماع عام أن يساهم في وصول أصوات جديدة أو طرح قضايا جديدة على الطاولة.

3. تذهب **السلطة غير المرئية** إلى أبعد من السلطة الخفية. فهي ترتبط بكيفية تأثير الأيديولوجيات والقيم المهيمنة على مدى إدراك الناس لحقوقهم ومصالحهم. ينطبق هذا الأمر على الأطر التي لا يكون فيها الأشخاص واعين لحقوقهم أو لقدرتهم على الجهر بالصوت عالياً، لا بل قد يعتبرون أشكال السلطة المرئية والخفية المهيمنة أمراً طبيعياً، مما لا يدفعهم إلى تحديها أو التشكيك فيها.

أ. على سبيل المثال، قد يتقبّل الفقراء أنّ ظروف معيشتهم هي جزءٌ من الوضع القائم، حتى وإن كانوا يواجهون انعداماً للمساواة أينما كان. فيتقبّلون التعليلات المهيمنة التي تخبرهم أنّ الفقر هو «ذنبهم» عوضاً عن كونه مشكلة منهجية.

ب. من استراتيجيات مكافحة السلطة غير المرئية اعتماد مقاربات مثل نشر التوعية، وتثقيف الراشدين، والبحوث التشاركية لتثبيت مستوى المعرفة، وكيفية استخدام الإعلام ووسائل التواصل الشعبية لتحدّي الأفكار النمطية والخطابات المهيمنة، وتغيير المقاربات المعتمدة في المدارس والتنشئة الاجتماعية، وغير ذلك.

الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هي منظّمات تجمع الأشخاص ذوي الأفكار المشتركة حول طريقة تنظيم المجتمع، والدور الذي ينبغي أن تؤديه الحكومة، وطريقة التفاعل بين الحكومة والمواطنين. تتنافس هذه الأحزاب في ما بينها على السلطة الحكومية أو النفوذ في عملية صنع القرار بهدف تطبيق أيديولوجيتها.

توفّر الأحزاب السياسية للمواطنين عدة خيارات في مجال الحوكمة، عبر تمكينهم من الاختيار بين المرشّحين والسياسات. كما يمكنها تعزيز المؤسسات السياسية الوطنية عند توفيرها هذه الخيارات في الانتخابات، وسعيها إلى تعبئة المواطنين دفاعاً عن رؤياها التي تصبّ في المصلحة الوطنية. **يمكن إيجاد أحزاب خارج نطاق الديمقراطية، في حين أنّ الديمقراطية لا يمكن لها أن تنوجد من دون الأحزاب.**

توفّر الأحزاب السياسية قنوات منظّمة لمشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، كما تمكّن من التنافس السلمي على السلطة السياسية. فضلاً عن ذلك، تختار الأحزاب مرشّحين للمناصب السياسية، وتقرّر غالباً ما هي القضايا التي ستُدرج على جداول أعمال السياسات. نتيجةً لذلك، يمكن أن تؤدي دوراً مهمّاً في ضمان دمج النساء وبقية المجموعات المهمّشة في السياسة. بالإضافة إلى ذلك، للمساواة بين الجنسين ضمن الأحزاب السياسية تبعات بالغة الأهمية على الشرعية الديمقراطية وقدرتها على المواجهة والصمود.[19]

مع ذلك، كانت الأحزاب حول العالم تُعتبر، تاريخياً، منظّمات ذكورية وإقصائية. فتواجه المرأة عوائق رسمية وغير رسمية تحول دون مشاركتها في المعترك السياسي، منها الإجراءات المبهمة التي تُعتمد لتسمية المرشّحين، والأحزاب ذات الثقافات المفرطة الذكورة. في هذا الإطار، توكل إلى المرأة غالباً الأدوار الثانوية، فتواجه مقاومةً مباشرةً ضدّ مشاركتها وقيادتها. ومع أنّ بعض الأحزاب قد أبدت التزامات رسمية بتحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أنّ معظمها لم يفِ بمثل هذه الالتزامات أو لم يحقّق درجةً عاليةً من الدمج.[20]

غالباً ما يكون تغيير المعايير المطلوب لزيادة الشمولية بطيء الوتيرة ضمن الأحزاب السياسية. فيتشبّث أولئك الموجودون في السلطة بمقاعدهم، رافضين إفساح المجال أمام الأشخاص الجدد الوافدين إلى السياسة، أو التخلي عن المعايير التي ساعدتهم على الاستحواذ بالسلطة. فلا يخفى على أحد أنّ تغيير المسلكيات والمواقف التي تُعتبر مقبولةً أو مناسبةً أو مطلوبةً في الأحزاب السياسية يتطلّب فحصاً ملياً للمعايير المتّبعة، لاستبقاء ما ينفع منها، وتغيير ما لا ينفع أو توسيعه. من هنا، بهدف تصويب المعايير الإقصائية وإفساح المجال أمام مشاركة النساء والمجموعات المهمّشة الأخرى، يجب اتّخاذ الخطوات المناسبة على المستويات الفردية، والمؤسساتية والمجتمعية.[21]

فضلاً عن ذلك، تشكّل الأحزاب السياسية في معظم الدول «مكان تدريب» للسياسيين الشباب والجدد، والأحزاب هي أيضاً من يستقطب المرشّحين للانتخابات، ويختارهم، ويدعمهم. بناءً عليه، يمكن أن تشكّل الأحزاب طريقاً مهماً لمجموعات، مثل النساء، لطالما كانت مستبعدة عن العملية السياسية. وكونها مدخلاً أساسياً إلى سنّ السياسات والمناصب السياسية، يمكن أن تعزّز الأحزاب قدرة النساء على الدخول إلى المعترك السياسي والمشاركة فيه على قدم المساواة مع الرجل. لكنّ الأحزاب السياسية قد تكون، في الوقت نفسه، مساحات عامة «محمية». فبالرغم من أهدافها السياسية الديمقراطية، تجري معظم المناقشات بين الأعضاء خلف الأبواب المغلقة. زد على ذلك أنّ ديناميكيات المنافسة بين الأحزاب- إلى جانب روابط الولاء والحسّ بالقضية المشتركة والهوية الواحدة- توجد ضغوطات لعدم الكشف عن أي سلوك قد يشوّه صورة الحزب. فتؤدي البيئة الناتجة إلى منع المرأة من التقدّم في المراتب الحزبية، لا بل تسمح بالعنف ضدها، مع حجب هذه السلوكيات عن الرأي العام، لا بل إنها تتيح، في العديد من الحالات، للمرتكبين بالإفلات من العقاب. ولا يقتصر هذا العنف على الأذى الجسدي فحسب، بل يشمل أيضاً سلسلة واسعة من الأفعال المرتكبة شخصياً، وبشكل متزايد عبر الإنترنت، وهدفها التحكّم بمشاركة المرأة في السياسة بشكل كامل ومتساوٍ، أو الحدّ منها، أو منعها.[22]

19 Saskia Brechenmacher and Caroline Hubbard, "Breaking the Cycle of Gender Exclusion in Political Party Development," Carnegie Endowment for Peace and The National Democratic Institute, March 24, 2020.

20 المرجع نفسه.

21 NDI, "Win With Women Global Action Plan: Status of Women in Political Parties"

22 NDI, "No Party to Violence: Analyzing Violence Against Women in Political Parties: Compendium Report of Country Pilots in Côte d'Ivoire, Honduras, Tanzania, and Tunisia," 2018.

تتمتع الأحزاب السياسية أيضاً بدور أساسي في دمج المزيد من الشباب في العمليات السياسية. فهي تؤثّر، بصفتها مدخلاً أساسياً إلى عالم السياسة، على مدى مشاركة الشباب بفعالية في السياسة، لكنّ عدم قدرتها على إشراك الشباب بنجاح يمكن أن يؤدي إلى انعدام الثقة وانعدام المشاركة والتهميش. لمعالجة هذا الأمر، يمكن للأحزاب السياسية اعتماد إجراءات لتحسين مشاركة الشباب، كوضع مدوّنات لقواعد السلوك تحدّد كيفية إشراك الشباب بشكل سلمي، وبرامج الإرشاد والقيادة لمكافحة الممارسات الإقصائية وتعزيز الشبكات الشبابية؛ وتقديم الدعم الحكومي لتسهيل وصول الشباب إلى التمويل السياسي؛ وتحديد كوتا للمرشّحين والأحزاب تمثّل الشباب بشكل متين. فضلاً عن ذلك، يمكن لجناح الشباب في الأحزاب أن يشكّل منبراً ومصدر معارف للشباب الذين ينوون الدخول إلى المعترك السياسي والترشّح للانتخابات.

لكنّ الشباب لا يعتبرون أنّ الأحزاب السياسية تعالج أولوياتهم أو شواغلهم. فهم يبحثون عمّن يستشيرهم ويصغي إليهم، ويعتقدون أنه من الضروري أن يشاركوا في عملية صنع القرار ضمن الحكومة وداخل الأحزاب كذلك. إلى جانب ذلك، تُعتبر طرق الاتصال التقليدية التي تعتمدها الأحزاب السياسية غير ذات جدوى عندما يتعلق الأمر بالتواصل مع الشباب. فلا تفشل الأحزاب السياسية في إشراك الشباب فحسب، بل تفشل أيضاً في التواصل مع الشباب بطريقة أو لغة تخلّف صدىً في نفوسهم. كذلك، يتمنى معظم الشباب أن تستخدم الأحزاب السياسية الوسائل التكنولوجية الجديدة للتواصل معهم.

الأنظمة الحزبية

نظام الحزب الواحد

نظام الحزب الواحد هو نوع من أنواع الحكم الحزبي، حيث يقوم حزب سياسي واحد بتشكيل الحكومة، من دون السماح لأحزاب أخرى بتسمية مرشّحين للانتخابات. في أنظمة الحزب الواحد، يُسمح بموجب القانون لحزب سياسي واحد بحيازة السلطة الفعلية. من الأمثلة على ذلك الدول الشيوعية، كالصين مثلاً، والدول الفاشية كألمانيا النازية بين 1933 و1945. من هذا المنطلق، يتساوى نظام الحزب الواحد مع الأنظمة الدكتاتورية والطاغية. في بعض الأحيان، يُستخدم مصطلح دولة الحزب الواحد لوصف نظام حزبي مهيمن، تَمنع فيه القوانين أو الممارسات المجحفة المعارضةَ من نيل السلطة بموجب القانون. تقوم بعض دول الحزب الواحد بتصنيف أحزاب المعارضة، وحدها، كخارجة عن القانون، في حين تسمح للأحزاب الحليفة لها بممارسة نشاطها ضمن إطار ائتلاف دائم، لتشكّل نوعاً من الجبهة الشعبية.

نظام الحزبين

نظام الحزبين هو شكل من أشكال الأنظمة الحزبية الذي يسيطر فيه حزبان سياسيان أساسيان على العملية الاقتراعية في كافة الدورات الانتخابية تقريباً، وعند كل مستوى. نتيجةً لذلك، يفوز بالمقاعد المنتخَبة كلها، أو تقريباً كلها، مرشّحون معتمدون من قبل أحد الحزبين الأساسيين. لا يتمّ تشكيل الحكومات الائتلافية في نظام الحزبين إلا نادراً، مع العلم أنّ كل حزب قد يبدو، داخلياً، على أنه ائتلاف. لعلّ التقسيم الأيديولوجي الأكثر شيوعاً في هذا النظام هو تحالف أحزاب اليمين وتحالف أحزاب اليسار؛ لكن في الدول ذات الحزبين، يستقطب الحزب السياسي عادةً كل الأحزاب ذات الأيديولوجية الواسعة والشمولية القريبة له.

بموجب نظام الحزبين، ينال أحد الحزبين عادةً الأكثرية في الهيئة التشريعية (أو المجلس التشريعي في نظام المجلسين)، ويُشار إليه باسم حزب الأكثرية. أما الحزب الآخر، فيُشار إليه باسم حزب الأقلية.

النظام المتعدد الأحزاب

النظام المتعدد الأحزاب هو نظام تتمتع فيه ثلاثة أحزاب سياسية أو أكثر بالقدرة على الوصول إلى الحكم إما ضمن ائتلاف أو كلاً على حدة. من الأمثلة على ذلك كندا، الهند، جمهورية إيرلندا والمملكة المتحدة، حيث يسود حزبان قويان مع حزب ثالث يحقّق نجاحاً في الانتخابات.

في العادة، في الحالات التي يكون هناك فيها ثلاثة أحزاب أو أكثر، من غير المرجّح أن يفوز حزب واحد بالسلطة وحده، فتعمل الأحزاب مع بعضها لتشكيل حكومات ائتلافية. لكنّ نقطة الضعف الأساسية لأي حكومة ائتلافية هو أنها عرضة للتغييرات السريعة، وتنعدم إلى الاستقرار بشكل عام.

من الضروري التمييز بين منطق نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين. في الحالة الأولى، يهدف الحزب الواحد (الذي يكون الحزب الحاكم بطبيعة الحال) إلى الهيمنة، ويمثّل أداة تحكّم بيد النخبة الحاكمة. كما ذُكر أعلاه، لا يُسمح لأي حزب آخر بالتشكّل والتنافس على السلطة في هذه الحالة. أما بالنسبة لنظام الحزبين، فغالباً ما يتأتى هذا النظام عن تطوّر تاريخي واجتماعي وسياسي، كما يترسّخ غالباً من خلال النظام الانتخابي المطبّق في البلاد. جديرٌ بالذكر أنّ نظام الأكثرية البسيطة (حيث يتمّ اختيار فائز واحد في دائرة انتخابية معيّنة بناءً على حيازته عدداً أكبر من الأصوات بالمقارنة مع أي ممثل آخر) يؤيّد تطبيق نظام الحزبين (عوضاً عن نظام النسبية على سبيل المثال). في نظام الحزبين، يمكن للأحزاب الأخرى دخول مجال المنافسة، لكنّ فرص وصولها إلى السلطة ستكون ضئيلةً جداً. ولعلّ أحد الأمثلة على ذلك هو بريطانيا حيث يُعدّ حزب العمال وحزب المحافظين وحدهما منافسين جديّين على السلطة، بالرغم من وجود أكثر من 10 أحزاب سياسية مسجّلة في البلاد.

دور الأحزاب السياسية

في الأنظمة الديمقراطية، تؤدي الأحزاب السياسية دوراً أساسياً في الانتخابات من خلال تنظيمها لخيارات المرشّحين واحترام نتائج الانتخابات. كما تساعد الأحزاب في ضمان تعبير الانتخابات لإرادة الشعب الحقيقية. **فضلاً عن ذلك، تؤدي الأحزاب وظائف أساسية في الفترة الفاصلة بين الانتخابات، فتساهم في تعزيز الأنظمة المتعددة الأحزاب الفعلية، ودعم تطوير المؤسسات السياسية المستدامة والفعالة، وبناء أنظمة ديمقراطية سليمة وحيوية.** إلى جانب ذلك، تنضم العديد من الأحزاب الديمقراطية، لدى خروجها من السلطة، إلى صفوف المعارضة التي تقدّم النقد البناء، طارحةً نفسها كالحكومة البديلة التي يتمنى الناخبون اختيارها، فتشكّل وسيلة ضغط على الحكومة الحالية كي تستجيب لمصالح الشعب بمزيد من الفعالية. بطبيعة الحال، إنّ مجرد التعبير عن هذه الآراء المتفاوتة يمكن أن يساعد في فهم المشاكل وتحديد الحلول بشكل أفضل. أما خارج نطاق فترات الانتخابات، فتقدّم الأحزاب للمواطنين فرصاً للمشاركة في الحياة السياسية، كما تشجّع على قيام الروابط الناشطة بين المواطنين وممثّليهم.

يمكن اختصار وظائف الأحزاب الأساسية بثلاث، هي:

1. **تؤمّن الأحزاب وسيلةً للتنافس بشكل سلمي على السلطة السياسية.** فالانتخابات طريقة غير عنفية لتمكين المواطنين من اختيار القادة العامين، والتعبير عن رضاهم أو استيائهم تجاه قادتهم، ودعم سياسات عامة محدّدة. في الأنظمة الديمقراطية التعددية، تُعتبر الأحزاب السياسية اللاعب الأساسي في الأنظمة الانتخابية، لا بل المشارك في إدارتها في معظم الأحيان. جديرٌ بالذكر أنّ الهدف الأساسي للأحزاب السياسية الديمقراطية هو كسب الأصوات. فالأحزاب هي منظمات تعمل من أجل وصول ممثّليها إلى المناصب الحكومية عن طريق تسمية المرشّحين وانتخابهم.

تطبّق العديد من الأحزاب نظاماً ديمقراطياً داخلياً لاختيار قادتها على مختلف المستويات من خلال تنظيم انتخابات داخلية للمناصب الحزبية، أو اجتماعات لتسمية المرشّحين للمناصب الانتخابية. ففي الولايات المتحدة، تنظّم الأحزاب انتخابات أولية من أجل اختيار المرشّحين الذين سيسمّيهم الحزب للمنافسة في الانتخابات الرئاسية. وفي الدول التي تعتمد التمثيل النسبي، تطبّق الأحزاب عادةً قوانين داخلية تنظّم عملية اختيار قائمة المرشّحين الحزبيين الذين سيتنافسون في الانتخابات.

فضلاً عن ذلك، خلال انتخابات الحزب الداخلية، أو اجتماعات تسمية المرشّحين، يتناقش الأعضاء حول المناصب الحزبية ويتّخذون قرارات بشأن البرامج والخطط الحزبية، كما يطرحون برامج السياسات العامة بهدف تمثيل مصالح جماهير انتخابية محدّدة واستقطاب دعمهم. وفي العديد من الدول، يكفي أن يرى الناخبون شعار الحزب على البطاقة الاقتراعية ليعرفوا انتماءات المرشّحين ومعتقداتهم. تعمل الأحزاب على حشد الجمهور الانتخابي للمشاركة في الانتخابات. فمن خلال عرض مرشّحين ومواقف بديلة، تقدّم الأحزاب الوسائل اللازمة للناخبين للموافقة على إجراءات الحكومة السابقة أو الاعتراض عليها بأسلوب سلمي.

2. **تتوسّط الأحزاب بين المواطنين والحكومة من خلال عرض خيارات السياسات المحتملة والترويج لها.** فتشكّل الأحزاب آليةً يمكن للمواطنين أن يقوموا عبرها بمحاولات للتأثير على عملية صنع القرار. تدعو الأحزاب إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني والأفراد بشكل بنّاء في حوكمة البلاد، كما تعمل على تنظيم الآراء من خلال تزويد الناخبين بخيارات بسيطة ومفهومة. ومن خلال عرض برامجها، تتيح للجمهور الانتخابي فرصةً، تكون أحياناً محدودةً عملياً، للتعبير عن تفضيلاتهم بشأن قضايا معيّنة. وعن طريق توحيد الناخبين حول شعارات مشتركة، توفّر الأحزاب فرصةً لتطبيق إجراءات جماعية فعالة.

تعقد الأحزاب المنظّمة تنظيماً جيّداً اجتماعات ومؤتمرات حول السياسات على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، بهدف صياغة سياسات حول القضايا ذات الأهمية. في هذا الإطار، تعمل الأحزاب كمنظمة لتوعية عامة الناس وحشدهم حول قضايا معيّنة، لا بل غالباً ما تطرح حلولاً مبتكرة للتعامل مع المشاكل المجتمعية الصعبة. فضلاً عن ذلك، قد تشكّل الأحزاب بالنسبة إلى المواطنين الأفراد وسيلةً للتأثير على السياسات. فبإمكان المواطن الانضمام إلى حزب على المستوى المحلي والضغط من أجل اعتماد الحزب لمواقف معيّنة تجاه السياسات.

3. **تشجع الأحزاب على التنسيق ضمن الحكومة.** قد تشكّل الأحزاب السياسية حلولاً للمعضلات الجماعية التي يواجهها المشرّعون الأفراد. فتُعتبر وظيفتها هذه من أهم الوظائف التي يمكن للأحزاب السياسية تأديتها. في الواقع، لطالما كانت الحكومة الممثّلة للشعب مقترنة في الأذهان بالحكومة الحزبية، وهو أمر يشمل توفّر الظروف التالية:

أ. تُتّخذ القرارات الحكومية غالباً من قبل مسؤولين حزبيين منتخَبين أو أولئك التابعين لهم، بمعنى أنّ أعضاء مجلس الوزراء يكونون، في الحالات كافة تقريباً، أعضاء حزبيين وممثّلين عن أحزابهم.

ب. تتقرّر السياسة الحكومية بشكل متكرّر ضمن الأحزاب السياسية، لا سيما وأنّ الأحزاب تخوض الانتخابات بناءً على برامج وخطط انتخابية محدّدة نوعاً ما.

ت. تتصرّف الأحزاب عادةً بشكل متماسك بهدف سنّ السياسات الحكومية وتطبيقها، لا سيّما وأنّ الأحزاب تعمل بغية تسهيل التصويت المشترك في الهيئات التشريعية. فمن الأرجح أن يصوّت عضوان من الحزب نفسه بالطريقة نفسها، بالمقارنة مع عضوين من حزبين مختلفين. بطبيعة الحال، تختلف درجة التماسك اختلافاً كبيراً. فتُعتبر الأحزاب الأميركية أقل تماسكاً من بين سائر الأحزاب، في حين تميل الأحزاب الأوروبية في الأنظمة البرلمانية إلى التحلي بدرجة كبيرة من التماسك. تزداد درجة التماسك الحزبي كلما ارتفع مستوى الانضباط الحزبي.

ث. يتمّ استقطاب مسؤولي القطاع العام غالباً من خلال الأحزاب السياسية.

ج. يمكن محاسبة مسؤولي القطاع العام من خلال الأحزاب السياسية، عن طريق أعضاء من الحزب نفسه الذي قد يرغبون في التأكّد من مدى انضباطهم الحزبي، وكذلك عن طريق أعضاء من الأحزاب المعارضة في معرض سعيهم إلى فضح أخطاء خصومهم.

الهياكل والتنظيمات الداخلية للأحزاب السياسية

اعتُمدت مجموعة متنوّعة من التصنيفات للأحزاب السياسية، من أبرزها:

1. الأحزاب النخبوية والأحزاب الجماهيرية

أ. من أبرز خصائص الأحزاب النخبوية هو اعتمادها على نخبة ناشطة سياسياً، تكون قادرة على توفير قيادة أيديولوجية للعامة. ورغم اعتمادها معايير سياسية صارمة لعضوية الحزب، غالباً ما تكون الدوافع الأساسية للانضمام إلى هذه الأحزاب هي رغبة المرء في تكوين مسيرة مهنية، والاستفادة من وضع ملائم ومريح.

ب. أما الأحزاب الجماهيرية، فتشدّد بشكل واضح على توسيع نطاق عضويتها وبناء قاعدة انتخابية واسعة. من أبرز خصائص هذه الأحزاب تشديدها بشكل ملحوظ على الاستقطاب والتنظيم عوضاً عن الأيديولوجية والاقتناع السياسي.

2. الأحزاب التمثيلية والدامجة

أ. تعتبر الأحزاب التمثيلية أنّ وظيفتها الأساسية هي تأمين الأصوات في الانتخابات. وهي تعمل على عكس الرأي العام ونقله عوضاً عن التأثير عليه.

ب. في المقابل، تعتمد الأحزاب الدامجة استراتيجيات سياسية استباقية عوضاً عن استراتيجيات قائمة على ردود الفعل. وهي تسعى إلى تعبئة الجماهير، وتوعيتهم، وإلهامهم، عضواً عن مجرّد التعامل مع شواغلهم.

3. الأحزاب الدستورية والثورية

أ. تعترف الأحزاب الدستورية بحقوق الأحزاب الأخرى واستحقاقاتها، وبالتالي فهي تعمل ضمن بيئة من القواعد والقيود. وبشكل خاص، تعترف هذه الأحزاب بوجود انقسام بين الحزب والدولة، وبين الحزب الحاكم (الحكومة) ومؤسسات الدولة (النظام البيروقراطي، القضاء، الشرطة إلخ.) التي تتمتع بالاستقلالية والحيادية السياسية رسمياً.

ب. أما الأحزاب الثورية، فمناهضة للنظام أو الإجراءات الدستورية، تميل إما إلى اليمين وإما إلى اليسار. تسعى هذه الأحزاب إلى الاستيلاء على السلطة والإطاحة بالهيكل الدستوري القائم، باستخدام تكتيكات تتراوح بين التمرّد الفعلي والثورة الشعبية فالإجراءات شبه القانونية التي اعتمدتها الأحزاب النازية والفاشية في السابق.

4. **الأحزاب اليسارية واليمينية**

أ. الأحزاب اليسارية: أحزاب تقدّمية، اشتراكية وشيوعية تتّصف بالتزامها بالتغيير الذي يتّخذ شكل الإصلاح الاجتماعي أو التحوّل الاقتصادي الكامل.

ب. الأحزاب اليمينية: أحزاب محافظة، تدعو بشكل عام إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم، وتشكّل في هذا المعنى قوّةً للاستمرارية.

الاتحادات والنقابات العمالية

النقابة هي كونسورتيوم يجمع أشخاصاً يزاولون الصناعة أو التجارة نفسها في قطاع النشاط نفسه، هدفه الدفاع عن مصالحهم المهنية وظروف عملهم. الفرق بين النقابة والاتحاد النقابي هو أنّ **النقابة** هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص المخوّلين رسمياً القيام بواجبهم أو التفاوض على عمل (مثلاً اتّحاد رسامي القصص المصوّرة)، في حين أنّ **الاتحاد النقابي** هي تنظيم من العمّال يتشكّل للنهوض بمصالح الأعضاء، وصون أجورهم، ومنافعهم، وظروف عملهم.

تشكّلت أول نقابة عمالية في لبنان عام 1914، وأبصر أول قانون عمل النور عام 1946. وقد ازدادت شعبية الحركة العمالية في لبنان، ونجحت في حشد قواها في الخمسينيات والستينيات مع مطالبة العمّال بتعديل المادة 50 من قانون العمل لعام 1947 التي تمنح صاحب العمل حرية صرف العمّال لأي سبب كان دونما حاجة إلى إخطاره بذلك قبل وقت طويل. عام 1958، تأسّس الاتحاد العمالي العام في لبنان الذي تضمّن بضعة اتحادات.[23] بحلول العام 1970، كان الاتحاد العمّالي العام يضمّ تسعة اتحادات، مما جعله الممثّل الرسمي للعمّال في القطاع الخاص والعام. في أوائل السبعينيات، شهد لبنان موجةً من الإضرابات من قبل عمّال، ومعلّمين، وطلاب، نتيجةً لأزمة اجتماعية لم تنفكّ تزداد حدةً. غير أنّ هذا التحرّك الجماعي سرعان ما توقّف بسبب اندلاع الحرب الأهلية عام 1975،[24]

بعد الحرب، كان غياب التنسيق والتواصل بين مختلف الجهات الاجتماعية والاقتصادية أمراً شائعاً. ولعلّ أبرز مثالٍ على ذلك هو العجز الذي ألمّ بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي نصّ عليه اتفاق الطائف، حيث دعا إلى «إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي تأميناً لمشاركة ممثّلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والتوصيات.» لم تتمّ صياغة القانون المنشئ للمجلس حتى عام 1995، ومع ذلك، لم يتمكّن المجلس من تحقيق أهدافه المرجوة قط بسبب غياب الإرادة السياسية، والتمويل، والموارد البشرية.[25]

بعد الحرب، شهد لبنان تحوّلاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فتمّ وضع سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة، ووصلت الطائفية إلى ذروتها لتهدّد النقابات العمالية وتضعفها، خاصةً بعد تعرّضها للاحتكار من قبل جهات طائفية وسياسية. بحلول أواخر التسعينيات، نجحت النخبة السياسية الحاكمة في تحويل الاتحاد العمالي العام إلى امتداد لمصالحها، مما أدى إلى تهميشه وحال دون مكافحته للظروف الاستغلالية التي تعاني منها اليد العاملة. فضلاً عن ذلك، سعت حكومة رفيق الحريري ما بعد الحرب إلى تحييد الحركة العمالية، وبقيت معارضةً للاتحاد العمالي العام بين 1993 و1997.

23 The Consultation and Research Institute, "Characteristics and Structure of the Union Movement in Lebanon," September 2016. International Labour Organization / Friedrich-Ebert-Stiftung 2016.

24 Marylin Chahine, "Workers Unite: The rise, fall, and future of Lebanon's labour movement," Beirut Today, June 22, 2020.

25 The Consultation and Research Institute, "Characteristics and Structure of the Union Movement in Lebanon,"

خلال هذا الوقت، أنشأت النخب السياسية الطائفية عدة نقابات وهمية، وطغت الطائفية على النقابات، مما عزّز من تحييد الحركة العمالية، وأتاح للنخبة الحاكمة التحكّم بالعمال وإضعاف جهودهم. في الواقع، لم يكن الاتحاد العمالي العام منظمة العمل الوحيدة التي استحوذت عليها النخبة السياسية. فبين 2011 و2015، تمّ أيضاً تحييد هيئة التنسيق النقابية التي تمثّل موظفي القطاع العام نظراً إلى الخطر الذي شكّلته، كونها كانت قادرة على تعبئة أعداد كبيرة من العمّال. فتمّت الإطاحة برئيس هيئة التنسيق النقابية في انتخابات رابطة الأساتذة الثانويين التي تشكّل ركناً أساسياً من أركان الهيئة. وعلى غرار انتخابات عديدة في الحركة العمّالية، اعتُبرت هذه الانتخابات طريقةً للتلاعب بالهويات الطائفية والانتماءات السياسية للأساتذة، حيث أعطت كافة الأحزاب السياسية تعليمات صارمة إلى ممثّلي الأساتذة بالتصويت لمرشّحيها.[26]

أدّت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى تحوّل نوعي كبير أفسح المجال أمام إحداث تغييرات في الساحة السياسية، فأمكن للحركة العمالية أن تعيد تنظيم نفسها وتطالب باستقلاليتها عن الزبائنية الطائفية التقليدية. فاستند العمّال إلى زخم الاحتجاجات واستغلوا الفرصة لمحاولة إحياء الحركة العمّالية من خلال إنشاء عدة نقابات واتحادات، مثل نقابة الصحافة البديلة، وتجمّع مهنيات ومهنيين، وتجمّع أساتذة مستقلين في الجامعات.[27] فضلاً عن ذلك، سجّل الحركة الاحتجاجية نصراً كبيراً مع انتخاب ملحم خلف لرئاسة نقابة المحامين في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. فاعتُبر فوزه بالغ الأهمية كونها المرة الأولى التي يتولى فيها مرشّح مستقل، بدون انتماءات سياسية، رئاسة النقابة.

المجتمع المدني

يشير المجتمع المدني إلى كافة المجموعات الموجودة خارج الحكومة، كمجموعات المجتمع المحلي، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات السكان الأصليين، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الدينية، والجمعيات المهنية، والمؤسسات. يعبّر المجتمع المدني عن مصالح المجموعات الاجتماعية، كما ينشر التوعية بشأن القضايا البارزة بهدف التأثير على السياسات وعملية صنع القرار. في العقود الأخيرة، نجحت منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسات العالمية، من خلال حملات المناصرة وتعبئة الأشخاص والموارد.

تكاثرت منظمات المجتمع المدني في الفصل الأخير من القرن، شأنها شأن القضايا التي تعالجها. وقد تأثّرت طريقة عمل هذه المنظمات، أكانت وطنية أم عابرة للحدود الوطنية، تأثّراً كبيراً بالعولمة. فأصبحت تعتمد، أكثر فأكثر، على شبكات واسعة لتنفيذ أنشطتها ومحاولة التأثير على السياسات حول مجموعة واسعة من القضايا.

26 Lea Bou Khater, "Understanding State Incorporation of the Workers› Movement in Early Post-War Lebanon and its Backlash on Civil Society," Civil Society Knowledge Centre.

27 Chahine, "Workers Unite: The rise, fall, and future of Lebanon's labour movement.,"

الاسم	الخصائص
منظمة غير ربحية	لا تتوخى المنظمة تحقيق ربح لأصحابها، لكن يمكن لها أن تجني مالاً لتحقيق المهمّة التي ترتكز عليها.
منظمة تطوعية خاصة والقطاع التطوعي	تعترف بأهمية المتطوعين والعمل التطوعي.
القطاع المستقل أو القطاع الثالث	يميّز بين المنظمات والشركات التجارية أو القطاع الحكومي.
القطاع الخيري أو جمعية خيرية	يتناول الطبيعة الخيرية لهذه المنظمات.
القطاع الاجتماعي	يشدّد على كيفية مساهمة أنشطة هذا النوع من المنظمات في تحسين النسيج الاجتماعي للبلاد.
منظمة أهلية أو مجتمعية	تشدّد على أهمية مشاركة السكان المحليين والمنافع التي يمكن أن تعود عليهم.
منظمة مجتمع مدني	اسم يزداد رواجاً يركّز على النتيجة التي تطمح إليها هذه المجموعات- أي إنشاء مجتمع مدني.

تأثير المجتمع المدني على السياسات العامة

بفضل التوجه العالمي المتزايد نحو التحوّل الديمقراطي، وجدت منظمات المجتمع المدني المجال السياسي مفتوحاً أمامها لأداء دور أكثر فعالية في التأثير على السياسات. فلا يخفى على أحد أنّ وعد الديمقراطية يتحوّل إلى حقيقة عندما يصغي صنّاع السياسات إلى أصوات الناس، وعندما تبدأ المجموعات (لا سيما القطاعات المهمّشة في المجتمع) بالمشاركة في سوق المصالح المتنازعة. وفقاً لتقرير البنك الدولي (2002)، «أصبحت منظمات المجتمع المدني لاعباً أساسياً في تمويل التنمية العالمية، وهي تؤثّر بشكل متزايد على السياسات العامة العالمية منها والوطنية... إلى جانب ذلك، بفضل التركيز المتزايد من صانعي السياسات والمواطنين على الحاجة إلى الحوكمة الرشيدة والمزيد من الشفافية، تمكّنت منظمات المجتمع المدني من أداء دور ملحوظ في مجال الأعمال التجارية الإنمائية. كما أصبح النوّاب، ووسائل الإعلام، وقادة الرأي الآخرون يعتمدون، أكثر فأكثر، على منظمات المجتمع المدني للحصول على المعلومات والمشورة حول السياسات.»

من شأن مشاركة منظمات المجتمع المدني في القضايا المتعلقة بالسياسات أن تزيد من أرجحية فهمها للسياسات وإحاطتها بها بشكل كامل، والتأكّد من ملاءمتها لاحتياجات الأشخاص، وإمكانية تطبيقها على الأرض. كما يمكنها الاستفادة من الخبرات الشعبية والابتكارات كأساس لتحسين السياسات وتعزيز القدرات والبنى المحلية لتعزيز المشاركة العامة المستمرة.

فضلاً عن ذلك، تساعد مجموعات القاعدة الشعبية ومنظمات الدعم الفئات المهمّشة تاريخياً على التعبير عن رأيها، وتزوّدها بآلية أساسية لممارسة حقوقها ومساءلة الحكومة. بناءً عليه، تؤدي هذه المجموعات والمنظمات دوراً أساسياً في تعزيز الديمقراطية واكتساب مهارات المواطنة الضرورية بالنسبة إلى المجتمعات السليمة. وقد ازداد اهتمام هذه المجموعات بتعزيز نفوذها وسلطاتها، من خلال بناء الائتلافات في أغلب الأحيان، بهدف توسيع نطاق الفرص الديمقراطية، وضمان تطوّرها، ونجاح الجهود المبذولة لتحسين السياسات.

تاريخياً، شكّلت مجموعات المجتمع المدني معقلاً للحركات النسوية. فقد أسّست ناشطات منادیات بحقوق المرأة، في مختلف أنحاء العالم، حركات نسوية، كما شاركن في حركات اجتماعية تقدّمية وغير عنفية أخرى، فكنّ قوّةً أساسيةً للتحوّل الاجتماعي. بالنسبة إلى النساء، شكّلت الحركات الاجتماعية قناةً أساسيةً لمشاركتهنّ في السياسة. بالفعل، تميل هذه الحركات التي غالباً ما تكون لامركزية وواسعة النطاق، إلى تخفيف عوائق المشاركة أكثر مما تفعل المجموعات السياسية الرسمية، كالمنظمات المسلّحة أو الأحزاب السياسية. فكانت النساء رائدات في قيادة حركات تركّز على مشكلة التفاوت بين الجنسين، كحركة الاقتراع النسائية في الولايات المتحدة، كما شاركن في حركات تركّز على أهداف اجتماعية وسياسية أخرى. ومع أنّ هذه الحركات تعكس غالباً التراتبيات الهرمية الاجتماعية الجنسانية، وتستنسخها، لكن بمقدورها أيضاً إيجاد مساحات للطعن في أدوار الجنسين التقليدية.[28]

لكن نظراً إلى أوجه انعدام المساواة الحالية، تواجه المرأة تحديات وفرصاً محدّدة عند المشاركة في النضالات غير العنفية.[29] فضلاً عن ذلك، لا تضمن مشاركة المرأة في الحركات الاجتماعية دوماً أنّ هذه الحركات ستناضل من أجل حقوق المرأة أو تعتمد ممارسات دامجة للجنسين أو سياسة مراعية للجنسين.

الدمج والجهات الفاعلة في المجتمع المدني

دور الشباب

هناك 3,5 مليون شخص ما دون سنّ الثلاثين اليوم، أي ما يشكّل أكبر مجموعة من السكان الشباب في التاريخ. يمثّل الشباب فرصةً أساسيةً لتحقيق التنمية والتقدم في العالم. فهم يتمتعون بتطلعات فريدة من نوعها، والحيوية، وأفكار لتطوير مجتمعات أكثر استقراراً، وديمقراطيةً، وازدهاراً. إذا لم يتمّ الاعتراف بالشباب كوكلاء تغيير موثوق بهم، وإذا لم تتم إحاطتهم بالدعم المناسب، فهناك خطر بأن يشعروا بالغضب والفتور، مما سيضرّ بالمكاسب التي يمكن تحقيقها من أنشطة إنمائية أخرى. من هذا المنطلق، لكي يحقّق الشباب إمكانياتهم ويحرّكوا عجلة التنمية العالمية، على الحكومات والقادة السياسيين إشراك الشابات والشبان بشكل هادف كشركاء حقيقيين، من أجل الاستثمار بإبداعاتهم، وأفكارهم، وتطلّعاتهم، في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً لأنفسهم، ومجتمعاتهم، وأوطانهم.

بالرغم من طموحات الشباب، فهم يواجهون غالباً حواجز عدّة، منها المعايير الاجتماعية والثقافية والممارسات المؤسساتية التي تمنعهم من التأثير على السياسة وعملية صنع القرار. فتُحجِم النخب السياسية الراسخة، غالباً، عن تقاسم السلطة مع الشباب، كونها تعتبر أنهم عديمو الخبرة، غير مبالين، وغير قادرين على القيادة أو يشكّلون خطراً على قوّتهم الخاصة. فيُنظر إلى النساء الشابات عادةً على أنهنّ غير قادرات على المشاركة في السياسة بسبب المعايير الجندرية التمييزية. ومع أنّ بعض القادة السياسيين هم من الشباب فعلاً، إلا أنّ حصرهم بتمثيل محدود في المنظمات والمؤسسات السياسية يجرّدهم من أي تأثير ملحوظ أو أي مغزى لعملهم. نتيجةً لهذه العوائق، لا يملك الشباب إلا سبلاً أو فرصاً ضئيلة للتعلّم عن الحياة المدنية والسياسية، والمشاركة في الخطاب السياسي أو الوصول إلى دوائر السلطة. من هذا المنطلق، لا يتشجع الشباب على اكتساب المعارف والمهارات والثقة المطلوبة لمزاولة العمل السياسي الناشط والقيادة، مما يثبط عزيمتهم وقدرتهم على اتّخاذ الخطوات اللازمة من أجل تحسين مجتمعاتهم. فيزرع غياب الدعم، هذا، غضباً في نفوس العديد من النساء والرجال تجاه المؤسسات السياسية الرسمية التي يعتبرون أنها لا تمثّلهم ولا تستجيب لمطالبهم.

28 Saskia Brechenmacher and Caroline Hubbard, "Breaking the Cycle of Gender Exclusion in Political Party Development," Carnegie Endowment for Peace and The National Democratic Institute, March 24, 2020.

29 Marie A. Principe, "Women in Nonviolent Movements," United States Institute for Peace, Special Report 399 January 2017.

يثابر الناشطون الشباب لإيجاد طرق جديدة للتعبير عن آرائهم وتحسين مجتمعاتهم، نتيجة استيائهم من البنى السياسية العمودية التي تبدو منفصلةً عنهم تماماً. لكن عوضاً عن المشاركة بشكل ناشط في السياسة الرسمية، كالانتخابات، والانضمام إلى الأحزاب السياسية أو دعم المبادرات التي ترعاها الحكومة، يلجأ الشباب إلى أشكال فردية من العمل الناشط، كالتأثير على نشاط المستهلك، والفن الاحتجاجي، والتطوع أو الدعم غير المنتظم للحملات العابرة للحدود الوطنية حول قضايا عالمية، بهدف التأثير على القضايا التي تهمّهم بشكل مباشر. في هذا الإطار، نتيجة العولمة، وزيادة استخدام التكنولوجيا ووسائل الإعلام، يتّصل العديد من الشباب بالمنصّات الإلكترونية، المحلية منها والدولية، لمناقشة التحديات التي يواجهونها، والتخطيط لإجراءات مباشرة يمكن اتّخاذها للتغلّب على هذه التحديات. فأدى ذلك إلى ارتفاع في عدد الشبكات والحركات الشبابية المحلية والوطنية والدولية المختلفة، غير المحكمة التنظيم، لكن المعنيّة بشكل مباشر بمصالح مشتركة. أدّت هذه التغييرات إلى نشوء منتديات جديدة لتبادل الأفكار، والاستلهام من الآخرين، والعمل الناشط، والتعطيل الإيجابي. لكنها ساهمت أيضاً في تزايد الانشقاق بين الشباب والمؤسسات السياسية الرسمية. فشباب اليوم بحاجة إلى فرص حقيقية للمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، من أجل التحفيز على الابتكار وإيجاد حلول عملية لمجموعة متزايدة ومعقدة من التحديات المتعلقة بالتنمية البشرية.

دور الأشخاص ذوي الإعاقة

يعيش أكثر من 80% من الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم في دول نامية ومنتهية من النزاعات، حيث يواجهون غالباً تمييزاً متفشياً وانتهاكات لحقوق الإنسان. فكثيراً ما يتمّ التغاضي عن أصوات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار السياسي، زد على أنّ أنواعاً مختلفة من الحواجز تحدّ من وصولهم إلى جوانب عدة من الحياة العامة. عام 2006، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تمنح المواطنين ذوي الإعاقة معاملةً متساويةً بموجب القانون، بما في ذلك إمكانية المشاركة بشكل كامل في الحياة السياسية على قدم المساواة مع كافة المواطنين الآخرين. تشكّل هذه الاتفاقية خطوةً أولى لمساعدة المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة على مساءلة الحكومات بشأن القضايا التي تهمّها، ومطالبتها بالالتزام بأحكام الاتفاقية، وفتح باب الحوار مع صنّاع القرار حول عوائق المشاركة المحدّدة التي يواجهونها في بلدانهم.

بطبيعة الحال، يحقّ للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة في الأنشطة السياسية العادية: مثلاً، يمكنهم أن يؤدوا، خلال العملية الانتخابية، الأدوار نفسها كبقية المواطنين، كالاقتراع، والترشّح، والمدافعة عن سياسات معيّنة، والعمل كموظفين في مراكز الاقتراع أو مراقبين انتخابيين، وتنظيم حملات لصالح أحد المرشّحين. فضلاً عن ذلك، تتمتع المنظمات التي تُعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عادةً بتاريخ طويل من التنظيم، ويمكنها الانضمام إلى ائتلافات تجمع مجموعةً متنوّعةً من منظمات المجتمع المدني حول قضية تحظى باهتمام مشترك في المجتمع، كالرعاية الصحية، أو التعليم، أو مكافحة الفساد. فمن شأن هذه المشاركة أن تساعدها على نسج علاقات وبناء مساحات سياسية جديدة، وبالتالي تسليط الضوء على الأشخاص ذوي الإعاقة ومواقف التمييز الشاقة. كما يساعد هذا الأمر المبادرات السياسية الأوسع على أخذ أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار، وتشجيع كافة الشركاء على بذل جهود أكبر من أجل تحقيق الدمج.

منظمات المجتمع المدني في لبنان

بفضل التركيبة المتعددة الطوائف، وما نتج عن ذلك من نظام سياسي توافقي، فضلاً عن وجود أنظمة ليبرالية للجمعيات، وتجربة الحروب الأليمة التي امتدّت بين 1975 و1990، تمخّض مجتمع مدني لبناني يشمل جميع المناطق والطوائف والشرائح السكانية. بموجب قانون 1909، تخضع الجمعيات في لبنان لنظام العلم والخبر، في حين أنه لا يمكن تشكيل جمعية في كافة الدول العربية الأخرى إلا بموجب ترخيص، وهو أمر يصعب الحصول عليه.

يشمل المجتمع المدني كافة المنظمات المدنية التطوعية غير المرتبطة بجهاز حكومي، أي: الجمعيات، والأحزاب، والنقابات، والأندية، ورابطات الخريجين، والاتحادات إلخ. وله ثلاث وظائف: حماية المصالح، والوساطة، والضغط. وتجدر الإشارة إلى أنّ صفة «مدني» تفترض ترويج هذه المنظمات للقيم المدنية، بحيث:

- يمكن لكافة الأعضاء الانضمام إليها بحرية
- تشجع على نظام من الإدارة الداخلية الديمقراطية والمرتكزة على الحقوق والواجبات والأداء
- يشارك الأعضاء في أنشطة تصبّ في المصلحة العامة، كالسلم، والتنمية، والتطوّع، والديمقراطية
- تراقب المنظمات أو تشرف على إدارة الدولة من خلال الاجتماعات، والمشاريع، والبرامج، وعبر طرق متنوّعة للتعبير والضغط.

جديرٌ بالذكر أنّ تطوّر الهياكل والمؤسسات المجتمعية حدث في مراحل زمنية مختلفة. بناءً عليه، يبدو هذا التفاوت جلياً بين منطقة وأخرى، وبين مؤسسات مختلفة ضمن المجتمع المحلي نفسه. في هذا الإطار، كانت المنظمات في المجتمع المدني اللبناني ضمانةً للتماسك الاجتماعي في بلدٍ واجه نظاماً معقداً من الحروب وتأثيرات خارجية قوية؛ كما أنها ساعدت في الحفاظ على مساحات من الحريات في ظل حكم الميليشيات وسلطات الأمر الواقع.

الدرس السادس
الانتخابات والقانون الانتخابي

التعريفات والمبادئ

الانتخابات هي عملية يتّخذ الأشخاص بموجبها قرارات مهمّة، وتحترم الحكومة، بموجب ذلك، هذه القرارات. في الانتخابات الحرة والنزيهة، يختار الشعب السياسيين والأحزاب السياسية الذين يثق أنهم سيتحدّثون باسمه، ويحقّقون مطالبه إذا تسلّموا الحكم. في هذا الإطار، تنصّ المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي[30]:

1. لكلّ شخص حقٌّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرةً وإما بواسطة ممثّلين يُختارون في حرّية.

2. لكلّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقٌّ تقلُّد الوظائف العامة في بلده.

3. إرادة الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

لكي تُصنَّف الانتخابات بالديمقراطية، وتمثّل رغبات الشعب الحقيقية، ويُنظر إليها كانتخابات شرعية، يجب أن تستوفي شروطاً معيّنة، منها:

- إجراء اختيار حقيقي ووجود منافسة بين الأحزاب السياسية والمرشّحين؛
- يجب أن تتمتع الأحزاب والمرشّحون بحرية تنظيم الحملات في الانتخابات وإيصال أفكارهم وبرامجهم؛
- يجب أن تكون القواعد والقوانين التي تُنظّم الانتخابات معروفةً ومحترمة من قبل كافة المشاركين ومتوفّرة للجميع. كما يجب أن يكون هناك شخص أو مؤسسة لإدارة القواعد والقوانين، على أن تكون خاضعة لهيئة قضائية لضمان النظر في كافة الشكاوى بشكل عادل. ومن هذه القواعد إجراءات قانونية متينة للحماية من الفساد والعنف الذي قد يتعرّض له الأشخاص لدى تسجّلهم للتصويت، أو حضور اجتماعي سياسي، أو الاقتراع؛
- أخيراً، على المواطنين أن يكونوا ملمّين بخياراتهم المتعلقة **بمن** يريدون التصويت له، **وكيفية** التصويت، والأهمّ من ذلك **لماذا** يُعتبر هذا الأمر مهمّاً.

من هذا المنطلق، تتمثّل **المبادئ التوجيهية** للانتخابات بما يلي:

- **التمثيل**: عندما يصوّت المواطنون لمرشّح ما، فإنّهم يعطون هذا الشخص الحقّ بتمثيل مصالحهم في الحكومة. لكنّ

30 لأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

هذا الحق لا يُمنح من دون مسؤوليات، بل بافتراض أنّ الشخص المنتخَب سيتصرّف بشكل مسؤول ويبذل قصارى جهده لتمثيل مصالح ناخبيه فعلياً.

- **الشفافية:** من الضروري أن تكون آليات النظام الانتخابي شفافةً قدر الإمكان، ومعروفةً من قبل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشّحين قبل وقت طويل، بهدف تجنّب الارتباك وانعدام الثقة بالنتائج المتأتية عن الانتخابات.

- **الشمولية:** سترتفع فرص تصنيف النظام الانتخابي كنظام عادل وشرعيّ إذا اعتُبر أنه يعمل بطريقة شمولية ودامجة. لا يعني هذا الأمر فقط أنّ القانون الانتخابي يجب أن يتيح التصويت لأكبر قدر ممكن من الناخبين (بما في ذلك الاقتراع العام، والتأكّد من أنّ النظام سهل الفهم، وضمان وصول الجميع إلى مراكز الاقتراع)، بل يجب ألا تميّز آليات النظام الانتخابي، أيضاً، بشكل فاضح ضدّ أي شريحة في المجتمع، أو أي أقلية، أو غير ذلك.

إليكم كيف يمكن فهم المساواة بين الجنسين على خلفية هذه العوامل:[31]

الشمولية. يجب أن تكون الانتخابات الديمقراطية، أولاً، شموليةً، بمعنى أنّ جميع المواطنين، بغضّ النظر عن نوعهم الاجتماعي، يجب أن يتمكّنوا من ممارسة حقوقهم الكاملة والمتساوية بالمشاركة كناخبين، ومرشّحين، ومسؤولين عن إدارة الانتخابات. ينبع مبدأ الشمولية من المعايير والأطر القانونية الدولية التي تتضمّن حقوقاً مدنية وسياسية محدّدة، كضرورة تأمين الاقتراع العام والمتساوي بين المواطنين.[32] ورغم وجود بعض الحدود التي تقيّد الحقّ بالتصويت أو الترشّح (مثلاً، تحديد سنّ أدنى للاقتراع)، على المراقبين تقييم ما إذا كان جميع المواطنين يتمتعون بفرصة حقيقية لممارسة حقّهم بالمشاركة في الانتخابات. ويمكن أن يشمل هذا التقييم:

- تقييم ما إذا كان الرجال والنساء قادرين على ممارسة حقّهم بالتصويت، والترشّح، والمشاركة في إدارة الانتخابات بشكلٍ متساوٍ
- تقييم ما إذا كانت هناك عوائق مؤسساتية، أو قانونية، أو اجتماعية ثقافية تمنع المرأة من استيفاء شروط المشاركة، أو تُلقي بأعباء أو قيود لا مبرّر لها على مشاركتها كناخبة، أو مرشّحة، أو مسؤولة عن تنظيم الانتخابات
- تقييم ما إذا كانت هناك إجراءات إيجابية مطبّقة للتغلّب على هذه العوائق أو غيرها من العوائق التي تمنع المرأة من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل.

الشفافية. تُعتبر الشفافية، بدورها، مكوّناً أساسياً لأي انتخابات ديمقراطية، وهي ترتكز أيضاً على حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. يجب أن تكون كافة الخطوات المتعلقة بالانتخابات قابلةً للتحقّق والتدقيق، لكي يعرف المواطنون أنها تخضع لإدارة صادقة، وتعكس خياراتهم بدقة، وكذلك لكي يتمّ تسليط الضوء على أي عوائق خفية تحول دون مشاركة النساء أو الرجال، ومعالجتها. يشمل هذا الأمر التأكّد مما إذا كانت المعلومات المتعلقة بالانتخابات والعمليات الانتخابية متوفّرة بحرية لجميع المواطنين، النساء منهم والرجال؛ ومما إذا كان جميع المواطنين قادرين على الوصول إلى معلومات عن حقوقهم في الانتخابات أو نشر هذه المعلومات، وما إذا كانت هذه المعلومات متوفّرة بشكل يسهل على المرأة الوصول إليها. كما يشمل أيضاً التأكّد مما إذا كان الرجال والنساء قادرين، بشكل متساوٍ، على الوصول إلى المعارف المطلوبة لإجراء خيارات واعية بشأن مشاركتهم كناخبين، أو مرشّحين، أو مسؤولين انتخابيين؛ ومن مدى تمتع المواطنين بحرية الصحافة التي تشجّع على المشاركة في النقاشات العامة، من دون التحريض على العنف ضد المرأة أو تهميشها.

31 Caroline Hubbard and Claire DeSoi, "Votes Without Violence Toolkit: A Citizen Observer's Guide to Addressing Violence Against Women in Elections," NDI.

32 مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والمبادئ التوجيهية لتنظيم الانتخابات الديمقراطية الصادرة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ للمزيد من المعلومات، راجع: «تعزيز الأطر القانونية لانتخابات ديمقراطية».

المساءلة عنصر بالغ الأهمية في الانتخابات الديمقراطية: فيجب أن تكون الحكومات قابلة للمساءلة أمام الناخبين، وتُعتبر الانتخابات آلية أساسية لتحقيق ذلك. فضلاً عن ذلك، يجب أن تكون الانتخابات بدورها قابلة للمساءلة، وأن تعكس إرادة النساء والرجال ومشاركتهم المتساوية. كما ينبغي تحديد أي انتهاك لحقوق المواطنين الانتخابية بدقة، ومعالجته في الوقت المناسب، وعلى المدى الطويل والقصير، مع ضرورة محاسبة المرتكبين على أفعالهم. يكتسب هذا الأمر أهميةً بالغة في حوادث العنف ضد المرأة خلال الانتخابات: ففي أغلب الأحيان، يخلّف العنف المرتكب ضد امرأة واحدة أو مجموعة واحدة من النساء تأثيراً أكبر بكثير من ذلك، فيردع بقية النساء عن مزاولة العمل الناشط في السياسة أو الانتخابات. من الاعتبارات الأخرى لضمان المساءلة في الانتخابات ما يلي:

- التأكّد من مدى احترام خيارات الناخبات النساء
- ضمان سرية الاقتراع للرجال والنساء، وعدم تعرّضهم للضغوطات أو التلاعب خلال التصويت، أو عند مشاركتهم كمرشّحين خلال الحملات
- التأكّد مما إذا كانت الآليات وغيرها من تدابير المساءلة مطبّقة لضمان نزاهة العمليات الانتخابية
- ضمان التحقيق في انتهاكات الحقوق الانتخابية التي تتمتع بها النساء، ومقاضاة المرتكبين على هذه الانتهاكات في الوقت المطلوب
- التأكّد مما إذا كانت هناك اختلافات في عدد القضايا التي نظرت فيها المحكمة وبتّت فيها لصالح الرجال والنساء خلال الانتخابات وما بعدها.

يجب الإيفاء بهذه المبادئ الأساسية مجتمعةً بالنسبة إلى جميع الأشخاص لكي تُصنَّف الانتخابات بالديمقراطية.

يجب أن يكون جميع المواطنين قادرين على التنافس والمشاركة بشكل كاملٍ ومتساوٍ، كما يجب أن يأخذ أي تقييم لمصداقية الانتخابات في الاعتبار الطرق التي توجد عبرها هذه الحواجز، أو انتهاكات هذه المبادئ، ظروفاً مختلفة للنساء والرجال. فضلاً عن ذلك، ينبغي فحص القوانين والسياسات والأنشطة التي تُطبّق في مختلف مراحل الدورة الانتخابية، لمعالجة الثغرات التي قد تعرّض النساء للعنف، وبالتالي تحدّ من قدرتهنّ على ممارسة حقوقهنّ المدنية والسياسية بالكامل، مما يؤثّر على الطبيعة الديمقراطية للانتخابات ككلّ.

أسئلة أساسية يجب أخذها في الاعتبار عند تحليل الإطار القانوني للانتخابات من منظور جنساني:

- هل يضمن الدستور المساواة بين الرجال والنساء؟ هل من ضمانات محدّدة لمشاركة المرأة في الحياة العامة والانتخابات؟
- هل يحظّر الدستور بشكل صريح التمييز على أساس نوع الجنس؟ هل من أحكام دستورية يمكن أن تحدّ مشاركة المرأة بشكل كامل ومتساوٍ مع الرجل؟
- ما هي معاهدات واتفاقات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي انضمّت إليها البلاد؟ أيّها منها يتضمّن التزامات تتعلّق بمشاركة المرأة؟ هل يتوافق الإطار القانوني مع هذه الالتزامات؟
- ما هي العلاقة بين الدستور ومعايير حقوق الإنسان التي وافقت الدولة على صونها؟ هل يتضمّن الدستور هذه المعايير أم هل هناك أي مرجع يقول إنّ معايير حقوق الإنسان الدولية لها الأسبقية على القوانين الداخلية؟
- هل تطبّق الدولة أي قوانين محدّدة لمكافحة التمييز أو ضمان المساواة بين الجنسين؟
- كيف يرتبط ذلك بالانتخابات؟
- كيف تؤثّر القوانين والأنظمة المتعلقة بالانتخابات على مشاركة المرأة؟ هل يتضمّن أيّ منها أحكاماً وبنوداً يُرجّح أن تحرم المرأة من حقّها في التصويت أو تضرّ به؟

إليكم كيف يمكن فهم دمج الشباب على خلفية هذه العوامل:33

صحيحٌ أنّ الشباب يشاركون في العملية السياسية بطرق مختلفة، إلا أنّ تمثيلهم في العمليات السياسية الرسمية يبقى محدوداً، لا سيما خلال الانتخابات. في الواقع، هناك فهم واعتراف متزايدان بأنّ مشاركة الشباب الناشطة ضرورية لكي تكون الانتخابات أكثر تمثيلية. في هذا الإطار، يملك الشركاء الانتخابيون، كالأحزاب السياسية، ومجموعات المراقبة المدنية، وهيئات إدارة الانتخابات، دوراً أساسياً في تمكين الشباب من المشاركة في العمليات السياسية الرسمية.

من وجهة نظر إدارة الانتخابات، يمكن أن تقوم هيئات إدارة الانتخابات بما يلي حرصاً على مشاركة الشباب ودمجهم في العملية الانتخابية:

- الحفاظ على بيانات موثوقة حول مشاركة الشباب، بما في ذلك عن طريق جمع البيانات بقيادة الشباب
- العمل على أن تكون عمليات التسجيل سلسة قدر الإمكان وأن تجذب إليها الشباب كافةً، لا سيما الناخبين للمرة الأولى
- دراسة الاحتمالات المتوفّرة لمكافحة العقبات التي تصعّب على الشباب الاقتراع (مع تحديد عوائق التصويت أو المشاركة في الانتخابات كخطوة أولى لمكافحة هذه العقبات)، وكذلك من خلال تعزيز المساحات الآمنة والشمولية للشباب
- السعي إلى العمل مع الشباب للمحافظة على نزاهة الانتخابات من خلال مراقبة العملية الانتخابية

فضلاً عن ذلك، يمكن أن توظّف هيئات إدارة الانتخابات شباباً على مختلف مستوياتها. فمن شأن ذلك أن يحسّن إلمامها باحتياجات الناخبين الشباب، ويوجد بيئةً أكثر تنوّعاً من حيث السنّ داخل هذه الهيئات، ويستفيد من مرونة الشباب وقدرتهم على الابتكار واستعدادهم للتعلّم، ويتيح للشباب امتلاك زمام الأمور في العملية السياسية. ومن الطرق الأخرى لتعزيز دمج الشباب، ومشاركتهم، وتمثيلهم في العمليات الانتخابية، أن تدعم هيئات إدارة الانتخابات منظّمات تركّز على الشباب وتعمل بقيادتهم، وأن تنسج شراكات مع منظمات مجتمع مدني وأصحاب مصلحة آخرين معنيّين بشؤون الانتخابات بغية تمكين الشباب.

تبقى الأطر الدستورية والقانونية إحدى أقوى الأدوات لتطوير وتكريس عملية دمج الشباب، ومشاركتهم، وتمثيلهم في السياسات والممارسات الانتخابية. كذلك، تُعتبر أنظمة الكوتا القانونية والطوعية التي تنظّم مشاركة الشباب أحد الخيارات المتاحة، فضلاً عن خفض سن الأهلية الذي يسمح للشباب بالتصويت والترشّح للمناصب السياسية؛ فكلّ ذلك يؤثّر على مشاركة الشباب في الانتخابات. كما يمكن للأطر التشريعية المطبّقة بغية التدقيق في الموارد المالية السياسية، وإدارتها، أن تدعم توفير فرص متساوية للشباب، لا سيما الشباب من المجموعات المهمّشة والنساء الشابات، الذين كانوا سيكونون أكثر حرماناً في بيئة تدعم النخب السياسية والمرشّحين الأثرياء، وكبار السنّ، والذكور.

تؤدي الأحزاب السياسية دوراً أساسياً في جعل الانتخابات أكثر دمجاً للشباب. وتؤثّر الأحزاب، بصفتها مدخلاً أساسياً إلى الانتخابات، على نشاط الشباب في المعترك السياسي؛ في حين أنّ فشلها في إشراك الشباب قد يؤدي إلى غياب الثقة، وانعدام المشاركة، والتهميش. لمعالجة هذا الأمر، يجدر بالأحزاب السياسية أن تعتمد إجراءات لتحسين مشاركة الشباب، مثل مدوّنات قواعد السلوك التي تحدّد كيفية إشراك الشباب بشكل سلمي، وبرامج القيادة والإرشاد لمكافحة الممارسات الإقصائية وتعزيز الشبكات الشبابية، وتوفير الدعم المالي لتسهيل وصول الشباب إلى التمويل السياسي، وأنظمة الكوتا للأحزاب والمرشّحين لتمثيل الشباب بشكل متين. فضلاً عن ذلك، يمكن لجناح الشباب في الأحزاب أن يوصل أصواتهم ويكسبهم المعارف اللازمة لتمكينهم من الدخول إلى عالم السياسة والانتخابات.

33 The ACE Project: The Electoral Knowledge Network, "Youth and Elections."

عملية الانتخابات

الانتخابات هي أحد الأحداث السياسية الأهم التي تجري في أوقات السلم. تنطوي هذه العملية على مشاركة عدد كبير من الأشخاص الذي يتحمّلون مسؤوليات رسمية في مجال الإشراف على الحملات الانتخابية وعملية الاقتراع في اليوم الانتخابي، ناهيك عن عدد أكبر من الأشخاص الذين يتطوعون للعمل لصالح المرشّحين والأحزاب السياسية.

عناصر الانتخابات

1. **الأحزاب السياسية والمرشّحون**: ينتمي معظم المرشّحين الذين يتشاركون الأفكار نفسها حول كيفية خدمة الشعب، والذين يكونون أوفياء لقائد معيّن، إلى حزب سياسي واحد. يمكن أن تتنافس عدة أحزاب سياسية في الانتخابات، لا بل إنّ بعض الأحزاب تنشر مرشّحيها في مختلف أنحاء البلاد. كما يشارك في الانتخابات بعض المرشّحين لا ينتمون إلى أيّ حزب، والذين يرغبون رغم ذلك بالنجاح في الانتخابات لخدمة الشعب. وهم يُعرفون **بالمرشّحين المستقلين**.

2. **القضايا**: يكون للمرشّحين والأحزاب السياسية رأيهم الخاص بشأن القضايا المهمّة، والوعود التي يتقدّمون بها، ولماذا يجدر بالناخبين اختيارهم. تُعرف هذه الآراء **بسياسات أو برامج الأحزاب/المرشّحين**.

3. **عملية الاقتراع:** تُعتبر المعلومات المتعلقة بقواعد وأنظمة وعمليات الانتخابات ضرورية لمساعدة الشعب على المشاركة في هذه العملية. ومن هذه المعلومات تحديد كيف يمكن للناخبين تسجيل أنفسهم، وفترة تنظيم الحملات، والجهة التي ستتولى فرز الأصوات، والمبالغ التي يمكن للأحزاب إنفاقها على حملاتها، والقواعد المتعلقة بالإعلانات والتغطية الإعلامية. تخضع عمليات الانتخابات عادةً لمراقبة الإعلام فضلاً عن لجنة للانتخابات تكون مؤسسة مستقلة.

قوانين الانتخابات

بهدف تجنّب الأخطاء أو الفساد، يجب أن تلتزم الانتخابات بقواعد وإجراءات واضحة. كما يجب على قوانين البلاد أن تدعم هذه القواعد وتنفّذها بشكل عادل. من هنا، تشترط الانتخابات الحرة والنزيهة أن تقرّ الدولة قوانين تضمن ما يلي:

- أحقية كلّ مواطن بالمشاركة كناخب ومرشّح، بصرف النظر عن طبقته، أو طائفته الاجتماعية، أو نوعه الاجتماعي، أو دينه.
- إجراء الانتخابات بشكل منتظم لكي يتمكّن الشعب من مراجعة خياراته حول الحزب الحاكم أو تغييرها.
- منح الإجراءات الانتخابية الجميع حقّ الاقتراع السريّ وفرز الأصوات بدقة.
- خضوع العمليات الانتخابية لمراقبة لجنة لإدارة الانتخابات، تكون مستقلة عن السياسيين والحكومة. يجب أن تتألّف هذه اللجنة من أعضاء موثوق بهم في المجتمع المحلي. كما يجب أن يكون الجميع قادرين على إحالة شكاويهم إلى اللجنة للإبلاغ عن أي مخالفات انتخابية. ويجدر بهذه اللجنة أن تتصرّف بشكل سريع وعادل، مع ضرورة أن يحترم الجميع قراراتها.

لجنة الانتخابات[34]

تواجه لجنة الانتخابات مهمّةً ضخمة، هي:

1. تمكين الأحزاب والمرشّحين من إيصال سياساتهم إلى الناخبين من دون منحهم ميزات غير عادلة أو انتهاك أي قانون.

2. تضع اللجنة القواعد أو مدوّنة لقواعد السلوك لتحديد كيفية تنظيم الحملات، والحفاظ على سلميتها. يمكن أن تكون قواعد ممارسات الحملات واسعة جداً، وهي تشمل مدة الحملة، والأمكنة التي يمكن فيها للمرشّحين تعليق صورهم ولافتاتهم، والمبالغ التي يمكنهم إنفاقها، ونوع الإعلانات المسموحة، وحظر رشوة الناخبين أو تهديدهم، وحظر قيام أفراد الجيش والشرطة بالدعاية لأي حزب أثناء وجودهم في الخدمة. ويجب أن تكون كل هذه القواعد متوفّرة للإعلام والجمهور.

3. يجب أن تعيّن اللجنة مسؤولين عن الانتخابات، وتدرّبهم على تسجيل الناخبين، وإنشاء أماكن آمنة للتصويت، وحماية بطاقات الاقتراع وفرزها بأمانة. كما يجدر بها نشر التوعية بين السكّان بشأن الانتخابات، وأسماء المرشّحين السياسيين كافة، وكيفية التصويت. فضلاً عن ذلك، يجب أن تتصرّف اللجنة بحيادية في كل شيء، من دون أن تميل إلى أيّ حزب أو مرشّح.

4. على وسائل الإعلام أن تفحص لجنة الانتخابات، لتتبيّن إذا كانت مزوّدة بكل ما يلزم للقيام بعملها، وإذا ما كانت ستحظى بالاحترام والتقدير نظراً إلى مصداقيتها. ولما كان الإعلام مصدراً أساسياً للمعلومات بالنسبة إلى الناخبين، فيمكن للجنة الانتخابات أن تضع قواعد تُحدّد كيفية نقل وسائل الإعلام لأخبار الانتخابات، حرصاً على أن تكون الانتخابات حرّةً ونزيهة. إلى جانب ذلك، يمكن أن تضع اللجنة قواعد بشأن الإعلانات التي تقوم بها الأحزاب. يجب أن يتم تنفيذ قواعد اللجنة بأمر من المحاكم إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وينبغي أن تكون قواعد تغطية الانتخابات هي نفسها بالنسبة إلى وسائل الإعلام الرسمية والخاصة.

34 The ACE Project: The Electoral Knowledge Network, "Electoral Management."

إدارة الانتخابات في لبنان[35]

الانتخابات النيابية لعام 2018

تُعتبر وزارة الداخلية والبلديات، بموجب القانون، الهيئة الأساسية المخوّلة إدارة الانتخابات، بالتنسيق مع مسؤولين آخرين في وزارات العدل، والخارجية، والإعلام، والتربية، والمالية. لذا، قامت وزارة الداخلية والبلديات بإعداد قوائم الناخبين (استناداً إلى عملية تسجيل سلبي سنوية أجريت في شهر شباط/فبراير)، وإصدار بطاقات الهوية، وتدريب موظفي المراكز الاقتراعية، وإعداد المواد الانتخابية وتوزيعها، وتنظيم أقلام الاقتراع، وتنسيق آليات الأمن في يوم الانتخابات. جديرٌ بالذكر أنّ نهاد المشنوق، وهو عضو في تيار المستقبل التابع لرئيس الوزراء سعد الحريري، ونائب حالي في البرلمان، ومرشّح للانتخابات، شغل منصب وزير الداخلية والبلديات، كما كان في الوقت عينه مكلّفاً بمهمة إدارة الانتخابات. وقد تمتع رؤساء البلديات والقائمقامون الذين كانوا مسؤولين عن إدارة مراكز الاقتراع بالخبرة اللازمة، مع الإشارة إلى أنّ 90% من مراكز الاقتراع - وعددها 1880 - (تتضمّن 6793 قلم اقتراع) التي أنشأتها وزارة الداخلية والبلديات بقيت في المكان نفسه الذي كانت فيه في الانتخابات السابقة. وقد تمّ تعيين مسؤولَين اثنين كحدٍّ أدنى لإدارة كل قلم اقتراع، مع مجموع بلغ 14 ألف شخص. اتّسمت عمليات الاستقطاب والتدريب بدرجة عالية من اللامركزية، تماماً كما في الماضي، وقد تولى فيها المحافظ والقائمقام في كل منطقة إدارتها بما يتوافق مع المتطلبات المحلية.

هيئة الإشراف على الانتخابات هي هيئة تنظيمية تقع تحت سلطة وزارة الداخلية والبلديات. يتمتع الوزير بسلطة الإشراف على عمل الهيئة وترؤس كل اجتماعاتها، لكنه لا يستطيع التصويت. تتألّف الهيئة من أحد عشر عضواً، يكونون مسؤولين بشكل أساسي عن وضع قواعد لتنظيم عمل الإعلام وتمويل الحملات، ومراقبة عملية تسجيل الناخبين ومدى الامتثال لقواعد تنظيم الحملات. لكنّ هذه الهيئة عانت من نقص في الموظفين والموارد، مما صعّب عليها الإحاطة بكافة جوانب ولايتها الواسعة هذه: فإلى جانب محدودية الميزانية المخصصة لها، تأخّر صرف وزارة الداخلية والبلديات للأموال المخصصة لها تأخراً شديداً، حتى أنه لم تتمّ الموافقة على الميزانية إلا في أوائل نيسان/أبريل، فتحويل الأموال فعلياً إلا في وقت لاحق من ذلك الشهر. نتيجةً لذلك، كانت مشاركة الهيئة في إدارة الانتخابات محدودةً نسبياً، ولم توفّر إلا إرشادات بسيطة للمرشّحين أو وسائل الإعلام بشأن دورهم. وقد حدّدت هيئة الإشراف على الانتخابات عدداً من الانتهاكات، ووثّقتها، لا سيّما تلك المرتكبة من جانب وسائل الإعلام. لكن بسبب إطارها القانوني غير الواضح، وأحكامها غير المفصّلة بما يكفي، وافتقارها إلى السلطة والموارد اللازمة للتحقيق في الشكاوى، كانت مراقبة المرشّحين ومدى امتثالهم لأنظمة الحملات والنفقات الانتخابية صعباً للغاية.

منحت الإصلاحات التي طالت قانون الانتخابات عام 2018 (للمزيد، راجع أدناه) هيئة الإشراف على الانتخابات فرصاً لبسط سلطتها بشكل أكبر. فأصبح بإمكانها تعزيز الشفافية في تمويل الحملات، من خلال الاطلاع على الحسابات المصرفية للمرشّحين، ومراجعة التقارير المالية الشهرية التي تقدّمها الحملات قبل الانتخابات، والتدقيق في التقارير النهائية خلال شهر واحد من يوم الانتخابات. لكنّ هيئة الإشراف افتقرت إلى الموارد اللازمة للتدقيق في التقارير المالية الخاصة بالمرشّحين، والتحقّق من النفقات عن طريق الرصد الميداني، فضلاً عن سلطة إنفاذ العقوبات على المخالفين مباشرة. في بعض الحالات، تأخّرت التوجيهات التي تحدّد ما يجوز أو لا يجوز للمرشّحين فعله، أو لم يتمّ توضيحها إلا بعد أسابيع من إطلاق المرشّحين لحملاتهم.

لم يتمكّن الناخبون من الإدلاء بأصوات تفضيلية للمرشّحين إلا على مستوى قضائهم (المشار إليه في خانات بيضاء)، وبالتالي لم يتمّ احتساب الأصوات التفضيلية الممنوحة إلى مرشّحين من أقضية أخرى (المشار إليها في خانات سوداء). وقد تمّ ترتيب نظام جدولة الأصوات وإدارة النتائج رقمياً، مع الاستعانة بنسخات ورقية من باب الاحتياط. وبما أنه قد تمّ إدخال البيانات مرّةً واحدةً فقط، فقد تمّ الاعتماد على وجود المندوبين والمراقبين لتحديد أي أخطاء بشرية غير مقصودة أو متعمّدة، فضلاً عن لجان القيد العليا لمراجعة التقارير والتأكّد من دقتها. ومع أنّ الشركة التي أمّنت برنامج فرز الأصوات الإلكتروني كانت متمرّسة في مجال الانتخابات، فقد ساد بعض القلق حيال عتاد الحاسوب المستخدم وخدمة الاتصال بالإنترنت، فخشي البعض أن يؤثّر ذلك على ثقة المرشّحين والجمهور بالعملية الانتخابية.

35 المعهد الديمقراطي الوطني، «تقرير نهائي عن الانتخابات النيابية لعام 2018 في لبنان.»

يمكن أن يؤدي اختيار الأنظمة الانتخابية وطريقة تصميم الانتخابات دوراً حاسماً في تحديد نتائج الانتخابات. يتمثّل النظام الانتخابيان الأساسيان بما يلي:

- **نظام الأكثرية**: يرتكز هذا النظام، بشكل أساسي، على استئثار الفائز بكل شيء. تُعقد الانتخابات في دوائر انتخابية ذات عضو واحد، فيفوز بالانتخابات المرشّح الذي ينال العدد الأكبر من الأصوات، دونما الحاجة إلى أن يشكّل ذلك أكثرية الأصوات. قد يشهد هذا النظام اختلافات طفيفة بين دولة وأخرى. ففي الانتخابات الرئاسية في بعض الدول، كفرنسا مثلاً، إذا لم يتلقَّ أي مرشّح الأكثرية المطلقة في الجولة الأولى من التصويت، يتمّ تنظيم جولة ثانية بين المرشّحَين اللذين تلقيا أكبر حصّتين من الأصوات. يضمن هذا الأمر أن يتمتع الفائز دوماً بأكثرية الأصوات.

- **نظام التمثيل النسبي**: في هذا النظام، تُعقد الانتخابات في دوائر انتخابية ذات أحزاب متعدّدة، ويدلي الناخبون إما بصوت واحد أو بأصوات متعدّدة للمرشّحين. يتنوّع نظام التمثيل النسبي بين نظام اللائحة الحزبية المغلقة والمفتوحة، ونظام التصويت التراكمي، ونظام الصوت المفرد القابل للتحويل. ولعلّ الفائدة الأساسية للتمثيل النسبي هي منح الأحزاب الصغيرة أو الأقليات حظوظاً أكبر بالنجاح.

- **النظام شبه النسبي**: يجمع هذا النظام عناصر من النظامين الانتخابيين المذكورين أعلاه.

النظام الانتخابي	الحسنات	السيئات
نظام الأكثرية	• تمثيل جغرافي • سهولة المساءلة والتتبّع • بسيط وسهل الفهم • يعطي الناخبين خيارات واضحة • يحفّز على وجود معارضة قوية • يشجع حصول الحكومات على الدعم في برلمان أكثري	• يحيّد الأحزاب الصغيرة ويبقيها بعيداً • عدم تمتع الأقليات بحظوظ وفيرة بوجود من يمثّلها • فقدان الكثير من الأصوات • يؤدي عادةً إلى جولات إضافية عديدة من الانتخابات • يتطلّب عادةً إعادة رسم الدوائر الانتخابية
التمثيل النسبي	• نتائج تناسبية • وجود أحزاب متعددة • حصول الأقليات على التمثيل • عدد قليل من الأصوات الضائعة • لا حاجة إلى إعادة رسم الدوائر الانتخابية • لا حاجة إلى تنظيم جولات إضافية من الانتخابات	• تمثيل جغرافي • مساءلة بسيطة • سهولة وصول الأحزاب المتطرفة إلى البرلمان • حصول الأحزاب السياسية على سلطة مفرطة
النظام المختلط	• وجود أحزاب متعددة • مزيد من المساءلة • عدد قليل من الأصوات الضائعة • يؤدي إلى ضرورة تنظيم جولات إضافية من الانتخابات • يمكن أن يؤدي إلى مستويين مختلفين من الممثّلين المنتَخبين.	• أكثر تعقيداً من غيرها • يتطلّب إعادة رسم الدوائر الانتخابية

يُعتبر اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات المؤسساتية بالنسبة إلى أي ديمقراطية. فيخلّف اختيار نظام انتخابي معيّن تأثيراً عميقاً على مستقبل الحياة السياسية بالنسبة إلى الدولة المعنيّة، مع الإشارة إلى أنّ الأنظمة الانتخابية تبقى، بمجرّد اختيارها، ثابتةً نوعاً ما، في ظلّ ارتكاز المصالح السياسية عليها واستجابتها للمحفّزات الصادرة عنها.

على أي نظام ديمقراطي جديد أن يختار (أو يرث) نظاماً انتخابياً لانتخاب هيئته التشريعية. فإذا ما واجه نظاماً ديمقراطياً راسخاً أزمةً سياسية، قد يوجد ذلك الزخم اللازم لتغيير النظام الانتخابي. كما يمكن لأصحاب الحملات المطالبين بالإصلاحات السياسية أن يُدرجوا تغيير النظام الانتخابي على جدول الأعمال السياسي، حتى وإن لم يكن هناك أزمة سياسية في البلاد. جدير بالذكر أنّ قرار تغيير نظام انتخابي أو الإبقاء عليه يتأثّر غالباً بأحد الظرفين التاليين:

- إما أنّ اللاعبين السياسيين يفتقرون إلى المعارف والمعلومات الأساسية لدرجة أنهم لا يدركون كامل الخيارات المتوفّرة لديهم والنتائج المتأتية عن اختيار كل نظام انتخابي؛
- أو أنهم يستغلون معرفتهم بالأنظمة الانتخابية للترويج لمخططات معيّنة، يعتقدون أنها ستصبّ في مصلحة أحزابهم.

تيسير المشاركة في انتخابات موثوق بها[36]

صحيحٌ أنّ الانتخابات مهمّة، لكنّ الناخبين قد لا يبالون بها إذا كانت عملية التصويت صعبةً، أو إذا كانوا يعتقدون أنّ صوتهم لن يحدث أيّ تغيير في طريقة حكم البلاد. تتحدّد سهولة التصويت استناداً إلى عوامل عدة، مثل درجة تعقيد بطاقة الاقتراع، ومدى سهولة التوجّه إلى قلم الاقتراع (ممرّ خاص للأشخاص ذوي الإعاقة)، ومدى تحديث سجل الناخبين، ومقدار ثقة الناخب بأنّ تصويته سيكون سرياً.

فضلاً عن ذلك، يزداد معدّل المشاركة في الانتخابات- على الأقل كخيار حرّ- عندما يُعتقد أنّ نتائج الانتخابات، إما على المستوى الوطني أو في دائرة انتخابية محدّدة خاصة بالناخب، ستُحدث فرقاً كبيراً في توجّه الحكومة في المستقبل. فإذا كنت تعرف أن لا حظوظ لمرشّحك المفضّل بالفوز بمقعد في دائرتك، كيف ستشعر بحافز للمشاركة؟ في بعض الأنظمة الانتخابية، يمكن أن تشكّل الأصوات المهدورة (أي الأصوات الصحيحة للمرشّحين الخاسرين، بخلاف الأصوات الملغاة أو الباطلة التي يتمّ استثناؤها من عملية فرز الأصوات) نسبةً كبيرةً جداً من مجموع الأصوات على المستوى الوطني.

أخيراً، يتحدّد، بناءً على السلطة الفعلية للهيئة المنتَخبة، ما إذا كانت الانتخابات موثوق بها أو لها وزن ملحوظ. فتكون الانتخابات عديمة الجدوى في الأنظمة الاستبدادية التي لا تمنح الناخبين خيارات حقيقية، وحيث لا تتمتع الهيئات التشريعية إلا بتأثير بسيط على تشكيل الحكومات أو إعداد السياسات الحكومية. وفي هذه الحالة، تكون الانتخابات أقل أهميةً بكثير من انتخابات الهيئات التشريعية التي تتمتع بسلطة تحديد العناصر الأساسية لحياة الأشخاص اليومية.

تسهيل تشكيل حكومة مستقرة وفعالة

لا تتحدّد احتمالات تشكيل حكومة مستقرة وفعالة بناءً على النظام الانتخابي وحده. فتساهم نتائج الانتخابات أيضاً في هذا الاستقرار من خلال جوانب أساسية عدة.

36 The ACE Project: The Electoral Knowledge Network, "Electoral Integrity."

الأسئلة الأساسية التي ينبغي طرحها في هذا المجال هي:

- هل يعتبر الناخبون أنّ النظام عادل؟
- هل يمكن للحكومة أن تسنّ التشريعات والحكم بشكل فعال؟
- هل يتجنّب النظام التمييز ضد أحزاب أو مجموعات مصلحة معيّنة؟

المعايير الدولية[37]

يتمّ تصميم الأنظمة الانتخابية اليوم وفقاً لعدد من العهود والمعاهدات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية التي تؤثّر على القضايا السياسية.

ورغم عدم وجود مجموعة كاملة واحدة من المعايير الدولية المتفق عليها عالمياً من أجل إدارة الانتخابات، هناك إجماع على أنّ هذه المعايير تتضمّن ما يلي:

- مبادئ الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية التي تضمن الاقتراع العام للراشدين الذين بلغوا سنّ الاقتراع،
- سرية التصويت من دون التعرض للإكراه،
- الالتزام بمبدأ الصوت الواحد لكل فرد.

فضلاً عن ذلك، ليس من نصّ قانوني يفضّل نظاماً انتخابياً على غيره. مع ذلك، هناك اعتراف متزايد بتأثّر القضايا وأهميتها بالأنظمة الانتخابية، مثل **التمثيل العادل لجميع المواطنين، المساواة بين الجنسين، حقوق الأقليات، والاعتبارات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة إلخ.**

تمّ إدراج هذه القضايا بشكل رسمي في صكوك قانونية دولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، فضلاً عن اتفاقيات والتزامات مختلفة متعلقة بالانتخابات الديمقراطية وصادرة عن الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة البلدان الأميركية، ومجلس أوروبا، والكومنولث.

العنف المتعلق بالانتخابات

يساهم العنف الانتخابي في تشويه المعايير الأساسية للانتخابات الديمقراطية. فمن شأن العنف المرتكب ضد المرشّحين، والناشطين، والصحافيين، والناخبين، ومسؤولي الانتخابات، والمراقبين أن يحدّ من خيارات الناخبين ويكبت أصواتهم. يمكن اللجوء إلى العنف لتخويف الأشخاص والمجتمعات المحلية بغية حملهم على التصويت لمرشّح معيّن رغماً عنهم. كما يمكن أن تغيّر اغتيالات المرشّحين نتائج الانتخابات. تلجأ المجموعات المسلّحة الساعية إلى الإطاحة بحكومة، غالباً، إلى العنف خلال الانتخابات. في حالات أخرى، قد ينشب العنف عند احتجاج عدد كبير من الأشخاص على نتائج الانتخابات الرسمية. يمكن أن يؤثّر العنف، أو مجرّد التهديد بالعنف، على شرعية النتائج الانتخابية والعمليات السياسية الأوسع.

يمكن تمييز العنف الانتخابي عن غيره من أنواع العنف السياسي استناداً إلى هدفه، أي التأثير على الأداء الانتخابي للناخبين، والمرشّحين، والمسؤولين أو غيرهم من الجهات الفاعلة و/أو التأثير على نتائج الانتخابات. وقد ينشب هذا النوع من العنف في

37 The ACE Project: The Electoral Knowledge Network, "Legal Instruments: International Treaties."

أي مرحلة من الدورة الانتخابية، فيشمل استخدام القوة بقصد التسبّب بأذى، أو التهديد باستخدام القوّة لإلحاق الضرر بالأشخاص أو الممتلكات المرتبطة بالعملية الانتخابية. كما يمكن أن ينتشر العنف الانتخابي قبل يوم الانتخابات أو خلاله. مع ذلك، من أشكال العنف الأكثر شيوعاً تلك التي تهدف إلى منع الناخبين من المشاركة، وإكراههم على تغيير خياراتهم الانتخابية، وإزاحة بعض المرشّحين، وتعطيل عملية التصويت في مناطق معيّنة، أو الانتقام من بعض الأشخاص بسبب دعم أحد السياسيين أو تصويتهم بطريقة معيّنة.

هناك عدة طرق يمكن أن تدفع إلى نشوب العنف في الانتخابات، بما في ذلك:

- ارتفاع درجة انعدام اليقين حول نتيجة الانتخابات بسبب اشتداد حدّة المنافسة، يضاف إلى ذلك انعدام الثقة العامة بالعملية و/أو انعدام الشفافية؛
- توقّع بعض المجموعات السكانية و/أو المنافسين في الانتخابات بأن يتمّ إقصاؤهم عن السلطة بشكل منهجي؛
- خصائص النظام الانتخابي التي تؤدي إلى مخاطر كبيرة، مثل استئثار الفائز بكل شيء».

تكون أعمال العنف الانتخابي، في أغلب الأحيان، نتيجة مجموعة من هذه الأسباب الكامنة، لا سيما عندما لا يكون هناك آليات كافية لبناء الثقة العامة في العملية الانتخابية.[38] في هذا الإطار، يمكن، عند تعزيز الثقة وتحسين الآليات، كتكليف المنظمات المدنية المحايدة بمراقبة الانتخابات بانتظام، تخفيف حدّة التوتّر والمساعدة في تحديد مسار العمل المناسب.

البيئة اللبنانية

المعايير الدولية والإقليمية

صادق لبنان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1972 الذي حدّد معايير دولية أساسية من أجل إدارة انتخابات ديمقراطية حقيقية. فتنصّ المادة 25 من العهد الدولي على حقّ المواطن في «أن ينتخب ويُنتَخب في انتخابات نزيهة تُجرى دورياً.»

الاتجاهات الانتخابية

منذ استقلال لبنان عام 1943 وصياغة أول قانون انتخابي لبناني وحتى يومنا هذا، سُجّلت إعادة نظر مستمرّة في جوانب هذا القانون قبيل أي انتخابات، مما أدى إلى اختبار الدولة لمختلف أنواع الدوائر الانتخابية، وتغيير حجمها، وتقسيمها بقصد الحصول على أغلبية الأصوات. بين 1943، أي سنة الاستقلال، و1972، أي آخر سنة نُظّمت فيها الانتخابات قبل اندلاع الحرب، نظّم لبنان تسع انتخابات نيابية. خلال ذلك الوقت، تغيّر عدد النوّاب بشكل ملحوظ، فكان دوماً يزيد بمقدار 11 ضعفاً بهدف الحفاظ على النسبة الثابتة والتي هي ستة على خمسة.

حسّن هذا الأمر الثقافة الانتخابية في البلاد، مع تسجيل أربعة توجّهات أساسية يمكن تسليط الضوء عليها كما يلي:

التوجّه 1- ما بعد الاستقلال: تمّ تنظيم الانتخابات النيابية لعامي 1943 و1947 في وقتٍ كان فيه النسيج السياسي للمجتمع منقسماً بين كتلتين متنافستين في الانتخابات بطريقة يمكن وصفها بالتنافس الحزبي. وقد تمتعت هاتان الكتلتان التقليديتان، أي «الكتلة الدستورية» و«الكتلة الوطنية»، بقاعدة واسعة من الدعم بين مختلف الطوائف الدينية.

38 المعهد الديمقراطي الوطني، «مراقبة العنف الانتخابي والحدّ من انتشاره من خلال مراقبة الانتخابات من قبل منظمات مدنية محايدة»، دليل إرشادي أعدّه المعهد الديمقراطي الوطني من أجل الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين، 2015.

التوجّه 2- النفوذ السياسي: ازداد الطابع الطائفي للتنافس الحزبي بين الكتلتين السياسيتين في انتخابات 1951، 1953 و1957، نتيجةً للتحالفات المحلية والطائفية. وقد كانت انتخابات 1951 آخر انتخابات حظيت فيها مجموعة كبيرة بدعم قاعدة متعدّدة الطوائف، هي الجبهة الاشتراكية الوطنية التي شكّلت ائتلافاً فريداً من نوعه بين الأحزاب الدرزية والمسيحية الأرمنية وغيرها، وقادت أول «ثورة بيضاء»[39] للإطاحة بحكم الرئيس بشارة الخوري، ودعم مرشّح المعارضة الرئيس كميل شمعون. «خلال عهد الرئيس كميل شمعون، تمّت إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية في جولتين انتخابيتين متتاليتين في 1953 و1957. فاعتُمد نظام الدائرة الصغيرة، كان بموجبه الفرق في المقاعد بين الدوائر الانتخابية يتراوح بين واحد واثنين في قانون 1953 وبين واحد وستة في قانون 1957.»[40] فأدّت هذه التقسيمات إلى ارتفاع حدّة التوتّر السياسي. نتيجة هذه الانقسامات الداخلية، فضلاً عن البيئة الإقليمية الخارجية، نشبت أعمال العنف في مختلف أنحاء البلاد. أما انتخابات 1960 و1964، فأدّت إلى وصول شخصية عسكرية إلى سدّة الرئاسة، هي فؤاد شهاب. ارتكز قانون 1960 الانتخابي، بشكل كبير، على القوانين السابقة، لكن مع إعادة تقسيم البلد برمّته إلى 24 دائرة انتخابية، تنتخب مجتمعةً 99 نائباً في مجلس النواب. وفقاً لهذا القانون، يفوز بالانتخابات من ينال الأكثرية البسيطة من الأصوات من الطوائف كافة.

التوجّه 2- «الاستقرار» الانتخابي: بحلول انتخابات 1968 و1972، تمّ اعتماد قانون 1960 الانتخابي الذي اعتُبر الأكثر استقراراً، بعد أن كانت البلاد قد شهدت سلسلةً من التغييرات التي طالت قانون الانتخابات. لكن، بالرغم من بعض المخالفات، وشراء الأصوات، والتزوير، نجحت الانتخابات خلال العملية السياسية السائدة ما قبل الحرب، بشكل عام، في إحداث تغيير.[41] وتمّ تحسين أداء النظام السياسي وتطويره. فأدّت هذه الانتخابات إلى تبدّل النخب السياسية والتمثيل الحزبي بشكل عالٍ نسبياً. بحلول العام 1972، أي آخر انتخابات نُظّمت قبل اندلاع الحرب الأهلية، سجّلت الانتخابات نتائج أفضل على مختلف الأصعدة. فباتت تشهد عدداً أكبر من المنافسين، مع مواجهة السياسيين الحاليين آنذاك لخطر الإزاحة المستمرّ من قبل منافسيهم. في الواقع، وصل معدّل تبدّل النواب بين 1943 و1972 إلى 40%[42]. بفضل الطبيعة التنافسية للانتخابات ومعدّل تبدّل النواب العالي نسبياً، كانت الهيئة التشريعية أكثر تمثيلية مما كان معتقداً.

التوجّه 4- انتخابات ما بعد الحرب: اتّسمت الانتخابات في سنوات ما بعد الحرب بتغييرات متواصلة في قانون الانتخابات. وقد عكس انعدام الاستقرار في قانون الانتخابات انعدام استقرار النظام ككل. فأوجدت هذه الممارسة بيئةً من انعدام اليقين بالنسبة إلى النواب، والمرشّحين، والناخبين على السواء. وبات قانون الانتخابات في فترة ما بعد الحرب أداةً بيد الحكومة للتأثير على نتائج الانتخابات. في الواقع، لم تكن قوانين الانتخابات الثلاثة كلها منذ العام 1990 متساوية من حيث عدد المقاعد في الدوائر الانتخابية وعدد الناخبين. فتمّت إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية للتلاعب بنتائج الانتخابات وتحقيق المصالح السياسية لطوائف مختلفة. فضلاً عن ذلك، كان تشكيل التحالفات وتفكيكها قبل يوم الانتخابات أداةً لا تقل فعالية عن قانون الانتخابات نفسه في التأثير على النتائج. إلى جانب ذلك، سُجّلت مخالفات في الانتخابات الثلاث كلها، لكنها بلغت مستواها الأسوأ عام 1992، فشملت إتلاف صناديق اقتراع وسرقتها، وإخفاء بعض لوائح الشطب، وعدم توقيع المسؤولين الحكوميين على عملية جدولة الأصوات.[43] فباتت إعادة رسم الدوائر الانتخابية في القانون الانتخابي، وتشكيل التحالفات وتفكيكها، والأموال الطائلة المنفقة على الحملات، أو «لشراء» الأصوات في اليوم الانتخابي، تُعتبر أمراً عادياً في انتخابات ما بعد الحرب، مما أثّر على نتائج هذه الانتخابات. في تلك الآونة، لم يكن لبنان يطبّق قانوناً لتحديد المبالغ الممكن إنفاقها في الانتخابات. لذا، يمكن القول إنّ هذا النوع من الضغوطات في الحملات يخلّف تأثيراً كبيراً على نتائج الانتخابات.

39 *Democracy in Lebanon: Anatomy of a Crisis*, by Ghassan Tueni in The Beirut Review.

40 http://www.lcps-lebanon.org/resc/democ/bk93ch1/ch1pt1b.html

41 راجع: Michael Hudson, "The Electoral Process and Political Development in Lebanon," *Middle East journal* 20

42 Samir Khalaf, *Lebanon's Predicament* (New York: Columbia University Press, 1987), p. 210.

43 النهار، 2 أيلول/سبتمبر 1992.

خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح: الإطار الانتخابي الحالي في لبنان[44]

تضمّن مرسوم القانون رقم 44، الصادر بتاريخ 17 حزيران/يونيو 2017، إطاراً خضع لإصلاحات كبيرة بغية تنظيم الانتخابات النيابية في لبنان. فللمرة الأولى في التاريخ اللبناني، اعتمدت الدولة نظام التمثيل النسبي (مع المحافظة على أنظمة الكوتا الطائفية الخاصة بكلٍّ من الدوائر الانتخابية الخمس عشرة)، والصوت التفضيلي للمرشّحين على القوائم المفتوحة، واقتراع المغتربين، وبطاقات الاقتراع المطبوعة سلفاً. فأدّت هذه الإصلاحات إلى تغييرات ملحوظة في طريقة تنظيم الحملات، وعمليات التصويت وجدولة الأصوات. وقد حافظ القانون على عدد المقاعد أي 128 نائباً، لكنه خفّض عدد الأقضية من 26 إلى 15. وتمّ توزيع المقاعد وفقاً للطائفة على الشكل التالي: 27 للشيعة، 27 للسنة، 34 للموارنة، 14 للروم الأرثوذكس، 8 للدروز، 8 للروم الكاثوليك، 5 للأرمن الأرثوذكس، 2 للعلوية، 2 للأقليات المسيحية، و1 للبروتستانت.

يبلغ سنّ الاقتراع في لبنان 21 عاماً، والسنّ الأدنى للترشّح 25. ويتمّ تسجيل الناخبين بشكل تلقائي في محلة القيد التابعة لأسرتهم وأسرة أجدادهم. عند تسجيل زواج، يتمّ نقل نفوس المرأة تلقائياً إلى قيد عائلة زوجها. ومع أنّ القانون الجديد أتاح إمكانية التصويت عبر البطاقة البيومترية في مراكز «الميغاسنترز» أو ما يُعرف بالتصويت في مكان السكن[45] (مما يلغي ضرورة اقتراع الناخب في مكان إقامة أجداده)، فقد تمّ الاعتبار أنّ الكلفة والوقت المطلوبين لتطبيق هذه الإجراءات قبل الانتخابات غير واقعيين، وبالتالي تمّ صرف النظر عن تطبيق هذه الإجراءات في انتخابات 2018.

بموجب قانون الانتخابات الجديد، يمكن للناخبين اختيار قائمة واحدة مرشّحة في دائرتهم الانتخابية الكبرى، ثم الإدلاء «بصوت تفضيلي» لمرشّح واحد على تلك القائمة على مستوى القضاء (إذا كان ذلك منطبقاً). يمكن تقسيم الدائرة الانتخابية إلى ما يصل حتى أربعة أقضية تقع ضمن حدودها. وفي حين تعتمد دول مثل أندونيسيا والبرازيل تمثيلاً نسبياً على مستوى الدوائر المتعددة الأعضاء، وتستوعب القائمة النسبية في النيبال الأقليات الإثنية والدينية، يجسّد لبنان هذه العناصر كلها. فلكي تفوز القوائم بمقعد، عليها أن تستوفي «الحاصل الانتخابي» الذي يُحتسب من خلال تقسيم عدد الناخبين المؤهلين في الدائرة على عدد المقاعد في تلك الدائرة. فتضمن كل قائمة تستوفي هذا الحاصل من خلال عدد الأصوات الذي تتلقاه، أو تتجاوزه، حصولها على عدد متناسب من المقاعد. بعد ذلك، يتمّ إسناد المقاعد الفردية بناءً على نسبة الأصوات التفضيلية التي نالها كل مرشّح على القوائم الفائزة، وكذلك وفقاً للطائفة التي ينتمي إليها.

تُعتبر الدوائر المرسومة حديثاً أكثر تمثيليةً لتصويت السكان من أي وقت مضى، في كلّ واحدة منها. فكانت الدوائر المعتمدة في الانتخابات، أيام الاحتلال السوري- أي في انتخابات 1992، و1996، و2000- مرسومةً من قبل السلطات السورية لغرض صريح هو تهميش خصومها في لبنان. وقد اعتمدت السلطات اللبنانية الحدود نفسها للدوائر الانتخابية في انتخابات 2005 التي عُقدت بعد رحيل القوات السورية بفترة وجيزة عن لبنان، وذلك تجنّباً للدخول في مفاوضات شائكة كانت لتتطلب منها إعادة رسم الدوائر. أما انتخابات 2009 النيابية، فقد اعتمدت الدوائر المتّفق عليها بين الأحزاب الكبرى في مؤتمر الدوحة لعام 2008، مما أتاح لكل حزب أن يتحكّم بما يجري في الدوائر، بهدف تفادي الصدامات الطائفية المتفشية في البلاد. أما القانون الجديد، فقد أفسح المجال أمام دخول منافسين جدد إلى حلبة المنافسة ضدّ أحزاب سياسية راسخة، وتشكّل التحالفات الانتخابية على مستوى الدائرة عوضاً عن المستوى الوطني.

لكنّ منتقدي القانون الجديد اعتبروا أنه قد تمّت إعادة رسم الحدود للتلاعب بنتيجة الانتخابات وضمان انتخاب أشخاص معيّنين. كما أفادت التحليلات أنّه، بخلاف مبدأ «صوت واحد لكلّ فرد»، يوجد القانون تفاوتات كبيرة في قوة التصويت بين الدوائر الانتخابية. إلى جانب ذلك، لم يكن هناك دوماً تساوٍ بين المقاعد الموزّعة وعدد الناخبين المسجّلين في الدوائر. على سبيل

44 المعهد الديمقراطي الوطني، التقرير النهائي للانتخابات النيابية اللبنانية لعام 2018

45 الميغاسنترز- كما هو مشار إليه تحديداً في القانون- كان يُفترض أن تُنظَّم في المدن الكبرى مع توفير بطاقات اقتراع للأقضية الخمسة عشر كلها، بحيث يتمكّن الناخبون من الإدلاء بأصواتهم بالقرب من مكان سكنهم، عوضاً عن العودة إلى قرى أجدادهم حيث تمّ تسجيلهم. وبالرغم من الإشارة إلى الميغاسنترز في القانون، فإنّ وزارة الداخلية والبلديات لم تطبّق هذا الجانب، متحججة بعدم توفر الوقت/ الموارد اللازمة.

المثال، كان هناك تمثيل مفرط بدرجة كبيرة للناخبين في دائرة بيروت 1، وأقضية جبل لبنان (جبيل-كسروان، المتن، بعبدا، الشوف/ عاليه)، البقاع 1 (زحلة) و2 (البقاع الغربي/ راشيا)، لبنان الشمالي 3 (بشري/ زغرتا/ البترون/ الكورة)، ولبنان الجنوبي 1 (صيدا/ جزين)، في حين لوحظ نقص كبير جداً في التمثيل للناخبين في بيروت 2 (راس بيروت/ مينا الحصن/ عين المريسة/ المزرعة/ المصيطبة/ الباشورة/ المرفأ)، لبنان الجنوبي 2 (الزهراني/ صور) و3 (النبطية/ مرجعيون/ بنت جبيل/ حاصبيا) ولبنان الشمالي 1 (عكار).

تعتبر معظم الأحزاب السياسية ومجموعات المدافعة عن الإصلاحات الانتخابية أنّ القانون الانتخابي الجديد هو عبارة عن تسوية سمحت بإجراء الانتخابات بعد عدة تأجيلات، لكنه في الوقت نفسه حلّ إشكالي يتضمّن أخطاءً، وثغرات، وأحكاماً تعذّر تطبيقها بالكامل خلال هذه الانتخابات. وقد خفّض هذا القانون عدد الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد انتخابي، مما يمكن أن يزيد من الشمولية والتنافسية في العملية الاقتراعية، ويفسح المجال أمام الوافدين الجدد سواء ضمن الأحزاب السياسية أم على القوائم المؤلّفة من المرشّحين المستقلين. لكن حجم الدوائر الانتخابية ما زال غير متساوٍ، مما يوجد فروقات ملحوظة بين الأقضية من حيث عدد الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد، ويشكّل انتهاكاً للمبادئ الأساسية المتعلقة بالانتخابات، فضلاً عن المعايير والالتزامات الدولية.

الإطار القانوني لتسجيل المرشّحين

في بادئ الأمر، يتقدّم كلّ مرشّح بطلب لدى هيئة الإشراف على الانتخابات، ثم يتفاوض على موقعه في القوائم الانتخابية لغايات تتعلق بتنظيم الحملات. ولا يجوز أن يفوق عدد المرشّحين على القائمة الواحدة عدد المقاعد المؤهلة في دائرة انتخابية معيّنة، كما ينبغي أن تضمّ كل قائمة 40% من المقاعد المؤهلة على الأقل. تقدّمَ بطلب للترشّح لانتخابات 2018 كلٌّ من الأحزاب السياسية الراسخة، وحزب سياسي واحد تشكّل حديثاً، فضلاً عن العديد من القوائم المستقلة.

الإطار القانوني للحملات الانتخابية وتمويل الحملات

زاد القانون الانتخابي الجديد من سقف الإنفاق الانتخابي بشكل ملحوظ. فبالإضافة إلى مبلغ المئة والخمسين مليون ليرة لبنانية (100 ألف دولار) الذي يجوز لكلّ مرشّح إنفاقه خلال الحملة، سُمح للقوائم الانتخابية بإنفاق ما يصل إلى 150 مليون ليرة عن كلٍّ من المرشّحين، فضلاً عن خمسة آلاف ليرة (3,30 دولاراً) عن كل ناخب مسجّل في الدائرة الانتخابية الكبرى التي تترشّح فيها هذه القوائم. كما زاد القانون الجديد رسوم الترشيح من مليوني ليرة إلى 8 ملايين. في هذا الإطار، قدّرت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية التي راقبت الإنفاق الانتخابي خلال الانتخابات أنّ المبلغ التراكمي الذي يمكن أن ينفقه المرشّحون المسجّلون والقوائم المسجّلة قد يصل إلى 672 مليون دولار، ضمن نطاق القانون.

الدوائر الانتخابية

ارتكزت الانتخابات التشريعية لعام 2009 على نظام الأكثرية الذين يعتمد طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية كما هي واردة في القانون الانتخابي الصادر عام 1960. وقد أجري تغيير وحيد في بيروت التي تمّ تقسيمها على ثلاث دوائر منفصلة. في ما يلي خريطة الانتخابات لكلّ من لبنان وبيروت:

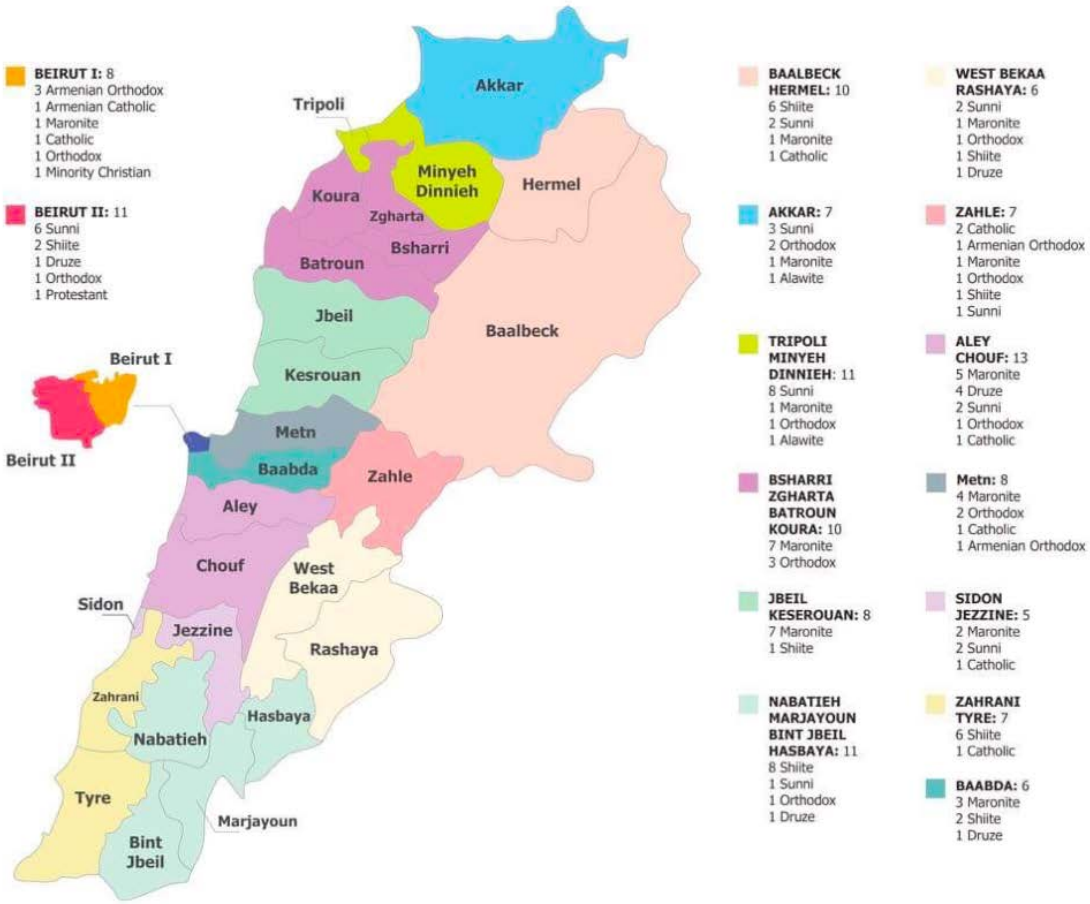
BEIRUT I: 8
3 Armenian Orthodox
1 Armenian Catholic
1 Maronite
1 Catholic
1 Orthodox
1 Minority Christian
BEIRUT II: 11
6 Sunni
2 Shiite
1 Druze
1 Orthodox
1 Protestant
BAALBECK HERMEL: 10
6 Shiite
2 Sunni
1 Maronite
1 Catholic
WEST BEKAA RASHAYA: 6
2 Sunni
1 Maronite
1 Orthodox
1 Shiite
1 Druze
AKKAR: 7
3 Sunni
2 Orthodox
1 Maronite
1 Alawite
ZAHLE: 7
2 Catholic
1 Armenian Orthodox
1 Maronite
1 Orthodox
1 Shiite
1 Sunni
TRIPOLI MINYEH DINNIEH: 11
8 Sunni
1 Maronite
1 Orthodox
1 Alawite
ALEY CHOUF: 13
5 Maronite
4 Druze
2 Sunni
1 Orthodox
1 Catholic
BSHARRI ZGHARTA BATROUN KOURA: 10
7 Maronite
3 Orthodox
Metn: 8
4 Maronite
2 Orthodox
1 Catholic
1 Armenian Orthodox
JBEIL KESEROUAN: 8
7 Maronite
1 Shiite
SIDON JEZZINE: 5
2 Maronite
2 Sunni
1 Catholic
NABATIEH MARJAYOUN BINT JBEIL HASBAYA: 11
8 Shiite
1 Sunni
1 Orthodox
1 Druze
ZAHRANI TYRE: 7
6 Shiite
1 Catholic
BAABDA: 6
3 Maronite
2 Shiite
1 Druze
Akkar
Tripoli
Minyeh Dinnieh
Hermel
Koura
Zgharta
Bsharri
Batroun
Jbeil
Baalbeck
Kesrouan
Beirut I
Beirut II
Metn
Baabda
Zahle
Aley
Chouf
West Bekaa
Sidon
Jezzine
Rashaya
Zahrani
Hasbaya
Nabatieh
Tyre
Marjayoun
Bint Jbeil

العنف ضدّ المرأة في الانتخابات

مراقبة العنف الجنساني والانتخابي

الهدف من مراقبة العنف ضدّ المرأة في الانتخابات

يتمتع مراقبو الانتخابات بتأثيرٍ قويّ من خلال قدرتهم على تسليط الضوء على العنف ضدّ المرأة في الانتخابات. فيتيح هذا الأمر، على المدى القصير، التخفيف من حدّة العنف، ويلفت نظر الأشخاص إلى أنّ هذا النوع من العنف هو أمر واقع. أما على المدى البعيد، فيمكّن من تحديد الحلول الطويلة المدى. تزيد كلتا المقاربتين نزاهة الانتخابات وإمكانيات عقد انتخابات ديمقراطية. من هنا، يجب أخذ العنف ضد المرأة في الاعتبار عند تصميم منهجية مراقبة الانتخابات، والشروط المرجعية، والاستمارات أو النماذج التي سيستخدمها المراقبون. كما يجب أن يشكّل ذلك جزءاً من التقارير والتوصيات الخاصة ببعثة المراقبة.

العنف ضد المرأة في السياسة

على مدى العقود القليلة الماضية، حقّقت النساء حول العالم مكاسب تاريخية في السياسة والحياة السياسية، وذلك كناشطات، وقائدات مدنيات، وناخبات، وعضوات في الأحزاب السياسية، ومرشّحات، وممثّلات منتَخبات، ومسؤولات معيّنات، مما خلّف تأثيرات إيجابية على النساء والديمقراطية والمجتمع. لكن حتى مع تقدّم عدد أكبر من النساء، ما زلن، في أحيان كثيرة، يواجهن التمييز، والتحرّش، والاستغلال النفسي- وذلك عبر الإنترنت بشكل متزايد- فضلاً عن الاعتداء الجسدي أو الجنسي. ومع أنّ جميع أشكال العنف ضدّ المرأة غير مقبولة، تجدر الإشارة إلى العنف ضدّ النساء الناشطات سياسياً بشكل خاص، كونه يملك تأثيرَين إضافيين: فهو يثني المرأة عن مزاولة النشاط السياسي أو التفكير في ذلك، كما يهدّد نزاهة الممارسات الديمقراطية. لكنّ ذلك لا يُعدّ «ثمن مزاولة العمل السياسي»، بل إنّ السياسة هي التي تتكبّد ثمن الاستفادة من منافع الحوكمة الديمقراطية المستدامة، والمستجيبة للاحتياجات، التي يمكن أن توفّر فسحات سياسية شمولية.

صحيحٌ أنّ العنف السياسي ظاهرة يختبرها كلٌّ من الرجال والنساء، إلا أنّ **قضية العنف ضد المرأة في السياسة**، على وجه التحديد، لها ثلاث خصائص مميّزة، فهي:

- تستهدف المرأة بسبب نوعها الاجتماعي
- ترتكز في طبيعتها نفسها على النوع الاجتماعي، كما هو مبيّن في التهديدات ضد المرأة والعنف الجنسي
- تثني المرأة بشكل خاص عن مزاولة العمل السياسي أو التفكير في ذلك.

العنف ضد المرأة في الانتخابات

العنف ضد المرأة هو أداة تسعى إلى استهداف المرأة والإضرار بها، تُستخدم بطرق متنوّعة في مختلف مراحل الدورة الانتخابية، بهدف ردع المرأة عن المشاركة كمرشّحة، وناخبة، ومسؤولة انتخابات، ومراقبة، ومندوبة حزبية، وناشطة. يخلّف هذا الأمر تبعات بالغة الأهمية تؤثّر على نزاهة العملية الانتخابية. فعندما تُمنع المرأة من المشاركة بشكل كامل ومتساوٍ في الانتخابات، أكان ذلك عبر الاقتراع أم تنظيم الحملات أم ممارسة حقوقها السياسية والمدنية، تمسي العمليات الديمقراطية باطلة.

يجمع تعريف **العنف ضد المرأة في الانتخابات** بين تعريف الأمم المتحدة للعنف ضدّ المرأة وتعريف العنف الانتخابي:

العنف ضد المرأة: تعرّف الأمم المتحدة العنف ضد المرأة على أنه أي عمل من أعمال العنف ضد المرأة مبني على أساس الجنس يتسبب بإحداث إيذاء أو ألم جسدي، جنسي أو نفسي للمرأة، ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات، سواء أحدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة.

العنف الانتخابي: يُعرَّف النزاع والعنف في الانتخابات باستخدام أو التهديد باستخدام القوّة لإلحاق الضرر بالممتلكات أو الأشخاص المشاركين في العملية الانتخابية، بنية التأثير على أداء أصحاب المصلحة المعنيين بالانتخابات و/أو التأثير على العملية الانتخابية. يمكن أن يتّخذ العنف الانتخابي عدة أشكال مثل الاستغلال النفسي، والتهديد، والاعتداء الجسدي، والابتزاز، وتدمير الممتلكات، أو الاغتيال.

استناداً إلى ذلك، يمكن تعريف **العنف ضدّ المرأة في الانتخابات** على الشكل التالي:

- أي عمل من أعمال العنف المبني على أساس الجنس، والموجه بشكل أساسي ضد المرأة مباشرةً، يتأتى عن طموحها بنيل منصب سياسي، أو عن علاقتها بأنشطة سياسية (مثلاً، عملها كمسؤولة انتخابية أو مشاركتها في تجمّعات حملات انتخابية)، أو عن مجرّد التزامها بالتصويت،

- فضلاً عن أي استخدام، أو تهديد باستخدام القوّة بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص أو الممتلكات، بنيّة التأثير على العملية الانتخابية، على نحو يخلّف وقعاً غير متناسبٍ أو مختلف على المرأة بسبب وضعها المهمّش والضعيف في المجتمع.

مع أنّ العنف الانتخابي يمكن أن يستهدف الرجال والنساء على السواء، من الضروي الاعتراف بأنّ هذا النوع من العنف المعمّم يمكن أن يخلّف تأثيراً أكبر وغير متناسب على المرأة أيضاً كونها تملك مركزاً ثانوياً في المجتمع وتكون أكثر عرضةً للهجمات. يرتبط هذا الضعف المتزايد الذي تعاني منه المرأة بالحواجز الهيكلية المرتكزة على النوع الاجتماعي التي تؤثّر على مشاركة النساء. على سبيل المثال، مع أنّ العنف الذي شهدته الكوت ديفوار في فترة ما بعد انتخابات 11/2010 أصاب كلاً من الرجال والنساء، أظهرت أبحاث منظمة «نساء ناشطات من الكوت ديفوار» (OFACI) أنّ المرأة كانت الضحية الأولى للأعمال الانتقامية الحزبية. فلما كانت المرأة أكثر تواجداً في البيت لرعاية أطفالها، كانت أكثر تعرّضاً للهجمات التي طالت المنازل وفريسةً أسهل من الرجل. كما كان يصعب عليها الهروب بسرعة كونها كانت مسؤولةً عن أطفالها.

العنف الانتخابي بشكل عام مقابل العنف ضدّ المرأة في الانتخابات

- يمكن أن يقع كل من الرجال والنساء ضحيةً للعنف الذي ينشب خلال الانتخابات، كالقتل، أو التحرّش، أو الإكراه. لكنّ التعريفات التقليدية لهذا النوع من العنف لا تأخذ في الاعتبار الأفعال والتهديدات الإضافية التي تستهدف المرّشحات والناشطات والناخبات والموظفات في مجال الانتخابات، لا لشيء إلا لأنهنّ نساء.

- تؤثّر المعايير الاجتماعية والتقليدية المتعلقة بالنوع الاجتماعي على كيفية تعرّض المرأة للعنف الانتخابي ولماذا، فضلاً عن أنواع الأفعال التي يتمّ ارتكابها للحدّ من مشاركتها أو التأثير عليها.
- بخلاف الرجل، تختبر المرأة الترهيب الأسري أو الاجتماعي خلف الأبواب المغلقة، كما في المنزل، أو تتعرّض للعنف والترهيب من أعضاء وقادة في حزبها السياسي. قد يهدف هذا العنف، بشكل مباشر، إلى تكريس أدوار المرأة التقليدية، ومنع المرأة من الدخول إلى عالم السياسة أو التحكّم بمشاركتها بشكل فعليّ.

العوامل التي تساهم في العنف ضدّ المرأة في الانتخابات[46]

تختلف العوامل التي تساهم في تأجيج العنف ضد المرأة في الانتخابات باختلاف المناطق والدول، لكنها تتضمّن بشكل عام:

- الاعتراض على تولي المرأة القيادة
- تبعية المرأة الاقتصادية، الأمية، الدعم المحدود من قبل الأسرة، عدم الحصول على تعليم أو عدم القدرة على الوصول إلى التعليم، عدم الوصول إلى المعلومات، أو كثرة الأعباء والمسؤوليات في المنزل
- المواقف الاجتماعية والثقافية التمييزية، ثقافة العنف أو الإفلات من العقاب في المجتمع (لا سيما العنف السياسي)، أو غياب الهياكل الإدارية والقضائية الداعمة، بما في ذلك حكم القانون ومؤسسات الحوكمة غير الملائمة

ما الذي ينبغي التنبّه له: أنواع العنف المرتكبة ضد المرأة في الانتخابات

يمكن أن ينشب العنف ضد المرأة في الانتخابات بطرق متنوّعة، كما يمكن أن ترتكبه أنواع عديدة ومختلفة من الجهات. تتراوح الأمثلة على ذلك بين التحرّش اللفظي والترهيب والإكراه، فضلاً عن أشكال إضافية من العنف الجسدي، كالتحرّش الجنسي، والاغتصاب، وإساءة المعاملة، والقتل. بغية توثيق العنف وتقييمه، كان لا بدّ من تصنيفه إلى خمس فئات أساسية هي: الجسدي، الجنسي، النفسي، التهديدات والإكراه، والاقتصادي.

يسلّط الجدول أدناه الضوء على طرق وقوع العنف في الحياة العامة والخاصة، على مختلف مستويات المجتمع، لغرض التأثير على قدرة المرأة على المشاركة في الانتخابات كمرشّحة، وناخبة، ومسؤولة انتخابية، ومراقبة، ومندوبة حزبية، وناشطة.[47]

46 تمّ استخلاص الأسباب/العوامل من التقرير التالي الصادر عن الشراكة الدولية لجنوب آسيا:
South Asia Partnership International's *Combating Violence against Women in Politics: Revisiting Policies, Politics and Participation Proceeding Report*, 2008.

47 تمّ نقل هذا الجدول بتصرّف عن التقرير التالي الصادر عن الشراكة الدولية لجنوب آسيا:
South Asia Partnership International, 2009, 'Thematic Report on Violence against Women in Politics 2009'
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)،SAP International ، بالتنسيق مع تجمّع المحامين، مبادرة حقوق المرأة،
http://www.vawip.org/thematic-report-violence-against-women-politics-2009-0

أنواع العنف	أبرز مظاهره	الضحايا	المرتكبون	الأهداف
الجسدي: القتل، الاعتداء، الخطف	على مستوى القاعدة الشعبية أو في المنزل، على المستويين الاجتماعي والسياسي	القائدات والناشطات؛ الناخبات، أو المرشّحات، أو المسؤولات الانتخابيات	الأحزاب المعارضة أو حزب الضحية نفسه، الجماعات المتطرفة، أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي، قوى الأمن	الفوز بالنزاعات داخل الحزب أو بين الأحزاب، المحافظة على الوضع الراهن لدور المرأة الثانوي في المجتمع
الجنسي: الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي، التحرّش أو الاستغلال الجنسي	في الدوائر العامة أو الخاصة، في حالات الاضطرابات السياسية والانتخابات البالغة الأهمية، في المنزل أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه المرأة	الناشطات، أو الناخبات، أو المرشّحات، أو عضوات الأحزاب، أو المسؤولات الانتخابيات	قوى الأمن، القوى المتحاربة، الخصوم السياسيون الرجال، الزوج أو أفراد الأسرة	منع مشاركة المرأة في السياسة كمرشّحة أو مديرة للانتخابات، أو التحكّم بها، إجبار المرأة على التصويت للمرشّح المفضّل لشخص آخر
النفسي: الافتراء وتشويه السمعة، الهجوم على الشخصية (بما في ذلك عبر وسائل الإعلام)، الشتائم الجنسانية، خطاب الكراهية، تشبيه مشاركة المرأة في السياسة بالممارسات غير الأخلاقية، التحريض على ارتكاب العنف	في وسائل الإعلام الوطنية أو المحلية أو وسائل التواصل الاجتماعي، في المجتمع المحلي، في المنزل أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه المرأة، خلال عملية تسمية المرشّحين أو تنظيم الحملات	المرشّحات، أو الناشطات، أو الناخبات، أو المسؤولات الانتخابيات	الأحزاب المعارضة أو حزب الضحية نفسه، القادة الذكور، أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي، وسائل الإعلام	منع انتخاب المرأة، منع المرأة من المشاركة بشكل ناشط في العملية الانتخابية، المحافظة على الهيمنة الذكورية وتعزيزها
التهديدات والإكراه: التهديدات، الاتهامات الباطلة، التقييم الكاذب للبيئة المحيطة، الابتزاز، الضغط أو الإكراه	مراكز الشرطة، المجالس، ضمن الأحزاب السياسية أو اللجان الحزبية، في المنزل أو المكتب أو في المجتمع المحلي	المرشّحات، أو القائدات الحزبيات، أو عضوات الأحزاب، أو الناخبات، أو الناشطات، أو المسؤولات الانتخابيات	قادة أو أعضاء الأحزاب المعارضة أو حزب الضحية نفسه، الشرطة، الزملاء، أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي	منع المرأة من الترشّح في الانتخابات، أو شغل منصب، أو التصويت، أو المشاركة في إدارة الانتخابات، أو التحكّم بذلك، منع المرأة من التعبير عن رأيها السياسي أو أولوياتها السياسية

الاقتصادي: التحكّم الاقتصادي، التأخر في توفير الموارد المالية التي تكون متوفّرة عادة، أو الحرمان منها، تدمير الممتلكات	في الدوائر العامة أو الخاصة، ضمن الأحزاب السياسية خلال عملية تسمية المرشّحين أو تنظيم الحملات الانتخابية، في المنزل	المرشّحات، أو العضوات في الأحزاب، أو الناخبات، أو الناشطات، أو المسؤولات الانتخابيات	قادة أو أعضاء الأحزاب المعارضة أو حزب الضحية نفسه، مديرو الانتخابات، أفراد الأسرة أو المجتمع المحلي	منع المرأة من الوصول إلى الموارد المتوفرة للرجل أو تقييد وصولها، وبالتالي منعها من التعبير عن رأيها السياسي أو أولوياتها السياسية

مراقبة الانتخابات والعنف ضد المرأة في الانتخابات

يمكن أن تؤدي المجموعات المدنية لمراقبة الانتخابات دوراً أساسياً في توثيق أثر العنف ضد المرأة في الانتخابات على العمليات الانتخابية في بلدانها، والتخفيف منه، وتقييمه. في ما يلي بعض من أبرز الخطوات وأفضل الممارسات التي يجب أن تراعيها هذه المجموعات.

فترة ما قبل الانتخابات[48]

- يجب أن تقوم المجموعات المدنية التي تنوي مراقبة الانتخابات بتحديد شبكة من أصحاب المصلحة، والتواصل معها قبل المباشرة بالمراقبة:
  - يجب أن يكون بعض أصحاب المصلحة هؤلاء قادرين على توفير معلومات حول سياق مشاركة المرأة في السياسة وبيئة العنف ضد المرأة، مما سيساعد مجموعة المراقبة في تصميم أولوياتها ومنهجيتها.
  - كما يجب استهداف أصحاب مصلحة آخرين على وجه التحديد، نظراً إلى قدرتهم على معالجة العنف ضد المرأة في الانتخابات في حال حدوثه. ومن هؤلاء السلطات المحلية أو القادة المجتمعيون، وقوى الأمن كالشرطة مثلاً، والأحزاب السياسية أو هيئات إدارة الانتخابات.

- يجب استشارة منظمات المجتمع المدني النسائية التي تركّز على العنف الجنساني و/أو منظمات حقوق المرأة للمساعدة في تحديد أبرز أصحاب المصلحة المعنيّين بهذه القضية، والذين يستطيعون المساعدة في عملية جمع البيانات، والتدريب، أو التخفيف من العنف.

- قد تدعو الحاجة إلى تدريب قوى الأمن، أو موظفي مراكز الاقتراع، أو المسؤولين عن إدارة الانتخابات، أو المجموعات التي تركّز على تقديم الخدمات للضحايا أو مزوّدي الخدمات الاجتماعية الآخرين لفهم التحديات الأمنية والتعامل معها، أو الأوضاع التي تواجهها المرأة خلال الدورة الانتخابية، بغية تطوير استراتيجية التخفيف من العنف التي تعتمدها هذه المجموعات.

- إذا كانت مجموعة المراقبة المدنية غير قادرة على جمع المعلومات حول العنف ضد المرأة في الانتخابات، ضمن إطار الجهود التي تقوم بها عادةً، يجدر بها في هذه الحالة تحديد الشركاء الأساسيين الذين يراقبون العنف ضد المرأة في الانتخابات والذين يمكنهم إطلاعها على المعلومات اللازمة لإيرادها في تقاريرها.

48 ترتكز أفضل الممارسات هذه، جزئياً، على التوصيات الواردة في:
Bardall, Gabrielle. 2011. Breaking the Mold: Understanding Gender and Electoral Violence. Washington, DC: IFES. http://www.ifes.org/~/media/Files/Publications/White%20PaperReport/2011/Gender_and_Electoral_Violence_2011.pdf

فترة الانتخابات:

- عند تحديد علامات على ارتكاب العنف ضد المرأة في الانتخابات، إما في يوم الانتخابات أو في فترة ما قبل الانتخابات، يجب أن يقرّر المراقبون من هي الجهة الأنسب لحلّ هذه المشكلة. مثلاً، إذا لاحظ المراقبون أنّ أحد الأعضاء الحزبيين يتحرّش بامرأة من الحزب نفسه، قد يطلبون من قيادة الحزب ولجنة الانتخابات معالجة المشكلة عوضاً عن اللجوء إلى الشرطة. من هنا، يجب تحديد آلية الاستجابة أو الإبلاغ عن المعلومات قبل يوم الانتخابات بوقت طويل، لكي يكون المراقبون على أتمّ الاستعداد، مع ضرورة تحضير الأجهزة المطلوبة لذلك مسبقاً.

- يجب أن يتلقى المراقبون المتمركزون في مراكز الاقتراع أو بين السكان في يوم الانتخابات، أو في فترة ما قبل الانتخابات، تدريباً شاملاً في وقت مسبق من مجموعة المراقبة المدنية، للتعرف على أكثر أنواع العنف شيوعاً. ويجب أن يتضمّن هذا التدريب تحديد أنواع الضحايا ومرتكبي أعمال العنف، فضلاً عن نوع أو أنواع العنف، كما ينبغي أن يوفّر معلومات وأمثلة توضيحية لمساعدة المراقبين على التعرّف على أعمال العنف التي ما كانوا ليعتبرونها كذلك من قبل. ومن هذه المعلومات تقديم لمحة شاملة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، لتوجيه المراقبين في البيئة السياسية والاجتماعية الأوسع.

- يمكن الاستفادة من أنظمة الإنذار المبكر، وتكنولوجيا المعلومات، ومنصات التواصل الاجتماعي، كالخطوط الساخنة التي تسهّل على الأشخاص الاتصال من دون الإفصاح عن هويتهم، وآليات إبلاغ المواطنين عبر الرسائل الهاتفية القصيرة، وغيرها من طرق الاستعانة بجهد الجمهور، لجمع تقارير من النساء المتضررات والاطلاع عن كثب على هذه الأنواع من العنف (مثلاً، من خلال مسح التقارير لرسم خرائط تُحدَّد عليها البؤر الساخنة). من حسنات هذه الآليات أنها تؤمّن خصوصيةً أكبر بالمقارنة مع آليات إبلاغ أخرى، وهو أمر مهمّ لأنّ المرأة أقل ميلاً إلى الإبلاغ عن العنف بالمقارنة مع الرجل، خوفاً من التعرّض للأعمال الانتقامية في أغلب الأحيان.

فترة ما بعد الانتخابات:

- عند الإمكان، يجب أن تتضمّن البيانات والتقارير العامة معلومات تقيّم معدّل مشاركة المرأة في الانتخابات، كما ترفع التوصيات اللازمة لتحسين ذلك. ويجب أن يشمل ذلك تقييم مدى انتشار العنف ضدّ المرأة في الانتخابات، ووقعِهِ، وكيفية معالجته. فضلاً عن ذلك، على مجموعات المراقبة المدنية استخدام البيانات التي تجمعها لتقييم مرتكبي العنف، وأهدافه، وأنواعه، فتقديم هذا التحليل كجزءٍ من البيانات والتقارير. كما يمكن أن تكون البيانات التي تجمعها منظمات أخرى عن العنف ضد المرأة في الانتخابات مفيدةً أيضاً لإجراء التحليلات الداخلية وإضافة المزيد من المعلومات إلى هذه التقارير، شرط أن تبقى هذه المعلومات منفصلةً عن البيانات الخاصة بمجموعة المراقبة.

- يمكن أن تكون البيانات التي تمّ جمعها خلال الانتخابات عن العنف ضد المرأة في الانتخابات أداة مناصرة قوية لمعالجة ومنع العنف التي قد تختبره المرأة في الدورات الانتخابية المقبلة، وكذلك في الفترة الفاصلة بين الانتخابات، ذلك من خلال تغيير القوانين أو السياسات والبروتوكولات الداخلية للأحزاب السياسية، وهيئات إدارة الانتخابات، أو مجموعات أخرى مثل قوى الأمن. من هنا، يجدر بمجموعات المراقبة المدنية المهتمة بإطلاق حملات مناصرة مماثلة أن تستند على العلاقات التي نسجتها خلال أنشطتها في مجال المراقبة والتخفيف من العنف، بغية كسب الحلفاء والدفع باتجاه التغيير بشكل فعال.

قراءات إضافية

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات: دمج حقوق الإنسان في إصلاح النظم الانتخابية.

شبكة المعرفة الانتخابية آيس: http://www.aceproject.org

دليل إلى مسودة القانون المقترح، الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، شباط/فبراير 2007

قانون الانتخابات الجديد في لبنان: ما تغيّر وما بقي على حاله، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، تشرين الأول/أكتوبر 2008

الديمقراطية في لبنان: تشريح الأزمة، بقلم غسان تويني، ذا بيروت ريفيو.

http://www.lcps-lebanon.org/resc/democ/bk93ch1/ch1pt1b.html

Michael Hudson, "The Electoral Process and Political Development in Lebanon," *Middle East journal* 20 (Spring 1966) 173-186.

من يحكم لبنان، إيليا حريق (بيروت: دار النهار، 1972).

Lebanon's Predicament, Samir Khalaf, (New York: Columbia University Press, 1987).

النهار، 2 أيلول/سبتمبر 1992.

http://www.un.org/Overview/rights.html

La Geographie Electorale au Liban: Histoires Des Cazas et Decoupage Des Circonscriptions, Antoine Messarra, (Librairie Orientale 2004).

الدرس السابع
دور الإعلام

لا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يزدهر إلا إذا كان المواطنون يملكون المعلومات التي يحتاجون إليها لاتّخاذ خياراتهم بحرية ووعي بشأن من يطلب منهم الإذن لتمثيلهم في الحكم. **فتماماً كما أنّ تنشئة ناخبين واعين لانتخاب مسؤوليهم أمر ضروري، كذلك ينبغي أن يعي المواطنون احتياجاتهم، ويدركون كيفية ترجمة هذه الاحتياجات إلى برامج يمكن للأحزاب والحكومات الاستجابة لها.** في هذا الإطار، يؤدي الإعلام- من صحف وتلفزيون وراديو ولافتات إعلانية وإنترنت إلخ.- دوراً أساسياً في توفير المعلومات والفسحات المطلوبة لإجراء حوار سياسي في دولة ديمقراطية.

في الدول ذات التاريخ العريق من الديمقراطية وحرية الصحافة، تم تطوير عدد من الضمانات لحماية حرية الخطاب، وحرية الصحافة، وحقّ المواطنين في الوصول إلى المعلومات، وكلّها أمور تسهّل على المواطنين الإحاطة بالأمور من مختلف جوانبها إذا ما شاؤوا ذلك. إلى جانب ذلك، طوّر الصحافيون المحترفون، في الأنظمة الديمقراطية الراسخة، قواعد سلوك مفروضة ذاتياً لحماية أنفسهم من أي تحيّز.

دور وسائل الإعلام في النظام الديمقراطي

صحيح أنّ الإعلام يتّخذ أشكالاً مختلفة وله مجموعة متنوّعة من الجماهير، لكن هناك بعض الأدوار الواضحة التي يمكن لوسائل الإعلام القيام بها دعماً للتنمية الديمقراطية. وهي:

- **تشكيل منتدى لمناقشة** القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه المجتمع؛
- **العمل كمصدر للمعلومات التي يمكن أن يرتكز إليها المواطنون لاتّخاذ القرارات** بشأن هذه المسائل والقضايا؛
- **العمل كوسيط بين المواطنين وممثّليهم المنتخَبين** من خلال منح كلا الفريقين إمكانية التعبير عن شواغله، ومواقفه، وأفعاله حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك؛
- **أداة لنشر التوعية** بين شرائح متنوّعة وموزّعة جغرافياً من المجتمع.

مسؤولية الإعلام في النظام الديمقراطي

تحدّد المؤسسات والقوانين طريقة عمل وسائل الإعلام في نظام ديمقراطي. ومن هذه المؤسسات، المحاكم، والجهات المنظّمة، والسلطة التنفيذية. تُعتبر قوانين حرية التعبير والصحافة أكثر التشريعات شيوعاً التي تحدّد حقوق وسائل الإعلام ومسؤولياتها. وهي تتضمّن غالباً معايير ترخيص وسائل الإعلام، وأنواع وسائل الإعلام المسموح بها، وما إذا كان هناك حقّ للاستئناف عندما يتمّ رفض إعطاء رخصة ما. فضلاً عن ذلك، تتضمّن قوانين المطبوعات عادةً معلومات عن كيفية إنتاج المحتوى الإعلامي وتوزيعه، وأنواع إجراءات الرقابة التي يمكن للحكومة أن تفرضها على المحتوى الذي تنشره وسائل الإعلام.

قوانين حرية المعلومات هي مجموعة من القواعد التي تنظّم طريقة الوصول إلى المعلومات أو السجلات الموجودة بحوزة الهيئات الحكومية. بشكل عام، **تحدّد هذه القوانين شكل العملية القانونية التي يجب توفير المعلومات الحكومية لعامة الناس من خلالها، بمن فيهم المواطنون ووسائل الإعلام**. في العديد من الدول، يتمّ تطبيق ضمانات دستورية لصون حق الوصول إلى المعلومات، لكنها تكون بلا جدوى عادةً إذا لم يكن من تشريع محدّد يدعم عملية تطبيقها.

يتمتع الإعلام الحرّ في النظام الديمقراطي بالمسؤوليات التالية:

- **إبقاء المجتمع مطّلعاً**: يجب أن تنقل وسائل الإعلام أخبار الأحداث والمناسبات التي تجري على مختلف أصعدة المجتمع: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. يُعتبر نشر هذه المعلومات الخطوة الأولى لمساعدة المواطنين على متابعة الأحداث الحالية بهدف مساءلة الحكومة وحماية أنفسهم من إساءة استخدام السلطة، وهو عنصرٌ أساسي من عناصر حكم القانون. تشكّل هذه الخدمة المتعلقة بنشر المعلومات أساساً لصنع السياسات المستنيرة، حيث يصبح بإمكان المواطنين والسياسيين الوصول إلى مجموعة أوسع من الآراء والمنصّات.

- **نقل الحقائق من دون تحيّز بعد التحقّق منها:** يعمل الصحافيون، والمحرّرون، والناشرون، وغيرهم من الموظفين الأساسيين ممّن يناضلون من أجل إعلام مستقل، بهدف تعزيز الصحافة الاستقصائية، والتغطية الشاملة للشؤون العامة، والوصول إلى صحافة نقدية عالية الجودة.

- **فصل التعليقات التحريرية عن الأخبار المنقولة:** يتمتع الصحافيون بدور أساسي على صعيد جمع المعلومات الدقيقة، ونقلها بطريقة صادقة وحقيقية، في ظل أقل قدر ممكن من التحيّز. بهذه الطريقة، يشكّل الصحافيون نوعاً من أنواع الموظفين العموميين، ويبنون مصداقيتهم من خلال العمل الدقيق والصادق. تُعتبر مدوّنات السلوك الأخلاقي للصحافيين أمراً شائعاً في النقابات أو غيرها من الجمعيات الإعلامية لضمان تطبيق مجموعة من المعايير التي تنظّم طريقة نقل الأخبار.

مراقبة وسائل الإعلام

تظهر دراسة أجراها البنك الدولي عام 2001 وشملت 97 دولة أنّ الاحتكارات الإعلامية منتشرة في مختلف أنحاء العالم. فقد جاء في الدراسة: «في عيّنتنا التي شملت 97 دولة، تبيّن أنّ 4% من الشركات الإعلامية مملوكة من قبل عدد كبير من المساهمين. ولأقل من 2% هياكل ملكية مختلفة (أي غير ملكية الأسرة أو الدولة)، فيما تُعتبر 2% فقط مملوكة من قبل الموظفين. بشكل عام، تشكّل الصحف المملوكة من قبل الأسر 57% من عيّنتنا، والمحطات التلفزيونية التابعة للأسر 34%. أما نسبة وسائل الإعلام التابعة للدولة، فواسعة. بشكل عام، تتحكّم الدولة بـ29% من الصحف و60% من المحطات التلفزيونية تقريباً. كما تملك الدولة حصةً كبيرة- 72%- من المحطات الإذاعية. من هذا المنطلق، تُعتبر الصناعة الإعلامية مملوكة بشكل طاغٍ من قبل جهات من الأرجح أن تحقّق منافع شخصية من خلال بسط سيطرتها وهيمنتها.»[49]

بما أنه من غير المرجّح أن تكون جميع الوسائل الإخبارية محايدة، من الضروري أن يراعي المواطنون أوجه التحيّز أو الافتراضات التي يقوم بها كاتب أو مصدر إخباري محدد. كما ينبغي أن يفكّر المواطنون في سياق المعلومات ويحاولوا الرجوع إلى أكثر من مصدر واحد للمعلومات، بغية تكوين وجهة نظر متوازنة.

49 Djankov, Simeon, McLiesh, Caralee, Nenova, Tatiana, Shleiferi, Andrei. *"Who Owns the Media?"* World Bank and Harvard University. June, 2001

عند قياس مدى انفتاح نظام سياسي على حرية الإعلام والمسؤولية الإعلامية، يجب مراعاة القضايا الأساسية الأربع التالية:

- كيف تتصرّف الحكومة لصون حقّ وسائل الإعلام الإخبارية في جمع المعلومات أو الأفكار ونقلها؛
- كيف تتصرّف الحكومة ووسائل الإعلام الإخبارية لتأمين وصول الأحزاب السياسية، والمسؤولين المنتَخبين، والجهات غير الحكومية إليها، بحيث تتمكّن من التواصل مع الجمهور بشكل فعال ومباشر؛
- كيف تتصرّف الحكومة ووسائل الإعلام لضمان تغطية مختلف الأحزاب السياسية والأيديولوجيات بطريقة دقيقة وعادلة عند نقل المعلومات والأخبار؛
- كيف تتصرّف الحكومة ووسائل الإعلام لتثقيف المواطنين بشأن كيفية المشاركة في العملية الديمقراطية ولماذا.

حقوق الصحافيين وضمانات حمايتهم

الصحافيون هم جهات اتصال وتنسيق، يتولون إجراء تحقيقات في المجتمع ونقل مجرياتها إلى عامة الناس. يخضع عمل هؤلاء الأشخاص للقوانين المتعلقة بالوصول إلى المعلومات، وحرية الخطاب، وحرية التعبير في المجتمع. تجدر الإشارة إلى أنّ الحقوق المتعلقة بجمع المعلومات ونشرها قد تشكّل خطراً على الصحافيين، لا سيما عندما ينقلون أخبار مواضيع حساسة يمكن أن تضرّ بالدولة وبقية سماسرة السلطة في المجتمع.

جاء سقوط أربعة رؤساء في أميركا اللاتينية- هم فرناندو كولور دي ميلو في البرازيل عام 1992، وكارلوس أندريس بيريز في فينزويلا عام 1993، وعبد الله بوكرم في الإكوادور عام 1997، وألبرتو فوجيموري عام 2000- إلى حدّ كبير، نتيجة تقارير استقصائية حول مدى تورّطهم في فضائح فساد. وقد جعلت هذه التحقيقات من الصحافة مؤسسةً ذات مصداقية- وعريقة- في عدة ديمقراطيات جديدة في أميركا اللاتينية. من هنا، تتمتع وسائل الإعلام بدعم الجمهور وثقته، كونها عملت بشكل فعال ومستقل.[50]

لكنّ كلفة هذا النجاح كانت باهظة. فوفقاً لتقرير منظّمة مراسلين بلا حدود السنوي الذي يحصي عدد القتلى بين الصحافيين نتيجة العنف وسوء المعاملة، قُتل ما مجموعه 49 صحافياً عام 2019 (بانخفاض معدّله 44% عن السنة السابقة). من هنا، يمكن القول إنّ الصحافة مهنة خطرة، لكنّ عدد الصحافيين الذين تمّ اغتيالهم هذا العام هو في أدنى مستوى له منذ 16 سنة. مع ذلك، يُلاحَظ توجّه مقلق هو الزيادة في عدد الصحافيين المحتجزين تعسّفياً. فتجدر الإشارة إلى أنّ 389 صحافياً حول العالم يقبعون اليوم في السجون بسبب عملهم، بزيادة قدرها 12% بالمقارنة مع العام المنصرم. ويُحتجَز نصف هؤلاء الصحافيين تقريباً في ثلاث دول هي: الصين ومصر والسعودية. في الواقع، تحتجز الصين وحدها، بعد أن أحكمت من قمعها لأقلية الأويغور، ثلث الصحافيين المحتجزين تعسّفياً في العالم.[51]

المعلومات المضللة، المعلومات الخاطئة وإساءة استخدام المعلومات[52]

تُعَدّ المعلومات مصدراً للسلطة. وتتمتع الأنظمة الديمقراطية بالإمكانيات لتوزيع هذه السلطة. في هذا الصدد، تتحرّر المعلومات عندما يتمكّن المواطنون من نقل المعلومات، وتلقيها، ومقارنتها علناً وهم يمارسون الحريات الأساسية، ومنها حريات التعبير والتجمّع وتشكيل الجمعيات. تعتمد الأنظمة الديمقراطية أيضاً على مشاركة المواطنين في الحياة العامة؛ ويشمل هذا الأمر

50 Coronel, Sheila S. *"The Role of the Media in Deepening Democracy."* United Nations. Page 10.

51 مراسلون بلا حدود، «المؤشّر العالمي لحرية الصحافة لعام 2020.»

52 مقتطف بتصرّف عن: المعهد الديمقراطي الوطني، «دعم سلامة المعلومات والخطاب السياسي المدني»، 2018

المشاركة في العمليات السياسية، مثل الانتخابات المنتظمة والتنافسية التي تحدّد تشكيل الحكومة. تعتمد المشاركة بدورها على مدى الثقة بالمؤسسات التي تعمل للصالح العام. تمثّل هذه العلاقة عقداً اجتماعياً بين المواطنين والدولة التي تعتمد جزئياً على تدفق المعلومات الدقيقة التي تسمح للمواطنين بفهم ما تفعله الحكومة، والاختيار من بين مسارات العمل المختلفة التي تجعل الحكومة مسؤولةً أمامهم.

تُعدّ سلامة المعلومات أمراً أساسياً لديمقراطية سليمة. فعندما تكون المعلومات خاطئة أو غير دقيقة، يمكن أن تؤثّر سلباً على مناقشة المواطنين لقضاياهم وعلى قراراتهم السياسية، مما يؤدي إلى انهيار مستوى الخطاب المدني، وتثبيط التوصل لحلول توافقية. تُعتبر قدرة المواطنين على مناقشة الأفكار حول السياسة والشؤون العامة بطريقة مستنيرة وجديرة بالاحترام أمراً أساسياً للمحافظة على ديمقراطية سليمة طويلة الأمد. وهي تشمل أيضاً الحوار والمناقشات التي تجري داخل الحكومة وبين الساسة. نسجاً على المنوال نفسه، يجب أن يفهم المواطنون عمل الحكومة، كما يجب أن يتمّ توفير المعلومات حتى يتمكّن المواطنون من تحميل الجهات الحكومية الفاعلة المسؤولية عن القرارات الصادرة عنها.

تُهدَّد الديمقراطية عندما يتمّ الترويج لنشر المعلومات الخاطئة والمضلّلة، فتُستخدم هذه المعلومات بشكل متعمّد لإضعاف ثقة العامة، وزيادة الاستقطاب، والحدّ من قدرة المواطنين على التصرّف بشكل فردي أو جماعي. يمكن أن يكون تأثير المعلومات المضلّلة خطيراً أثناء الانتخابات تحديداً، حيث تكون هناك انقسامات ملحوظة موجودة مسبقاً حول الأولويات والسياسات. أثناء هذه الفترات، يمكن أن تؤثّر المعلومات المضللة على تفضيلات الناخبين، وتعطّل سير العملية الانتخابية الطبيعي، وتزيد من حالة الإحباط العام والسخط. لكن لا ترتبط كل محاولة لنشر معلومات مضللة بحدث خاص مثل الانتخابات، بل يمكن استخدامها أيضاً لتغيير الفسحة المتاحة الأوسع التي يمكن فيها للأشخاص مناقشة القضايا، وتكوين المعتقدات، واتّخاذ القرارات السياسية.كما ويتمّ نشر المعلومات المضللة أحياناً للترويج لرواية معيّنة بصورة أكبر على مرّ الزمن، أو الحطّ من قدر الخطاب المدني من خلال زيادة مشاعر الانقسام واللامبالاة.

في أغلب الأحيان، تتّخذ الجهات الفاعلة في الأنظمة الاستبدادية خطوات مختلفة للتأثير على تدفق المعلومات، ومنها قطع إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات المستقلة والنقاش العام، أو التحكم بوسائل الإعلام ومحتوى المعلومات المعروض، أو نشر معلومات مضللة وخاطئة عمداً لغرض تضليل الجمهور. فتعتبر هذه الجهات أنّ أي عمل ينطوي على تقويض ثقة العامة وتعطيل المشاركة السياسية لنظرائها المنادين بالديمقراطية أمر له قيمة كبيرة.

غيّرت التكنولوجيا، بشكل ملحوظ، طريقة إنتاج المعلومات واستيعابها بعدد من الطرق. فمع انتشار الإنترنت بشكل أوسع نطاقاً وأسرع وأقل كلفة، أصبح مليارات الأشخاص قادرين على مشاركة المعلومات مع بعضهم بشكل أسهل من ذي قبل. يشمل هذا التحوّل التكنولوجي تطوّر وسائل التواصل الاجتماعي، فبات استيعاب المعلومات التي تتمّ مشاركتها عبر الشبكات الإلكترونية يحدث في الدوائر العامة وليس الخاصة، ويخضع لتحكّم العديد من الشركات الكبرى. وزادت أيضاً سرعة عملية مشاركة المعلومات مع زيادة أعداد أجهزة الهواتف المحمولة، وازدياد سرعة دورة الأخبار. لكن، مع زيادة سرعة تبادل المعلومات في الوقت المباشر بين الأقران، باتت دقة المعلومات التي تتمّ مشاركتها أقل عرضة للتشكيك في بعض الحالات. أما في حالات أخرى، فيكون سيل المعلومات التي تتمّ مشاركتها غامراً، لدرجة أنّ تمييز المعلومات الدقيقة عن الخاطئة يمسي تحدياً أكبر. جدير بالذكر أنّ نقص التشكيك في المعلومات ينطبق بشكل خاص في البيئات الرقمية التي باتت تكتسي طابعاً شخصياً أكبر بفضل الخوارزميات التي تطابق المحتوى مع أذواق المستخدم وتفضيلاته. وقد زادت هذه العوامل التي ميّزت الثورة الرقمية من تعرض عامة الناس للتلاعب من خلال المعلومات غير الدقيقة.

شرح المصطلحات الشائعة

الأخبار الكاذبة هو مصطلح يُستخدم تبادلياً مع مصطلح المعلومات المضلّلة، أو الأنواع الأخرى من الفوضى التي تحدث داخل نظام المعلومات، وقد أصبح مصطلحاً عريضاً يُستخدم لوصف الأخبار غير الدقيقة أو المفبركة. لكنّ مصطلح «الأخبار الكاذبة»

لا يصف بدقة الأبعاد التي تنطوي عليها مصطلحات المعلومات المضلّلة والمعلومات الخاطئة وإساءة استخدام المعلومات، ويستخدمه غالباً الاستبداديون المتعسّفون وآخرون للتقليل من قيمة الخطاب الحقيقي الذي لا يعجبهم، عبر خلطه مع الروايات الكاذبة.

المعلومات المضلّلة هي معلومات كاذبة يتمّ إنشاؤها عمداً للتسبّب بضرر لشخص أو جماعة اجتماعية أو منظمة أو دولة. لا تتكوّن المعلومات المضللة دوماً من أكاذيب صريحة، بل يمكن أن تكون حقائق فُصلت من سياقها الأصلي أو حقائق دُمجت مع معلومات كاذبة.

مثال

كشفت شركة «فاير آي» لأمن الفضاء الإلكتروني، ومقرّها كاليفورنيا، عن حملة معلومات مضلّلة استغرقت سنوات، مستهدفةً دول أميركا اللاتينية، والشرق الأوسط، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية. فاكتشفت الشركة وجود أكثر من 600 حساب على وسائل التواصل الاجتماعي في إيران تهدف إلى نشر معلومات مضللة في جميع أنحاء العالم. قامت شركة «فاير آي» بمشاركة هذه المعلومات مع موقع فايسبوك في 2018، مما أدى إلى إزالة 652 من الحسابات والصفحات المزيّفة بسبب انتهاجها «السلوك الزائف المنسّق».

المعلومات الخاطئة هي معلومات غير صحيحة لكن تمّ إنشاؤها بدون قصد التسبّب بضرر.

مثال

عقب حدوث هجوم انتحاري في مانشستر في إنجلترا عام 2017، غرّدت جريدة محلية بالخطأ بمعلومات عن وجود رجل مسلّح خارج مستشفى محلي. وقد تبيّن لاحقاً أنّ هذه المعلومات خاطئة فسحبت الجريدة تغريدتها السابقة.

دور النية والقصد في نشر المعلومات الخاطئة هو العامل الأساسي لفهم الاختلاف بين المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة. تُعدّ المعلومات المضللة جزءاً من الجهود المتعمّدة للخداع، بينما غرض المعلومات الخاطئة ليس الخداع. ولكن رغم وجود هذا الفرق، تظلّ النوايا من إنشاء المعلومات ومشاركتها غير واضحة تماماً.

إساءة استخدام المعلومات: تشير إلى المعلومات الواقعية الحقيقية المستخدمة عمداً لإلحاق الأذى بشخص أو منظمة أو دولة.

مثال

أثناء عملية الانتخابات الأميركية الأولية في 2016، تمّ تسريب رسائل البريد الإلكتروني من اللجنة الوطنية الديمقراطية بشكل انتقائي للعامة لإظهار التحيّز المزعوم للجنة أثناء الحملة.

الدعاية (أو البروباغاندا) تشير إلى الحملات التي تنشر المعلومات المعدّة للتلاعب بالجمهور بغية تبني مواقف محدّدة أو إثارة ردود أفعال معيّنة.

مثال

تشتهر كوريا الشمالية بحملاتها الدعائية لتشريب الأفكار وتلقينها لسكّانها. تركّز كل أشكال وسائل الإعلام بما في ذلك الموسيقى، والفنون، والأفكار، على المجد الوطني. ويساهم تقييد إمكانية الدخول على الإنترنت والرقابة المفروضة

على وسائل التواصل الاجتماعي في تحديد جدول أعمال حكومة كوريا الشمالية.

الأنواع الشائعة من المعلومات الخاطئة والمضللة

تتعدّد أشكال المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة. وقد قامت كلير واردل من مؤسسة « First Draft News» بالتمييز بين أنواع المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة عبر تصنيفها إلى سبع فئات لتوضيح المحتوى المثير للإشكالية الموجود على الإنترنت وفي وسائل الإعلام.

المعلومات الخاطئة		
النوع	الوصف	مثال
الهجاء	لا ينطوي على نية للتسبب بأذى، ولكن هناك احتمال للخداع	برنامج تلفزيوني هزلي أو برنامج نقد اجتماعي
اتصال خاطئ	عندما تكون العناوين الرئيسية، أو المواد البصرية، أو التعليقات التوضيحية غير متناسبة مع المحتوى	"العناوين الخاطفة للانتباه": أخبار إلكترونية بعناوين صادمة أو مثيرة للخلاف.
محتوى مضلل	الاستخدام المضلل للمعلومات بهدف تأطير قضية ضمن إطار معيّن، أو توريط فرد ما	صورة تجعل الجماهير يعتقدون أنّ شخصاً محدّداً كان في مكان معيّن، في حين أنه لم يكن متواجداً فيه في الحقيقة.

المعلومات المضللة		
النوع	الوصف	مثال
سياق خاطئ	عندما يتمّ نشر محتوى حقيقي مع معلومات سياقية خاطئة	يتمّ دمج معلومات حقيقية وصور أصلية معاً بشكل خاطئ
محتوى احتيالي	عندما يتمّ انتحال هوية مصدر حقيقي	نسب معلومات خاطئة بشكل غير صحيح إلى مصدر أخبار مهم وله مصداقيته
محتوى مفبرك	محتوى خاطئ بنسبة 100% ومصمّم للخداع أو للتسبب بأذى	نشر صور معدّلة بالفوتوشوب أو معلومات مفبركة على أنها حقائق
محتوى تمّ التلاعب به	عندما يتمّ التلاعب بمعلومات أصلية أو صور حقيقية لغرض الخداع	دمج صور أصلية مع نص مفبرك

المعلومات المضللة القائمة على النوع الاجتماعي

صحيحٌ أنّ المعلومات المضللة يمكن أن تختلف باختلاف السياق أو المنطقة التي تحدث فيها، لكن بات واضحاً أكثر فأكثر أنها غالباً ما تتلاعب، بشكل فاضح، بالمعايير الاجتماعية والثقافية، والانشقاقات الاجتماعية و/أو الانقسامات الأيديولوجية بهدف الوصول إلى النتائج السياسية المرجوّة. في هذا الإطار، من الجوانب الأساسية لمكافحة هذا النوع من المعلومات المضللة بشكل فعال وتأثيره على العمليات الديمقراطية ما يركز على فهم التالي:

- **أي** الفئات الديموغرافية تُعتبر عرضةً للتلاعب من خلال المعلومات المضللة ولماذا
- **كيف** يتمّ استهداف المجموعات المحدّدة بشكل مختلف
- **الطريقة** التي يتمّ عبرها الاستفادة من الأيديولوجيات الاجتماعية (التحيّز ضد المرأة، العنصرية، الانحياز الجنسي المغاير، الطبقية) لتحقيق النتائج السياسية المرجوّة

تُعتبر المعايير والهويات والعلاقات الجندرية مقاومةً للغاية للتغيير، كما تؤثّر على كل جانب من جوانب المشهد المحلي في البلاد، بدءاً من طريقة تقسيم الأعمال والسلطة ووصولاً إلى خصائص القائد السياسي المثالي. والأهم من ذلك أنّ المعايير الجندرية لا تستطيع فقط التلاعب بالنوايا السياسية ومشاركة الفئة الديموغرافية الأكبر في البلاد- أي النساء- ولكن أيضاً بتلك المتعلقة بالرجال أيضاً. من هذا المنطلق، تُعتبر المعايير الجندرية فعالةً للغاية عندما يتمّ التلاعب بها لغرض تحقيق نتيجة سياسية أو اجتماعية معيّنة.

يمكن لحملات المعلومات المضللة الإلكترونية القائمة على النوع الاجتماعي أن تتلاعب بالمعايير الجندرية الراسخة بغية تحقيق الأمور الثلاثة التالية كلها أو واحداً منها:

1. **المعلومات المضللة لترهيب النساء**، ودفع نصف السكان تقريباً- أي النساء الناشطات، والناخبات، والعضوات الحزبيات، والمرشّحات، والمسؤولات المنتخَبات، وعضوات الحكومة- إلى الانسحاب من المعترك السياسي أو المشاركة بطرقٍ مدفوعة بالخوف.

- قد يعني هذ الأمر القدرة على التلاعب بالمشاركة السياسية (أو وقفها) لخمسين بالمئة على الأقل من السكان المؤهلين للتصويت، أو تقليص الفارق في الانتخابات أو حتى قلب النتيجة.
- **العنف على الإنترنت** الذي يستهدف النساء الناشطات سياسياً، بما في ذلك عبر الصور/الفيديوهات/الروايات ذات الطابع الجنسي المفبركة التي تُستخدم غالباً للحط من قدر النساء وأُسرهنّ وإخافتهنّ.
- نادراً ما يكون المستهدف هو امرأة بحدّ ذاتها، بل يكون الهدف هو إرسال رسالة لإلحاق الخوف بجميع النساء وإفهامهنّ بأنّ المشاركة في السياسة أمر «**غير آمن**»، على نحو يؤدي إلى انسحابهنّ طوعاً أو قسراً من عملية الاقتراع، أو العمل الناشط أو القيادي إلخ.

2. **المعلومات المضللة للتأثير على الدعم الشعبي**، لإقصاء الدعم الشعبي لكلّ من الرجال والنساء بعيداً عن النساء البارزات الناشطات سياسياً، وتقويض شريحة ديموغرافية قيادية ملحوظة، والتلاعب بالنتائج السياسية.

- المعلومات المضللة هي آلية أساسية معتمدة في حملات التحرّش، تستهدف النساء الساعيات إلى شغل مناصب قيادية سياسية أو اللواتي يشغلنها حالياً.
- لا تهدف هذه الحملات غالباً إلى إقصاء المرأة، ولكنها تنجح في استغلال المعايير الجندرية التي تحدّد معايير الهوية

النسوية «اللائقة» أو السمات «الذكورية» الأساسية للقائد بغية **التلاعب بالنتائج السياسية.**

3. **المعلومات المضللة للتأثير على النظرة إلى القضايا والسياسات والأوامر السياسية.**

- يمكن استخدام المعلومات المضللة القائمة على النوع الاجتماعي للتلاعب بالنتائج السياسية من خلال استغلال المعايير الجندرية للتأثير على آراء **الرجال والنساء** بشأن القضايا، والسياسات، ووجهات النظر المتنافسة إلخ.
- يظهر هذا النوع من الحملات في طريقة التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي بغية استهداف النساء السياسيات، مع مزج ذلك بتعليقات مستقاة من الحياة الواقعية.

نزاهة الإعلام والإجراءات المضادة لمنع المعلومات المضللة[53]

اتّخذ المجتمع المدني، وشركات التكنولوجيا، والأحزاب السياسية، والحكومات، والمواطنون، إجراءات كثيرة لمكافحة المعلومات المضللة. فيُعدّ الأمن الرقمي أساسياً للحؤول دون التلاعب بالمعلومات أو مشاركتها مع جهات يمكن أن تستخدمها للتسبب بالأذى. ومن إجراءات الأمن الرقمي، تعزيز كلمات السر، واستخدام الشبكات الخاصة الافتراضية، وتشغيل آلية التحقق من الهوية بخطوتين.

وقد بدأت الشركات التكنولوجية تعتمد الإجراءات التالية لمكافحة المعلومات المضللة:

- **كشف الروبوتات المؤتمتة**: رغم أنه لم يتمّ تصميم كافة الروبوتات لغرض الخداع، لكن يُعدّ فهم السياق الذي تُستخدم فيه الحسابات المؤتمتة لتلويث فضاء المعلومات الرقمي أمراً ضرورياً لتحديد الروبوتات التي تنشر المعلومات المضللة، واتّخاذ الخطوات اللازمة لوقف نشاطها. فيمكن أن يساعد الكشف عن الحسابات المؤتمتة على مكافحة انتشار المعلومات المضللة، خاصةً من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مثل موقعي فايسبوك وتويتر.
- **تحليل الشبكات**: يُعتبر تتبّع أنماط الحسابات المؤتمتة وسيلةً أساسية لفهم طريقة عمل حملات المعلومات المضللة، وكيفية تنسيق الجهات الفاعلة معاً بغية زيادة مدى وصول معلومات مضللة محددة.

يُعدّ **التحقّق من دقة** وسائل الإعلام التقليدية، والمعلومات التي يتمّ نشرها أو بثّها، إجراءً محتملاً آخر لمكافحة المعلومات المضللة. فيجب أن يكون التحقق من الدقة جزءاً من مقاربة متعددة الجوانب، تتّخذها جهات مختلفة، كمنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، ووزارات التربية، والمشرّعين، وشركات التكنولوجيا. لكنّ قياس مدى دقة المعلومات وهدفها قد يكون عسيراً، لا سيّما وأنّ المدقّقين لا يستطيعون دوماً الاستجابة بسرعة توازي سرعة انتشار المعلومات المضللة. من هنا، يجب أن يتمّ التحقّق من دقة وسائل الإعلام التقليدية بالتوازي مع جهود مماثلة من وسائل التواصل الاجتماعي لضمان الامتناع عن إعادة ترويج معلومات كاذبة.

مثال

قامت شركة في تايوان بتطوير أداة «CoFacts» للتحقق من الدقة على منصة لاين (LINE) لإرسال الرسائل. أنشأت هذه الأداة قاعدة بيانات برسائل المعلومات المضللة الأشهر، معتمدةً على التعاون بين المدقّقين والمستخدمين.

مثال

حاولت بعض أدوات التحقق من الدقة، مثل «Chequeabot» في الأرجنتين و«Full Fact» في المملكة المتحدة مكافحة

53 مقتطف بتصرّف عن: المعهد الديمقراطي الوطني، «دعم سلامة المعلومات والخطاب السياسي المدني»، 2018، ص. 10-11

مشكلة إعادة نشر المعلومات الكاذبة من خلال إجراء مقارنة تلقائية بين الادعاءات الواردة في وسائل الإعلام الإخبارية والإحصاءات الرسمية والمعلومات المؤكّدة.

من المكوّنات الأساسية الأخرى لمكافحة المعلومات المضللة، استعادة ثقة المواطن بالمؤسسات السياسية، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية. فنتيجة انعدام الثقة المتزايد بقدرة المؤسسات على تقديم معلومات دقيقة وغير منحازة، تمكّنت بعض الجهات من استغلال الفرص والمساحات المتوافرة للترويج للمعلومات المضللة، والتأثير على مدى تمكّن المواطنين من الوثوق بالمعلومات التي تصلهم. في الواقع، يتطلّب بناء الثقة بالمؤسسات إجراء حوار صحي وسليم بين الجهات الفاعلة، كالأحزاب السياسية والمنظمات المنادية بحقوق المواطنين، لفهم طريقة تأثير المعلومات المضللة على العملية الديمقراطية بشكل أفضل. يشمل هذا الأمر وضع إرشادات خاصة بالسلوك اللائق في الحملات الإلكترونية، خاصة تلك التي تؤدي فيها المعلومات المضللة دوراً في تشكيل سلوك الحملة. في فترة الانتخابات، يمكن لمراقبي الانتخابات المدنيين المساعدة في تخفيف تأثير المعلومات المضللة، لا بل إنهم يقومون بذلك فعلاً، بناءً على فهمهم للسياق المحلي وبيئة الإعلام التي يستقي منها المواطنون معلوماتهم. فضلاً عن ذلك، يمكن لمراقبي الانتخابات المدنيين المساعدة في تتبّع المحتوى الإلكتروني ومراقبة وسائل الإعلام التقليدية، كجزءٍ من الجهود الرامية إلى مكافحة الروايات الكاذبة. لكنّ مراقبي الانتخابات قد يحتاجون إلى مساعدة إضافية لتحديد أهداف الروايات الكاذبة وتأثيرها.

شاركت منظمات المجتمع المدني في الجهود المبذولة لتعزيز سلامة المعلومات، من خلال الحملات التثقيفية ومشاركتها المتزايدة في تحسين الإلمام بالشؤون الإعلامية بين المواطنين. في الواقع، أصبحت حملات التثقيف الإعلامي وتوفير المعلومات والجهود المبذولة لتحسين إلمام المواطنين بالشؤون الإعلامية، لا سيما في الحلقات الرقمية، استراتيجية رائجة لمكافحة المعلومات المضللة. وتُعتبر النساء، والشباب، والسكان الأكبر سناً من المجموعات المستهدفة بشكل متكرّر من قبل هذه الحملات، لا سيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث زاد استخدام هذه الفئات السكانية للمواد الرقمية والخدمات الإلكترونية والمنصات الإعلامية. لكنّ النساء الشابات أكثر ميلاً إلى التأثّر سلباً وبشكل غير متناسب بالمعلومات المضللة، ومواجهة العوائق على صعيد الإلمام بالشؤون الإعلامية، بالمقارنة مع نظرائهن الذكور، مما يقيّد من مشاركتهنّ عبر الإنترنت. فإذا تعرّض الشباب للمعلومات المضللة على نحوٍ يوجد حالةً من الشك، أو يقوّي الشكوك الموجودة مسبقاً حيال مدى جدارة المؤسسات بالثقة، فقد يبحثون عن مصادر بديلة للمعلومات تضعف أكثر فأكثر قدرتهم على التصرّف كمواطنين مستنيرين. كما يكون السكان ذوو الإلمام المتدني بالمعلومات، لا سيما من يملك معدّل وصول متدنٍّ إلى التعليم الرسمي، عرضةً لتلك المعلومات المضللة. في هذا الإطار، تتمتع حملات التثقيف الإعلامي والتوعية بالمعلومات بالقدرة على تمكين بعض السكان من مقاومة حملات المعلومات المضللة الرقمية والتقليدية.

السياق اللبناني

لطالما عُرف لبنان بأنه من البيئات الإعلامية الأكثر انفتاحاً وتنوّعاً في الشرق الأوسط. فيُعتبر انتقاد السلطات الحكومية والشخصيات السياسية أمراً مألوفاً في معظم المجلات والصحف والبرامج التلفزيونية والإذاعية، شأنه شأن مناقشة القضايا الدينية والاجتماعية والاقتصادية. لكنّ المقاربات المعتمدة في الغرف التحريرية والانتقادات التي توجّهها وسائل الإعلام تتأثّر غالباً بالانتماء السياسي لكلّ وسيلة إعلامية. في هذا المنظور، يُعتبر الإعلام اللبناني، رغم كونه رائد التغيير في المنطقة من حيث نوعية الإنتاج واستخدام التكنولوجيا، الناطق باسم أحزاب سياسية أو رجال أعمال. وغالباً ما تتعزّز هذه الانتماءات من خلال العنف السياسي الذي يضع الصحافيين في مرمى الخصومات السياسية أو الطائفية. فتحدّ نقطة الضعف هذه، بشكل ملحوظ، من قدرة الإعلام اللبناني على التصرّف كممرّ محايد للمعلومات نحو المواطنين.

عام 2019، صنّفت منظّمة «مراسلون بلا حدود» لبنان في المرتبة 101 من أصل 180 بلداً حسب مؤشّر حرية الصحافة، بانخفاض مرتبة واحدة عن السنة السابقة.

تطوير القطاع الإعلامي

كان لبنان الدولة العربية الأولى التي سمحت بإنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة، واليوم هناك العديد من المحطات التلفزيونية الخاصة وعشرات المحطات الإذاعية التي تعمل بشكل فعلي. كما تضمّ البلاد عشرات الصحف ومئات المجلات الدورية، وكثير منها ينشر انتقادات ضد الحكومة، مما يعني أنّ المنافسة على القراء محتدمة جداً. جميع الصحف اللبنانية تابعة لجهات خاصة، شأنها شأن معظم المحطات التلفزيونية والإذاعية، بما في ذلك ست محطات تلفزيونية وفضائية مستقلة، وحوالى خمس وثلاثين محطة إذاعية مستقلة. وقد نمت مشاهدة القنوات الفضائية بشكل ملحوظ على مدى العقد الماضي.[54] فضلاً عن ذلك، أحدث بروز الإنترنت ثورةً في طريقة حصول المواطنين على الأخبار، فزاد بشكل جذري من المصادر التي يمكن للمواطن العادي الوصول إليها، كالمواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام اللبنانية والعديد من المواقع الإخبارية الدولية الأخرى.

تأسّست أكثرية الوسائل الإخبارية اللبنانية في فترة الحرب الأهلية، مما يعكس التعددية والانقسامات في البلاد. وقد تطوّرت هذه الوسائل الإعلامية كأداة دعائية لنقل الرسائل إلى الناخبين في فترات العنف، من دون فرض الدولة لأي رقابة تقريباً على محتواها، أو فرض أنظمة تُحدّد طريقة عملها. مع ذلك، تبسط المصالح السياسية (الداخلية والإقليمية والدولية) تأثيراً شديداً عليها، خاصةً وأنّ معظم أصحاب هذه الوسائل الإعلامية ينتمون إلى حزب سياسي، أو طائفة دينية، مما يعني أنّ المحتوى يعكس هذه الأيديولوجيات بشكل واضح. من هذا المنطلق، يمكن ربط كافة الوسائل الإعلامية تقريباً، في البيئة الإعلامية السائدة في لبنان اليوم، ببرنامج أو خطة سياسية معيّنة.

تنظيم الإعلام

ينصّ الدستور اللبناني، في المادة 13 منه، على حرية التعبير، وهي المرة الوحيدة التي تأتي فيها هذه الوثيقة التأسيسية على ذكر ما يمتّ بصلة إلى حرية الصحافة. ومع أنّ بعض جوانب قانون الإعلام يقيّد هذا الحقّ، فإنّ قوانين المطبوعات لا تفرض درجةً عاليةً من الرقابة المباشرة عن طريق حظر نشر أو بثّ مواضيع معيّنة. مع ذلك، تُعتبر الرقابة غير الرسمية التي يقوم بها الصحافيون والمحرّرون ممارسةً شائعةً.[55]

قوانين المطبوعات

امتثل الإعلام المكتوب في لبنان لمجموعة من قوانين المطبوعات، ومنها الكثير مما حفّز على تنظيم عمل الصحافيين والناشرين. ومنها:

- قانون المطبوعات لعام 1948 الذي ينظّم شؤون الإعلام المقروء، وينظّم الصحافيين ضمن نقابة واحدة؛
- قانون المطبوعات لعام 1952 الذي ينظّم الصحافيين ضمن نقابتين (إحداهما للناشرين والأخرى للمحرّرين)، ويمهد الطريق أمام منح تراخيص جديدة للصحف؛
- قانون المطبوعات لعام 1962 الذي عرّف بمهنة وممارسة الصحافة. كما اشترط هذا القانون على أي صحيفة ترغب في نشر أخبار عن الأحداث السياسية أن يتمّ ذلك أولاً بموجب مرسوم تشريعي يتضمّن رخصةً من الفئة 1.

عام 1994، سنّت الحكومة اللبنانية قانون الإعلام المرئي والمسموع، في أوّل محاولة لتنظيم الإعلام في البلاد. فللمرة الأولى، رخّص القانون شركات البث الخاصة، واضعاً حدّاً للاحتكار الذي كان تلفزيون لبنان يبسطه على إعداد البرامج التلفزيونية حتى تلك الآونة. كما منح القانون الحكومة الحقّ في تغريم الصحافيين والناشرين، لا بل حتى احتجازهم، بتهمة «القدح والذم» لرئيس الدولة أو التحريض على الفتنة الطائفية. وبشكل خاص، حظّر القانون البث المباشر للتجمّعات السياسية وبعض المناسبات الدينية غير المرخّصة. وكان الغرض من هذا البند منع الإعلام من التحريض على العنف السياسي أو الطائفي. على

54 http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&country=7213&year=2007

55 *"Media in Lebanon: Reporting on a Nation Divided."* Report on IPI's Fact Finding Mission to Lebanon — 8-13 December 2006.

أرض الواقع، تمّ تطبيق بعض القيود على طريقة عمل وسائل الإعلام، لكن بطريقة غير متماسكة، مما عزّز النظرة بأنّ الوسائل الإعلامية تدين لانتماءات سياسية.

عام 2010، أطلق وزير الإعلام السابق سلسلةً من التشاورات مع صحافيين، وأصحاب الوسائل الإعلامية، ومجموعات المناصرة، وسياسيين، بغية تحديد الأولويات والتوجيهات من أجل إعداد إطار قانوني شامل جديد، لكنّ العملية أصيبت بالجمود لدى سقوط حكومة الوحدة الوطنية في كانون الثاني/يناير 2011،[56] وقد أورد تقرير صادر عن وزارة الاتصالات عام 2013 أنّ قانون الإعلام الجديد الذي يُعتبر «ضرورياً لتطوير القطاع» ما زال قيد موافقة مجلس النواب. فتضمّنت المسودة عدة تعديلات أساسية لاستيعاب أشكال البث التلفزيونية والرقمية المتنوّعة. لكنّ التقرير لم يذكر إجراء أي إصلاحات أساسية لتصويب الشوائب الكثيرة في الإطار القانوني الحالي.

مراقبة وسائل الإعلام

نصّ قانون الإعلام المرئي والمسموع على إنشاء مجلس لمنح التراخيص يُعرف باسم المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع. يتألّف المجلس من 10 أعضاء يتمّ انتقاؤهم سياسياً بناءً على معايير طائفية، ويكون نصفهم من مجلس النواب ونصفهم الآخر من الحكومة، على أن يكونوا أيضاً من أهل الفكر والأدب والعلم والاختصاص التقني. أما مهمة المجلس فتتمثل، وفقاً لقانون 1994، بما يلي: 1)دراسة طلبات الترخيص المحالة بواسطة وزير الإعلام، 2) التثبت من استيفاء الطلب الشروط القانونية، 3) إبداء الرأي الاستشاري إلى مجلس الوزراء بالموافقة على طلب الترخيص أو برفضه. بعد ذلك يتّخذ مجلس الوزراء القرار النهائي. استغرق التطبيق الفعلي لقانون البث التلفزيوني والإذاعي هذا عدة سنوات، لكن في 2002، خفّض لبنان عدد المحطات الإذاعية الخاصة التي تبثّ الأخبار إلى 16، أربع منها على موجة إي أم، و12 على إف إم، مع تقليص عدد المحطات التلفزيونية الخاصة المرخّصة إلى ست.[57]

من المحظورات التي ينصّ عليها قانون الإعلام المرئي والمسموع أنّ المحطات التلفزيونية التي تحمل رخصةً من الفئة الأولى وحدها مخوّلة بث الأخبار. لكنّ الحكومة قامت باستثناء في حالتي قناة المنار التابعة لحزب الله وقناة تيلي لوميير التابعة للكنيسة الكاثوليكية. فسُمح للمنار بمتابعة بثّ الأخبار بعد 18 أيلول/سبتمبر 1996، إذا حصرت تغطيتها للأخبار المحلية بمعلومات عن المقاومة في جنوب لبنان. أما تيلي لوميير التي لا تبثّ الأخبار، لكنها لا تحمل رخصةً من أي نوع كان، فقد سُمح لها بالبث لإرساء التوازن مع قناة المنار. لذا، عندما أعلن الرئيس السابق الياس الهراوي أنّ المنار لن تبثّ أخباراً من أي نوع، بدا سلوكه أنه محاولة لكسب التعاطف المسيحي. لكن بعد تدخل الرئيس السوري الراحل، حافظ الأسد، مجادلاً بأنّ هذا القرار يضرّ بالمقاومة اللبنانية، سمحت الحكومة اللبنانية للمنار باستئناف البث.

نزاهة الصحافيين وسلامته

رفعت ثورة 17 تشرين الأول/أكتوبر الحظر عن انتقاد الشخصيات التي كانت تُعتبر «غير قابلة للمسّ»، لكنّ الهجمات على وسائل الإعلام اشتدّت حدّةً خلال التظاهرات. وقد استخدمت الشرطة القوة بشكل غير متناسب ضد صحافيين وهاجمتهم، رغم ارتدائهم علامات تُحدّد بوضوح أنهم صحافيون. أما المراسلون العاملون لوسائل إعلامية موالية للحكومة، فقد تعامل معهم المتظاهرون بارتياب، لا بل إنّ بعضهم تعرّض للضرب. فضلاً عن ذلك، اتُّهم بعض الصحافيين بالخيانة من قبل بعض أفراد مجتمعهم، إذ اعتُبرت تغطيتهم غير مؤاتية. وما زال مدوّنون وصحافيون إلكترونيون يتلقون استدعاءات من «مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية» إذا كان شخص ما، غالباً ما يكون شخصية رفيعة المستوى متحالفة مع الحكومة، قد اشتكى من أمر ما

56 Media Landscape, "Lebanon." Available at: ttps://medialandscapes.org/country/lebanon/policies/media-legislation

57 Nabil Dajani. *Disoriented Media in a Fragmented Society: The Lebanese Experience.* Beirut: American University Press, 1992, p.45

كانوا قد نشروه على وسائل التواصل الاجتماعي.[58]

هدفت الأزمات السياسية وتقاسم السلطة بين أبرز الجهات السياسية في لبنان إلى استمرار تسييس وسائل الإعلام وانحيازها الشديد إلى مسارات سياسية وطائفية معيّنة. فلما كانت العديد من المنشورات، والقنوات الإذاعية، والتلفزيونية، ومواقع الأخبار الإلكترونية، تتأثّر بشكل شديد بتوجهات المجموعات السياسية والدينية، تتجلى الانقسامات السياسية المتصاعدة يومياً في الصحافة، مع ترويج عدد من وسائل الإعلام لبرامج سياسية محددة. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تصبح وسائل الإعلام هدفاً مباشراً للنزاعات والعنف السياسي، كما كانت الحال في أيار/مايو 2008 عندما اقتحم مقاتلون تابعون لحزب الله مقرّ تلفزيون وصحيفة المستقبل التابعة لعائلة الحريري وتيار المستقبل. نتيجة هذا الاستقطاب المتزايد لوسائل الإعلام، لوحظ ارتفاع في نسبة الرقابة الذاتية التي فرضها ممثلو الوسائل الإعلامية على أنفسهم، لا سيما ممّن كانوا سابقاً يعبّرون عن رأيهم جهارةً بشأن التطورات السياسية والاجتماعية، وباتوا اليوم يخشون على سلامتهم الشخصية إذا ما عبّروا عن آراء معارضة.

فضلاً عن ذلك، يتمّ اللجوء إلى المحاكم بشكل متكرّر لمقاضاة وسائل الإعلام والصحافيين الذين يتواجهون مع أي قادة سياسيين أو دينيين. ففي السنوات الأخيرة، ضايقت المحاكم مذيعين تلفزيونيين كانوا قد استقبلوا في برامجهم ضيوفاً انتقدوا مسؤولين على الهواء مباشرةً، وصحفاً حقّقت في قضايا فساد. كما يمكن أن يتعرّض الصحافيون للملاحقة القضائية من قبل المحكمة العسكرية أو محكمة المطبوعات، وأن يدانوا بالسجن، بالرغم من أنّ هذه المحاكم تكتفي، عملياً، بفرض غرامة عليهم، تاركةً عقوبة السجن لمن تتمّ محاكمته غيابياً.[59]

الموارد

وزارة الإعلام اللبنانية: http://www.ministryinfo.gov.lb/

الوكالة الوطنية للإعلام: http://www.nna-leb.gov.lb/

إنترنيوز: www.internews.org

دورية Arab Media and Society Journal: http://arabmediasociety.com/

شبكة الصحافيين الدوليين: https://www.ijnet.org/

مراسلون بلا حدود: https://rsf.org/

مدوّنة قواعد السلوك الخاصة بجمعية الصحافيين المحترفين: http://www.spj.org/ethicscode.asp

58 مراسلون بلا حدود، «لبنان 2019»، متوفر على: https://rsf.org/en/lebanon

59 المرجع نفسه.

الدرس الثامن
العنف ضد المرأة في السياسة

منقول بتصرّف عن كتاب المعهد الديمقراطي الوطني بعنوان:
"#NotTheCost: Stopping Violence Against Women in Politics"

مع تقدّم المرأة باتّجاه تحقيق المساواة، حقّقت مكاسب تاريخية في الحياة السياسية. ففي السنوات العشرين الأخيرة، بلغت نسبة النساء في البرلمانات حول العالم الضعف تقريباً، وأصبحت المرأة تشغل، أكثر فأكثر، مواقع سلطة كناشطة في المجتمع المدني، وقائدة حزبية، وعضوة في المجالس المحلية، ورئيسة بلدية، ووزيرة، ورئيسة وزراء، ورئيسة جمهورية. وهذه كلها إنجازات ملحوظة وكبيرة. بطبيعة الحال، هذا حقّ من حقوقها، زد على أنّ مشاركتها الكاملة والمتساوية في السياسة تعود بالفائدة على مجتمعها المحلي، مما يؤدي بدوره إلى مكاسب حقيقية للديمقراطية ونتائج أفضل لبلدها.

مع ذلك، يشير عدد متزايد من التقارير من مختلف أنحاء العالم- ومنها تقارير نقلها ناشطون، وسياسيون، وصحافيون، وأكاديميون- أنّ المرأة تواجه، كلما تقدّمت خطوةً إلى الأمام للمطالبة بحقها في المشاركة السياسية، استغلالاً نفسياً، لا بل حتى اعتداءً جسدياً أو جنسياً. تاريخياً، كان العنف ضد المرأة في السياسة ظاهرةً تجري خلف الأبواب المغلقة بدرجة كبيرة، لكنها تشكّل اليوم مصدر قلق حقيقي وخطير بالنسبة إلى كل من يتفانى في تعزيز الأنظمة الديمقراطية عبر العالم. فالعنف ضدّ النساء الناشطات سياسياً يزيد من صعوبة بناء الأنظمة الديمقراطية المستدامة، والقادرة على الصمود، التي تستفيد من السياسة القائمة على الشمولية والمساواة. يتقاطع هذا العنف مع مختلف المجالات السياسية، ويستهدف المرأة- إما شخصياً وإما عبر الإنترنت- بغضّ النظر عن دورها السياسي، أو سنها، أو خلفيتها، أو مكانتها في الحياة.

ما هو العنف ضد المرأة في السياسة؟

يصيب العنف السياسي أيّاً كان، مهما اختلف مستوى مشاركته في العملية السياسية، بدءاً من الناخبين للمرة الأولى ووصولاً إلى رؤساء الدول ذوي الباع الطويل في السياسة. كما يؤثّر العنف السياسي على الأشخاص من كلا الجنسين، أينما كانوا في العالم، ويكون موجّهاً ضدهم. مع ذلك، تملك **قضية العنف ضد المرأة في السياسة**، على وجه التحديد، ثلاث خصائص مميّزة، هي:

- تستهدف المرأة **بسبب** نوعها الاجتماعي
- ترتكز في **طبيعتها نفسها** على النوع الاجتماعي، كما هو مبيّن في التهديدات ضد المرأة والعنف الجنسي
- تثني المرأة بشكل خاص عن مزاولة العمل السياسي أو التفكير في ذلك.

بخلاف الأشكال الأخرى من العنف السياسي، قد يرتكب العنفَ ضد المرأة في السياسة أحدٌ أفراد أسرتها، أو أصدقاؤها، أو أعضاء وقادة آخرون ضمن المنظمة أو الحزب الذي تنتمي إليه، أو زملاؤها في البرلمان، أو خصومها، أو القادة المحليون والدينيون، أو قوى أمن الدولة والشرطة.

صحيحٌ أنّ أعمال العنف ضدّ المرأة في السياسة تكون موجّهةً، عند ارتكابها، ضد نساء بعينهنّ، إلا أنها ترتكز أيضاً على نية تتجاوز هدفها المحدّد: فتسعى إلى زرع الخوف في نفوس النساء الأخريات الناشطات في المعترك السياسي، وردع النساء اللواتي يفكّرنَ في الانخراط في السياسة، ونقل رسالة إلى المجتمع مفادها عدم السماح للمرأة بالمشاركة في الحياة العامة بأي صفة كانت. من هذا المنطلق، لا يقلّ دافع العنف أهميةً عن الهدف المقصود.

في هذا الإطار، من الضروري الإقرار أنّ العنف ضد المرأة في السياسة يتعدّى مجرّد التسبّب بأذى جسدي -الذي يكون، عادةً، أكثر شكل متعارف عليه من العنف. ففي بعض الحالات، تتخفى بعض الهجمات على النساء الناشطات سياسياً وراء أعمال «غير عنفية» تحديداً، متعمّدةً الترويج لخطاب يثبّت الأفكار المحافِظة حول «مكانة» المرأة في المجتمع. فيمكن أن يركّز الخصوم، في حججهم، على جسد المرأة وأدوارها التقليدية في المجتمع- كأم وزوجة في المقام الأول- لتبرير عدم ملاءمتها للعمل في المجال السياسي أو عدم امتلاكها للكفاءة المطلوبة لذلك. لكن لما كان الدافع يُعتبر أحد العناصر الأساسية في أي عملية، يمكن القول إنّ استخدام الصور أو الأفكار النمطية الجنسانية لشنّ الهجمات على المعارضات النساء يشكّل، بحدّ ذاته، حالةً من العنف ضد المرأة في السياسة، خاصةً وأنه يرتكز على رسالة مفادها أنّ المرأة لا تنتمي إلى السياسة.

تعريف مختلف المصطلحات المستخدمة لوصف العنف ضد المرأة في السياسة

الضحية	شخص يتعرّض لعمل عنفي وأذى من الجاني مباشرةً. يمكن أن تتنوّع المجموعات المحددة من الضحايا المحتملين وفقاً للقطاع، وقد تمّ تعدادهم في كل قسم من الأداة.
الجاني	شخص يرتكب عملاً عنفياً ضد شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص. يمكن أن تتنوّع المجموعات المحددة من الجناة المحتملين وفقاً للقطاع، وقد تمّ تعدادهم في كل قسم من الأداة.
التأثير	يتنوّع التأثير المباشر للعنف وفقاً لنوع العنف المرتكب، لكنّ المقصود منه هو إثباط عزيمة المرأة، أو تخويفها، أو في ما خلا ذلك منعها من ممارسة حقها بالمشاركة بشكل كامل ومتساوٍ في العمليات والمؤسسات السياسية.

فئات العنف

قد يتّخذ العنف ضد المرأة عدة أشكال، كما يمكن أن يكون تحديده صعباً. هناك خمس فئات أساسية من العنف، يمكن إيجادها أدناه.

العنف الجسدي كالقتل، الاعتداء، الدفع والسحل. على سبيل المثال، قتُلت الناشطة البيئة بيرتا كاسيريس في هندوراس عام 2016 بسبب عملها الناشط، بعد أن تلقت أكثر من 30 تهديداً بالقتل.

العنف الجنسي كالاغتصاب، والاستغلال، والتحرّش، والابتزاز. أفاد تقرير من الاتحاد البرلماني الدولي أنّ 44,4% من الممثّلات المنتَخبات تلقّينَ تهديدات أثناء شغلهنّ منصبهنّ، بما في ذلك تهديدات بالقتل، أو الاغتصاب، أو الضرب، أو الاختطاف. كما أفادت 65,5% أنهنّ تلقينَ ملاحظات مهينة ذات طبيعة جنسية أو جنسانية «عدّة مرات، أو غالباً». والمقلق أنّ هذه الملاحظات وردت، «في الأغلبية الساحقة» من الحالات، من سياسيين في البرلمانات، بمن فيهم رجال في الأحزاب السياسية نفسها التي تنتمي إليها النساء.

العنف النفسي كتشويه السمعة، والهجمات على الشخصية، والتحرش الإعلامي أو عبر الإنترنت، وتشبيه مشاركة المرأة في السياسة بالممارسات غير الأخلاقية، وخطاب الكراهية. على سبيل المثال، طردت السيدة الأولى في زمبابوي نائبة الرئيس وبطلة الحرب، جويس موجورو، من حزبها السياسي بعد اتهامها بالخيانة، وممارسة أعمال الشعوذة، وارتداء التنانير القصيرة.

التهديدات والإكراه كالاتهامات الباطلة، والترهيب، والتقييم الكاذب للبيئة المحيطة، والابتزاز بالتهديد، أو الضغوطات. على سبيل المثال، تلقت مرشّحة للانتخابات النيابية في تونس عام 2014 تهديداً من خطيبها بأنه سيفسخ خطبتهما إذا لم تنسحب من الانتخابات.

العنف الاقتصادي كالتحكّم الاقتصادي، والتأخر في توفير الموارد المالية التي تكون متوفّرة عادة، أو الحرمان منها، وتدمير الممتلكات. في باكستان وليبيا، تمّ إتلاف ملصقات لصور مرشّحات، في حين أنّ صور المرشّحين لم تصب بأذى. فضاعف هذا التدمير المستهدف للممتلكات من الضغوطات الملقاة على كاهل المرشّحات النساء بضرورة جمع الأموال اللازمة لاستبدال ملصقاتهنّ.

يمكن أن يحدث أيّ من أنواع العنف هذه في الدوائر العامة، أو الخاصة، أو «العامة المحمية». في أغلب الأحيان، يعكس الجناة والضحايا «الدوائر» المحدّدة التي يحدث فيها العنف. على سبيل المثال، عادةً ما يكون مرتكب العنف ضد المرأة في الدوائر الخاصة أحد أفراد أسرتها الذكور.

الدوائر العامة: هذا هو أكثر أشكال العنف ظهوراً. وهو يشير إلى العنف الذي يحدث في الحياة العامة أو على منصة مفتوحة أمام جمهور عام. يشمل هذا تنفيذ أنشطة سياسية عامة، مثل مناسبات الحملات، والتظاهرات، والنقاشات أو الخطابات/البيانات، وعبر وسائل الإعلام التقليدي، كالصحف، والمجلات، والراديو أو الأخبار الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، كفايسبوك أو تويتر، أو المساحات الأخرى المفتوحة أمام العامة.

الدوائر العامة المحمية: هذه الدوائر هي المؤسسات السياسية- مثل الأحزاب والجمعيات السياسية والبرلمانات- التي ينبغي أن تكون شفافةً ومساءلةً أمام الجمهور في أيّ مجتمع ديمقراطي. لكن نظراً إلى تركيبتها المبنية على سلطة النخبة الذكورية عادةً، وتدني مكانة المرأة فيها، فإنّ هذه الدوائر غالباً ما تتيح وتمكّن العنف ضدّ المرأة بين أعضائها. ويكون مرتكبو هذا العنف وضحاياه أعضاء من المؤسسة نفسها في أغلب الأحيان. على سبيل المثال، تقع بعض النساء المنضويات في الأحزاب السياسية ضحية العنف الذي يرتكبه بحقهنّ قادة الحزب أو أعضاء فيه.

لماذا يُعتبر العنف ضد المرأة في السياسة مهماً؟

إنه شكل من أشكال العنف ضد المرأة. فقد أشار إعلان الأمم المتحدة الدولي لعام 1993 بشأن القضاء على العنف ضد المرأة إلى أنّ قدرة المرأة على تحقيق المساواة السياسية وغيرها من أنواع المساواة تكون محدودة بسبب تعرّضها للعنف. وهو يعرّف «العنف ضد المرأة» كمجموعة من الأضرار القائمة على نوع الجنس التي قد تحدث في الدوائر الخاصة أو العامة، و«آلية من الآليات الاجتماعية الخطيرة التي ترغم المرأة على أن تشغل مرتبةً أدنى بالمقارنة بالرجل.» يتلاءم العنف ضد المرأة في السياسة، بسهولة، مع هذا التعريف، وقد لعبت هذه الظاهرة دوراً بارزاً في نشر التوعية بشأن قضية العنف ضد المرأة على المستوى العالمي، والتشجيع على العمل لمعالجتها.

ينتهك حقوق الإنسان. يمثّل العنف ضد المرأة في السياسة تحدياً أساسياً لفكرة «الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء»، كما هو منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

- تنصّ المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي أنه (1) لكلّ شخص حقٌّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرةً وإما بواسطة ممثّلين يُختارون في حرِّية، (2) لكلّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقٌّ تقلُّد الوظائف العامة في بلده، (3) وإرادة الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين [...].
- تنصّ المادة 7 من اتفاقية سيداو على أنّ الدول يجب أن تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحقّ في (أ) التصويت في الانتخابات وأهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي يُنتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية؛ (ج) المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تُعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

من خلال منع المرأة من المشاركة في الحياة السياسية (أكان ذلك مباشرةً أم من خلال ممثّليها المنتخَبين)، يحرمها العنف الممارَس ضدها في السياسة من التمتع بحقوقها المدنية والسياسية كاملةً.

يقوّض الديمقراطية. تُعتبر الديمقراطية غير المترافقة مع المشاركة الناشطة والمتساوية لنصف السكان ديمقراطيةً مستحيلة. وبطبيعة الحال، يهدّد العنف، تهديداً مباشراً، قدرة المرأة على المشاركة في السياسة بحرية ودونما خوف. في الواقع، تثبت مجموعة متزايدة من الأدلة أنّ مشاركة المرأة في السياسة تؤدي إلى مكاسب حقيقية للديمقراطية والمجتمع، بما في ذلك القدرة على الاستجابة بشكل أكبر لاحتياجات المواطنين، وتوطيد التعاون بين مختلف الانتماءات الحزبية والإثنية، وتحقيق سلام أكثر استدامة. هذا من جهة. أما من جهة أخرى، يشكّل إقصاء المرأة تقويضاً لكافة العمليات الديمقراطية. كما يتمّ التشكيك في نزاهة الانتخابات عندما تُمنع الناخبات من الوصول إلى مراكز الاقتراع، إما بسبب تعرّضهن للإكراه من قبل أسرهنّ، أو للاستهداف المتعمّد من قبل خصوم سياسيين، أو تهديدات إرهابية. ينطبق الأمر نفسه عندما يتمّ الضغط على النساء لإرغامهنّ على الاستقالة بعد أن يكنّ قد نجحن في الانتخابات بشكل قانوني، أو عندما يصعّب الآخرون عليهنّ القيام بعملهنّ الذي انْتُخبن لأجله. كما يشكّل هذا الأمر انتهاكاً لحق الأشخاص بأن تمثّلهم المرشّحة التي اختاروها. بالفعل، قيل لعدد كبير جداً من النساء اللواتي يواجهن العنف إنّ هذه الأفعال ما هي «إلا الثمن الذي ينبغي دفعه للدخول في السياسة». كما يتمّ تحذير المرأة من التعبير عن رأيها في حال اعتُبرت عبئاً لا مصدر قوة في عملها، فلا تملك إلا الالتزام بالصمت عوض المخاطرة بتصنيفها كزميلة غير جديرة بالثقة. يُعتبر هذا النوع من الأفعال غير مقبول في بيئات أخرى، لا بل محظوراً بشكل واضح بموجب العديد من الأطر القانونية ومدوّنات قواعد السلوك الخاصة بأماكن العمل. زد على ذلك أنّ كل هجمة يتمّ شنها ضد امرأة تخلّف آثاراً مضاعفة على الأخريات. فقد أبلغت نساء شابات عن تراجع احتمالات تفكيرهنّ بالمشاركة في السياسة، أو الترشّح لمنصب انتخابي على الإطلاق، بعد الهجمات التي طالت عدة سياسيات بارزات.

العنف الإلكتروني ضد المرأة في السياسة

مع توجّه الخطاب السياسي أكثر فأكثر نحو الشبكة الإلكترونية، من بالغ الأهمية أن يتوفّر الإنترنت بشكل مجاني، ومفتوح، وشمولي، بحيث يمكن لجميع المواطنين المشاركة في حوار بنّاء، بغية الوصول إلى ديمقراطية حديثة. فيمكن أن تشكّل المساحات الإلكترونية فضاءً مهمّاً جداً لمساعدة النساء والمجموعات المهمّشة الأخرى على تخطي العوائق والانخراط بشكل ناشط في العمل السياسي. لكنّ العالم الرقمي بات في الوقت عينه منتدىً للمعلومات المضللة، وخطاب الكراهية، والاستغلال، والتحرّش بالنساء الناشطات سياسياً. فيوجد هذا العنف الإلكتروني ضد المرأة في السياسة بيئةً عدائيةً تدفع بها إلى فرض رقابة ذاتية على نفسها، والالتزام بالصمت، أو الانسحاب من الخطاب السياسي الإلكتروني. وهو أحد الأشكال السائدة للعنف الذي يعرقل مشاركة المرأة الناشطة في السياسة.

تُعتبر الهجمات الإلكترونية على النساء الناشطات سياسياً مؤذيةً جداً كونها تتسبّب بتضخيم آثار الاستغلال النفسي. فضلاً عن ذلك، قد لا تعرف النساء حتى من يهاجمهنّ، خاصةً وأنّ الإنترنت يمكّن الأشخاص من إخفاء هويّـتهم متجاوزاً كل الحدود. زد على ذلك أنّ هذا العنف يكون دائماً. فحتى وإن لجأت المرأة إلى العدالة، يكاد يكون من المستحيل حذف الصور والفيديوهات بعد نشرها. بالفعل، في دراسة أجراها المعهد الديمقراطي الوطني عام 2019، كشف المعهد أنّ العنف ضد المرأة في السياسة قد يخلّف «تأثيراً شديداً جداً» على مشاركة النساء الناشطات سياسياً في وسائل التواصل الاجتماعي. فمن ردود فعل النساء على العنف الإلكتروني توقيف نشاطهنّ على تويتر بشكل مؤقت، أو تخفيفه، أو الإقلاع عنه بالكامل. في الواقع، يمثّل العنف ضد المرأة في السياسة حاجزاً مباشراً يحول دون تمتّعها بحرية الخطاب، كما يقوّض أسس الديمقراطية بمختلف عناصرها الأساسية، مخلّفاً آثاراً سلبياً على طموح النساء والوافدات الجدد إلى عالم السياسة.

العنف ضد المرأة في السياسة ضمن الأحزاب السياسية[60]

الأحزاب السياسية هي أساس الأنظمة الديمقراطية. فهي تشكّل السبيل الأساسي للمواطنين للمشاركة في العمليات الديمقراطية وممارسة حقوقهم الأساسية بالتأثير على القرارات والاتجاه الذي يسلكه بلدهم. بالإضافة إلى توفير الأحزاب لآليات خاصة بالمشاركة المدنية، تشكّل غالباً طريقةً لوصول المواطن إلى المقاعد الانتخابية. في معظم الدول، تؤمّن الأحزاب السياسية «مكان تدريب وتدرّج» للسياسيين الشباب أو الجدد، كما تستقطب مرشّحي الانتخابات، وتختارهم، وتدعمهم. بناءً عليه، يمكن أن تشكّل الأحزاب وسيلةً مهمةً لمجموعات، مثل النساء، لطالما كانت مستبعدة عن العملية السياسية. وكونها مدخلاً أساسياً إلى سنّ السياسات والمناصب السياسية، يمكن أن تعزّز الأحزاب قدرة المرأة على الدخول إلى المعترك السياسي والمشاركة فيه على قدم المساواة مع الرجل.

لكنّ الأحزاب السياسية قد تكون، في الوقت نفسه، مساحات عامة «محمية». فبالرغم من أهدافها السياسية الديمقراطية، تجري معظم المناقشات بين الأعضاء خلف الأبواب المغلقة. زد على ذلك أنّ ديناميات المنافسة بين الأحزاب- إلى جانب روابط الولاء والحسّ بالقضية المشتركة والهوية الواحدة- توجد ضغوطات لعدم الكشف عن أي سلوك قد يشوّه صورة الحزب. فتؤدي البيئة الناتجة إلى منع المرأة من التقدّم في المراتب الحزبية، لا بل تتيح ممارسة العنف ضدها، مع حجب هذه السلوكيات عن الرأي العام، لا بل إنها تسمح، في العديد من الحالات، للجناة بالإفلات من العقاب. ولا يقتصر هذا العنف على الأذى الجسدي فحسب، بل يشمل أيضاً سلسلةً واسعةً من الأفعال المرتكبة شخصياً، وبشكلٍ متزايد عبر الإنترنت، وهدفها التحكّم بمشاركة المرأة في السياسة بشكل كاملٍ ومتساوٍ مع الرجل، أو الحدّ منها، أو منعها.

في دراسة أجراها المعهد الديمقراطي الوطني في 2017-2018 لنساء من أحزاب سياسية في الكوت ديفوار، هندوراس، تنزانيا وتونس، خلص إلى أنّ أكثر أشكال العنف الذي تتعرّض له النساء في أحزابهن السياسية هو العنف النفسي، يلي ذلك التهديدات

60 منقول بتصرّف من كتاب المعهد الديمقراطي الوطني التالي: "No Party to Violence: Analyzing Violence Against Women in Political Parties"

والإكراه، فالعنف الاقتصادي ثم العنف الجنسي. كما سُجّلت حالات عنف جسدي، لكنها كانت الأقل شيوعاً بين سائر حالات العنف. وقد أفادت أكثرية النساء أنهن تعرّضن للعنف «أحياناً» أو «مرات كثيرة». ولعلّ أكثر المرات التي واجهن فيها العنف كانت خلال شغلهنّ مواقع ذات مسؤولية ضمن الحزب، أو ترشحهنّ للانتخابات باسم الحزب. سُجّلت معظم أعمال العنف على المستوى البلدي، أو خلال تسميتهنّ كمرشّحات أو في فترة الحملات، أو في اجتماعات الحزب الداخلية. أما أبرز الجناة، فكانوا أعضاء الحزب وقادته.

اقتباسات عن نساء منضويات في الأحزاب

«كانت لدي الثقة اللازمة والشغف لتولي مناصب قيادية، لكن تمّ التصويت على خروجي لمجرّد أنني امرأة، وليس لأنني لم أكن أمتلك الثقة أو القدرة على العمل.»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في تنزانيا

«أعتقد أنّ العنف قد يحدث في أي حزب سياسي. ومردّه بشكل أساسي إلى أنّ الرجل يشعر بالتهديد من كفاءة المرأة. فإذا شعر بالتهديد، يتّخذ موقفاً دفاعياً، ثم نبلغ مرحلة العنف.»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في تونس

«ليس الأمر سهلاً بيننا دوماً. فالرجال يعارضون ترشيح النساء ويعملون ضده. الحزب لا يصدر الأمر، بل الرجال. فهم يعتقدون أنّ السياسة هي شأن خاص بهم.»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في الكوت ديفوار

«في الاجتماعات السياسية التي عُقدت مع جميع الأشخاص الذين سيتمّ ترشيحهم، قالوا «دعوها تتحدّث في النهاية» ومنعوني من أخذ الميكروفون للكلام.»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في هندوراس

«كانت لدي فرصة السفر للمشاركة في إحدى المناسبات الحزبية المهمّة التي يشارك فيها كبار القادة. لكنّ خصومي بدأوا يطلقون الشائعات بأنني ما حصلت على هذه الفرصة إلا بسبب علاقاتي الغرامية مع قائد كبير ضمن لي الحصول على هذه الفرص.»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في تنزانيا

«لم أكن مطلعة تماماً على ممارسات الاستغلال الجنسي التي كانت تنطوي عليها السياسة الحزبية. عرض عليّ ثلاثة قادة حزبيين ممارسة الجنس لقاء مساعدتي على الفوز بالترشّح. فرفضت وخسرت. في وقت لاحق، عرفت من أحد قادة الحزب، وهو أيضاً شقيقي، أنّ الفائزة مارست معه الجنس لكي تصبح مرشّحة الحزب.»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في تنزانيا

«من غير الضروري أن يكون العنف جسدياً... ومردّ ذلك إلى معرفته بأنّ المرأة تدخل السياسة وهي خائفة من رد فعل أسرتها، والدها، وشقيقها، وزوجها، وأطفالها. فيقوم بذلك لكي تأمرها أسرتها بالانسحاب.»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في تونس

«تعرّض بيتي للهجوم عدة مرات. رحل زوجي وطُردت أنا من عملي. كان أملي الوحيد هو الحزب، وإلا ما كنت لأملك أي شيء آخر. وما زال لدي الأمل.»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في الكوت ديفوار

«إذا كانت المرأة ذكية، ومستعدة، ومدرّبة، وجميلة أيضاً، فهذا يطرح إشكاليةً. خلال الحملة، دعاني رجال في الحزب إلى تمضية أمسية معهم بحجة أنهم «كانوا يريدون التعرّف إلي». عندما أخبرتهم: «حسنٌ، سآتي مع زوجي»، كانوا يجيبون: «كلا، ليست هذه بالطريقة المناسبة للحصول على أصوات».»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في هندوراس

«تعرّضت لعنف جسدي من حزبي السياسي السابق. كانت تجربة مروّعة. لكن بالنسبة إلي، كان أهم شيء هو السبب الذي دعا إلى حدوثه. فما كان العنف الجسدي ليُرتكب لو لم يكن يحظى بموافقة القادة.»
عضوة في أحد الأحزاب السياسية، مجموعة تركيز في تونس

شعرت معظم المشاركات أنّ قيادة الحزب تتحمّل مسؤولة التخلّص من العنف. لكنّ ثلثهنّ تقريباً أفدن أنهن لم يبلّغن عن الحادث، ولم يصنّفنه كشكل من أشكال العنف، لأنهنّ لم يعتبرن أنّ هذا الحادث ينتهك أي قاعدة حزبية، أو اعتقدن بأنّ هذا السلوك يشكّل جزءاً من «السياسة الاعتيادية» ضمن الحزب. مع ذلك، أفادت النساء أيضاً أنهن إذا تعرّضن لعنف بسبب نشاطهنّ السياسي، فسيكنّ على أتم الاستعداد لطلب الدعم من سلطة حزبية. في المقابل، لن يكنّ مستعدات أبداً للظهور في وسيلة إعلامية للإبلاغ عنه. بالنسبة إلى من أبلغن عن الحادث فعلاً، قالت الأكثرية إنّ الجاني لم يختبر أي عواقب نتيجة سلوكه، مع الإشارة إلى أنّ العديد منهنّ أجبن أيضاً أنهنّ لم يتعرضن لأي عواقب سياسية أيضاً. وعندما سُئلن كيف أثّرت هذه الأحداث على حافزهنّ بمواصلة مشاركتهنّ في السياسة، أجاب القسم الأكبر منهنّ بأنها أثبطت عزيمتهنّ وأثنتهنّ عن التعبير عن آرائهنّ في الدوائر العامة، لا بل دفعتهنّ إلى إقناع نساء أخريات بعدم المشاركة.

العنف ضد المرأة في الانتخابات

العنف ضد المرأة هو أداة تسعى إلى استهداف المرأة والإضرار بها، تُستخدم بطرق متنوّعة في مختلف مراحل الدورة الانتخابية، بهدف ردع المرأة عن المشاركة كمرشّحة، وناخبة، ومسؤولة انتخابات، ومراقبة، ومندوبة حزبية، وناشطة. يخلّف هذا الأمر تبعاتٍ بالغة الأهمية تؤثّر على نزاهة العملية الانتخابية. فعندما تُمنع المرأة من المشاركة بشكل كاملٍ ومتساوٍ في الانتخابات، أكان ذلك عبر الاقتراع أم تنظيم الحملات أم ممارسة حقوقها السياسية والمدنية، تمسي العمليات الديمقراطية باطلة.

يجمع تعريف العنف ضد المرأة في الانتخابات بين تعريف الأمم المتحدة للعنف ضدّ المرأة وتعريف العنف الانتخابي:

العنف الانتخابي: يُعرَّف النزاع والعنف في الانتخابات باستخدام أو التهديد باستخدام القوّة لإلحاق الضرر بالممتلكات أو الأشخاص المشاركين في العملية الانتخابية، بنية التأثير على أداء أصحاب المصلحة المعنيين بالانتخابات و/أو التأثير على العملية الانتخابية. يمكن أن يتّخذ العنف الانتخابي عدة أشكال مثل الاستغلال النفسي، والتهديد، والاعتداء الجسدي، والابتزاز، وتدمير الممتلكات، أو الاغتيال.

مع أنّ العنف الانتخابي يمكن أن يستهدف الرجال والنساء على السواء، من الضروي الاعتراف بأنّ هذا النوع من العنف المعمّم يمكن أن يخلّف تأثيراً أكبر وغير متناسب على المرأة أيضاً كونها تملك مركزاً ثانوياً في المجتمع وتكون أكثر عرضةً للهجمات. يرتبط هذا الضعف المتزايد الذي تعاني منه المرأة بالحواجز الهيكلية المرتكزة على النوع الاجتماعي التي تؤثّر على مشاركة النساء. على سبيل المثال، مع أنّ العنف الذي شهدته الكوت ديفوار في فترة ما بعد انتخابات 11/2010 أصاب كلاً من الرجال والنساء، أظهرت أبحاث منظمة «نساء ناشطات من الكوت ديفوار» (OFACI) أنّ المرأة كانت الضحية الأولى للأعمال الانتقامية الحزبية. فلما كانت المرأة أكثر تواجداً في البيت لرعاية أطفالها، كانت أكثر تعرّضاً للهجمات التي طالت المنازل وفريسةً أسهل من الرجل. كما كان يصعب عليها الهروب بسرعة كونها كانت مسؤولةً عن أطفالها.

العنف ضد المرأة في السياسة في لبنان

مع أنّ القوانين اللبنانية تنصّ على بعض العناصر المتعلقة بالعدل بين الجنسين، ما زالت هناك تفاوتات كبيرة بين الجنسين.

- لا تعرّف القوانين اللبنانية بمعظمها العنف الجنسي. ولا يحدّد قانون العقوبات «الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي»، لكنه ينظر في عدد من الجرائم ضمن سياق العنف الجنسي.
- صادق لبنان على اتفاقية سيداو عام 1997. لكنه تحفظ على المادة 9 (2) (المتعلقة بالحقوق المتساوية على صعيد منح الجنسية إلى الأطفال)، والمادة 16 (1) (ج)، (د)، (و)، (ز) (المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية)، والمادة 29 (1) (إدارة الاتفاقية والتحكيم في حال نشوء خلاف).
- تنصّ المادة 7 من دستور العام 1926 على أنّ كل اللبنانيين سواء أمام القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية. لكن ما من إشارة محدّدة إلى المساواة على أساس الجنس أو المساواة بين الجنسين. لكنّ الدستور لا يحظّر التمييز على أساس نوع الجنس أو النوع الاجتماعي.
- لا يحظّر قانون العمل التحرّش الجنسي في مكان العمل. أما قانون العقوبات، فيتضمّن عقوبات على بعض الأفعال غير اللائقة التي يمكن أن ينطبق عليها وصف التحرّش الجنسي، كالمواد 385، 507، 519 و532.

قراءات إضافية:

«ليس الثمن: الحدّ من العنف ضد المرأة في السياسة، دليل البرنامج» #NotTheCost
https://www.ndi.org/sites/default/files/not-the-cost-program-guidance-final.pdf

«لا أطراف في العنف: تحليل العنف ضد المرأة في الأحزاب السياسية»
https://www.ndi.org/sites/default/files/2019%20VAW-PP%20Compendium%20Report.pdf

«أصوات من دون عنف: دليل مراقبي الانتخابات إلى معالجة العنف ضد المرأة في الانتخابات»
https://www.voteswithoutviolence.org/sites/voteswithoutviolence.demcloud.org/files/Votes-Without-Violence-Toolkit.pdf

«إطار تقييمي لأصوات من دون عنف» https://www.ndi.org/sites/default/files/Assessment%20Framework.pdf

«العنف ضد المرأة في الانتخابات»
https://www.ifes.org/sites/default/files/2016_ifes_violence_against_women_in_elections.pdf

«العنف ضد المرأة في السياسة»
https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2014/6/violence-against-women-in-politics

«تقرير جديد يظهر نطاق التحرّش الإلكتروني، والاستغلال الرقمي، والتعقب السيبراني.»
https://datasociety.net/blog/2016/11/21/online-harassment/

«ابتعاد المزيد من النساء عن السياسة بعد معاملة جوليا جيلارد بشكل سيء»
https://www.adelaidenow.com.au/news/south-australia/more-women-turning-off-politics-after-julia-gillard-was-badly-treated/news-story/321177664cf100e0316704bad5c5f8a6

«التحيز ضد المرأة، التحرش والعنف ضد النائبات النساء» http://archive.ipu.org/pdf/publications/issuesbrief-e.pdf

الدرس التاسع
التعاون والتضافر

بمجرّد أن نفهم كيفية الاستفادة من مبادئ الديمقراطية، يصبح بإمكاننا تنظيم أنفسنا بغية العمل يداً بيد بهدف تحقيق التغيير المجتمعي. وسواء أكان ذلك من خلال المطالبة بتمثيل أكثر شمولية في صفوف ممثلينا المنتَخبين، أم عبر المطالبة بتحسين الخدمات الحكومية، فإننا جميعاً نزداد قوةً بفضل العمل الجماعي. حتى في حال نشوء خلاف بين أفراد أو مجموعات- لا بل خاصةً في هذه الحالة- حريّ بنا أن نجد سبلاً للتنسيق في ما بيننا بغية تحقيق الأهداف المشتركة.

لكن ما هو التنظيم؟[61]

وفقاً للخبير في شؤون التنظيم السياسي والجماهيري، د. مارشال غانز من جامعة هارفرد، وشبكة التغيير الريادي، ومعهد التنظيم الجديد، «التنظيم هو القيادة التي تمكّن الأشخاص من تحويل الموارد الموجودة بحوزتهم إلى القوة التي يحتاجون إليها من أجل تحقيق التغيير المرجوّ. يتعلق التنظيم المجتمعي، في جوهره، بالأشخاص، والقوة، والتغيير: فهو يبدأ بالأشخاص والعلاقات، ويركّز على تبديل مواطن القوة، ويهدف إلى تحقيق تغيير دائم.»

يرتكز تنظيم الأشخاص من أجل بناء القوة اللازمة لتحقيق التغيير على **خمس ممارسات قيادية أساسية**:

1. **صياغة قصة** حول السبب الذي يدعونا إلى القيادة، وقصة عن المجتمع المحلي الذي نأمل استقطابه، ولماذا نحن متّحدون، وقصة عن السبب الذي يدعونا إلى التحرّك.
2. **بناء العلاقات المدروسة** كأساس للعمل الجماعي الهادف.
3. إنشاء هيكلية **لتوزيع القوى والمسؤوليات**، تعطي الأولوية لتطوير القيادة.
4. إعداد استراتيجية لتحديد كيف **يمكن لمواردك إيجاد القوى اللازمة من أجل تحقيق الأهداف الواضحة.**
5. ترجمة الاستراتيجية إلى **عمل قابل للقياس، وتحفيزي، وفعال.**

التنظيم ليس عملية خطية. مع ذلك، يستخدم منظمو القواعد الشعبية الممارسات الثلاث الأولى (القصص، العلاقات والهيكلية)

61 هذه الفقرة منقولة بتصرف عن:
"Organizing: People, Power, Change," Dr. Marshall Ganz, the Leading Change Network, and the New Organizing Institute

لبناء القوّة ضمن مجتمع محلي، في حين تتعلق الممارستان الأخريان (الاستراتيجية، العمل) بكيفية الاستفادة من هذه القوة لتحقيق التغيير.

الأشخاص

السؤال الأول الذي يطرحه المنظِّم هو «**من معي؟**» لا «**ما هي المشكلة؟**». فالتنظيم لا يتِعلق بحلّ مشاكل المجتمع المحلي أو المناصرة من أجل قضية بالنيابة عنه، بل بتمكين الأشخاص الذين يواجهون مشكلة من حشد مواردهم الخاصة لحلّها. في هذا الإطار، يمكن القول إنّ المناصر الماهر يضع الأشخاص والمجتمع المحلي في صلب عمله.

تتمثّل وظيفة المنظّم بتحويل **مجتمع محلي**- أي مجموعة من الأشخاص الذين يتشاطرون قيماً أو اهتماماتٍ مشتركة- إلى **جمهور انتخابي من مناصري قضية معيّنة**- أي مجتمع من الأشخاص الذين يعملون معاً للوصول إلى هدف مشترك. أما الفرق بين المجتمع المحلي وجمهور المناصرين، فهو الالتزام بالتحرّك تدعيماً للأهداف المشتركة. على سبيل المثال، قد يتمثل المجتمع المحلي بسكان بلدة معارضين لمشروع بناء سدّ جديد، في حين أنّ جمهور المناصرين يتألّف من سكّان البلدة المعارضين للسد الذين وقّعوا على عريضة كتحرّك هادف إلى منع بناء السدّ.

القوّة

يركّز التنظيم على القوى الموجودة: من يملكها، ومن لا يملكها، وكيف يمكن حشد ما يكفي منها لتبديل علاقات القوى وتحقيق التغيير. يدرك المنظّمون أنّ السلطة تنبع من التفاعل بين المصالح والموارد. هنا، يمكن تعريف المصالح على أنها ما يحتاج إليه الأشخاص أو ما يريدونه (مثلاً، حماية نهر، البقاء في منصب عام، جني الأموال)، في حين أنّ الموارد هي الأصول (مثلاً، الأشخاص، الطاقة، المعارف، العلاقات، والأموال) التي يمكن استخدامها بسرعة، في حال تمّ التنظيم بنجاح، بغية تحقيق التغيير المطلوب أو المرجوّ.

لضمان نجاح جهود التنظيم، أياً كانت، من الضروري فهم طبيعة القوى، ومعرفة أنك ستكون بحاجة إلى تبديل علاقات القوى من أجل تحقيق التغيير. استناداً إلى المثال المذكور أعلاه، قد يطرح الجمهور المعارض للسد أسئلةً هدفها «تعقب مصدر السلطة»، للاستفسار عن العلاقة بين الجهات الفاعلة، وخاصةً عن مصالح هذه الجهات وموادرها في ما يتعلق بنضاله ضد السدّ.

على سبيل المثال، قد يطرح أسئلةً مثل: ما هي مصالحنا أو ماذا نريد؟ من يملك الموارد المطلوبة لتحقيق هذه المصالح؟ ما هي مصالحه أو ماذا يريد؟ من خلال ذلك، قد يدرك سكّان البلدة أنّ مجلس بلديّتهم جهة فاعلة أساسية، وأنّ أعضاء المجلس البلدي يريدون البقاء في مناصبهم، وبالتالي يحتاجون إلى الأصوات لكي ينجحوا في ذلك، مما يعني أنّ موارد جمهور المناصرين تضمّ في هذه الحالة الأشخاص، والعلاقات، والأصوات التي يمكن أن تبدّل علاقة القوى هذه وتساهم في تحقيق التغيير.

التغيير

يجب أن يكون التغيير محدّداً، وملموساً، وكبيراً. فلا يخفى على أحد أنّ التنظيم لا يتعلق «بنشر التوعية» أو كتابة الخطابات، بل بتحديد هدف واضح وحشد مواردك المتوافرة من أجل تحقيقه. إذاً، بما أنّ التنظيم يتعلق بتمكين الآخرين من تحقيق التغيير، وبشكل أكثر تحديداً، بإقناع مجموعة أشخاص ذوي مصالح مشتركة بالالتزام بالعمل من أجل تحقيق أهدافهم المشتركة، فمن بالغ الأهمية أولاً تحديد ما هي هذه الأهداف على وجه الدقة.

استئناساً لمثال مشروع السد أعلاه، على الجمهور المتضامن ضد السد أن يحدّد أهدافاً واضحة وقابلة للقياس. لاحظ الفرق بين «هدفنا هو إيقاف السد» مقابل «هدفنا هو الضغط على المجلس البلدي، من خلال الطَّرق على الأبواب، وتنظيم المناسبات، وكتابة الافتتاحيات في الصحف لحمل سكان البلدة على توقيع عريضتنا، من أجل إقرار طلبنا بإيقاف مشروع السد.»

العناصر الأساسية للتعاون ومضافرة الجهود[62]

مرّةً جديدة، التنظيم هو القيادة التي تمكّن الأشخاص من تحويل الموارد المتوفرة لديهم إلى القوة التي يحتاجون إليها من أجل تحقيق التغيير الذي يريدونه. لكن أولاً، ما الداعي إلى التنظيم ضمن فرق؟ من خلال العمل في فرق، يمكن للمنظّمين تحقيق أهداف أكبر عبر الاستفادة من المجموعة المتنوّعة من الموارد (كالمهارات والمعارف) التي يحملها أشخاص عدة إلى الفريق. والأهمّ من ذلك، من خلال العمل ضمن فرق، ننسج علاقات مع زملائنا في الفريق، مما يسهّل ويعمّق التزامنا بالتحرّك والعمل.

ما هي الصفات المشتركة بين الفرق الفعالة؟

بشكل عام، تملك الفرق الفعالة ثلاثة عناصر مشتركة: هدف مشترك، أدوار مترابطة، ومعايير واضحة.

- الهدف المشترك. يجب أن يكون الفريق واضحاً بشأن الهدف الذي أنشئ لأجله، ومع من سينفّذه (جمهور مناصري القضية). ويجب أن يكون هذا الهدف واضحاً وسهل الفهم، مع ضرورة أن يكون مهماً وباعثاً على التحدي بالنسبة إلى أعضاء فريقك. فضلاً عن ذلك، يجب أن يكون أعضاء الفريق قادرين على التعبير عن هدفهم المشترك. على سبيل المثال، من الأهداف التنظيمية المقنعة الردّ على الظلم واستئصاله. عند تحديد الهدف المشترك، تتمثل الخطوة الأولى بتحديد الأشخاص الذين تريد تنظيمهم- أي جمهور مناصري هذه القضية أو مجتمع الأشخاص الذين يقفون صفاً واحداً من أجل تحقيق هدف واحد. فضلاً عن ذلك، يجب أن يكون الهدف المشترك قابلاً للقياس: فيحتاج فريقك إلى أهداف واضحة لقياس مدى تقدّمه.

- الأدوار المترابطة. يجب أن يتمتع كل عضو في الفريق بمسؤولية أو مهمّة يساهم عبرها في تحقيق الهدف الأكبر. ففي الفريق الفعال، لا يقف أحد على الحياد. يضمّ الفريق الناجح مجموعةً متنوّعةً من الهويات، والخبرات، والآراء، لضمان تحقيق الاقتراحات الأقرب إلى الواقع.

- المعايير الواضحة. يجب أن يحدّد فريقك توقعات واضحة حول كيفية تنظيم نفسه. فكيف ستقوم بإدارة الاجتماعات، والاتصالات المنتظمة، والقرارات، والالتزامات؟ والأهم من ذلك، كيف ستعالج انتهاكات القواعد الأساسية لكي تبقى هذه القواعد فاعلة ومشروعة؟ من الأرجح أن تحقّق الفرق أهدافها إذا كانت تعتمد قواعد تشغيلية واضحة وصريحة. فمن شأن تحديد المعايير في وقت مبكر عند تشكيل الفريق أن يوجّه فريقك نحو الطريق الصحيح منذ مراحله الأولى، أي عندما يبدأ الأعضاء بتعلّم كيفية التعاون والعمل معاً. وفوق ذلك، إذا وضّحت هذه المعايير بشكل صريح، سيتمكّن الفريق من إجراء مناقشات مفتوحة بشأن مجريات الأمور. كما يمكن للفريق أن يحدّث هذه المعايير وينقّحها بينما يعمل يداً بيد من أجل تحسين علاقات العمل.

تمرّ الفرق، عند تشكيلها، بخمس مراحل من التطوّر، تُعرف بالتكوين، والعصف الذهني، ووضع المعايير، وأداء المهام، والتأجيل. من هنا، سيكون من المفيد التعاون مع أعضاء الفريق لتطوير حسّ بالقيادة المشتركة بغية مساعدة الفريق على الانتقال عبر هذه المراحل بنجاح:

1. **التكوين** هو عملية بناء هيكلية الفريق. يتطلّع الفريق إلى القائد للحصول على التوجيه.

2. **العصف الذهني** هو عملية تنظيم المهام. عند هذه المرحلة، تهيمن المسائل المتعلقة بالقيادة، والسلطة، والمسائل الهيكلية.

62 المرجع نفسه.

3. **وضع المعايير** هو عملية تحديد طرق جديدة للتعاون وتنفيذ الأعمال معاً. فمع تطوير الفريق لحسّ التماسك والاتساق، تتحوّل القيادة من عضو مسؤول «واحد» إلى قيادة مشتركة.

4. **أداء المهام** هو عندما يصبح الفريق جاهزاً للعمل تماماً. عند هذه المرحلة، يتّسم الفريق بالمرونة، في ظل تكيّف الأفراد مع احتياجات بقية أعضاء الفريق.

5. **التأجيل** أي عندما يبدأ الزخم بالتراجع، فيكون أعضاء الفريق جاهزين للمغادرة، مما يتسبّب بتغييرات كبيرة في بنية الفريق وأعضائه وهدفه.

ديناميات القوى الخاصة بالفريق

إنّ تحديد ديناميات الفريق وعلاقات القوى الخاصة به يخلّف تأثيراً على مستوى التنسيق والتعاون. في هذا الإطار، أنت تملك القدرة على عقد اجتماعات أكثر شمولية واحتضاناً للأصوات كافة، أو المشاركة في مثل هذا النوع من الاجتماعات. من هنا، إليك في ما يلي بعض الطرق لإبراز ديناميات القوى ضمن الفريق أو إدارتها خلال الاجتماعات:

- **افترض أنّ ديناميات القوى تكون حاضرةً دوماً في الاجتماعات**. صمّم جدول أعمال الاجتماعات بحيث تُشرك مختلف الأصوات والآراء. شجّع الأشخاص برفق على المبادرة إلى القيادة والمشاركة، لا سيما إذا كانوا من فئة لطالما عانت إقصاءً بسبب السنّ، أو الطائفة، أو الإثنية، أو النوع الاجتماعي، أو عوامل أخرى. شجّع الأشخاص الذين لطالما تمتعوا بأشكال السلطة الرسمية على الإصغاء أكثر من الكلام.

- **ابنِ ثقافةً من التعاون ضمن الاجتماعات**. فكّر في الاجتماعات على أنها فرصة متاحة أمام الفريق لنسج العلاقات، وتعلّم القيادة، وتصميم العمليات الجيدة، ومكافحة أوجه استخدام السلطة بشكل غير صحي. صمّم اجتماعاتك آخذاً في الاعتبار تسهيل نسج العلاقات، وإيجاد شعور بالفرح والإبداع. شجّع على الصدق، والإفصاح عن المشاعر، والدعوة إلى تقبّل الأشخاص عوضاً عن إقصائهم، من خلال إيجاد مساحات يشعر فيها الأشخاص بأنّ هناك من يصغي إليهم ويراهم، ويختبرون حساً بالانتماء والترابط.

- **ناقش مسألة السلطة بشكل صريح ضمن الاجتماعات.** تناقش وفريقك بشكل صريح في السؤال التالي: كيف سيستفيد فريقنا إذا تشاركنا السلطة؟ ذكّر الأشخاص بأنّ السلطة ليست قالب حلوى بقطع محدودة، بل يمكن أن تتوسّع، فتكون غير محدودة، وقابلة للتشارك بين الأشخاص والقادة. لكن، في هذه الحالة، يجدر بالأشخاص/المجموعات الذين يتمتعون بالمزيد من السلطة، أو بسلطة على غيرهم، أن يتخلوا عن بعضٍ من هذه السلطة، لكي يتمكن الآخرون من المشاركة بشكل أكثر إنصافاً. ومع أنه يمكن تشارك السلطة، يجب أن يعترف أصحاب السلطة أولاً بأنّ هذا الأمر قد يخفّف سلطتهم كأفراد، لكنهم سيتمكّنون لاحقاً من تعزيز سلطتهم كمجموعة.

- **تذكّر أنّ السلطة هي تركيبة اجتماعية**. يمكنك تصميم مساحات يختبر فيها الأفراد والمجموعات سلطتهم وسلطة غيرهم بشكل مختلف. كن استباقياً بشأن الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز سلطة الأشخاص الذين لا يشاركون عادةً في النقاش. تحدَّ المجموعة لكي تهتمّ بالخبرات التي تتأتى عن التجارب الحية قدر ما تهتمّ بالخبراء أصحاب النظريات والبيانات الرسمية. واحرص على أن يكون الأشخاص المتأثرون بالقضايا التي تعمل عليها موجودين في صميم النقاش، وأن يتقلدوا، مع الوقت، أدواراً أساسية.

- **إذا كنت ميسّر الاجتماع، استغل دورك بشكل هادف ومدروس.** لا تسيطر على النقاش. لا تقترح الأفكار كلها. حافظ على أكبر قدر ممكن من الموضوعية، مع العلم أنك لن تتمكن من أن تكون حيادياً تماماً. إذا كنت تريد المساهمة بفكرة

أو تجربة، أخبر المجموعة أنك ستنتقل من دور الميسّر لكي تعبّر عن رأيك كفرد، ثم تعود إلى دورك كميسّر. حدّد من يمكنه تيسير الاجتماعات ومن لا يستطيع ذلك. يمكن لميسّري الاجتماعات أن يغيّروا نتيجة اجتماع ما استناداً إلى طريقة تصميمه وإدارته فقط لا غير. من شأن تبديل الميسّرين ومساعدة الأشخاص على تعلّم كيفية تيسير الاجتماعات وإدارتها أن يوزّع مكامن السلطة على عدة أشخاص، ويضفي المزيد من الحيوية والديناميكية على الاجتماعات.

صنع القرارات ضمن الفريق

عند التنسيق كفريق، يجب أن تكون قادراً على التواصل مع الآخرين بشكل فعال وأن تتّخذ القرارات بطريقة بناءة. في بعض الأحيان، سيختلف أعضاء الفريق في الرأي. من الضروري أن تكون مستعداً لمثل هذه الحالات لكي تتمكّن من معالجتها بشكل بناء.

نوع عملية صنع القرار	الوصف	توجيهات للاستخدام
صنع القرارات بطريقة تشاركية	يتيح هذا الأمر لكافة الأشخاص في الفريق أداء دور في عملية صنع القرارات، كما يضمن أنّ القرارات تلبّي احتياجات معظم الأشخاص في الفريق.	• يجب أن يتّفق كافة أعضاء المجموعة على تحقيق توافق في الآراء • يجب أن تكون العملية واضحة • يجب أن يتم تخصيص وقت كاف • يجب أن يكون قراراً مهماً أو أساسياً
صنع القرارات بالأغلبية	يصوّت أعضاء الفريق، ويتمّ اتّخاذ القرار الذي اختارته أغلبية الأعضاء.	• خيار مفيد عندما تدعو الحاجة إلى اتّخاذ القرارات بسرعة، لكن مع الاستفادة في الوقت عينه من مساهمة المجموعة.
صنع القرارات بشكل فردي	يتّخذ شخص واحد القرارات بالنيابة عن الفريق.	• خيار مفيد عند تنفيذ المهام الروتينية • خيار مفيد عند استخدامه لماماً في الحالات الطارئة

بناء الحركات الاجتماعية الشمولية

عندما يتعلق الأمر بإحداث تغيير، نادراً ما تستطيع تحقيق أهدافك إذا عملت بمفردك. فكّر في القضية أو المشكلة التي تستدعي منك التحرّك. كيف تؤثّر هذه القضية على الأشخاص الآخرين في مجتمعك المحلي؟ كيف يمكنك تشجيعهم على مضافرة جهودهم معك؟ لماذا يُعتبر الوقت مناسباً الآن للدفع باتجاه التغيير؟ قد تكتشف أنّ الآخرين محبطون بسبب فشلهم في السابق أو عدم ثقتهم بقدراتهم. كقائد، يعود إليك أن تحفّزهم على المشاركة والالتزام بذلك قدر ما يستغرقه الأمر بغية تحقيق هدفك.

عند عملك مع أشخاص آخرين، تتمتع بسلطة أكبر مما كنت لتفعل لو كنت تعمل وحدك. من فوائد العمل الجماعي تسليط الضوء على الدعم الشعبي الذي تحظى به قضيتك. فيمكن لمجموعات الأشخاص، إذا ما تمّ تنظيمهم، أن يستفيدوا من عددهم

للضغط على أولئك الموجودين في السلطة بغية دعم القضايا التي تحتلّ الأولوية بالنسبة إليهم. أما الفائدة الأخرى، والأكثر أهمية ربما، فهي أنه من خلال العمل معاً من أجل تحقيق هدف مشترك، ينسج المواطنون روابط في ما بينهم. يُعرف هذا الأمر برأس المال الاجتماعي، وهو يساهم في تحفيز المجتمعات وتوحيدها كما يشجّعها على المحافظة على نشاطها حتى وقت طويل.

يمكن أن توفّر الفرق القيادية أيضاً الإطار الأفضل لمساعدة الأشخاص على العمل معاً. فيساعد الفريق القيادي المترابط في توطيد العلاقات بين الناشطين، كما يضمن عدم تأثّر العمل بسبب ترنّح أحد القادة تحت ثقل الأعباء، أو انعدام التوجيه بسبب كثرة المسؤولين. في الفريق القيادي المترابط، يتحمّل كل فرد بعض المسؤوليات، من دون أن يتمتع شخص واحد بالهيمنة على الفريق ككل. في هذا الإطار، يكون المنظّم (هذا أنت!) مسؤولاً عن تحديد أشخاص آخرين ملتزمين بأهداف تغيير مماثلة، بغية أداء أدوار قيادية في مجالات مختلفة من العمل.

الحركات الاجتماعية عبارة عن تشكيلات واسعة من المجموعات والأفراد الذين يعملون، بشكل جماعي وهادف ومستمر، بغية الدعوة إلى التغيير. تنبثق الحركات التي تركّز على إحداث تغيير رداً على عدم تحقيق المطالب الاجتماعية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية. يمكن أن تشكّل الحركات قوة بارزة تتحدى أوجه انعدام المساواة والإقصاء في المجتمع، كما تقترح نماذج ورؤى جديدة لكي تكون علاقات القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أكثر عدلاً ومساواةً. بطبيعة الحال، إذا كانت الحركة شمولية عند تأسيسها وخلال تنفيذ أنشطتها، فستنجح في بناء الشرعية وحشد الدعم، لا سيما وأنّ الكثيرين سيشعرون أنّ همومهم ومطالبهم مجسّدةً في عمل الحركة. في هذا الإطار، يمكن تنفيذ الخطوات التالية من أجل تأسيس حركات اجتماعية عادلة وشمولية:

- **الاعتراف بالثقافة السائدة، وديناميات القوى، والتسلسل الهرمي ضمن الحركات وتغييرها:** يؤدي الكشف عن طريقة ممارسة السلطة إلى الطعن في ديناميات القوى الكامنة التي تجعل المشاركة في الحركة غير مريحة أو غير محتملة بالنسبة إلى النساء، والشباب، ومجتمع الميم، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المهمّشين الآخرين.

- **دعم العمل الناشط داخلياً لتحقيق التغيير.** من شروط دعم مبادرات حماية وتوسيع حقوق الآخرين ضمن الحركة، دعم القوة الجماعية لفئة محدّدة (مثلاً الشباب، النساء، مجتمع الميم) وصناع التغيير الأفراد، أو بناء حس القيادة، أو إعداد البرامج والكتل الداعية إلى المساواة.

- **الحدّ من إفلات مرتكبي العنف الجنساني من العقاب.** تشمل مساءلة أعضاء الحركة على التصرف اللاأخلاقي المتعلق بالعلاقات بين الجنسين قضايا مثل العنف الأسري أو التحرّش الجنسي، فضلاً عن ضرورة تحدي قادة الحركة لكي يتّخذوا موقفاً ضد التمييز أو العنف ضمن الحركة.

- **تطوير السياسة وتقديم الحجج.** يشمل اتّخاذ موقف قوي من إجحافات ومظالم محددة إدراج حقوق المجموعات ومسألة العدالة بشكل واضح في جداول أعمال الحركات، وإيجاد فسحات للنقاش حول ما يعنيه التركيز على النوع الاجتماعي، والشباب، ومجتمع الميم إلخ. في سياقات مختلفة ضمن الحركة.

- **بناء التحالفات الشمولية وتحديد قضية مشتركة.** لإيجاد قضية مشتركة مع أصحاب السياسات المختلفة في الحركات الاجتماعية، يجب تقبّل النقد وتوفّر الرغبة في الإصغاء وتحقيق التغيير. كما يُعتبر التحليل المتعدد الجوانب أداةً مفيدةً لتحديد كيفية تقاطع مختلف محاور السلطة ضمن الحركة.

تأسيس حركات اجتماعية شاملة للجنسين

وفقاً لبريدج، وهي شركة متخصصة في الأبحاث التنموية والجنسانية، هناك خمسة تحديات أساسية تواجه الحركات الاجتماعية عند دمج المنظور الجنساني:[63]

1. **التقليل من أهمية المساواة بين الجنسين.** من الشائع أن يجادل الكثيرون بأنّ المرأة ناشطة في الحركة منذ البداية، وبالتالي فإنّ قضايا المرأة لا تتطلّب اهتماماً خاصاً، أو أنّ الخطوات الهادفة المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة والشؤون الجنسانية غير مهمّة لأنّ الحركة تدعو أصلاً إلى الديمقراطية أو الدمج.

2. **الأفكار المغلوطة والراسخة المتعلقة بأدوار الجنسين.** تبرز الأدوار الجنسانية التقليدية حتى ضمن الحركات التقدمية. فما زال البعض ينظر إلى المرأة متوقعاً منها أن تتولى مهامّ تقديم الرعاية أو أداء دور إداري. يمكن أن تؤدي الأفكار المغلوطة والراسخة المتعلقة بأدوار الجنسين إلى إفلات أصحاب السلوك التمييزي، أو المتحيّز، أو العنيف ضد المرأة والأقليات، من العقاب.

3. **الأفكار المغلوطة والراسخة المتعلقة بالمعايير الجنسانية.** يمكن استغلال الأفكار المتعلقة بالتقاليد والثقافة والدين لتهميش وإسكات من يجهر بالصوت ويعبّر عن رأيه بشأن علاقات القوى القائمة على النوع الاجتماعي في بعض الأمكنة كالأسرة مثلاً.

4. **اعتبار النوع الاجتماعي أولويةً قابلة للتغيير.** تُحال الأولويات الجنسانية، في أغلب الأحيان، إلى البند الأخير في جدول أعمال الحركة، أو يُنظر إليها على أنها نوع من «المقايضة» أو أولوية يمكن الاستغناء عنها في الحالات التي تهدّد فيها المساواةُ بين الجنسين التضامنَ مع جماهير انتخابية أخرى أو إمكانية دعم طلبات مختلفة.

5. **المحافظة على الزخم اللازم لتحقيق التغيير.** حتى مع نجاح الحركات في جذب الأعضاء النساء وبناء القيادة النسائية، من الصعب في أغلب الأحيان استدامة التقدّم والمحافظة على مقاربة متعددة الجوانب تضمن الاستمرار في التركيز على حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي.

إذاً ما هو شكل الحركة الاجتماعية الشاملة للجنسين؟ وفقاً لشركة بريدج، الحركة الاجتماعية العادلة بين الجنسين:[64]

- تؤكّد أهمية معالجة التفاوت بين الجنسين، كونه جزءاً لا يتجزأ من العدالة للجميع، لا بل تعتبر ذلك أولويةً واضحةً من أولويات العمل.
- توجد بيئةً إيجابيةً للتفكير الداخلي والعمل من أجل حقوق المرأة والعدالة بين الجنسين.
- توفّر دعماً حثيثاً ورسمياً لمشاركة المرأة وقيادتها في مختلف مجالات عمل الحركة.
- تعالج بشكل متّسق العنف الجنساني من دون أن تتسامح على الإطلاق مع التحرّش الجنسي في مكاتب الحركة.
- تقيّم مدى التحيّز الجنساني في أدوار الحركة وتعيد توزيع المهام بناءً على معايير عادلة بين الجنسين.

63 Jessic Hord, "Gender and Social Movements," BRIDGE, 2013.

64 المرجع نفسه.

- تمكّن كلاً من الرجال والنساء من المشاركة بشكل كامل، مع مراعاة مهام الرعاية والدور الإنجابي للمرأة.
- تأخذ في الاعتبار ردود الفعل العكسية والمعارضة الخارجية التي يواجهها الناشطون، وما يرتبط بها من أبعاد قائمة على النوع الاجتماعي.
- تراعي الهويات الجنسانية الخاصة ببيئة محدّدة، وهويات المتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين، وتغيّر النظرة إلى النوع الاجتماعي في الحياة الاجتماعية والعمل الناشط.

الوحدة الرابعة
المناظرة والحوار

الدرس الرابع
ما هي المناظرة؟

منقول بتصرف من:
"Welcome to Debate" by Marcin Zaleski, IDEA — International Debate Education Association, 2011.

ما هي المناظرة؟

المناظرة عملية تحدث في أطر مختلفة: فقد تكون ذات طابع غير رسمي (كنقاش تجريه أسرة حول مائدة العشاء) أو رسمي (في مجلس النواب). تحدّد هذه الأطر والبيئات المختلفة هيكل المناظرة ووظيفتها. في أغلب الأحيان، لا يكون للنقاش بين أفراد الأسرة أي وظيفة أخرى ما خلا التسلية و«قتل الوقت» بينما يتناولون وجبة لذيذة. أما المناظرة داخل برلمان، فنقاش رسمي يدور عادةً لعرض حجج مختلفة تأييداً لاقتراح أو قرار معيّن، أو رفضاً له، وعادةً ما تنتهي بتصويت رسمي على ذلك الاقتراح أو القرار. للنقاش بين أفراد الأسرة قواعد بسيطة إجمالاً: فلا يتكلّم الأشخاص وفق ترتيب معيّن، ولا يتوانون عن مقاطعة بعضهم، لا بل إنّ النقاش نفسه قد يتوقّف لدى وصول أطباق جديدة إلى الطاولة إلخ. أما المناظرة في مجلس النواب، فغالباً ما تكون رسمية جداً؛ يُمنح فيها المتكلّمون وقتاً محدّداً لعرض حججهم، فيما يحرص رئيس المجلس على عدم حدوث أي مقاطعات، وعدم تجاوز المتكلمين للوقت المخصص لهم.

لأغراض تعليمية، يتمّ تعريف المناظرة على أنها طريقة رسمية لعرض الحجج الداعمة أو المعارِضة لقضية معيّنة (يتمّ عرضها على شكل اقتراح)، وفيها يتفاعل المتناظرون مع بعضهم من خلال عرض وجهات نظرهم والرد على الحجج التي يقدّمها الطرف الآخر. فتتمثّل المهمة الأساسية للمتكلّمين في مناظرة كهذه بإقناع الجمهور (أو هيئة التحكيم في المناظرات التنافسية) بأنّ فريقهم يملك الحجج الأفضل تأييداً لموضوع معيّن أو رفضاً له. فضلاً عن ذلك، يعني مصطلح «الرسمية» أنّ المناظرة تخضع لقواعد محدّدة يجب أن يلتزم بها المتكلّمون في مختلف المراحل. وهي قواعد تتعلّق بصيغة المناظرة نفسها، فتنظّم ترتيب المتكلّمين، ومدة الخطابات وغير ذلك، فضلاً عن سلوك المشاركين في النقاش، أي طريقة تعاملهم مع بعضهم واستخدامهم الحجج، والأمثلة، والوقائع. أما المناظرة غير الرسمية، فتحدث في أماكن عدة، كضمن الأسرة، أو المدرسة، أو مكان العمل. في هذه الأطر، تكون هذه «المناظرات» أقرب في جوهرها إلى المناقشات. تُشكّل المناظرة جزءاً من الأنظمة الديمقراطية. كيف لا وأعضاء الهيئات التداولية، كالبرلمانات والجمعيات التشريعية، يشاركون في مناظرات. فضلاً عن ذلك، يشيع، في العديد من الأنظمة الديمقراطية، تنظيم المناظرات الرسمية بين المرشّحين للمناصب المنتخَبة، كمناظرات القادة في الحملات الرئاسية الانتخابية. فتتقرَّر نتيجة هذه المناظرات بالتصويت، إما في مجلس النواب أو عبر الاقتراع العام من قبل المواطنين.

في العديد من الدول، تشجع المدارس الثانوية والجامعات طلابها على المشاركة في مناظرات تنافسية قائمة على قواعد معيّنة. فيكون هذا النوع من المناظرات أشبه بمباراة بين فريقين، تجري بناءً على قواعد واضحة (على غرار مباراة رياضية تقريباً)، وفيها يؤيّد أحد الفريقين اقتراحاً معيّناً فيما يعارضه الفريق الآخر. تبدأ المناظرة التنافسية بقرار، أو بعرض بسيط لموضوع يخضع لتحليل نقدي من قبل كلا الفريقين. يتكلّم الفريق المؤيّد للقرار أولاً، فيُشار إليه باسم فريق الموالاة (بما أنه موالٍ لتطبيق قرار

معيّن). بعد ذلك، على الفريق الآخر معارضة الحجج التي أدلى بها فريق الموالاة، ثم عرض حجج أخرى تطعن في اعتماد هذا القرار (ويُشار إليه باسم فريق المعارضة). يُتوقع من كلّ فريق أن يردّ، بشكل مباشر، على الحجج التي عرضها خصمه. يشرف على المناظرة حكم (أو هيئة تحكيم)، يكون طرفاً ثالثاً محايداً، وظيفته الإصغاء بانتباه إلى حجج كلا الطرفين، واتّخاذ قرار بأيها كان الأكثر إقناعاً. يشارك الآلاف من الشباب من مختلف أنحاء العالم في مناظرات تنافسية ومباريات نقاش محلية ووطنية ودولية؛ لا بل هناك الكثير من المنظمات التي تشجّع على ثقافة المناظرة محلياً ودولياً، كما تنتشر أساليب مناظرة مختلفة باختلاف المنظمات والصيغ الموجودة. تساهم المناظرات التنافسية في تطوير عدة مهارات، لكنّ الهدف الأساسي لدراستها هو تطوير قدرة الفرد على مجادلة موقف معيّن، أكان ذلك دعماً أم رفضاً له، بسهولة متساوية في كلتا الحالتين. يشدّد هذا النوع من المناظرة على أهمية التحضير والتدريب. فتعتمد جودته وعمقه على المستوى المعرفي للمتناظرين ومهاراتهم. مع الوقت، يصبح بإمكان المتناظرين المخضرمين أن يقدّموا الحجج المؤيّدة أو المعارضة لموضوع معيّن بعد فترة تحضير وجيزة جداً.

تعتمد العديد من المجتمعات تقليداً عريقاً من المناظرات العامة التي يمكن أن تشهد مشاركة شخصيات عامة (مثل سياسيين أو قادة إلخ.)، أو أفراد من عامة الناس، أو طلاب. يتمثل الهدف الأساسي من المناظرات العامة بإشراك أفراد من الجمهور في مناقشة قضية مهمة. في هذا الإطار، لا يكون هدف النقاش هو التنافس بين فرق متناظرة، بل نشر التوعية، والتثقيف، والمناصرة. في العديد من المجتمعات، تُعقد المناظرات العامة، بشكل منتظم، في أماكن مخصصة لها، كمجلس عام أو قاعة بلدية، فتصبح عنصراً أساسياً في حياة المجتمع المحلي. يمكن أن تبلغ المناظرات العامة جمهوراً أوسع، إذا ما تمّ بثها عبر الإذاعة أو التلفزيون.

ما الحاجة إلى المناظرات؟

تؤدي المناظرات دوراً أساسياً في بناء المجتمعات المفتوحة والديمقراطية واستدامتها. فمن خلالها، يمكن للمواطنين التعبير عن آراء مختلفة حول مواضيع جدلية، والإصغاء إلى آراء مغايرة أخرى، والتوصّل إلى استنتاجات وحلول للمسائل الخلافية. تمنح المناظرات المواطنين، أكانت تُقام في مجلس نيابي وطني أم قاعة بلدية، فرصةً لعرض سياسات معيّنة وتقييمها بشكل نقدي، من خلال تأييد أو معارضة المقترحات التي قد تؤثّر على حياتهم وحياة بلادهم ومجتمعاتهم. من هذا المنطلق، تشكّل المناظرة أداةً تعليمية قيّمة في التثقيف المدني للطلاب. فهي تُشركهم في نشاط سيحافظون عليه بعد بلوغهم سنّ الرشد، كي يصبحوا مناظرين فاعلين، ومشاركين في مناظرات عامة ضمن مجتمعاتهم المحلية، أو مستمعين مطلعين وذوي حسّ نقدي، كما هي الحال عند المشاركة في جلسة استماع أو مناظرة برلمانية.

من خلال الانضمام إلى برنامج للمناظرات، يدرك المشاركون أهمية إجراء المناظرات المفتوحة والمنطقية، ويبدون اهتماماً بالاطلاع على مختلف أنواع المناظرات التي تجري في الحلقات العامة (كمجلس النواب ووسائل الإعلام). فضلاً عن ذلك، يتمكنون من تحليل جودة هذه المناظرات بعين نقدية، وتحديد الفريق الذي يملك أفضل الحجج، أو الذي يقدّم مقترحات وسياسات أقوى، وتكون لديه فرصة إفادة مجتمعه. تقدّم لنا المناظرات درساً في حرية الخطاب، والتسامح، والديمقراطية، لكنها تطوّر أيضاً مهارات حياتية عدة يمكن استخدامها على مقاعد الدراسة، وأثناء العمل، وفي الحلقات الاجتماعية. فتطوّر المناظرات:

1. مهارات التواصل والتحدّث أمام جمهور. يكتسب الشباب الذين يشاركون في برامج مناظرة ثقةً أكبر بأنفسهم، فيصبحون متحدّثين مقنعين، ويتلاشى خوفهم من التحدّث أمام جمهور.

2. مهارات التفكير النقدي والمحاججة. يشحذ المتناظرون مهاراتهم في التفكير النقدي ويتعلّمون كيفية تطوير حجج أقوى، وتقييم حجج الفريق الآخر بعين ناقدة، وطرح الأسئلة والإجابة عنها، وتقييم الأدلة.

3. مهارات حلّ النزاعات. يتعلم المتناظرون كيفية معالجة القضايا الشائكة بطريقة متحضرة، مع احترام الآراء المخالفة لآرائهم.

4. مهارات البحث. تشترط معظم المناظرات التحضير المكثف والتعلّم أكثر عن موضوع المناظرة، مما يتطلب تحديد مصادر متنوعة واستطلاعها وتقييم أنواع مختلفة من المعلومات.

5. مهارات التنظيم. لما كانت كل مناظرة تتضمّن العديد من الأفكار، والآراء، ووجهات النظر، فمن الضروري أن يحافظ المتناظرون على حسن تنظيمهم، لكي يفهم الجمهور والحكّام الحجج المعروضة وكيف تتناسب مع موضوع النقاش.

6. مهارات الإصغاء وتدوين الملاحظات. عندما يتحدث الفريق الآخر، يجب أن يتمكّن المتناظرون من فهم ما يقوله لكي يردّ عليه فريقهم بإجابات فعالة. كما ينبغي أن يتعلموا كيفية تدوين الملاحظات، وتسجيل الحجج الرئيسية للفريق الخصم، وعرض إجابة متماسكة بناءً على الملاحظات المدوّنة.

7. مهارات العمل ضمن فريق. في العادة، يشارك في المناظرات أكثر من مشارك واحد في كل فريق. وبالتالي، على المتكلّمين أن يتعلّموا كيفية العمل مع شريك أو شركاء، ومدرّب، وزملاء آخرين لهم في الفريق. قد يُطلب منهم إجراء بحوث مسبقاً وإطلاع بقية الفريق عليها. كما عليهم التواصل والتعاون مع بعضهم خلال المناظرة، واقتراح ردود جيدة على حجج الفريق الآخر، وإيجاد الأمثلة المناسبة فوراً، والتفكير في إجابة جيّدة أو سؤال مناسب.

تشكّل المناظرات العامة- لا سيما تلك التي تُنظّم ضمن المجتمعات المحلية- ملتقىً للأشخاص وتساعد على تكوين حسٍّ بالانتماء لديهم. كما تؤمّن بيئةً وديةً ومفتوحةً لمعالجة القضايا الخلافية والمشاكل التي يمكن أن يواجهها مجتمع محلي معيّن.

لا تكتفي المناظرات العامة بإعلام المواطنين وتثقيفهم بشأن مختلف القضايا، بل تحفّزهم على المشاركة في إيجاد الحلول والتطوّع لصالح مجتمعهم المحلي أيضاً. في هذا المنظور، تُروّج المناظرات، بشكل فعلي، للقيم المدنية. فضلاً عن ذلك، ترفع المناظرات العامة، أكانت منظّمة في قاعة البلدية، أم عبر الإذاعة أو التلفزيون، درجة الاهتمام وتشكّل مصدر ترفيه. فتصبح بالتالي جزءاً لا يتجزأ من حياة مجموعة معيّنة، أو المجتمع، أو البلد بأسره.

صيغ المناظرة

لعلّ ما يميّز المناظرة عن غيرها من أشكال تبادل الأفكار- كالمناقشة أو العصف الذهني أو غير ذلك- هو هيكلها الرسمي. لكنّ درجة الرسمية تختلف بين مناظرة وأخرى. على سبيل المثال، تميل المناظرات التنافسية إلى أن تكون رسمية جداً، وذات تصميم صارم جداً، لدرجة أنه يمكن تشبيهها بالمباريات الرياضية التنافسية. مثلاً، تُنظَّم مباريات كرة القدم وفق قواعد أساسية معيّنة، تُحدّد عدد اللاعبين في كل فريق، ومدة المباراة إلخ. كذلك الأمر، للمناظرة التنافسية قواعدها الأساسية التي يُشار إليها عادةً بصيغة المناظرة. تهدف صيغة المناظرة إلى التأكّد من حصول كلا الفريقين على فرصة عادلة بالتعبير عن أفكارهما.

تحدّد صيغة المناظرة عادةً ما يلي: عدد المتكلمين، طول الخطابات وترتيبها، والأوقات المخصصة لطرح أسئلة على المتكلّمين من الفريق المقابل. في العديد من صيغ المناظرات العامة، هناك أيضاً وقت مخصص للجمهور لطرح الأسئلة وعرض الحجج الخاصة به. ومن الصيغ أيضاً ما يتيح للمتكلمين التحضير لفترة محدودة قبل إلقاء خطاباتهم.

في مطلق الأحوال، على كافة صيغ المناظرات، أكانت تنافسية أم عامة، أن تراعي ما يلي:

1. يجب أن تشجّع صيغة المناظرة على تطوير الحجج بشكل منظّم ومتناسق. فبعد أن يعرض أحد الفريقين حججه، يصبح بإمكان الفريق الآخر الرد عليها، قبل أن يحين دور الفريق الأول للإجابة عن هذه الردود، وهكذا دواليك. فضلاً عن ذلك، يجب أن تتضمّن المناظرات فترات لطرح الأسئلة ومشاركة الجمهور. تشمل معظم المناظرات مزيجاً من العناصر التالية:

أ. خطاب بناء الموقف. في هذا الخطاب، يحدّد كلّ فريق موقفه ويشرحه. فتجري العادة أن يمهّد كل مشارك للموضوع ويشرحه، ويعرّف بأي مصطلحات مثيرة للجدل عند الاقتضاء، ثم يعرض حججه الرئيسية.

ب. التفنيد- بعد انتهاء الفريق الأول من عرض حججه، يتوجب على الفريق الثاني أن يردّ عليها بطريقة نقدية، أي أن يعرض حججه المضادة. في مرحلة التفنيد، يقيّم المتناظرون المنطق أو الدعم الذي تستند عليه حجج الفريق الآخر، فضلاً عن تبعات هذه الحجج. يشكّل التفنيد جزءاً مهمّاً جداً في أي مناظرة. فمن دونه، لا وجود للمناظرة، بل مجرّد فريقان يستعرضان وجهات نظرهما، من دون أي تفاعل بينهما، وعلى نحوٍ يؤدي إلى صِدام.

ت. تفنيد التفنيد. تُعرف مرحلة دفاع الفريق الأول عن حججه بعد أن تكون قد خضعت للتفنيد على يد الفريق المعارض بتفنيد التفنيد. وفيها، يرتكز المتكلّم إلى الحجج الذي ذكرها شركاؤه في فريق الموالاة، والتفنيد الذي قام به الفريق الخصم. عند تفنيد التفنيد، يقدّم المتكلّم عادةً أمثلةً/أدلةً جديدة، ويوضّح أي نقاط ملتبسة، كما يقارن بين حجج فريقه والتفنيد الأولي الذي تقدّم به الفريق الآخر.

ث. طرح الأسئلة. يتمّ طرح أسئلة للاستفسار عن بعض المعلومات، أو كشف العيوب، أو تمهيد الطريق لعرض الحجج. فمن خلال تخصيص وقت محدد للأسئلة (ويُشار إلى هذه الفقرة غالباً «بالاستجواب من قبل الخصم»)، أو من خلال السماح بمقاطعة حديث الخصم لطرح الأسئلة (ويُشار إلى ذلك غالباً «بنقاط المعلومات» أو «النقاط» بكل بساطة)، يضيف المتكلمون مستوىً من الإثارة الناجمة عن التفاعل المباشر بين المتكلّمين.

ج. مشاركة الجمهور. من الطرق الممتازة لتشجيع الجمهور على المشاركة وتوسيع نطاق المناظرة ومستوى التفاعل، تخصيص وقت محدّد للجمهور لكي يطرح أسئلة، ويُجري مداخلات وجيزة، أو كلا الأمرين معاً.

ح. وقت التحضير. تتيح بعض صيغ المناظرات وقتاً للمتكلمين لاستجماع أفكارهم وجمع المعلومات اللازمة قبل الإدلاء بخطاباتهم.

2. يجب أن تمنح صيغة المناظرة كل فريق وقتاً متساوياً للكلام، وبالتناوب. فمن المبادئ الأساسية للمناظرات منح فرص متساوية للفريقين لعرض حججهما، مما يعني أنّ إجمالي الوقت الممنوح للفريقين خلال المناظرة يجب أن يكون متساوياً. في معظم المناظرات، تتولى هيئة التحكيم أو شخص معيّن كحارس وقت قياس الوقت المخصص لكل فريق.

3. يجب أن تضمن الصيغة تنفيذ مجموعة متنوّعة من الأنشطة. فبهدف المحافظة على اهتمام المستمع أو المشاهد بالمناظرة، يجب أن تشمل هذه الأخيرة مجموعةً متنوّعةً من الأنشطة: كالخطابات، والأسئلة، وتعليقات الجمهور، من دون أن يهيمن أي نشاط على المناظرة لفترة مطوّلة. وتُعتبر الحاجة إلى اختصار فرص التكلّم وتنويعها شرطاً أساسياً للحفاظ على مناظرة حيوية، لا سيما عند بث المناظرات على الإذاعة أو التلفزيون.

مواضيع المناظرات

من الأرجح أن يخبرك المؤمنون بأهمية المناظرات أنه من الممكن مناقشة أي موضوع ضمن إطار مناظرة. ومع أنّ هذا الأمر صحيحٌ بشكل عام، لا سيما وأنه باستطاعتنا إيجاد الحجج المؤيدة والمعارضة لأي قضية تقريباً، لا تُعدّ كافة القضايا والمواضيع جديرةً بالنقاش. فقد يكون بعضها تافهاً أو غير مهمٍّ، وبعضها الآخر صعباً وتقنياً للغاية، كما يُحتمل أن يكون بعضها مبهماً جداً أو يستقطب اهتمام حلقة ضيّقة جداً من الأشخاص فقط. لذا، سواء أكنت تنظم مباريات في فنّ المناظرة، أو مناظرة عامة، أو مناقشة في صفّ دراسي، فإنّ اختيار موضوع جيّد للنقاش يُعتبر الخطوة الأهم والأصعب أيضاً بالنسبة إلى منظّمي هذا النشاط.

- **يجب أن يكون موضوع النقاش مثيراً للاهتمام.** يعني هذا الأمر، في كثيرٍ من الأحيان، ارتباط الموضوع بقضية معاصرة ومهمّة، أو بأحد مواضيع الساعة الذي يتمّ تناوله بكثرة في الحلقات العامة. يمكن استطلاع عناوين الصحف، والتقارير الإخبارية التلفزيونية، ومقالات الرأي لاستلهام موضوع جيّد للنقاش.

على سبيل المثال، على بلدان العالم زيادة دعمها لمنطقة شرق أفريقيا. تشير هذه العبارة إلى الأحداث الأخيرة التي شهدتها شرق أفريقيا والتي تصدّرت عناوين الصحف عبر العالم، على نحوٍ أثار اهتمام القرّاء والمشاهدين لا في المنطقة فحسب بل في مختلف أنحاء العالم أيضاً.

- **يجب أن يكون موضوع النقاش مثيراً للجدل.** يعني هذا الأمر أن يكون الموضوع قابلاً للنقاش. فمواضيع النقاش الجيّدة تفسح المجال أمام اختلاف الآراء أو تطرح مشكلةً لها الكثير من الحلول والجوانب. لذا، سيكون على كلا فريقي المناظرة إيجاد حجج كافية لدعم موقفهما تجاه موضوع معيّن. من أفضل مواضيع النقاش وأكثرها شعبيةً ما يتعلق بالقضايا التي يتعذّر على المجتمعات والأفراد الاتفاق بشأنها، كالمعضلات الأخلاقية أو السياسية.

على سبيل المثال، يُعتبر تدخل الدولة في الاقتصاد مبرّراً. إذا سألنا مجموعةً من الأشخاص عن رأيهم بهذه القضية، فمن الأرجح أن يعارض بعضهم تدخل الدولة، وأن يؤيده البعض الآخر. وسيكون بمقدور كل فريق توفير الحجج الداعمة لموقفه. من الاحتمالات الأخرى أن تطلب من كلا الفريقين اعتماد موقف مؤيّد لتدخل الدولة، لكن مع الاختلاف على درجة هذا التدخل. يجب أن تكون مواضيع النقاش الجيّدة متوازنة، وأن تقدّم أدلةً كافيةً لتمكين فريقي الموالاة والمعارضة من تطوير حججهما.

يشكّل المثال الوارد أعلاه مثالاً عن موضوع نقاش متوازن، لا سيّما وأنّ كلا الفريقين سيتمكّنان عندئذٍ من إيجاد حجج بنفس درجة القوة. ومن المفترض أن يكون توقع نتيجة هذه المناظرة مسبقاً مَهمّةً عسيرة.

- **يجب ألا يكون موضوع النقاش مبهماً للغاية.** يجب أن يركّز الموضوع على القضايا التي يمكن للمشاركين في المناظرة والجمهور فهمها والتفاعل معها.

على سبيل المثال، يُعتبر موضوع الخدمة العسكرية الإلزامية موضوعاً جيداً للنقاش، خاصةً وأنّ معظم الأشخاص سيفهمون المغزى من اختياره والصراع الناتج عنه. تختار كل دولة كيفية تعبئة قواتها المسلّحة بنفسها. فمن الدول ما يختار التجنيد الإجباري لكافة شبابها، ومنها ما يقرّر إنشاء جيش محترف. كما يمكن أن تقوم بعض الدول باعتماد مزيجٍ من الاحتمالين السابقين.

- **في الوقت نفسه، يجب ألا يكون موضوع النقاش محدّداً جداً وتقنياً أو متخصصاً أكثر من اللازم.** فقد تشكّل بعض المواضيع العلمية خياراً مناسباً للنقاش بالنسبة إلى العلماء أو المتخصصين في مجال ضيّق ومحدّد، غير أنها ستكون معقدة جداً بالنسبة إلى معظم المتكلّمين والجماهير غير المتخصصين. بالفعل، من القضايا ما يولّد نقاشاً على نطاق

ضيّق جداً فقط، مما يعني أنها لن تهمّ إلا مجموعةً صغيرةً جداً من الأشخاص، في حين أنها تبقى مبهمة ومملّة غالباً بالنسبة إلى الجمهور العريض.

على سبيل المثال، يُمكن لمجموعة من علماء الفيزياء التباحث في إمكانية الانتقال عبر الزمن، أو خصائص الفيزياء الكميّة أو غير ذلك، لكنّ هذه المناقشات لن تكون مفهومة بالنسبة إلى عامة الناس.

بعد اختيار الموضوع، على منظّمي المناظرة صياغة الموضوع بكلمات تسهّل إجراء مناظرة على قدر كبير من الجودة. لذا، عند اعتماد تعريف عملي للموضوع، من الضروري التأكّد مما يلي:

1. صياغته باستخدام جملة تقريرية.
2. صياغته بطريقة واضحة، مع تجنّب الكلمات والعبارات المبهمة.
3. صياغته بطريقة محايدة.

في بعض الأحيان، تعمد هيئة التحكيم إلى صياغة القرار المتأتي عن المناظرة مفتتحين القرار بكلمة «تَقرّرَ...». مثلاً، «تقرّر أنّ حماية البيئة أهمّ من التنمية الاقتصادية».

عند تحليل هدف المناظرة العامة، يمكن أن يطرح المنظمون على أنفسهم الأسئلة التالية: «ما الحاجة إلى إجراء هذه المناظرة العامة؟ ما الذي نحاول التوصل إليه؟ ما الذي نأمل تحقيقه؟» من الأهداف المحتملة لتنظيم المناظرات العامة ما يلي:

1. **الإعلام.** الهدف الأساسي هو نقل معلومات بشأن قضية محدّدة إلى جمهور غير ملمٍّ بها تماماً.

2. **لفت الانتباه إلى قضية.** قد تهدف المناظرة إلى طرح القضية «على بساط البحث». مثلاً، عندما يستنتج المتكلّمون والمنظّمون بأنّ الجمهور المستهدف لا يبالي كثيراً بقضية معينة، أو لا يدرك أهميتها، يعمدون إلى نشر التوعية بشأنها من خلال تيسير مناظرة عامة. يمكن أن يستقطب ذلك اهتمام الجمهور، ويحثّه على المشاركة من خلال تقديم الهبات أو التطوّع لصالح هذه القضية.

3. **الإقناع.** يحاول المتناظرون إقناع الجمهور باعتماد موقفهم لا موقف خصومهم، من خلال إقناعه بأنّ آراءهم، أو اقتراحاتهم، أو سياساتهم هي الأكثر جاذبيةً.

4. **التحفيز.** قد يرغب المتناظرون في حثّ الجمهور على التحرّك. لذا، يمكن أن تهدف المناظرة إلى رفع المعنويات تجاه قضية معيّنة أو تطوير شعور بالشغف بها. فمن المستحيل حمل الأشخاص على التحرّك إذا لم نهزّ مشاعرهم أولاً. تكون هذه الطريقة أكثر فعالية عند اللجوء إلى المناشدة العاطفية والحجج المنطقية. بالفعل، أكان الهدف النهائي للمتناظرين هو حشد جمهورهم لدعم إحدى القضايا أو أحد المرشّحين السياسيين، أو لتوقيع عريضة، أو الانضمام إلى تظاهرة، فإنّ أول ما ينبغي فعله هو تحريك مشاعر هذا الجمهور.

5. **الترفيه.** مع أنّ بعض المناظرات تكون منظّمة لغرض ترفيهي بحت، فمن الضروري أن تتضمّن المناظرات كافة جانباً من جوانب الترفيه. في الواقع، لن يهتم الجمهور كثيراً بمتابعة مناظرة ما إلا إذا كان يشعر بأنها ترفّه عنه بدرجة أو بأخرى. لذا، على المتناظرين أخذ هذا الأمر في الاعتبار حتى عندما يعالجون مواضيع جدّية للغاية. بالفعل، من المستحيل إعلام جمهور أو إقناعه بقضية معيّنة، إلا إذا نجح المتناظرون بالمحافظة على انتباهه. مثلاً، قد تتّخذ المناظرة شكلاً شعبياً من أشكال الترفيه الفكري. فهناك الكثير من برامج المناظرات الإذاعية والتلفزيونية التي تحظى بنسبةٍ عاليةٍ من المتابعين.

6. **عرض المهارات.** في بعض الأحيان، يكون هدف المناظرة هو تعليم فن المناظرة نفسه. فقد يساعد عرض مهارات المناظرة الأندية المتخصصة في ذلك على استقطاب أعضاء جدد. كما يمكن أن تكون هذه المهارات أداةً مفيدة لمعلّمي الصفوف الدراسية أو لناشطين مجتمعيين يعملون على إقناع غيرهم بقضية معيّنة. تجدر الإشارة إلى أنّ معظم المناظرات تتشارك أكثر من هدف واحد نوعاً ما. فبعضها، مثلاً، يهدف إلى الإعلام والإقناع معاً.

العرض والإلقاء

عند هذه المرحلة من التحضير للمناظرة، يكون المتناظرون قد انتهوا من تحضير حججهم، ووضعوا اللمسات النهائية على خطاباتهم وأدواتهم البلاغية. فلا يبقى من عملية التحضير إلا التمرّن على إلقاء الخطابات. صحيحٌ أنّ المضمون يحتل الأولوية في المناظرات الرسمية، لكن ينبغي ألا ننسى أنّ الجمهور أو الحكّام لن يتمكّنوا، بالضرورة، من الفصل بين الرسالة وطريقة عرضها. فطريقة إلقاء الخطاب لا تقلّ أهميةً عن مضمونه أو، كما يقال، طريقة تغليف الهدية لا تقلّ أهميةً عن الهدية نفسها. في الواقع، لا يرتبط جزء كبير من العملية التواصلية بالحجج والكلمات فحسب، بل بصوت المتكلم وحركة جسده وتصرفاته أيضاً. فحتى وإن كان المضمون ينمّ عن ذكاء وعبقرية، لن تصل الرسالة إلى المرسل إليهم إذا تكلّم المتحدّث بسرعة فائقة أو ببطء شديد، أو بصوت منخفض أو عالٍ جداً إلخ.

لا تختلف عناصر الإلقاء الجيّد عن عناصر المحادثة الجيدة. فيجب أن يشعر الجمهور أنّ المتكلّم يتحدّث معهم، لا يقدّم لهم عرضاً، لذا قد يكون من المفيد التحلي بالعفوية في أماكن معيّنة. يعني التحلي بالعفوية في المناظرات، بالنسبة إلى معظم الأشخاص، الامتناع عن قراءة الخطاب. صحيح أنه يمكن للمتكلّمين قراءة الأدلة المقتبسة من دفتر ملاحظاتهم، لكنّ قراءة الخطاب برمّته تُعتبر إحدى «الخطايا الكبرى» (لا بناءً على قواعد الإلقاء فحسب، بل قواعد المناظرات أيضاً)، لا سيما وأنّ المناظرة هي عرضٌ حيّ يتفاعل فيه المتكلّمون مع بعضهم بطريقة عفوية. في الواقع، إنّ المتكلّمَين الوحيدَين اللذين يستطيعان، نظرياً، كتابة خطابهما هما أول متكلّمَين أثناء إلقائهما لخطاب تحديد الموقف، مع أنه يُفضّل ثنيهما عن ذلك بدورهما. في الواقع، ترتبط النصائح الأساسية لإلقاء خطاب مقنع في أي حلقة عامة بجانبين أساسيين من جوانب الإلقاء هما: الصوت ولغة الجسد.

الصوت

- بالنسبة إلى معظم النقاط، على المتكلّمين التحدث بالوتيرة نفسها التي يعتمدونها في المحادثات العادية، فيسرعون في الكلام أحياناً للتعبير عن حماسهم تجاه أمر معيّن أو للحثّ على التحرّك بهذا الشأن، أو يبطئون للتشديد على النقاط المهمّة.
- على المتكلمين تنويع طبقة صوتهم، متجنّبين التحدث بطريقة رتيبة أو كمن يغني أو يرتّل (وكأنهم يقرأون نصاً بصوت عالٍ).
- على المتكلمين التخفيف من «الوقفات الصوتية» حتى حدّها الأدنى (كالهمهمات والتأتآت إلخ.)، والاكتفاء عوضاً عن ذلك بوقفة صامتة.
- على المتكلمين التوقف عن الكلام لبرهة عند بلوغ النقاط الاستراتيجية في عرضهم: أي بين النقاط المهمة، وقبل التصريحات المثيرة أو المفاجئة أو بعدها.
- يعتمد مدى علوّ الصوت عند الكلام على طبيعة القاعة التي تجري فيها المناظرة، والمسافة التي تفصل المتكلّم عن أبعد فرد من الجمهور، ومدى إمكانية استخدام ميكروفون. يُفترض بالمتكلّمين أن يكونوا قادرين على التكلّم بحيث يستطيع الجميع سماعهم من دون أن يبذلوا مجهوداً إضافياً. كما يمكنهم رفع صوتهم أو خفضه بشكل ملحوظ للتشديد على الأفكار الرئيسية.

لغة الجسد

- ينبغي أن يبقى وجه المتكلّم مسترخياً ومعبّراً. فيمكن للجمهور أن يفسّر أي علامة توتّر تعلو وجه المتكلم على أنها غضب (أو خوف). يخلّف الابتسام تأثيراً رائعاً على الجمهور (شرط أن يكون متناسباً مع المضمون).
- على المتكلمين المحافظة على قدر مناسب من التواصل البصري مع جمهورهم. فعندما لا يكونون منشغلين بالنظر إلى ملاحظاتهم، عليهم النظر إلى الجمهور وليس إلى الجدران، أو الأرضية، أو النوافذ. يجب أن يحاول المتكلّمون إدراج أكبر عدد ممكن من أفراد الجمهور في مرمى نظرهم.
- على المتكلّمين تحريك أيديهم وأذرعهم بشكل عفوي، تماماً كما يفعلون في أي محادثة. لكن من الضروري تفادي تكرار الحركات نفسها كونها قد تشتّت انتباه المستمع.
- على المتكلمين تجنّب التململ والحركات التي تشتّت الانتباه (كالحكّ، أو اللعب بالحليّ والمجوهرات إلخ.).
- على المتكلمين التقدّم لخطوة أو اثنتين عند مراحل معيّنة من الخطاب، كطريقة لشدّ الانتباه، أو التنفيس عن أي طاقة عصبية، أو تسليط الضوء على نقاط رئيسية. لكنّ المتكلم الذي يتحرك باستمرار يجازف بتشتيت انتباه الجمهور. كذلك، يصعّب المتكلم الذي «يتأرجح» من جانب إلى آخر، أو الذي لا ينفكّ يقف على أصابع قدميه ثم على كعبه، عملية التركيز بالنسبة إلى جمهوره (كذلك الأمر، إنّ الوقوف بجمود ليس باستراتيجية جيدة، إلا إذا كان المتكلّم يقف خلف منبر).

باختصار، إنّ أفضل أسلوب كلام في المناظرات العامة هو ذاك الذي ينمّ عن الصدق، والهدوء، والالتزام، والتواصل. بعض المشاركين في المناظرات العامة يجيدون التحدّث أمام الآخرين بالفطرة، فلا يشعرون بالخوف لدى مواجهة جمهور أكبر. لكنّ معظم الأشخاص يختبرون مجموعةً من الانفعالات السلبية قبل التحدّث أمام جمهور، وهي تتراوح بين الانزعاج الطفيف والهلع التام. مع ذلك، يمكن حتى للمتكلمين المتوترين أن يحققوا نجاحاً في المناظرات العامة إذا خصصوا وقتاً للتدرّب على خطابهم والاستعداد لإلقائه على العلن. عندما نتحدّث عن التدرّب على التحدّث أمام جمهور، فهذا يعني الوقوف وإلقاء خطاب تماماً كما يفعل أي متكلّم عند إلقاء النسخة النهائية من خطابه.

في ما يلي بعض «النصائح» حول كيفية التدرّب والاستعداد للمناظرة:

- **دوّن ملاحظات مؤلّفة من كلمات رئيسية فقط.** بعبارة أخرى، اكتب كلمةً أو كلمتين على الأكثر لكل جملة تنوي قولها. فكّر بينما تتكلّم، واستخدم الكلمات الرئيسية معتمداً على ذاكرتك ومخزونك المعرفي لكي تستعرض أفكارك. ولكي تصبح الموادّ مألوفةً أكثر بالنسبة إليك، استخدم خلال التدريب بطاقات الملاحظات نفسها التي تنوي استخدامها خلال العرض التقديمي الفعلي.

- **قدّم عرضك بشكل مختلف بعض الشيء في كل مرة.** لا تحفظ عرضك عن ظهر قلب. فمن غير المحبّذ أن يكون عرضك ثابتاً بحيث يبدو أنك تسرد الكلمات سرداً عوضاً عن مخاطبة جمهورك.

- عندما تنتهي من خطابك، التزم **بالتمرّن على إلقائه من دون انقطاع**، مهما حدث. فخلال العرض الفعلي، لن تملك ترف قول: «مهلاً، هل يمكنني البدء من جديد؟».

- **تعرّف على المكان.** إذا كان ذلك ممكناً، تعرّف عن كثب على القاعة التي ستقدّم فيها عرضك. فبهذه الطريقة، ستكون ملمّاً بالموارد الموجودة في الغرفة، وستعرف الإجابة عن أسئلة مثل: «إلى أيّ مدى يمكنني أن أرفع صوتي؟»، «هل سأتمكّن من التحرك؟» أو «أين يمكنني توصيل أجهزتي بالكهرباء؟».

- بينما تتمرّن، تصوّر نفسك وأنت تلقي الخطاب في المكان الفعلي وبحضور الجمهور. فيشكّل **التصوّر الإيجابي** تقنيةً قويةً لتنقيح عرضك والتخفيف من توتّرك.

- **اطلب من أصدقائك وشركائك إعطاءك تغذيةً راجعة عند الإمكان.** صحيح أنّ التدرب بمفردك أمرٌ فعال، لكنّك لن تلاحظ كل الأخطاء التي تشوب خطابك (كالحركات المتكررة أو التمتمات الزائدة)، وبالتالي ما من بديل عن وجود صديق أو زميل يعطيك رأيه بشأن ما تقوم به بشكل صحيح وما يمكنك تحسينه.

- **استخدم تسجيلاً صوتياً أو فيديو عند الإمكان.** لا يحبّذ الأشخاص الإصغاء إلى أنفسهم أو مشاهدة أنفسهم عبر الفيديو، لكن يمكنهم تعلّم عدد هائل من الدروس بهذه الطريقة.

تذكّر أنّ التدريب يعزّز الإقناع الذاتي: فأنت تقنع نفسك بأنك قد أصبحت جاهزاً، مما يشكّل طريقةً أساسيةً للتخفيف من قلقك. للتأكّد من أنك تخفف قلقك، وليس العكس، تذكّر أن تركّز على الأمور الإيجابية التي تقوم بها والنقاط البناءة التي يمكنك فعلها لتحسين أدائك.

الدرس الخامس
ما هو الحوار؟

منقول بتصرف من:
"Community Toolbox," Chapter 3.12 Leading a Community Dialogue on Building a Healthy Community

إنّ بناء مجتمعٍ محلي صحي عمليةٌ تستمرّ مدى الحياة وتتطلّب المثابرة والرعاية المستمرة. لكلّ شخص فينا دوره في بناء مجتمعٍ أكثر صحّةً وحيويةً. فالخيارات التي نتّخذها في المنزل، والعمل، والمدرسة، وأماكن الترفيه والعبادة، تؤدي الدور الأبرز في تحقيق صحة الفرد وحيوية المجتمع. في الواقع، يتعلق الأمر، بدرجة كبيرة، بكيفية إنفاقنا لوقتنا، وأموالنا، ومواهبنا؛ وليس هذا فحسب، بل أيضاً بكيفية إنشائنا الأطر المناسبة التي تساعد على تحقيق التغيير الإيجابي في مجتمعاتنا المحلية.

تدعو المجتمعات المحلية الصحية إلى بروز قادة ملهمين واتّخاذ إجراءات ملهمة من مختلف أنحاء هذه المجتمعات ومستوياتها. فهناك فجوة واسعة اليوم بين المحادثات التي يجريها الأشخاص حول مائدة الطعام وتلك التي نجريها مع قادتنا. إننا نشهد على معارك هدفها انتزاع النفوذ وتفكيك الجهود، مع إنفاق الكثير من الموارد على معالجة أعراض المشاكل، والقليل منها على ما يحقّق الصحة في المقام الأول.

من هذا المنطلق، ينظر هذا القسم في كيفية جمع مختلف أصوات المجتمعات المحلية ومواهبها تحت سقف واحد. ويُقصد بالمعلومات الواردة فيه أن تساعد على توليد الأفكار ونسج العلاقات على نحوٍ يسمو فوق الانقسامات التي تفرّق بيننا. وهو يتوجّه إلى القادة المحليين مهما كان نوعهم- أي كل من يستطيع فتح باب الحوار- مقدّماً مقاربةً مرنةً يمكن تعديلها لتناسب أهداف أي مجموعة.

الحوار هو محادثة ذات طابع مجتمعي يمكن أن تتّخذ أشكالاً عدة. فقد يشمل خمسة أشخاص جالسين إلى مائدة المطبخ، أو خمسمئة شخص مجتمعين ضمن إطار مدني واسع، أو أي عدد ما بينهما.

يمكن أن يساعد الحوار المجتمعي على تحقيق ما يلي:

- توسيع قاعدة الناخبين والأصوات (الشباب، شركات الأعمال، الجماعات الدينية، القيادات الشعبية)
- التوصل إلى أرضية مشتركة- أي دمج أعمال المؤسسات والشراكات الأكثر رسمية مع قيادات الأحياء والمجموعات الشعبية
- تسليط الضوء على القضايا المشتركة والموارد المطلوبة لمعالجتها- المساعدة على تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق التغيير الإيجابي والكشف عن الأفكار المبتكرة
- استدامة النقاشات المجتمعية الحالية بين العديد من المجموعات والشراكات في مجتمع محلي
- بناء قدرة مجموعتك على التصرّف بناءً على ما تمليه عليها أفكارها
- إطلاق مبادرات جديدة وتعزيز تأثير الشراكات القائمة لتحسين المجتمعات المحلية
- تركيز استثمارات الشركات والمنظمات على تحقيق المنفعة المجتمعية- مواءمة السياسات المحلية وطريقة توزيع الموارد مع كل ما يولّد بيئةً صحيةً

- اختراق «حروب العصابات» المجتمعية وربط الموارد المفكّكة ببعضها- تحقيق الإجماع العام وتأمين الالتزام المطلوب للتحفيز على العمل تحقيقاً لنتائج أفضل
- التحفيز على العمل ورصد التقدّم المحرز تحقيقاً للمساءلة
- جذب انتباه الإعلام المحلي
- مساعدة القادة من مختلف القطاعات على فهم أدوارهم في بناء مجتمعات محلية صحية ومستدامة
- التصرف كعضو فعال- ذي صوت وحضور- ضمن الحركة الوطنية الهادفة إلى بناء مجتمعات صحية

ما هو «الحوار» ولمَ ينبغي تنظيم حوار في مجتمعك المحلي؟

الحوار آليةٌ تسعى إلى فتح خطوط التواصل بين الأطراف المتنازعة، وأداةٌ مميّزة لا تفترض مجرّد التحدّث، بل الإصغاء أيضاً. الحوار مساحةٌ لتمكين الأصوات المتنوّعة من التعبير عن نفسها بهدف التوصّل إلى أرضية مشتركة. وهو فسحةٌ تجمع أشخاصاً من خلفيات متنوّعة- على أساس الدين، والإثنية، والطبقة الاجتماعية، والسن، والنوع الاجتماعي- وملتقى لتمكينهم من الوصول إلى فهمٍ مشترك حول كيفية التعامل مع اختلافاتهم والمضيّ قدماً بناءً على أسس مشتركة.

من خلال عملية الحوار، يسعى الأشخاص إلى تفكيك الأفكار النمطية والمشاعر العدائية الموجودة سلفاً، أملاً في الوصول إلى تفاهم وتقبّل الآخر في نهاية المطاف. توفّر الحوارات منبراً للمجتمعات المحلية للكشف لا عن طريقة تفكيرها فحسب، بل عن السبب الذي يجعلها تعتمد هذا النمط من التفكير، وكيفية صياغتها لآرائها، وإلى أي مدى تتشبّث بهذه الآراء.

تدفع الحوارات الأشخاص إلى المجازفة، والتخلي عن الحذر والتشكيك، وتقبّل أنهم على وشك اكتشاف أمور تتحدى هويتهم وخطابهم الجماعي. فضلاً عن ذلك، يجب أن يكون المشاركون في الحوار مستعدين لإبداء التعاطف تجاه الأفرقاء الآخرين، بمن فيهم أولئك الذين ينظرون إليهم «كأعداء»، والإقرار بوجود اختلافات وتقديرها، وإثبات قدرتهم على التغيير. لهذا السبب، غالباً ما تكون الجلسات الحوارية عبارة عن نقاشات صغيرة بقيادة ميسّر محايد يوجد أجواءً مفتوحة وآمنة للجميع بهدف:

- قياس عمق الانفعالات والمشاعر التي تحيط بقضايا معيّنة.
- فهم لمَ يحتلّ أمرٌ ما أهميةً بالغةً بالنسبة إلى الأشخاص.
- الإصغاء إلى طريقة مناقشة الأشخاص للقضايا واللغة التي يستخدمونها.
- التعرّف عن كثب على الأسباب التي تجعل الأشخاص يشعرون ويتصرّفون كما يفعلون.

من هذا المنطلق، لا تنطوي عملية الحوار على مجرد أشخاص يجلسون حول طاولة للتفكير في الماضي، أو مناقشة مظالمهم، أو تحليل احتياجاتهم؛ بل تنصّ على تغيير الطريقة التي يعتمدها الأشخاص عند التحدّث، والتفكير، والتواصل مع بعضهم، بهدف نسج علاقات تتجاوز الاختلافات وتحدّد كيفية المضيّ قدماً.

على هذا النوع من التدخلات أن يسعى إلى جمع الأصوات المتنوّعة، لا أن يكون مجرّد محادثة بين أشخاص يفكّرون بالطريقة نفسها ويتشاركون الخطاب والتجارب نفسها. لذا، عند جمع هذه الفئات المختلفة من الأشخاص معاً، يجب أن تكون واعياً لديناميكيات القوى بين هذه الفئات المختلفة، لا سيما بين الرجال والنساء وبين المجموعات المختلفة من الرجال والنساء. فمن شأن ديناميكيات القوى هذه أن تعرقل المشاركة الهادفة في أغلب الأحيان، خاصةً مشاركة النساء والشباب، خاصّةً إذا اعتبر هؤلاء أنّ فريقاً آخر يبسط سيطرته. من هنا، لا بدّ من أن تكون مساهمة جميع المشاركين جزءاً لا يتجزأ من عملية الحوار.

دراسة حالة: حملة «نؤمن» من أبعاد في لبنان

يمكن الاستفادة من الحوارات، لا سيما الحوارات الاستقصائية، لتعزيز العلاقات مع شركاء جدد، وشركاء يصعب التعامل معهم أحياناً، حول قضية معيّنة. عام 2012، أطلقت أبعاد- وهو مركز موارد حول المساواة بين الجنسين، يهدف إلى تكريس المساواة بين الجنسين كشرطٍ أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط- حملةَ «نؤمن». سعت هذه الحملة إلى العمل مع مختلف رجال الدين في لبنان من أجل مكافحة أشكال العنف ضد المرأة، لا سيما العنف الجسدي واللفظي. وإلى جانب الحملة الوطنية التي تضمّنت رسائل من رجال دين بارزين في لبنان من مختلف الطوائف اللبنانية، وحقّقت انتشاراً واسعاً عبر اللافتات الإعلانية والإعلانات التلفزيونية، تمثّل أحد العناصر الأساسية للحملة بإجراء سلسلة من الحوارات بين رجال الدين والمجتمع المدني اللبناني. فكانت فرصةً لمناقشة قضايا المساواة بين الجنسين والعنف ضدّ المرأة مع الزعماء الدينيين، وبنفس درجة الأهمية فرصة لنسج العلاقات الإيجابية والتواصل مع هذه الفئة من الشركاء المؤثّرين جداً.

للمزيد من المعلومات عن حملة «نؤمن»، زر:
http://menengage.org/wp-content/uploads/2016/12/We-Believe-case-study.pdf

لما كان الحوار يسعى إلى جمع جهات لها، ربما، وجهات نظر وتجارب مختلفة، فقد تدعو الحاجة إلى اتّخاذ خطوات معيّنة للتأكّد من أنّ مساحة الحوار تفسح أمام الجميع إمكانية التحدّث بحرية.

يبدأ إنشاء المساحة الآمنة بوضع قواعد أساسية أو توجيهات تساعد المشاركين على الإصغاء إلى الآخرين باهتمام وتركيز، والتعاون مع بعضهم. في ما يلي بعض الأمثلة عن القواعد الأساسية التي يمكن تطبيقها خلال أنشطتك:[1]

1. **احترم الآخرين:** سيصغي الأشخاص إلى أفكار قد تكون جديدةً أو مختلفةً بالنسبة إليهم، فضلاً عن آراء قد لا يتّفقون معها. خلال الجلسة، شجع الأشخاص على تلقي المعلومات الجديدة من دون إصدار أحكام، واعتماد عقلية منفتحة. **بصفتك الميسّر،** احرص على أن تعكس كلماتك وحركات جسدك الاحترام تجاه الآخرين. تعلّم من خلال الإصغاء إلى الآخرين.

2. **تحدّث انطلاقاً من تجربة شخصية:** اطلب من المشاركين التحدّث بناءً على تجاربهم الشخصية وعدم إطلاق الأحكام على أفكار الآخرين أو تجاربهم. تجنّب العبارات التي تبدأ بـ»يجب عليك أن...» والتعميمات مهما كان نوعها.

3. **اطرح الأسئلة:** شجع الأشخاص على طرح الأسئلة التي تخطر في بالهم دونما خوف من أن يبدوا «تافهين» أو «أغبياء». **بصفتك الميسّر،** احرص على صياغة كافة الأسئلة بطريقة ملؤها الاحترام والحياد من حيث القِيم.

4. **احترم مبدأ السرية:** تأكّد من أنّ كل ما يُقال في القاعة يبقى فيها. عند تبادل القصص الشخصية، تجنّب استخدام أسماء الأشخاص الآخرين الحقيقية.

1 تمّ تعديلها من:
American Civil Liberties Union, "Establishing a Safe Learning Environment."
https://www.adl.org/education/resources/tools-and-strategies/establishing-a-safe-learning-environment
(تمت زيارة الموقع في نيسان/أبريل 2018)

5. **تقاسم وقت الكلام:** صحيحٌ أنه من الضروري تشجيع المشاركين على التعبير عن آرائهم وأفكارهم، لكن يجب أيضاً ألا يحتكروا الحديث. **بصفتك الميسّر،** دورك هو إيجاد فسحة يمكن للجميع التكلّم فيها. مع ذلك، ليس الجميع ملزمين بالتكلّم. فلا بأس من إعطاء المشارك دوره لغيره.

يُعتبر تحديد القواعد الأساسية والتوضيح للمشاركين أنها مساحة آمنة للحديث خطوةً أولى أساسية عندما تجمع مجموعةً من الأشخاص مع بعضهم للمرة الأولى. ورغم أنّ الأمر قد يبدو شكلياً وآلياً، لكنّ مجرّد إعلام المشاركين بإمكانية تعبيرهم عن آرائهم وعواطفهم خلال هذه الأنشطة من دون تردّد، وبأنك لن تسمح بأي سلوك سلبي أو عدائي، سيسهّل تنفيذ النشاط بسلاسة وكما ينبغي. خلال تقدّمك في هذه العملية، تشاور مع المشاركين بشأن القواعد الأساسية والتوجيهات لكي يشعروا بأنك تقدّرهم وتُشركهم في إدارة زمام الأمور. صحيح أنّ دورك كميسّر لهذه الأنشطة هو تطبيق القواعد الأساسية، لكن من الضروري أن يشعر الجميع بالمسؤولية عن صون هذه القواعد وتطبيقها أيضاً.

أين يمكن إجراء حوار؟

- في المدرسة
- حول مائدة الطعام
- في مكان العمل
- في المراكز المجتمعية
- في الأحياء
- في أماكن العبادة
- خلال اجتماعات نوادي الخدمات (روتاري، لايونز، اتّحاد الناشئة، نوادي الفتيات والأخويات)
- خلال اجتماعات الشراكات الحالية
- في مجالس الإدارة
- في القاعات الحكومية

من يمكنه المشاركة في حوار أو استضافة حوار؟

لكلّ مواطن دور يؤديه في بناء مجتمع محلي صحي. فلا يخفى على أحد أنّ حيوية مجتمعاتنا المحلية والنظام الديمقراطي نفسه تعتمد على المشاركة الناشطة لكلّ شخص. بإمكان أيّ كان أن يشارك في حوار. فاحرص على تنوّع المشاركين! تواصل مع أشخاص من مختلف الأعراق، والثقافات، والطبقات، والأماكن، لجمعهم تحت سقف واحد.

يمكن لأيّ كان أن يدعو إلى إجراء محادثة «مجتمعية صحية» أو أن يستضيف حواراً، مثل:

- قادة الأحياء والمخاتير
- الشباب
- روّاد الأعمال
- الأخصائيين في مجال الصحة العامة والرعاية الطبية
- الزعماء الدينيين

- المسنّين
- ربّات المنازل
- المربّين
- منظّمي الأنشطة المجتمعية

ما هي مقوّمات الأشخاص الأصحاء والمجتمعات الصحية؟

ما هي المقوّمات التي تجعل من الأشخاص أصحاء؟ لا يمكن حصر تعريف الصحة بغياب المرض فقط، فهي حالة من الرفاه الأمثل: عقلياً، جسدياً، عاطفياً وروحياً. الصحة هي الاكتمال. ومن جوانبها حسّ المرء بالانتماء إلى المجتمع المحلي واختباره شعور التحكم بحياته.

الصحة المثلى هي أحد النواتج الجانبية التي تظهر عندما يدرك الأشخاص إمكانياتهم وطاقاتهم ويعيشون في مجتمع محلي ناجح وسليم. يُقصد «بالمجتمع المحلي» أيّ مجتمع يتراوح بين الحيّ الصغير والمنطقة الحضرية الكبرى. قد يكون مكان العمل أو مجموعةً تتشاطر عقيدةً أو اهتماماتٍ معيّنة. باختصار، «مجتمعنا المحلي» هو المكان الذي نتواجد فيه والأشخاص الذين نكون معهم.

ما هو المجتمع المحلي الصحي؟ هو مكان يعمل، بشكل مستمر، على إيجاد وتطوير بيئات مادية واجتماعية، وتوسيع الموارد المجتمعية التي تمكّن الأشخاص من دعم بعضهم في تنفيذ وظائف الحياة كافة، وكذلك في تطوير أنفسهم للوصول إلى إمكانياتهم القصوى.

صحيح أنّ المجتمع الصحي ليس بالمكان المثالي، لكنه يمثّل حالةً ديناميكيةً من التجدد والتطوّر. فهو يبني ثقافةً تدعم خيارات الحياة الصحية والحياة ذات النوعية العالية. كما يوحّد ممارساته وسياساته وطريقة توزيع موارده بهدف استدامة:

- المواطنة الملتزمة
- التنوّع
- السلوك الأخلاقي
- الشجاعة
- الأنظمة التعليمية الجيدة
- النهوض بالطفولة
- الاقتصاد الحيوي
- شبكات الدعم
- الأجور التي يسهل العيش بها
- العمل التطوعي
- السكن اللائق والميسور الكلفة
- وسائل النقل المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة
- الانفتاح على التغيير
- الاستجابة
- الابتكار
- الصبر
- الحوكمة
- الإيمان المتجدد والمواكب للتغيرات
- الترفيه
- المجتمعات المحلية
- الثقافة
- الهواء النقي
- المياه الصالحة للشرب
- التحسين المستمر
- الأسر المتينة
- الأحياء الآمنة

كيف تستضيف حواراً؟

ليس من طريقة مثلى واحدة لاستضافة حوار. فالأمر يعتمد على ما تريد تحقيقه. صمّم مقاربةً تناسب احتياجاتك الخاصة، وتتلاءم على أفضل نحو مع أهدافك، والإطار العام، والمشاركين، والوقت، والقدرات. في ما يلي ستة سيناريوهات لبعض أنواع الحوارات.

السيناريو 1- شراكة أو ائتلاف ناضج

قد يكون هدف هذه المجموعة التركيز على القضايا المتعلقة بالصحة ونوعية الحياة وتعميق نشاطها الحالي في هذا المجال، أو جذب مشاركين جدد وأكثر تنوّعاً، أو التشديد على أهمية التعلّم واستخلاص الدروس، أو جذب اهتمام وسائل الإعلام إلى نشاطها.

السيناريو 2- تعبئة الشباب

مجموعة شبابية في مدرسةٍ أو نادٍ. قد ترغب هذه المجموعة في فهم القوى الديناميكية ضمن مجتمعها المحلي أو تحليل جوانب الضغط والدعم في هذا المجتمع. كما يمكن أن ترغب في تحديد القضايا الأساسية والانخراط في عمل ناشط حول قضية تهمّها وتهمّ مستقبلها.

السيناريو 3- الجماعات الدينية

مجموعة تابعة لكنيسة، أو مسجد، أو كنيس. قد يرغب الزعماء الدينيون في إشراك الرعية أو المصلين لخدمة الحيّ في ما يتعلق بإحدى القضايا الأساسية. وقد يرغبون أيضاً في توسيع نطاق العضوية من خلال القيام بأنشطة معيّنة في المجتمع المحلي.

السيناريو 4- مائدة الطعام في مطبخك

قد ترغب في دعوة بعض الجيران إلى منزلك لتحسين مستوى التماسك المحلي في الحيّ أو التحدّث عن بعض القضايا الشائكة. يمكن أن يساعد هذا الأمر في سدّ الفجوات بين أشخاص من مختلف الأعراق والطبقات وتوطيد التعاون ما بينهم.

السيناريو 5- التنظيم المجتمعي

منظمة قائمة على العضوية أو نادي خدمات (غرفة التجارة، يونايتد واي، لايونز، روتاري، رابطة جوار، منظمة حقوق مدنية). قد ترغب المنظمة أو المجموعة في تحديد فرص للتحفيز على التغيير الإيجابي في المجتمع المحلي أثناء اجتماعات تُعقد بانتظام. وقد يكون الوقت مناسباً للتفكير في العوامل التي تجعل من الصعب تشكيل قيادة لمعالجة قضية أساسية تواجه المجتمع المحلي.

السيناريو 6- الحرم الجامعي

في الكلية أو الجامعة. يجتمع الطلاب، وأعضاء الكلية، والموظفون الإداريون، وطاقم العمل، والسكان المحليون للإصغاء إلى بعضهم وتبادل الدروس واكتشاف بعض الطرق المحتملة للعمل يداً بيد.

بفضل الاستعداد والتحضير، يمكن أن يؤدي الحوار دوراً مهمّاً. فقد يساعد ذلك مجموعتك على تطوير القضايا المحدّدة، والتركيز عليها، والتصرّف بناءً على ذلك. يمكن أن تستغرق مرحلة التحضير للحوار واستكماله ما بين أسبوعين وخمسة أسابيع. قد يمتدّ الحوار بين ساعة وثلاث ساعات، ويجمع ما بين خمسة أشخاص وخمسمئة شخص. يعتمد الأمر على نطاقك وقدراتك. في هذا الإطار، ستساعدك الخطوات التالية على التحضير لحوار ضمن مجتمعك المحلي. بطبيعة الحال، لا تتردّد في تغيير الخطوات بحيث تتناسب مع هدفك، ومجموعتك، وظروفك.

التحضير للحوار

- شكّل فريقاً للحوار يهتمّ باستضافة هذا الحدث. تساعد المقاربة التي يعتمدها الفريق عند تنظيم الحوار على تكوين حسّ لديهم بتولي زمام الأمور، كما تسهّل توزيع المهام المطلوبة. يمكن للفريق أن يساعدك في تحديد أهداف المشروع. اختر بعض الأشخاص الذين سبق وعملت معهم ويتمتعون بالمصداقية، وادعهم إلى المشاركة في تنظيم الحوار.

- حدّد أهدافك الخاصة للحوار. قد تكون لمجتمعك المحلي أهداف محدّدة يسعى إلى تحقيقها من خلال الحوار والمعلومات المستقاة منه. من هنا، يجب أن يعكس تصميم جلسة الحوار ذلك. قد يرغب مجتمعك في تعميق الإجراءات الحالية التي تُطبَّق على المستوى المحلي، أو التفكير ملياً في الدروس المستخلصة، أو تشكيل مجموعة جديدة لمعالجة القضايا المجتمعية. كن خلاقاً عند تصميم جلسة الحوار لضمان دمجه بشكل سلس مع الأنشطة المحلية الأخرى.

- اختر مجموعة المشاركين. من تودّ أن تجمع في الحوار بغية تبادل الأفكار والآراء؟ بهدف تخفيف الجهود المطلوبة لاستقطاب المشاركين، قد يكون من الأسهل أن تتشارك في هذه المهمة مع إحدى المجموعات المعنية بهذا النوع من الأنشطة. سيتيح لك هذا الأمر الاستفادة من شبكة معارفها. كما قد ترغب أيضاً في إشراك أصوات جديدة ضمن مجموعتك. يمكن أن تكون مجموعات الحوار صغيرةً تناسب خمسة أشخاص، أو كبيرةً تتّسع لخمسمئة؛ يعتمد هذا الأمر على طريقة تصميم حوارك، وما الذي تريد تحقيقه منه، ومقدار الوقت المتوفر لديك. تضمّ معظم المجموعات ما بين 12 و30 مشاركاً وتمتدّ لساعة ونصف.

- اختر الميسّر ودرّبه. من الضروري أن يكون الميسّر ماهراً لتسهيل نجاح الحوار. ابحث عن ميسّر مخضرم، أو شخص يجيد الإصغاء إلى الآخرين ويحثّهم على التحدّث مع محافظته على الحياد. يمكنك زيارة موقعنا الإلكتروني للاطلاع على مواصفات الميسّر الماهر. يجب أن يكون الميسّر مرتاحاً إلى أسئلة الحوار، وأن يحدّد الطريقة الأفضل لتنظيم المحادثة.

- اختر مكاناً، وتاريخاً، ووقتاً مناسباً للحوار. اختر مكاناً مريحاً، يسهل الوصول إليه. يمكن تنظيم الحوار في منزل شخص ما، أو مركز مجتمعي، أو مكان عبادة، أو مكتبة، أو صالة طعام خاصة في أحد المطاعم المحلية. كما تضمّ المستشفيات والمدارس والشركات، في أغلب الأحيان، قاعات للمؤتمرات أو كافيتريا حيث يمكن للمجموعات أن تلتقي. من الضروري أن تكون هذه الأماكن مريحةً للمشاركين. حدّد الفترة التي سيستغرقها الحوار (بين ساعة و3 ساعات). تأكّد من إبلاغ المشاركين قبل أسبوعين على الأقل بموعد الحوار. وتواصل معهم قبل يومين لتذكيرهم بالحضور وزيادة نسبة المشاركة.

- إنشاء بيئة مؤاتية. تُعتبر ترتيبات الجلوس مهمّةً في المجموعات الصغيرة. لضمان تفاعل المشاركين مع بعضهم بشكل فعال، رتّب المقاعد على شكل دائرة أو نصف دائرة. قدّم المرطّبات (أو طعام الفطور أو الغداء بحسب الحالة) لتظهر تقديرك للحاضرين، مع العلم أنّ هذه الخطوة غير ضرورة بصورة مطلقة. في العديد من المناسبات، تبدي بعض الشركات المحلية استعدادها لتقديم المرطّبات مجاناً خلال الاجتماعات العامة.

دعوة المشاركين

ينجذب الأشخاص بالفطرة إلى من يتحدّث معهم من القلب عن الالتزام والإمكانيات. ثق بنفسك! فالناس يريدون التحدّث عن الاحتمالات الممكن إنجازها في مجتمعاتهم المحلية. ليس الأمر بهذه الصعوبة. حدّد كيف تريد الوصول إلى المشاركين الذين ترغب في حضورهم. اتصل بأصدقائك، وزملائك في العمل، أو بفئات محدّدة ضمن المجتمع. فالتواصل الشخصي يُحدث كل الفرق! من الوسائل التي تُعتبر فعالةً جداً عادةً إجراء اتصال هاتفي، ثم إرسال رسالة متابعة أو منشور يتضمّن كل التفاصيل. لا تقلق إذا أجابك أحدهم بالرفض.

تذكّر، إذا كنت ترغب في حضور عدد معيّن من الأشخاص إلى مجموعتك، فقد تكون بحاجة إلى دعوة ضعف هذا العدد مرةً ونصف أو مرتين. أما إذا كنت تتمنى حضور مجموعةٍ كبيرة من عدة دوائر محلية، فلعلّه من الأجدى أن تعلن عن الحوار عبر نشرات أو رسائل إخبارية تكون معلّقةً في أماكن اللقاءات والتجمّعات: كالمقاهي، ومتاجر البقالة، والنوادي الرياضية، وحضانات الأطفال، وأماكن العبادة، والمراكز المجتمعية، والمكتبات.

خطّط لتسجيل الحوار

اطلب من أحد الأشخاص في فريق الحوار تدوين الملاحظات وتلخيص النقاط المهمة. ليس من الضروري أن يعيد المدوّن رواية تفاصيل الحديث كلمةً بكلمة، لكن يجدر به تلخيص وجهات النظر التي عبّر عنها أفراد المجموعة أثناء تفاعلهم مع بعضهم. يعتبر تسجيل النقاط الخلافية مهمّاً بقدر النقاط التي حقّقت إجماعاً. فضلاً عن ذلك، **من الضروري تسجيل الاقتباسات والقصص تماماً كما وردت على لسان المشاركين.** كذلك، يجب أن يفكّر الميسّر في الجلوس مع مدوّن الملاحظات بعد انتهاء جلسة الحوار فوراً، لمراجعة الملاحظات وتحضير ملخّص بالجلسة.

إدارة الحوار

- رحّب بالمشاركين. من الضروري أن يرحّب الميسّر بالمشاركين حال وصولهم لبناء علاقة حسنة معهم قبل بدء الحوار. فمن شأن هذا الأمر أن يريح الضيوف ويشجعهم على الكلام.

- المقدّمة. يجب أن يبدأ الميسّر بالتعريف عن نفسه وشكر الأشخاص على حضورهم. بعد ذلك، يمكنه ذكر مقدّمة وجيزة توضّح هدف الحوار وأهمية استطلاع آراء المجتمع المحلي. إذا كانت المجموعة صغيرة، يمكن أن يطلب الميسّر من كل فرد التعريف عن نفسه.

- ابدأ الحوار. ينبغي أن تكون لديك خطة أو موضوع خاص بالحوار. فصّل ترتيبات الحوار بحيث تناسب احتياجاتك. فلا يخفى عليك أنّ كل سؤال قد خضع لبحث معمّق لتحديد مدى موثوقيته. مع ذلك، قد تدعو بك الحاجة إلى إجراء تعديلات

طفيفة عليه. إذا كانت المجموعة كبيرة، قد يرغب الميسّر في عرض الأسئلة على لوح كبير عن طريق مسلاط لكي يتمكّن الجميع من رؤيتها.

- قم بإشراك وسائل الإعلام ووثّق الحدث. تفضّل بعض المجموعات أن تكون وسائل الإعلام المحلية حاضرةً لنقل أخبار الحوار واستنتاجاته. كما قد ترغب في التقاط بعض الصور أو مقاطع الفيديو لتوثيق مشاهد من الحوار.

اختتام الحوار والخطوات المقبلة

في نهاية الحوار، يمكن أن يذكّر الميسّر المجموعة بأنّ تخصيص الوقت اللازم لتبادل الأفكار والقيم الشخصية مع المواطنين الآخرين خطوةٌ ضرورية. كما يمكن أن يفكّر أفراد المجموعة في بعض الخطوات المقبلة المحتملة، لكن من غير الداعي أن يشعروا أنهم ملزمون بالعمل معاً. كما يجوز أن يلخصّ مدوّن الملاحظات الحوار شفهياً، مع إبداء نيّته بإرسال الملاحظات إلى المشاركين لاحقاً.

بالنسبة إلى المجموعات التي ترغب في القيام بأمور إضافية، في ما يلي بعض الخطوات المقبلة التي يمكن أن تقوم بها:

- قد تتحمّس المجموعة لفكرة معيّنة وتقرّر التحرك بشأنها، فتتفق على اللقاء مجدداً لوضع خطط العمل.
- قد تقرّر المجموعة إجراء محادثات أكثر تعمّقاً، بمشاركة بعض الأصوات الأخرى من المحلة نفسها التي لم يتسنَّ لها الحضور (أو إشراك المسؤولين المنتخَبين والصحف المحلية).
- قد تقرّر المجموعة إجراء حوارات أخرى حول مواضيع تهمّها.
- قد تنشر المجموعة معلومات عن مبادرات مجتمعية حالية بحاجة إلى متطوعين وقادة إضافيين.
- قد يرغب الميسّرون بإرشاد الأعضاء المهتمّين بتعلّم المزيد إلى جهود مجتمعية ناجحة أخرى في البلاد، كي يطّلعوا عليها بمزيد من التفصيل.

كيف يمكن جعل الحوار ذا قيمة؟

لكي تكون لنتائجك قيمة، سجّلها واستعملها على المستوى المحلي. تأكّد من أنّ نتائج محادثاتك تساعد على النهوض بالإجراءات المحلية عن طريق توزيعها على المشاركين والمنظمات ذات الصلة خلال عشرة أيام من الحوار. تابع من خلال الاستفهام عن اهتمامات المجموعة. اطلب من كل مشارك أن يُطلعك على ما تعلّمه لإبقاء المحادثة جارية. تذكّر أنّ كلاً منا يساهم في رفاه المجتمع المحلي بمجرّد المشاركة في الحوار المدني.

مبادئ التيسير الجيّد

إنّ دورك كميسّر هو، بشكل عام، الحرص على أن يشعر جميع المشاركين بأنهم يتمتعون بإمكانية التعبير عن رأيهم، وبأنّ كلامهم يلقى آذاناً صاغية وقبولاً. لكن لا تستخف بهذه المهمّة؛ فالتيسير ليس بالأمر السهل. بالفعل، إنّ التشجيع على المشاركة المثمرة وتوجيه أشخاص لهم شخصيات وتوقعات مختلفة نحو تحقيق حصيلة مشتركة يتطلّب، في الواقع، الكثير من التمرين والتحضير.

بصفتك منظّم الحوار أو ميسّره، من الضروري أن تُعلن أنّ الجميع أحرار في التعبير عن آرائهم خلال جلسة الحوار. لكن قد يدفع هذا الأمر الأشخاص إلى التعبير عن آراء أو أفكار تبرّر العنف ضد المرأة أو ضد أشخاص آخرين. لذا، يجب أن يكون منظّمو الحوار مستعدين لذلك وأن يناقشوا استراتيجيات التخفيف من النزاعات خلال الجلسات. يختلف هذا الأمر تبعاً للتقاليد الثقافية والثقافية الفرعية، والأعراف، والجهات الفاعلة إلخ. مما يؤكّد الحاجة إلى اتّخاذ الجهات الفاعلة والمنظمات المجتمعية دوراً رياديّاً في هذه العملية.

من الأمثلة المختلفة على التخفيف من النزاعات ما يلي:

- إنّ بدء الحوار «بمواضيع خفيفة»يعزّز حسّ التوافق، وينسج علاقات إيجابية بين الأطراف، كما يشكّل نموذجاً للتواصل السليم، قبل الانتقال إلى المواضيع الشائكة؛
- الالتزام بالمشاركة في عدة جلسات حوارية بغية توطيد العلاقات الحديثة قبل الانتقال إلى «الإجراءات العملية»؛
- تطوير إجابات معدّة سلفاً للمواضيع أو الآراء التي يمكن أن تنشأ خلال الجلسات الحوارية (ويمكن تحديدها من قبل أولئك الملمّين بالخطاب السائد في البلاد/المجتمع المحلي)؛
- عقد اجتماعات مع مختلف أصحاب المصلحة والشركاء في الجلسات الحوارية قبل موعد هذه الجلسات، بهدف قياس مستوى الاهتمام، والمخاوف، والتوقعات وغير ذلك؛
- وضع قواعد أساسية يتّفق عليها جميع المشاركين قبل بدء الجلسة.

بينما تستعدّ لقيادة وتنظيم مبادرات بناء السلام، إليك مجموعة من المبادئ والتكتيكات الأساسية التي ينبغي الامتثال لها:

1. **أصغِ** عوضاً عن التحدّث. فالميسّر الجيد يحافظ على حياديته، ويمنح الآخرين فرصة التحدّث، ويقدّر وجهات النظر المختلفة. كما يجب أن تكون متنبّهاً للقضايا الحساسة (ومنها ما يمكنك تحديده في مرحلة التحضير) لكي تكشف أي تهديد يمكن أن تعرقل سير المناقشة، وتعيد توجيهها نحو مسارها الصحيح والبنّاء. فضلاً عن ذلك، ينبغي ألا تنحاز لأي طرف في المحادثة، بل يجب أن ينظر إليك الجميع على أنك موجود في خدمة المجموعة بأكملها، لتشجيع جميع أفرادها على الكلام. بطبيعة الحال، من الصعب ألا يكون لديك أشخاص مفضّلون ضمن المجموعة أو أن تقاوم رغبتك في التعبير عن آرائك الخاصة، لكن من الضروري أن يعامل الميسّر الجميع على قدم المساواة. فسيساهم هذا الأمر في بناء مصداقيتك ويحيطك بالاحترام، خاصةً في وسط مجموعة متنوّعة.

2. **تصرّف** كما تريد من المشاركين أن يتصرّفوا. أنت قائد المجموعة، وبالتالي عليك أن تكون نموذجاً يُحتذى به، لا سيما على صعيد الإصغاء باهتمام، والتحدّث بصدق واحترام، ومراعاة القواعد الأساسية الأخرى في الأوقات كافة من خلال كلماتك ولغة جسدك.

3. **اطرح الأسئلة** التي توجّه النقاش نحو مساره الصحيح عوضاً عن الوصول إلى نتائج منحازة أو طريق مسدود. كذلك، اطرح الأسئلة التي تساعد على استمرار النقاش، وتحفّز المشاركين على التفكير، ولا تغلق باب المناقشة. يمكنك القيام بذلك من خلال طرح الأسئلة المفتوحة، والتعمّق في القضايا المعقدة. فالميسّر الجيّد يطرح الأسئلة التي تدعو المشاركين إلى التفكير وتبادل الآراء مع المجموعة، مثل «ما رأيك بالعدالة؟»، عوضاً عن الأسئلة المغلقة التي لا تتطلّب إلا الإجابة بنعم أو كلا، مثل «هل تحبّ العدالة؟». من الممارسات الجيّدة أيضاً بالنسبة إلى الميسّر، تحضير بعض الأسئلة قبل بدء النشاط للمساعدة في استمرار مجرى النقاش.

4. **شجّع** المشاركين على المساهمة على قدم المساواة وكن عادلاً بينهم. فجميع الأشخاص الحاضرين متساوون في حقّ الكلام. لذا، رحّب بأي نوع من المساهمة وشجعها. احرص على معاملة جميع المشاركين في المجموعة باحترام، ولا تسمح لشخص واحد بالهيمنة على الحديث أو التقليل من احترام من يخالفه الرأي. فجميع الأشخاص يملكون وجهات نظر مشروعة، حتى وإن كانوا يغرّدون خارج السرب. لضمان المشاركة المتساوية، فكّر في إعداد قائمة بالأشخاص الذين يريدون التحدّث، ثم إطلاع المجموعة على ترتيب الكلام.

5. **ذكّر** المشاركين بالسبب الذي دعاهم إلى المشاركة في النشاط، في حال خرج النقاش عن مساره أو أمسى عقيماً. أعلم المشاركين متى بدأ النقاش يخرج عن مساره، ففي العادة سيعودون سريعاً إلى صلب الموضوع. بين الفينة والأخرى، ذكّرهم بالموضوع المطروح على طاولة النقاش. اسأل: «أليس هذا ما كنا نناقشه؟». يمكنك أيضاً المحافظة على تركيزهم على الموضوع من خلال طرح الأسئلة المفتوحة التي قمت بإعدادها مسبقاً.

6. **تتبّع** البنود المدرجة على جدول الأعمال، تنبّه للوقت، وأشرِف على إدارة العملية. احرص على أن تبقى المناقشات محصورةً بمحور تركيز الاجتماع، وحافظ على تركيزك على العملية. ساعد المجموعات على التعاون في ما بينها والتوصل إلى اتفاق ونتائج مرضية. فبإمكان المجموعات، حتى تلك التي تكون متنافرةً جداً في البداية، أن تجتمع ضمن روح من التعاون والتوافق إذا كنت ماهراً في تيسير النقاش وركّزتَ على تحقيق التعاون والتنسيق. كن واثقاً بنفسك قدر الإمكان لطمأنة المشاركين إلى أنك تعرف كيفية إدارة العملية. يشمل هذا الأمر أن تثبت لهم أنك مسيطر على زمام الأمور وقادر على إدارة النقاش. ذكّر المجموعة بالوقت. فقد يكون تيسير المناقشات مهمّةً صعبةً جداً، لا سيما إذا كانت المجموعة تضمّ شخصيات بارزة، تريد إثبات رأيها. استخدم عبارات مثل: «مراعاةً للوقت، هلا نتّفق على أننا سنبدأ العمل على الخطوات التالية؟»، أو «أرى أنّ بعض الأشخاص بدأوا يشعرون بالتعب، فماذا لو اتفقنا على إنهاء الجلسة خلال عشرين دقيقة؟». ستشعر المجموعة عندئذٍ أنها تتحكّم بعمليتها الخاصة، وأنك لا تقوم إلا بتوجيه المشاركين وتذكيرهم فقط.

يجب أن يشجع الميسّر المشاركين على المساهمة والتفاعل بشكل ناشط من خلال:[2]

- تنظيم المناقشات بين المجموعات، أكان ذلك ضمن مجموعة كبيرة أم مجموعات مصغرة
- طرح الأسئلة الفاحصة التي تحثّ على التفكير والتحليل
- الطلب من المشاركين أن يطلعوا الآخرين على تجاربهم
- احترام معارف المشاركين وخبراتهم
- الإقرار بوجود اختلافات ضمن المجموعة والارتكاز عليها
- معالجة النزاعات ومشاعر الانزعاج بشكل بنّاء
- توفير الأمثلة ذات الصلة وأي معلومات إضافية
- تلخيص ما تمّ إنجازه عند مراحل استراتيجية من ورشة العمل

يجب أن **يتجنب** الميسّر ما يلي على وجه التحديد:

- انتقاد أفكار الآخرين وقِيَمهم.
- فرض أفكارك على المجموعة من خلال استغلال دورك كميسّر. يجب ألا تتلاعب بالمجموعة أبداً من خلال استغلال دورك كميسّر لطرح خطتك الشخصية على بساط البحث.
- اتّخاذ القرارات بالنيابة عن المشاركين الآخرين من دون طلب إذنهم أولاً.
- التحدّث كثيراً أو التدخل في عمق المناقشات. فعندما تكون الميسّر، قد يلهيك هذا الأمر عن وظيفتك ويتسبّب بخروج المجموعة برمّتها عن مسار النقاش.

2 *Trainer's Manual on Increasing Opportunities for Women within Politics and Political Parties, Strengthening Women's Political Leadership in South Asia*, the National Democratic Institute, 2005.

الدرس السادس
التحدّث أمام الجمهور

منقول بتصرف من المعهد الديمقراطي الوطني، «الديمقراطية في مواجهة التغيير: دليل إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.»

كيف تتعامل مع خوفك وتتكلّم بثقة

قد يكون التحدّث أو إلقاء خطاب أمام جمهور تجربةً مدمّرة للأعصاب. إذا كنت تجد صعوبةً في التحدّث أمام حشدٍ من الأشخاص، فلا ريب في أنّ القيام بذلك يصيبك بالهلع، ويجعلك تتعرّق أو تتوتّر للغاية. لكن لا داعٍ للقلق، فكلّ من تحدّث أمام جمهور من الناس اختبر رهاب المسرح عند مرحلة أو أخرى. الخبر السار هو أنّ رهاب المسرح عادةً ما يتلاشى بعد أن تبدأ بإلقاء خطابك وتعتاد التجربة. مع ذلك، لتجنب الشعور بالتوتّر والتحدّث بكلّ ثقة، عليك أن تكون مستعداً.

1. حاول دوماً أن تتحدّث عن موضوع تلمّ به وتجيد التكلّم عنه، إلا إذا لم يكن بوسعك الاختيار. فكلّما ازداد إلمامك بالموضوع وتجميعك معلومات عنه، سَهُل عليك التحدّث عنه.

2. حضّر خطابك مسبقاً. اكتب ما ستقوله بالضبط في بداية خطابك ونهايته، وعدّد النقاط الرئيسية في متن النصّ. فكلما كنت أكثر جهوزية، زادت ثقتك بنفسك وبقدرتك على إلقاء خطابك.

3. حاول أن تنظر في أعين جمهورك عندما تخاطبهم. إذا وجدت الأمر صعباً، انظر إلى ما فوق رؤوسهم أو إلى جبينهم/أنوفهم، واحرص على النظر إلى الجميع لكي يشعر كل مشارك أنك تخاطبه شخصياً.

4. حاول الوقوف معتمداً وضعيةً مستقيمةً، خاصةً وأنّ هذا الأمر سيجعلك تبدو واثقاً من نفسك حتى وإن لم تكن كذلك. أرخِ كتفيك وذراعيك. قف على قدميك بشكل متوازن، واحرص على عدم التأرجح إلى الأمام والوراء.

5. لا تتحدّث بسرعة فائقة، وتذكّر أن تتوقّف لبرهة عند الاقتضاء لكي تلتقط أنفاسك وتستجمع أفكارك. لا تخف من السكوت لهنيهات كي تتذكّر ما تريد قوله؛ فسيترقب الجمهور بحماسة فكرتك التالية.

6. إذا كان التحدّث أمام جمهور يصيبك بقلق بالغ، حاول أن تبني ثقتك بنفسك رويداً رويداً. جرّب التحدّث أمام مجموعات صغيرة من الأشخاص أولاً، ثم زد عدد الأشخاص بشكل تدريجي.

7. تُكتَسب الثقة من خلال التمرين. فبعد أن تكون قد تمرّنت على خطاب معيّن، وتصبح على علم بأنك قادر على القيام بهذه المهمة- أي عندما تعرف الموضوع الذي تتحدّث عنه جيّداً- ستشعر بثقة أكبر حيال ذلك. تمرّن على خطابك قبل اقتراب

موعد إلقائه. اطلب من شخص تثق به أن يصغي إليك، واسأله عن رأيه وعن أي اقتراحات يمكن أن تساعدك. قد يبدو لك الاقتراح التالي تافهاً، ولكنّ التدرّب أمام مرآة طريقة جيّدة أخرى. فستتمكّن حينذاك من رؤية شكلك بينما تلقي الخطاب، كما ستتمكّن من تحسين وقفتك وترى كيف تبدو حركات يديك من وجهة نظر الجمهور.

8. لا تقلق كثيراً بهذا الشأن. يكفي أن تسترخي وتحاول الاستمتاع بهذا النشاط. فكلما كنت مسترخياً، سَهُل عليك مواجهة الحضور وبدوت بشكلٍ أفضل أمام جمهورك.

قبل أن تدلي بخطاب أو بتعليق معيّن أمام جمهور، من الضروري أن تفكّر في مظهرك، خاصةً وأنه يمثّل الانطباع الأول الذي ستخلّفه على الجمهور. يخضع مظهر النساء والشباب، بشكل خاص، لتدقيق كبير (لأسباب في غير محلها في الغالب) من قبل الأصدقاء والغرباء. تقبّل هذا الأمر كواقع حتى وإن كان يزعجك، وجهّز نفسك آخذاً إياه في الاعتبار.

يكوّن الأشخاص الانطباعات الأولى بسرعة، كما يصعب عليهم نسيان انطباع سيّء خلّفه شخص ما. فتكفي هنيهاتٌ حتى يكونوا قد كوّنوا رأيهم بشأنك، بما في ذلك خلفيتك الاقتصادية والتربوية، ومكانتك الاجتماعية، وخبراتك، وموثوقيتك، وأخلاقك، ونجاحك في عملك الحالي أو السابق. تقبّل أنّ جمهورك سيكوّن فكرةً عنك بناءً على افتراضاته الخاصة، واحرص على أن تصبّ هذه الافتراضات لمصلحتك.

يكمن السرّ في إدراكك ما هي الصورة التي تمثّلها أمام الجمهور. ارتدِ ما يلزم ليشعر الجمهور أنه يتقبّلك. لعلّ أفضل طريقة للقيام بذلك هي إرساء توازن ما بين الملابس المريحة وتلك التي تجسّد حسّاً قيادياً. فسيعرف الأشخاص إذا كنت تشعر بالانزعاج أو إذا كان مظهرك مصطنعاً. لكنّ الأهم من ذلك كله أن تكون صادقاً. فإذا بدوت وشعرت بأنك على طبيعتك، ستظهر كشخص قويّ وواثق من نفسه!

التحدّث أمام جمهور عبر المنصات الافتراضية

كثيرٌ من المناسبات التي تتطلّب مخاطبة جمهور اليوم لا تحدث في مكان عام، بل أمام حاسوبك. فقد تشارك في حلقة نقاش، أو تدير اجتماعاً، أو تستضيف عرضاً تقديمياً. ومع أنك تقوم بذلك وأنت مرتاحٌ في منزلك عوضاً عن التواجد في مكتبك أو صفّك الدراسي، فستبقى بحاجة إلى إيجاد طرق جديدة للتواصل مع جمهورك بشكل فعال. إليك بعض النصائح المفيدة التي يمكنك مراعاتها في المرة القادمة التي سيُطلب منك فيها تقديم عرضٍ افتراضي:

1. **انتبه إلى التفاصيل الخاصة بزوم.** مهما كانت خلفية جمهورك، فعليك الافتراض أنّ جميع الأشخاص يواجهون اليوم مصادر إلهاء متنوّعة. فمن المرجّح أنهم يشاركون في الاجتماع وهم جالسون على أريكة. لذا، كلما كنت تعرف أكثر عن الأشخاص المشاركين في الاجتماع، زادت فرصك في شدّ انتباههم وإبقائهم في غرفة الاجتماع الافتراضية. ليس الوقت مناسباً لاستنساخ العرض الذي سبق وقدّمته في مناسبات أخرى. كيّف عرضك بحيث يتناسب مع جمهورك.

2. **انتبه إلى خلفيتك.** ماذا يمكن للأشخاص أن يروا خلفك؟ سرير غير مرتّب؟ ليست هذه بفكرة رائعة فعلاً. جل في أنحاء مكتبك أو بيتك وجِد خلفيةً مريحةً، لا تشتّت الانتباه.

3. **ارتدِ ملابس مناسبة.** حتى وإن كان المشاركون لا يستطيعون رؤيتك إلا من الكتفين فصعوداً، ارتدِ هنداماً يبدو رائعاً عليك من الخصر فصعوداً. في الواقع، إذا كنت ترتدي هنداماً جميلاً من رأسك وحتى أخمص قدميك، ستجلس بشكل أكثر احترافية وسيغمرك شعور أفضل بشكل عام. وفي هذه الحالة، ستكون أكثر استرخاءً وتقدّم عرضك بثقة أكبر.

4. **نقّل نظراتك.** عندما تنظر إلى النقطة السوداء الصغيرة (الكاميرا) في أعلى شاشة الكمبيوتر، سيشعر الجمهور أنك تنظر إليه. إذا كنت تريد النظر إلى مكان آخر- كملفّ على حاسوبك أو مكتبك لاستطلاع ملاحظاتك- فلا بأس في ذلك. لكن تأكّد من النظر إلى الكاميرا بين الحين والآخر. فطالما أنك تنظر إلى جمهورك بين الفينة والأخرى، سيخلّف هذا التواصل البصري تأثيراً إيجابياً عليه.

5. **حضّر جيداً قبل الاجتماع.** إذا كنت تتولى التقديم بالشراكة مع أشخاص آخرين، اتفقوا على إجراء اتصال تحضيري قبل الاجتماع. تعرّفوا على بعضكم مسبقاً وناقشوا ترتيب الكلام والأوقات المناسبة. بما أنّ المسائل التكنولوجية ستتسبّب حتماً بفترات تأخير، تمرّنوا على القيام بوقفات طويلة عند تبادل الحديث لتجنّب أن يتكلّم الجميع في وقت واحد. بطبيعة الحال، ستكون هذه الدردشة غير الرسمية عفوية. لكن، مع أنّ الأمر يبدو متعارضاً مع مفهوم العفوية، يحتاج المرء أحياناً إلى التدرّب على التصرّف بعفوية.

نصائح للالتزام بموضوع الرسالة

عندما يبدأ المشاركون بطرح الأسئلة- ومهما كانت هذه الأسئلة خارجة عن الموضوع- استخدم جملاً انتقالية للعودة بهم إلى الرسائل الأساسية التي تريد إيصالها. من الأمثلة على هذه الجمل:

- حقيقة الأمر هي...
- خلاصة القول إنّ...
- السؤال الحقيقي هو...
- ليست هذه بالمشكلة. المشكلة هي...
- لا أستطيع أن أجيبك عن ذلك. لكن ما أستطيع أن أقوله لك...
- في الواقع...

طرح/التعامل مع الأسئلة الصعبة

تجنّب ما يلي:

- الإجابة بـ»لا تعليق». فيوحي هذا الأمر أنّك تخفي شيئاً ما.
- إذا كنت لا تعرف الإجابة، اعترف بذلك وعِد السائل بأنك ستتحرى عن ذلك.
- لا تكذب. فحبل الكذب قصير وقد يُفتضح أمرك في وقت لاحق.
- لا تثرثر. فلتبقَ تعليقاتك قصيرة، لطيفة، وتصبّ في صلب الموضوع.
- لا تعتمد أسلوب المواجهة أو تفتعل شجاراً. حافظ على هدوئك عند التعرّض للضغط وكن مراعياً للآخرين. فهذه أفضل صورةٍ تعطيها لحملتك.

نصائح لإلقاء خطاب آسر

اعرف موضوعك

- عند الإمكان، اختر موضوعاً تستمع به وتعرفه جيداً. فستنقل شغفك بالموضوع إلى الآخرين من خلال عرضك التقديمي.
- لعلّ القاعدة الأهم عند التحدّث أمام جمهور هي الإلمام بموضوعك والتحدّث عنه بارتياح.

اعرف جمهورك

- إذا كنت تعرف من ستخاطب، فستتمكّن من تعديل ما تريد قوله ليتناسب مع جمهورك. فكّر في مستواهم التعليمي، واهتماماتهم، ومدى إلمامهم بالموضوع الذي تطرحه.

اعرف البرنامج

- هل أنت المتحدث الوحيد؟ ما هو ترتيب الكلام؟ هل ستكون المتحدّث الأول أم الأخير؟ هل هناك فريق من المتحدّثين؟
- تحقّق من المدة المخصّصة لك. فمن المستحسن دوماً توقيت مدة خطابك لكي تتأكّد من أنك لن تتجاوز الوقت المخصّص لك.
- تنبّه إلى الوقت المخصص للأسئلة والأجوبة، في حال كانت هناك فقرة خاصة بذلك.

حضّر خطابك

- حدّد ما تريد الوصول إليه من خلال عرضك التقديمي. عرّف بالهدف الأساسي للخطاب. هل تريد أن تقنع الجمهور بأمر ما؟ أن تقوم بتوعيتهم؟ أن تشجّع على اتّخاذ تحرّك معيّن؟
- يجب أن تحدّد بالضبط ماذا تريد أن يتذكّر جمهورك من خطابك. اكتب، بخمس وعشرين كلمة أو أقل، ماذا تريد من الجمهور أن يعرفه. بعد أن تحدّد ذلك، قلّص ما كتبته إلى ثلاث أو أربع نقاط، وتوسّع في هذه النقاط فقط. وضّح كل نقطة بمثال واحد على الأقل، يرسم صورةً واضحةً في أذهان الجمهور. فالإكثار من المعلومات أثناء الإدلاء بخطاب لا يقلّ خطورةً عن تقديم معلومات غير كافية، وهو كفيل بإرهاق الجمهور وتشتيت انتباهه.
- رتّب مضمون عرضك من خلال استخدام الاقتباسات، والأمثلة، والوقائع، وغيرها من المعلومات المثيرة للاهتمام.
- اكتب افتتاحية خطابك أو الفقرة الجاذبة للانتباه.
- اكتب خاتمة خطابك. احرص على أن تكون الخاتمة قوية. ينبغي أن تكون جملةً مثيرةً للجدل، تدعو فيها إلى التحرّك، أو تعلن عن تصريح، فتشير فيها إلى ملاحظاتك الافتتاحية، وتلخّص هدفك الأساسي.
- لا تكتب بقية خطابك كاملاً، بل دوّن النقاط الأساسية فقط. فإذا كتبت الخطاب كلمةً بكلمة، ستقلق بشأن ضرورة استخدام نفس الكلمات المذكورة على الورق أثناء تلاوة خطابك. يجب أن ينمّ خطابك عن الثقة بالنفس، لا أن يبدو كأنك تدرّبت عليه مراراً وتكراراً.
- في أيّ عرض جيّد، ينبغي أن تخبر الجمهور ما الذي تنوي أن تخبره إياه (خلال الافتتاحية)، ثم تخبره إياه فعلاً (متن الخطاب)، ثم تخبره ما أخبرته إياه (الخاتمة).

تدرّب لكن ليس بشكل مبالغ فيه

- تدرّب على خطابك كاملاً قبل تقديم عرضك. كن ملماً به من مختلف جوانبه، لكن لا تحفظه عن ظهر قلب. إذا تدرّبت عليه كثيراً، قد يظهر ذلك جلياً للجمهور. بعبارة أخرى، قد يبدو لجمهورك أنك تلقي هذا الخطاب للمرة المئة، خاصةً إذا كنت قد قمت بذلك فعلاً! تمرّن مع شخص آخر يمكنه أن يقدّم لك نصائح مفيدة. تمرّن أمام مرآةٍ أيضاً.

استعدادات أخرى

- حاول أن تزور المكان قبل عقد الاجتماع. تفقد القاعة والمعدات.
- قرّر ما سترتديه مسبقاً. تأكّد من أنها ملابس مريحة، تنمّ عن الثقة بالنفس. فاختيار الملابس مسبقاً سيخفف من شعورك بالتوتر عندما يحين وقت إلقائك الخطاب.

عليك بالاسترخاء

- إذا كنت تشعر بالتوتر، طبّق بعض تقنيات الاسترخاء قبل البدء بإلقاء الخطاب. إذا وجدت مكاناً للانفراد بنفسك، اقفز أو اضرب كل قدم بالأرض بقوّة. فمن شأن هذا التمرين أن يساعدك على التخفيف من توتّرك. هزّ يديك، ثم أغلق وافتح قبضتك عدة مرات، لتحول دون ارتجاف يديك كثيراً. إذا كنت تعلم أنك ستعاني من الارتجاف، تمسّك بالمنبر بينما تتحدّث. مدّ لسانك، افتح عينيك وفمك قدر الإمكان، ثم اعبس بوجهك جيّداً. سيؤدي ذلك إلى إرخاء عضلات وجهك كاملةً. خذ نفساً عميقاً وأصدر صوت همهمة خفيض لتحمية صوتك.
- اشرب الماء (وليس القهوة، أو الشاي، أو الحليب، أو المشروبات الغازية)، وضع كوباً أو زجاجةً من الماء بالقرب منك دوماً. بلّل يديك بمنديل إذا كانتا متعرّقتين. ها أنت جاهز!

ألقِ الخطاب

- التزم بالبروتوكول المتعارف عليه: اشكر كبار الشخصيات في بداية كلمتك.
- لا تقرأ الخطاب. فمن الضروري أن تكون طبيعياً وأن تتحدّث بحماسة وتشويق. توجّه بالحديث إلى جمهورك. اكتب موجزاً بالكلمات أو الجمل الرئيسية على بطاقات فهرسة تحملها معك، ثم تمرّن على إلقاء الخطاب. لا تنظر إلى ملاحظاتك إلا لماماً، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك فعلاً.
- كن دقيقاً؛ استعمل كلمات بسيطة وجملاً قصيرة. تجنّب التسميات المختصرة غير المفهومة.
- لا تبالغ في ذكر الإحصاءات. صحيحٌ أنّ الإحصاءات مهمة، لكنها قد تبعث على الارتباك. إذا كان لا بدّ من ذكر بعض الأرقام الهامة، وزّعها بعد نهاية عرضك. فالقصص التي تتناول أشخاصاً حقيقيين تجذب الجمهور أكثر من الأرقام.
- حافظ على التواصل البصري مع الجمهور. فستساعدك هذه التقنية في شدّ انتباه الحضور والتركيز على النقاط الأساسية. انظر إلى شخص واحد في كلّ مرة واستمرّ بالنظر إليه لمدة خمس ثوانٍ تقريباً.
- استخدم حركات يديك لتشرح نقاطك. لكنّ تحريك اليدين كثيراً سيشتّت انتباه الجمهور. أما عدم تحريك يديك على الإطلاق، فيجعلك تبدو جامداً وغير طبيعي.
- قف بشكل مستقيم وثابت. لا تلعب بشعرك.
- حوّل عصبيتك لمصلحتك. من الطبيعي أن يشعر المرء بالتوتّر. فيعطينا هذا الأمر الزخم الذي نحتاج إليه للتركيز على المهمّة المطلوبة. حاول أن تحوّل هذه الطاقة العصبية إلى شعور بالحماسة. لا تنس أنّ الجمهور يكون عادةً موجوداً لأنه مهتمّ بالإصغاء إلى ما تقوله ويرغب في الاستماع إليك. ابحث عن الأشخاص المبتسمين بين الحضور لتستمدّ منهم الإيجابية، فسيساعدونك على الحفاظ على ثقتك بنفسك.

أشرف على إدارة الأسئلة

- استمع إلى أسئلة كافة الحضور عوضاً عن اختيار بعضهم فقط. أصغِ باهتمام وعامل كافة الأسئلة على قدم المساواة. كرّر كافة الأسئلة الإيجابية لكي يتمكّن الجميع من سماعها. لا تنجرّ وراء محادثة مع شخصٍ واحد، متجاهلاً أسئلة الآخرين، ولا تسمح لشخص واحد بالهيمنة على فقرة طرح الأسئلة. قدّم إجابات مباشرة وبسيطة قدر الإمكان.
- لا تخف من قول: «لا أعرف». عِد السائل بأنك ستعود إليه بالإجابة أو اطلب منه الاتصال بك لاحقاً.

الدرس الثامن
بناء الحجج والدفاع عنها

منقول بتصرف من:
"Welcome to Debate" by Marcin Zaleski, IDEA — International Debate Education Association, 2011.

سواء أكنت تكتب مقالاً أم تناقش قضيةً على وسائل التواصل الاجتماعي، فمن المفيد أن تعرف كيفية بناء حجة سليمة. من الصّعب دوماً عرض حججنا بطريقة مقنعة تغيّر طريقة تفكير الآخرين، لا سيّما إذا كنا مقتنعين جداً بصوابية أفكارنا. فإذا كنت تشعر أنك على صواب، سيشقّ عليك أن تفهم حتى لمَ يُمكن للآخرين مخالفتك الرأي. يبلغ بعض الأشخاص هذه المرحلة ولا يكلّف نفسه عناء إقناع غيره، أو يستنتج أنّ من يخالفه الرأي غبيّ من دون شكّ، أو مخدوع، أو فاسد بكلّ بساطة. وبطبيعة الحال، يكاد يكون من المستحيل بناء حجة مقنعة إذا كنت ستبدأ مهمّتك معتقداً أنّ الشخص الآخر إما غبيّ وإما سيّء.

في المقابل، إذا كنت لا تؤمن بشدّة بأنك محقّ، قد يصعب عليك أيضاً بناء حجة سليمة. ففي غياب الاقتناع، ستفتقد الحجج إلى الاتساق أو القوة.

فلنتمعن في طرق بناء حجج متينة ومقنعة وقادرة- إذا أسعفك الحظ- على تغيير رأي أحدهم، أكان ذلك لغرض استعمالها في مقال، أو مناظرة، أو تدوينة على وسائل التواصل الاجتماعي.

1. **حافظ على البساطة. يجب أن تكون حجتك وجيزة.**

تركّز كافة المقالات الجيّدة تقريباً على فكرة قوية واحدة، محيلةً كل النقاط إلى الفكرة نفسها، بحيث يفهم الجميع رسالة الكاتب، حتى وإن كانوا يتصفّحون المقال بسرعة. لكن إذا كنت شغوفاً بقضية معيّنة، فمن السهل أن تنسى كل ذلك. فإذا كنت تعتقد أنّ هناك عشرين سبباً مختلفاً يثبت أنك على صواب، من المغري أن تعرضها كلها ضمن حجتك كونك تشعر أنّ عرض عشرين سبباً سيكون أكثر إقناعاً من التركيز على واحد أو اثنين؛ ففي مطلق الأحوال، قد يتمكّن أحدهم من تفنيد بعضها، لكن هل سينجح في تفنيد العشرين كلها؟

مع ذلك، بالنسبة إلى من ينظر إلى الموضوع بطريقة محايدة، تُعتبر الحجة المرفقة بعدد لا متناهٍ من الأسباب أقل إقناعاً بكثير من تلك التي تركّز على أسباب محدودة ودقيقة. ولعلّ النقاش الذي جرى في المملكة المتحدة حول البقاء في الاتحاد الأوروبي أو الخروج منه خير مثال على ذلك. فقد كانت حملة البقاء في الاتحاد مثقلة بأسباب مختلفة: تصنيع السيارات! الصيد الجائر! شواطئ أكثر نظافة! عاملون رئيسيون لهيئة الخدمات الصحية الوطنية! ارتباطات بالبحوث الطبية! فرص اقتصادية! صعوبة تجاوز الحواجز التجارية! الحدود مع إيرلندا الشمالية! في غضون ذلك الوقت، أوجزت حملة الخروج من الاتحاد الأوروبي نقاطها في حجة واحدة: استمرار العضوية في الاتحاد الأوروبي يعني تخلي البلاد عن سيطرتها. وبالتالي، فإنّ الخروج منه يعني استعادة السيطرة. بالرغم من معظم التوقعات والتوصيات من أكثرية الخبراء، فازت الرسالة البسيطة والمباشرة. فقد واجه الناخبون صعوبةً في تذكّر مختلف الرسائل التي أمطرتها إياهم بها حملة البقاء، بالرغم من أنّ كلاً من هذه الأسباب قد يكون مقنعاً فعلاً؛ لكنهم تذكّروا الرسالة المتعلقة باستعادة السيطرة.

2. كن عادلاً تجاه خصمك. لا تعتمد الأساليب الملتوية.

من المغالطات البلاغية الأكثر شيوعاً «مغالطة رجل القش». تقوم هذه المغالطة على تناول حجة الخصم، فإعداد نسخة أكثر ضعفاً منها بكثير، لكي تتمكّن من دحض هذه الأخيرة بسهولة عوضاً عن تفنيد حجته الأساسية. لهذا، يُقال إنّ الشخص يهاجم، في هذه الحالة، رجل القش.

مثلاً، في مجال الجريمة والعقاب، قد تقدّم حججاً تأييداً لتشديد عقوبات السجن، في حين أنّ خصمك قد يجادل دعماً للإفراج المبكر عن السجناء عند الإمكان. تنصّ مغالطة رجل القش على القول إنّ خصمك يؤيّد الجريمة، وأنه يرغب في إطلاق المجرمين العنيفين في الشوارع من دون توجيه عقوبة أو رادع ملائم، ليقترفوا الجرائم نفسها من جديد. لكن لعلّ خصمك لم يكن يقصد بفكرته الإفراج عن المجرمين العنيفين، بل التركيز على العدالة التأهيلية المجتمعية التي يمكن أن تفضي إلى خفض معدّلات العودة إلى الإجرام في نهاية المطاف.

بالنسبة إلى كلّ من يعرف الموضوع جيّداً، إذا اعتمدت حجتك على مغالطة رجل القش، فستفقد مصداقيتك فوراً. فيعني هذا الأمر إما أنك لا تفهم وجهة نظر خصمك جيداً وإما أنك لا تبالي بتفنيدها كما ينبغي. ولا يُعتبر أيّ من الخيارين مقنعاً. عوضاً عن ذلك، يجب أن تكون عادلاً تجاه خصمك وأن تعرض حجته بشكل صادق، وسيحملك قراؤك محمل الجد نتيجةً لذلك.

3. تجنّب المغالطات الشائعة الأخرى. حاذر من التمسّك بحجتك.

يُعتبر تخصيص الوقت للقراءة أكثر عن المغالطات المصاغة بمنطق، والتأكّد من أنك لا تقوم بها، أمرٌ يستحقّ العناء، لا سيما وأنّ الحجج الكاذبة تُدحض بسهولة أكبر. (قد لا ينطبق هذا الأمر على وسائل التواصل الاجتماعي، بل على المناظرات الرسمية وكتابة المقالات). بعض المغالطات واضح للعيان، فيقدم عليه الأشخاص للتمتع بشعبية ليس إلا (مثلاً « يوافقني الجميع الرأي، مما يعني أنني على صواب!»)، لكنّ بعضها الآخر لا يمكن كشفه بهذه السهولة.

فلنضرب مثالاً عبارة «مما يفترض السؤال» التي غالباً ما يُساء فهمها. فهي تُستخدم بمعنى «مما يطرح السؤال» رغم أنّ المعنى ينطوي، في الحقيقة، على افتراض (مثلاً «لقد دافعَت هذه السياسية عن الإرهابيين، مما يطرح السؤال: هل يمكننا الوثوق بها فعلاً»؟)، لكنّ المغالطة هنا أكثر تعقيداً بقليل. وفيها، ترتكز الحجة على افتراض مفاده بأنّ الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها صحيحة. مثلاً، قد يجادل البعض بأنه ينبغي عدم حظر المشروبات الغازية في المدارس، كونها لا تضرّ بصحة التلاميذ. نسألهم: وكيف نتأكّد من أنها لا تضرّ بصحة التلاميذ؟ فيجيبون: لو أنها كانت مضرّة فعلاً، لتمّ حظرها من المدارس!

يظهر الخطأ جلياً في هذه المقاربة عندما يتمّ التعبير عنه بطريقة وجيزة كما في المثال الوارد أعلاه. لكن تخيّلوا كيف ستكون الحال إذا تناولنا مقالاً بأكمله. على سبيل المثال، قد ترد فقرات بأكملها تحاجج بأنّ المعلّمين كانوا ليعارضوا حضور التلاميذ المفرطي الحركة، وأنّ الأهالي كانوا ليشتكوا من ذلك، لكنّ أياً من هذا لم يحدث مما يعني أنه لم يتمّ حظر هؤلاء التلاميذ. يمكن إخفاء الحجة السيئة بسهولة أكبر في المقالات الأطول، فتأكّد إذاً أنك لم تقع فريسةً لها خلال كتاباتك.

4. وضّح أنّ افتراضاتك هي مجرّد افتراضات. قرّر ما هو الواقع وما هو الافتراض.

ترتكز كل حجة على افتراضات، يكون بعضها من البديهية لدرجة أنك قد لا تعي أنك تستخدمه كحقيقة عوضاً عن افتراض. مثلاً، فلنقل إنك قدّمت حجة عن الأنظمة الاقتصادية المختلفة، لكنها ترتكز على افتراض مفاده أنّ الحدّ من الفقر العالمي خطوة جيّدة. صحيحٌ أنّ قلةً قليلة من الأشخاص قد تخالفك الرأي بهذا الشأن، لكن بشكل عام إذا تبيّن أن افتراضك خاطئ، فستتقوّض كافة الأسس التي تقوم عليها حجتك.

من الأمثلة الأكثر إثارة للجدل الحجة التي ترتكز على افتراض مفاده أنه بإمكان الجميع الوثوق بجهاز الشرطة. مثلاً، قد تجادل من أجل إنفاذ أحكام الجرائم البسيطة بشكل أفضل، للحؤول دون تحوّلها إلى جرائم كبرى. لكنّ إنفاذ أمر كهذا في البلدان التي تتلقى فيها الشرطة رشاوى بشكل متكرّر، أو حيث تُعتبر منحازة بشكل واضح، سيؤتي بنتائج عكسية.

إذا كنت واعياً لاستناد حجتك إلى هذا النوع من الافتراضات، فعالج ذلك مباشرةً من خلال توضيحها وشرح صحتها، لكي تجادل بأنّ اقتراحك المتعلق بإنفاذ القانون يصلح في الظروف التي تتحدث عنها بالذات، حيث يمكن الاعتماد على جهاز الشرطة، مضيفاً أنّ هذا الأمر قد لا ينطبق في كل مكان.

5. فلتكن حجتك مرتكزة على أسس متينة. يجب أن تكون حجتك متينة لكي تتكلّل بالنجاح.

إذا كنت تعتقد أنك مصيبٌ في استخدام حجتك، فيجب أن تتمكّن من تجميع أدلة كافية لإثبات أنك على صواب. يعني هذا الأمر بذل الجهود اللازمة لإيجاد الأدلة التي تدعم، فعلاً، ما تقوله. لا تقع في فخ الاستناد إلى إحصاءات مشكوك في أمرها أو أخبار كاذبة. صحيحٌ أنّ إجراء الأبحاث اللازمة لضمان متانة أدلتك قد يستغرق وقتاً، لكنّ الأمر يستحقّ العناء. ففي تلك الحالة، تكون قد تخلّصت من ثغرة إضافية يمكن استغلالها للطعن في حجتك.

لكن ما العمل إذا لم يكن باستطاعتك إيجاد أي دليل داعم لحجتك؟ أوّل ما ينبغي أن تفكّر فيه في هذه الحالة هو احتمال أن تكون على خطأ! إذا وقعت على أدلة كثيرة تدحض موقفك، مقابل بضعة أدلة داعمة له فقط، فسيكون من المنطقيّ أن تغيّر رأيك. لكن إذا كنت تواجه صعوبةً في إيجاد الأدلة على أيّ حال، فقد يعني هذا الأمر أنّ موضوعك لم يخضع لما يكفي من الأبحاث بعد. قم بإثبات ما تستطيع إثباته، بما في ذلك الفرضيات التي أطلقتها، ثم انطلق من ذلك.

6. استخدم الأدلة التي سيصدّقها قراؤك. استخدم الأدلة التي ستمكّنك من استمالتهم لصفّك.

حتى الآن، ركّزنا على كيفية بناء حجة متينة، يصعب تفنيدها. من الآن فصاعداً، سنركّز على مقوّمات الحجة المقنعة. من الأمور التي يمكنك القيام بها اختيار أدلتك، مع مراعاة جمهورك. على سبيل المثال، إذا كنت تكتب عن مواضيع الساعة، فستجد أنّ الجمهور اليساري أكثر اقتناعاً بمقالٍ صادر في صحيفة «ذا غارديان» (كونه أكثر ميلاً إلى الوثوق بأخبارها)، في حين أنّ الجمهور اليميني قد تستميله صحيفة «ذا تيليغراف».

لا يسري هذا المبدأ على عالم السياسة فحسب، بل يكون مفيداً أيضاً في المناظرات الأكاديمية مثلاً. في هذه الحالة، يمكنك مراعاة الخصائص الديموغرافية لجمهورك المحتمل. فقد يتّضح أنّ الجمهور الأكبر سناً يشكّك أكثر في الحواشي التي لا تتضمّن إلا عناوين مواقع إلكترونية. لكنّ الأمر لا يقتصر فقط على الإحصاءات والمراجع. يجب أن يكون محور تركيز أدلتك ككل مراعياً لجمهورك المحتمل؛ على سبيل المثال، إذا كنت تجادل بضرورة حظر دواء معيّن لأسباب صحية، وكان جمهورك الأساسي مؤلّفاً من المراهقين، فلعلّه يجدر بك التركيز على المخاطر الصحية الفورية عوضاً عن تلك التي قد تظهر بعد سنوات أو عقود.

7. تجنّب التعميمات وكن دقيقاً. فلتكن نقاطك مرتكزة على الحقائق وليس على العموميات.

العبارات المبتذلة جملٌ تُستخدم من دون معنى يُذكر، ولعلّها لم تكن يوماً ذات مغزى هادف. فإذا وجدت نفسك تكتب جملاً مثل «لأنّ العائلة هي كلّ شيء» لدعم إحدى حججك، فقد وقعت في فخّ العبارات المبتذلة. من الأرجح أن تزعج هذه العبارات قرّاءك من دون أن تساعد في إقناعهم. وكونها فارغة من المعنى ولا تثير الجدل، فهي لا تخبر قرّاءك أي جديد. فإذا كتبت عن ضرورة تخفيف ساعات العمل لأنّ العائلة يجب أن تحتلّ المرتبة الأولى، فأنت لا تقدّم إلى قارئك أي معلومة جديدة. عوضاً عن ذلك، سلّط الضوء على أهمية الحياة الأسرية بالنسبة إلى قرائك، ثم اشرح لهم كيف تعرقل ساعات العمل الطويلة ذلك.

كذلك، يساعد التحلي بالدقة في إثبات إلمامك بالموضوع، لا بل يشجّع القارئ على الاهتمام به. تخيّل أنك تجادل تأييداً لتأميم شركة سكك الحديد، وأنك ذكرت في إحدى نقاطك أنّ الخدمة اليوم باتت متدنية الجودة. فإذا قلت إنّ «العديد من القطاعات تتأخّر باستمرار»، لن تُحدث التأثير المطلوب الذي ستُحدثه لو كنت تملك الحقائق كاملةً، مثلاً: «في مدينة ليتشوورث غاردن، وهي أحد أبرز محاور المواصلات، تأخّرت نصف القطارات المتّجهة إلى لندن في ساعة الذورة لمدة عشر دقائق أو أكثر.»

8. افهم وجهة النظر المقابلة. تأكّد من أنك تفهم موقف الفريق الآخر.

كما ذكرنا في المقدمة، لا يمكنك بناء حجة مقنعة إلا إذا كنت تفهم لمَ يُعقل لشخص ما أن يعتقد أنك مخطئ. يجب أن تحدّد أسباب ذلك، من دون أن يكون السبب، برأيك، أنه مخطئ أو غبيّ. في مطلق الأحوال، نصبو جميعاً إلى الأهداف النهائية نفسها تقريباً، أكان ذلك رغبتنا في فهم العالم أكثر- من المنظور الأكاديمي- أو زيادة فرص الأشخاص في الازدهار وإيجاد السعادة- من المنظور السياسي.

مع ذلك، نصل جميعاً إلى استنتاجات مختلفة. في هذا الإطار، يتعمّق جوناثان هايدت في كتابه «العقل السليم» في وجهات النظر المختلفة للأشخاص ذوي التوجه السياسي اليميني أو اليساري. فيلخّص مختلف المُثل التي تلقى تقديراً لدى الأشخاص، كالعدالة، والمساواة، والسلطة، وقدسية الأديان، والوفاء، مستنتجاً أنه مع أنّ معظم الأشخاص يعتبرون أنّ هذه الأمور لها أهمية معيّنة، إلا أنّ الأشخاص ذوي النزعات السياسية المختلفة يقدّرونها بدرجات مختلفة. على سبيل المثال، قد يجادل الشخص المعارض لزواج المثليين بأنه ليس ضد المساواة، لكنه يعتبر قدسية الأديان أكثر أهميةً. من هنا، إذا كانت حجتك تركّز على المساواة فقط، فلن تنجح في استمالتهم، بعكس الحجة التي تقدّر قيمة قدسية الأديان.

9. سهّل على خصمك تغيير رأيه. لا تحطّ من قدره إذا غيّر موقفه واصطفّ مع الجانب الآخر.

من الصعب أن نفكّر في آخر مرة بدّلنا فيها رأينا بشأن قضية تهمّنا بعمق. فننسى غالباً، ربّما حفاظاً على كرامتنا، أننا كنا نؤمن يوماً بشيء يخالف ما نؤمن به اليوم. قد يكون من المغري بالنسبة إلى أي شخص يعارض الحرب بصدق أن يعتدّ بنفسه تجاه كل من يغيّر رأيه، لا سيما إذا كان هذا الأخير لا يقرّ بأنه بدّل موقفه. لكن إذا كان تغيير شخص لموقفه سيترافق مع عواقب إضافية (مثلاً، الإيحاء بأنه كان غبياً لإيمانه بموقف معيّن، حتى وإن كان قد تخلى عنه منذ فترة)، فإنّ حافزه لتغيير موقفه سيتراجع. من هنا، يجب أن تتجنّب في حججك الحطّ من قدر الآخرين الذين بدّلوا مواقفهم مؤخراً واقتنعوا برأيك. عوضاً عن ذلك، لكي تكون مقنعاً حقاً، يجب أن ترحّب بهم خير ترحيب.

كيفية إقناع الآخر في المناظرات: تطوير الحجج

يجب أن يكون المتناظرون مقنعين في طريقة عرض أفكارهم، أكانوا يخاطبون جمهوراً أم هيئة تحكيم. تتشارك استراتيجيات الإقناع المستخدمة في المناظرات بعض أوجه الشبه مع آليات الإقناع المستخدمة في أطر أخرى؛ مثلاً، خلال التفاوض على سعر غرض ما في السوق أو أثناء المفاوضات السياسية.

صحيحٌ أنّ المناظرات تعترف بأهمية أسلوب الإلقاء وطريقة العرض، إلا أنها أكثر تشديداً على أهمية المضمون واستخدام المنطق والأدلة. فيعتمد أفضل المحاججين اللغة المقنعة، ويلقون خطاباتهم بثقة، لكنّ هيئة التحكيم تعطي الأولوية للمضمون على حساب طريقة الإلقاء. من هذا المنطلق، إذا عرض المتحدّث حججاً فعالة، لكنّ عرضه كان يفتقد لعناصر شكلية معيّنة، فمن الأرجح أن ينال تقييماً أعلى من متحدّث يتمتع بأسلوب رائع لكنه لا يقدّم مضموناً جيداً.

بناء الحجج

تشدّد المناظرات على جودة الأفكار والبحث. من هذا المنطلق، تُعتبر الحجج من أهمّ المفاهيم في المناظرة. فأولاً، على المتناظرين إجراء الأبحاث وجمع الأدلة المتينة، ثم عليهم تقديم نقاط مقنعة تدعم موقفهم في المناظرة. بعد ذلك، يجب أن يربطوا الأدلة ببعضها بمنطق، دعماً للقرار أو رفضاً له. بعبارة أخرى، سيقومون بتطوير الحجج. في العادة، يشيع استخدام كلمة حجة بمعنى فكرة، أي السبب الذي يعرضه الشخص لإقناع الآخرين. مثلاً: «هلا تقدّم لي حجةً وجيهةً تثبت لمَ عساي أشتري هذه السيارة؟»، مما يعني: «هلا تعطيني سبباً وجيهاً يثبت لمَ عساي أشتري هذه السيارة؟». ولا يختلف وجه استخدام مصطلح حجة في المناظرات. فتتألّف الحجة عادةً من بضع جمل أو تكون هي نفسها مؤلّفة من جملة مركّبة، أي عدة عناصر مركّبة بشكل منطقي مع بعضها البعض.

عند اعتماد الحجة كمفهوم، يمكن تعريفها من خلال وصف العلاقة بين مكوّناتها: فالحجة هي مطلب تدعمه أدلة. يتشكّل الهيكل الأساسي لأي حجة من ثلاثة عناصر هي: الادعاء، الأدلة والوسائل الداعمة.

- الادعاء هو الموقف الذي يريد المناظر من جمهوره تقبّله. مثلاً، قد تكون جملة «يجب حظر إعلانات السجائر» هي الادعاء الذي يعرضه الفريق الداعم للقرار. فتكون النتيجة: «تقرَّر فرض حظر على إعلانات السجائر».

- الأدلة هي المعلومات الإضافية التي يحصل عليها الجمهور دعماً للادعاء. فالأفكار التي تلي، بشكل منطقي، كلمة «لأنّ...» تشكّل دليلاً لإثبات الادعاء. مثلاً، يمكن اعتماد فكرة «لأنّ التدخين مضرّ» كدليل لدعم الادعاء.

- تشير الوسائل الداعمة إلى العلاقة المنطقية أو السبب الذي يربط الأدلة بالادعاء. فيجب أن تكون المعلومات الداعمة الإضافية (أي الأدلة) متّصلة منطقياً بالاستنتاج الذي يودّ المتناظرون من الجمهور قبوله (الادعاء). من هنا، يجب إيراد جملة رابطة لتوضيح هذه العلاقة، أو التلميح إليها بشكل واضح ضمن حجة متكاملة. في المثال السابق، السبب هو «من الصواب حظر أمر مضرّ.» فتكون الوسائل الداعمة بمثابة جسر منطقي يربط بين الأدلة والادعاء.

تتمثّل الوظيفة الأساسية للمتناظرين بعرض أفضل الحجج الممكن بناؤها، والرد على الحجج التي يعرضها الفريق الآخر. يجب أن يتعلّم المتناظرون كيفية تقديم الحجج المتينة، متنبّهين إلى العيوب المحتملة التي يمكن أن تشوب أنواع الحجج، كما هي موجزة أعلاه. فضلاً عن ذلك، يجب أن يفكّر المتناظرون بدقة في بناء الحجج المتينة التي يصعب تفنيدها خلال المناظرة. مثلاً، عند الاستدلال باستخدام الأمثلة، على المتناظرين أن يتأكّدوا من أنّ الأمثلة التي يعتمدونها تمثّل حجتهم خير تمثيل؛ وعند اعتماد طريقة الاستدلال السببي، فعليهم التأكد من أنّ النتائج مرتبطة بشكل منطقي بالأسباب ذات الصلة، وأنّ العلامات تكون، في الواقع، دليلاً على ظاهرة معيّنة.

صنع الحجج الجاذبة للجمهور

صحيحٌ أنّ الحجج، والاستدلال المنطقي، والأدلة المتينة جزءاً لا يتجزأ من المناظرات الناجحة، لكن على المتناظرين ألا يغفلوا عن **قوة اللغة** في تحريك مشاعر جمهورهم وإقناعه. فالمناظرة الناجحة، مهما كانت تنافسية أو عامة، ترسي توازناً بين المضمون وطريقة عرضه. في الواقع، تكمّل الحجج وطريقة عرضها بعضها البعض، كما أنّ الكلمات الواضحة، والقوية، واللغة الحيوية، وحسن تصميم الخطاب، كلها عناصر تدعم الرسالة.

الأسلوب

يشير الأسلوب إلى طريقة استخدام اللغة في المناظرة. عادةً ما تكون الكلمات المستخدمة في المناظرة **محايدة**. يشبه ذلك الأسلوب الذي يعتمده المقدّمون الإخباريون على الإذاعة والتلفزيون، وكذلك الصحافيون وناشرو الصحف والمجلات الرئيسية. ينبغي ألا يكون الأسلوب معقداً للغاية، ولا متخصصاً أو رسمياً، وفي الوقت عينه، ينبغي ألا يكون عامياً أو غير رسمي بتاتاً. فعلى المتناظرين إرساء توازن بين الظهور كخبراء يتناقشون في قضية معيّنة من جهة وأصدقاء يتشاركون تدخين النارجيلة من جهة أخرى.

قد يفكّر المتناظرون في استخدام لغة عامية أو شاعرية أحياناً خلال المناظرة بهدف جذب اهتمام الجمهور، أو الترفيه عنه، أو توضيح نقطة معيّنة بطريقة أفضل. فيعتمد **الإقناع خلال المناظرات** (وخارج هذا الإطار أيضاً) على مدى تفهم المستمعين لا لما يُقال فحسب، بل كيف يُقال ومن يقوله أيضاً. في ما يلي بعض الأمثلة عن الهياكل الأسلوبية الفعالة التي يمكن استخدامها خلال المناظرات بهدف تعزيز فهم القضايا المطروحة على النقاش، وكذلك بهدف ترفيه الجمهور، وتحريك مشاعره، ومفاجأته، لا بل أحياناً إجفاله.

1. **اللغة المجازية.** من خلال استخدام اللغة المجازية، يشير المتحدّثون إلى المفاهيم والقضايا بطريقة غير مباشرة، واصفين إياها باستخدام الصور وأوجه المقارنة والترابط. غالباً ما يكثر استخدام الاستعارات والرموز وأوجه التشبيه عند اعتماد اللغة المجازية.

أمثلة:

- الاستعارات إحدى الطرق الفعالة لاستخدام اللغة المجازية: «يجب أن تعصف رياح التغيير بالسياسات البيئية الحالية، كي نترك عالماً أفضل لأطفالنا».
- التشخيص يشبه الاستعارة لكنه يقوم على إضفاء صفات بشرية على مفاهيم مجرّدة، مثلاً: «لا يمكننا تجاهل الفرصة التي تطرق بابنا».
- التشبيه يعتمد على المقارنة: «تجاهل التغيير المناخي أشبه بتجاهل قنبلة موقوتة على متن طائرة».

2. **التوصيف الملموس والتوضيحي.** بطريقة أو بأخرى، يُعتبر التوصيف الملموس والتوضيحي نقيضاً للغة المجازية. فهو يستبدل المصطلحات والمفاهيم التجريدية بصور ملموسة ونابضة بالحياة.

أمثلة:

- التوصيف التوضيحي: مباشرةً بعد أن أصبح وينستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا العظمى، قال في خطابه الشهير: «ليس لدي ما أقدّمه غير الدم، والكدح، والدموع، والعرق.»
- التوصيف الملموس: قال وينستون تشرشل في خطاب آخر: «سنكافح على الشواطئ، سنكافح على مدرّجات الهبوط، سنكافح في الحقول وفي الشوارع، سنكافح على التلال.»

3. **التكرار.** قد يكون تكرار بعض الجمل أو البنى النحوية أداةً فعالةً جداً في المناظرة، وذلك للتشديد على نقطة معيّنة واستمالة الجمهور عاطفياً.

أمثلة:

- التكرار: استخدم مارتن لوثر كنغ، في خطابه الشهير الذي ألقاه في مسيرة واشنطن عام 1963، عبارة «لدي حلم» ما لا يقلّ عن تسع مرات.

- التوازي: هو نوعٌ من التكرار، يقوم على تكرار بنية الجمل نفسها: «لا نتوقع أن يُقبل هذا الاقتراح ولا نرغب في أن يُقبل هذا الاقتراح.»
- القاعدة الثلاثية: يتمّ جمع الجمل والعبارات في مجموعات من ثلاثة عناصر: وصفت مارغريت ثاتشر الشيوعية قائلةً: «هذه السياسة مفلسة أيديولوجياً، وسياسياً، وأخلاقياً.»

4. **التباينات والمقارنات** هي أدوات بلاغية تتيح للمتحدّثين وصف شيء ما من خلال وصف ما ليس عليه.

أمثلة:

- قال جون ف. كينيدي خلال حفل تنصيبه عام 1961: «إخواني مواطنو العالم: لا تسألوا ماذا تستطيع أميركا أن تفعل لكم، بل اسألوا ماذا نستطيع أن نفعل معاً من أجل حرية الإنسان.»

أو

- «لا يتعلق الأمر بما إذا كان هذا الحلّ سينجح، بل بما إذا كان بودّنا أن ينجح هذا الحلّ.»

5. **الأسئلة البلاغية.** السؤال البلاغي هو سؤالٌ يُطرح لإحداث تأثير، من دون توقّع إجابة مباشرة من المستمع.

- مثال: «كم من الوقت يجب أن ننتظر ريثما يدرك العالم حجم الخطر؟»

6. **الفكاهة.** الوظيفة الأساسية للفكاهة، في سياق المناظرات العامة، هي إرساء علاقة بين المتحدّث والجمهور. كما يمكن استخدام الفكاهة كسلاح هجومي في المناظرة، بمعنى أنّ المتحدّث قد يستخدم الفكاهة للاستخفاف بفكرة أو خطة عرضها خصمه. فضلاً عن ذلك، يمكن استخدام الفكاهة، بشكل فعال، كسلاح دفاعي. فيتجاوب الجمهور إيجابياً مع المتحدّثين الذين يسخرون من أنفسهم ويثبتون أنهم «لا يبالغون في الاعتداد بأنفسهم.»

أمثلة:

- «إذا كان لانعدام الفعالية قوة الطيران، فإنّ اقتراح خصومنا سيحلّق كالنسر.»
- عندما أخبرت جدتي أنني أتحدّث في المناظرات، أجابتني: «ألم يكن باستطاعتك أن تشغل وظيفة طبيعية؟» سيداتي سادتي، في خطابي اليوم، سأحاول إقناعكم أنّ هناك جدوى من التناقش في مناظرات».

تنظيم الخطاب

يُعتبر ترتيب الحجج التي يعرضها المتحدّثون، فضلاً عن طريقة تصميم خطابهم وتنظيمه، طريقةً مهمّةً إضافية لتحسين تقدير الجمهور لخطابهم ومساعدتهم على فهم الحجج المعروضة بشكل أفضل. يجب أن يتذكّر المتحدّثون أنّ تصميم الخطاب يشكّل جزءاً من الرسالة: فهو يعزّز فعالية التواصل بالنسبة إلى الجمهور، كما يسهّل على المتحدّث تذكّر تسلسل الحجج وترتيب عرضها.

يجب أن يتضمّن الخطاب الحسن التنظيم مقدّمة، وصلب الموضوع (الفكرة الرئيسية)، وخاتمة. يجب أن يتضمّن صلب الموضوع النقاط الرئيسية التي يرغب المتحدّث في مناقشتها، مع الشرح، والأسباب، والأمثلة وغير ذلك. ولما كانت الخطابات في المناظرات نادراً ما تمتدّ لأكثر من 5- 6 دقائق، فإنّ المتحدّث قلّما يملك الوقت لطرح ثلاث أو أربع نقاط رئيسية، إذا أراد أن يتوسّع في هذه النقاط جيّداً. قبل شرح كلّ نقطة، من المفضّل أن يورد المتحدّث مقدّمةً وجيزةً تتضمّن النقاط التي سيغطيها في الخطاب. فمن

شأن هذا أن يتيح للجمهور متابعة الأفكار الرئيسية بشكل أفضل وتذكّر معلومات أكثر بعد انتهاء الخطاب. فضلاً عن ذلك، يجب أن ينتقل المتحدّث بشكل سلس بين نقطة وأخرى، باستخدام العبارات التالية مثلاً: «بعد أن ناقشنا... أودّ أن أنتقل إلى نقطة أخرى»، «ما يلي هذه النقطة هو...»

يُعتبر الجزءان الأول والأخير من الخطاب مهمّين جداً كون الجمهور يكون أكثر ميلاً إلى تذكّرهما. فتحتل المقدّمة مكانةً أساسيةً لأنّ الجمهور يتعرّف على المتحدّث للمرة الأولى، ويكتشف الموضوع أو يتعرّف على ما ينوي المتحدّث التكلم عنه في الخطاب. وبدورها، الخاتمة مهمّة جداً لأنّ المتحدّث يلخّص فيها المعلومات، ويذكّر الجمهور بأهمّ النقاط، ويخبرهم ماذا يودّ منه أن يفعل بالمعلومات. لهذه الأسباب، من الضروري التركيز على مقدّمة عرضك وخاتمته. في ما يلي بعض «النصائح» المفيدة للمشاركين في المناظرات:

- أوّل ما ينبغي أن تقوم به هو جذب اهتمام جمهورك من خلال التركيز على نقطة جديدة، مفاجئة، حابسة للأنفاس، مهمة، فكاهية، مألوفة أو عميقة. فقد أظهرت التجارب أنّ الجماهير التي لا تجد ما يشدّها في بداية خطاب ما قلّما تولي بقية الخطاب اهتماماً.
- بعد شدّ انتباه الجمهور، يجب أن تحدّد نظريتك أو فرضيتك في جملة مفيدة واحدة، تتضمّن المحتوى أو الرسالة التي تودّ أن تعلق في عقول الجمهور بعد سماع خطابك.
- أخبر الجمهور منذ البداية لمَ يجدر به أن يصغي إلى خطابك. شدّد على «المردود» الذي سيجنيه من ذلك، أي ما سيحصل عليه مقابل استثمار وقته في الإصغاء إلى خطابك. يجب أن يعرف بالضبط لمَ يجب أن يصغي إليك.
- أثبت مصداقيتك. إذا كنت تتمتع بخبرة خاصة أو معرفة حول هذا الموضوع، أو إذا كنت قد شاركت في بحث خاص حوله، أعلم الجمهور بذلك لكي تعطيه سبباً للإصغاء إلى آرائك.
- فسّر سبب اندفاعك وشغفك. أعلم الجمهور لمَ تريد أن تتحدّث عن هذا الموضوع، ولمَ تعرف عنه وتهتمّ به، ولمَ تشعر أنه يجدر به أن يعرف عنه ويهتمّ به بدوره.
- أعلم الجمهور بما ينبغي أن يتوقعه منك. فعندما تُخبر الجمهور عن النقاط الرئيسية التي ستتحدّث عنها في خطابك، من خلال تزويده بلمحة مسبقة عن ذلك، تساعده على التركيز بشكل أفضل.

في خاتمة الخطاب، لخّص النقاط الرئيسية التي غطيتها. يستدعي هذا الأمر تكرارك لعدد لا بأس به من الأمور، لكن يقال إنّ سرّ التحدّث أمام الجمهور بنجاح هو الجملة التالية: «أخبرهم ما الذي تنوي أن تخبرهم إياه، ثم أخبرهم إياه فعلاً، ثم أخبرهم ما أخبرتهم إياه.»

عد إلى نظريتك أو فرضيتك. ذكّر الجمهور بالرسالة الأساسية التي تودّ أن يتذكّرها.

- أخبر الجمهور ماذا يجدر به فعله بالمعلومات التي قدّمتها له. كيف ينبغي أن يغيّر ما يعرفه، أو يؤمن به، أو يفعله على وجه التحديد؟ ما هي «خطة العمل» التي ينبغي أن يطبّقها جمهورك نتيجة الاستماع إلى خطابك؟
- اختتم الخطاب من خلال التلميح إلى «قرب الوصول إلى النهاية». يمكن القيام بذلك من خلال العودة إلى الوقائع أو القصص أو الأمثلة التي استخدمتها في البداية، أو الاختتام بملاحظة فجائية، أو جديدة، أو تعبيرية كما فعلت في المقدّمة. أما المتحدّثون الذي ينهون خطابهم بالقول: «هذا كل ما لديّ»، فلا يحسنون وضع نقطة النهاية.

تفنيد الحجج

بالإضافة إلى عرض الحجج المقنعة في المناظرات، يجب أن يتمكّن المتحدّثون أيضاً من الردّ على الحجج التي يقدّمها الفريق الخصم. يُعرف هذا الأمر في المناظرات بالتفنيد. فمن خلال تفنيد حجج الفريق الخصم، ينجح المتحدّث في الحدّ من أثر هذا

الفريق على الجمهور. في بعض الأحيان، يعلن المتحدّث أنّ الحجة التي تقدّم بها الفريق الآخر غير صحيحة أو غير دقيقة. لكنّ هذا لا يكفي، بل ينبغي أن يثبت أنّ الحجة خاطئة، أو غير ذات صلة، أو غير مهمّة في إطار نقاش معيّن. قد يختار المتحدّث تفنيد جوانب مختلفة من حجة الفريق الخصم. مثلاً، قد يفنّد فريق طريقة تعريف خصمه لمصطلحات رئيسية في القرار المطروح، من خلال المجادلة أنّ التعريف الذي أدلى به الخصم ضيّق جداً، أو واسع جداً، أو غير دقيق (بمعنى أنّ الخصم قد أساء فهم الكلمة)، أو غير عادل (كونه لا يفسح مجالاً للنقاش). لكنّ الفريق لن يفقد نقاطاً إذا امتنع عن تفنيد حجة ما. في معظم الأحيان، تكون التعريفات المعتمدة في المناظرات دقيقة، وسيكون من غير العادل معاقبة الفريق الخصم لأنه لم يعارض ما تمّ التعارف عليه بأنه صحيح.

من الاستراتيجيات المعتمدة لتفنيد الحجج:

1. الإنكار: أي، ببساطة، عندما يقوم فريق برفض حجة ما أدلى بها الفريق المعارض. عند إنكار حجة، يعارض الفريق اقتراحاً معيّناً، مقدّماً الأسباب على ذلك.

   الفريق الموالي: لا يؤثّر التدخين إلا على المدخنين
   الفريق المعارض: غير صحيح، فالتدخين السلبي يؤثّر على غير المدخنين أيضاً.

2. التقليل من أهمية أمر ما. يتمّ اللجوء إلى ذلك في الحالات التي يواجه فيها فريق حجةً سليمة وصحيحة منطقياً. فيحاول الفريق عندئذٍ التخفيف من أثر هذه الحجة من خلال الإثبات أنّ الحجة، رغم صحتها، غير مهمّة كثيراً في إطار مناظرة معيّنة. عند التقليل من أهمية حجة الخصم، لا ينكر الفريق صحة الادعاء، بل يقلّل من أهمية الحجة.

   الفريق الموالي: سيخلّف حظر التدخين في المطاعم تأثيراً سيّئاً على الأعمال.
   الفريق المعارض: قد يخلّف حظر التدخين في المطاعم تأثيراً سيّئاً على الأعمال، لكنّ هذا التأثير سيكون بسيطاً ولن يتجلى إلا في بداية الحظر.

3. تقديم حجة أكثر أهمية: هي طريقة أخرى للردّ على حجة الفريق المعارض. تُستخدم هذه الاستراتيجية عندما يوافق فريق على حجة المعارضة لكنه يشير إلى منافع أكثر أهمية محتملة أخرى.

   الفريق الموالي: سيخلّف حظر التدخين في المطاعم تأثيراً سيّئاً على الأعمال.
   الفريق المعارض: قد يخلّف حظر التدخين في المطاعم تأثيراً سيّئاً على الأعمال، لكنه سيحمي صحة الناس، وهو أمرٌ أكثر أهمية بكثير من توليد المداخيل.

4. قلب حجة الفريق الآخر عليه: هي من أكثر الطرق فعالية عند تفنيد حجة، وفيها يستند فريق إلى المنطق الذي استخدمه الفريق المعارض لإثبات وجهة نظره.

   الفريق الموالي: إنّ حظر التدخين في المطاعم سيتسبّب بغضب العديد من الزبائن، كونهم لن يتمكّنوا من تناول الطعام والتدخين في الوقت نفسه.
   الفريق المعارض: هذا صحيح، لكنه سيدفع بالعديد من الزبائن أيضاً إلى إعادة التفكير في عاداتهم الصحية ويشجعهم على التخلي عن التدخين.

من طرق التفنيد الفعالة فضح أخطاء الخصم، شرط أن يكون الفريق الخصم قد اقترف أخطاءً فعلاً خلال تقديمه حججه. كما يمكن الطعن في الأدلة التي يعرضها الفريق المعارض من خلال تحدّي الحقائق والإحصاءات أو طرح أسئلة عن مصداقية المصدر.

يمكن أن يفنّذ الفريق الحقائق من خلال إثبات واحد مما يلي:

- عدم صحة الحقائق، بناءً على الأدلة المضادة الموفّرة.
- عدم انطباق الحقائق على المستوى العالمي، بل تشكّل حالات فردية.
- عدم تغطية الأمثلة لفترة زمنية كبيرة أو ذات صلة.
- الأمثلة ليست نموذجية أو اعتيادية.
- هناك العديد من الحالات السلبية أو الاستثناءات التي تحيط بالأمثلة.
- الحقائق لا تدعم الاستنتاجات أو أنها غير ذات صلة بها.

قد يشكّك الفريق بالمصدر أو برأي الخبير، عبر الإثبات أنّ:

- ذلك المصدر لا يتمتع بخبرة كافية في الموضوع.
- الادعاء المطروح لا يصبّ ضمن مجال خبرة المصدر المعنيّ.
- مستوى التوافق بين خبراء آخرين في المجال نفسه غير مناسب أو غير كافٍ.
- المصدر المعني منحاز أو متحامل بشكل ملحوظ.
- مجال الخبرة ليس مشروعاً.
- المصدر غير محدّد أو لا وجود له.

الدرس الحادي عشر
بناء توافق الآراء

هناك ثمان مراحل لبناء توافق الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة في المجموعات.

1. **حدّد القضية** التي تودّ المجموعة تحقيق توافق الآراء بشأنها. كن دقيقاً قدر الإمكان عند اختيار الموضوع.

2. **تأكّد من وجود الأشخاص المناسبين في القاعة للمشاركة في النقاش.** لا تستثنِ الأشخاص القادرين على حجب قرار المجموعة أو تحييده عن مساره، وتأكّد من أنّ المشاركين قادرين على التحدّث بشكل مشروع بالنيابة عن المجموعات التي يمثّلونها.

3. **صمّم عمليةً** ذات جدول زمني واضح وواقعي يؤدي إلى اتّخاذ قرار بشأن القضية المطروحة. يجب عرض العملية على الأشخاص المعنيين بالموافقة عليها. أتح للمشاركين اقتراح أي تغييرات، بحيث لا يشعر أيٌّ من أصحاب المصلحة المشروعين أنك تتجاهل مصالحهم. يجب أن تتضمّن العملية قواعد أساسية يوافق جميع المشاركين على الامتثال لها. في الواقع، يمكن الانطلاق بوضع القواعد الأساسية كون هذا الأمر يتيح للمشاركين التمرّن على المفاوضة على أمرٍ سهل قبل بلوغ المسائل الحساسة التي يتنازع عليها الأطراف.

4. من الأرجح أن يكون لكلّ واحد من أصحاب المصلحة شواغل غير معلنة مختلفة بشأن القضية، ومن الأرجح أنه سيشرح المشكلة الأساسية من وجهة نظره وبشكل مختلف عن الجهات الأخرى. من هذا المنطلق، تتمثّل الخطوة التالية بوضع **تعريف شامل للمشكلة وتحليلها**، مما يتيح لمختلف أصحاب المصلحة وصف القضية بالضبط من منظورهم الخاص، ولماذا يعتقدون أنها مهمّة. سيؤدي ذلك إلى رسم صورة أوضح عن المشكلة، لا سيما وأنها ستعكس وجهة نظر كافة أصحاب المصلحة الذين سيدركون، حينها، كيف تترابط كافة شواغلهم ومصالحهم ببعضها البعض. بعد أن يكون الجميع قد شرح وجهة نظره، يطلب الميسّر من المشاركين التحدّث عن الشواغل أو المصالح التي كانت آراؤهم (أو مواقفهم) الأولية ترتكز عليها، ويسألهم عن الحلّ الأنسب للمشكلة. بعد أن تفهم الأطراف كافة هذه المصالح غير المعلنة، يمكن أن يبدأ المشاركون بالتحدث بشكل مباشر عن هذه الشواغل العميقة، عوضاً عن مواقفهم الأولية، كما يمكنهم أن يباشروا بالبحث عن طرق جديدة لتبديد هذه الشواغل وإيجاد احتمالات جديدة للتعاطي مع النزاع، أي احتمالات لم تكن بديهيةً قبل أن يفهم كلٌّ منهم وجهة نظر الآخر.

5. بعد ذلك، يجب **تحديد الحلول البديلة وتقييمها**. قبل أن تقرّر المجموعة اعتماد أيٍّ من مسارات العمل، من الأفضل التعمّق في مختلف الخيارات أو الحلول البديلة. يُعتبر هذا الأمر مهمّاً للغاية في المنازعات المتعددة الأطراف، لا سيما وأنه من غير المرجّح أن ترضى الأطراف كافةً بشكل متساوٍ عن خيار واحد. يجب تشجيع الأطراف على صياغة خيارات مبتكرة تلبّي مصالحها ومصالح الجهات الأخرى. مع التعمّق في المزيد من الخيارات، تصبح الأطراف قادرةً على التفكير في إجراء مقايضات محتملة وإيجاد مجموعة متنوّعة من الحلول الممكنة.

هناك طرق متنوّعة لإيجاد حلول بديلة، لعلّ أكثرها شيوعاً هو العصف الذهني. بموجبه، تطلب من مجموعة التفكير في أكبر عدد ممكن من الخيارات، من دون تقييم أيٍّ منها في بداية الأمر. يمكن اعتماد العصف الذهني في مجموعة كبيرة، أو ضمن مجموعات العمل الصغيرة، للبحث في مختلف القضايا وفي الجوانب المختلفة للمشكلة بصورة عامة.

من الضروري البحث عن مقاربات جديدة، تحقّق المنفعة المتبادلة، عوضاً عن تكرار مقاربات الربح والخسارة نفسها التي كان المشاركون يعتمدونها قبل بدء عملية بناء توافق الآراء. فبعد أن يكون الأطراف قد أعدّوا قائمةً بالحلول البديلة، يتمّ فحص هذه الأخيرة بدقة لتحديد التكاليف والمنافع المرتبطة بكلّ حلّ (من وجهة نظر كل طرف)، فضلاً عن العوائق التي تحول دون التطبيق. كما هي الحال في المفاوضات المرتكزة على المصلحة، من المفيد أن يعتمد المشاركون المواقف التالية: الاستعداد للكشف عن العواطف/التجاوب معها، التحلي بالمرونة والاستعداد للتفاوض (الأخذ والعطاء)، الاعتراف بأنّ توطيد العلاقات لا يقل أهميةً عن إنجاز المَهمّة، طرح الأسئلة الصادقة، عرض التسويات وقبولها، تقديم الأمثلة والأدلة المفيدة لتوضيح الاقتراحات، وأخيراً الانفتاح على الحلول الجديدة.

6. **صنع القرار.** في نهاية الأمر، تتقلّص الاحتمالات كلها حتى تصبح مقاربةً واحدة، تكون مكيّفةً لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة الشرعيين في العملية، ويكون الجميع موافقين عليها. يختلف تحقيق توافق الآراء عن عملية اتّخاذ القرارات وفقاً لحكم الأكثرية، فيجب أن يكون الجميع موافقين على القرار النهائي، ولا تكون هناك عملية تصويت.

7. **الموافقة على الاتفاق.** بعد ذلك، يمكن للمتفاوضين أن يعرضوا الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه على جمهورهم ويحاولوا الحصول على موافقتهم. هذه الخطوة هي من أصعب الخطوات، لا سيّما وأنّ هذا الجمهور لم يشارك في العملية، ولا يتمتع غالباً بدرجة الفهم أو الثقة اللازمة لمعرفة لمَ يُعتبر هذا الاتفاق الخيار الأفضل. من هنا، يجب أن يتمكّن المتفاوضون من تقديم شرح مفصّل لتبرير طريقة صياغة الاتفاق، ولمَ يصبّ في مصلحة الجمهور. عند هذه المرحلة، من الضروري أن تفهم جماهير أصحاب المصلحة المقايضات التي تمّ إجراؤها. فإن لم تفعل، من الأرجح أن يتمّ انتهاك الاتفاق في مرحلة ما أثناء التطبيق. فضلاً عن ذلك، من بالغ الأهمية أن يكسب أصحاب المصلحة دعم الجهات المسؤولة عن تطبيق الاتفاق التي غالباً ما تكون الوكالات الحكومية.

8. تتمثّل المرحلة الأخيرة من بناء توافق الآراء **بتطبيق الاتفاق**. يؤدي بناء توافق الآراء، غالباً، إلى صياغة اتفاقات متينة ومبتكرة، لكنّ تطبيق هذه الاتفاقات يُعتبر مهمّةً منفصلة. فإذا لم يتمّ تسهيل دعم القرار من قبل جماهير أصحاب المصلحة والجهات الأخرى التي ستتأثّر به، فإنّ الاتفاق سينهار لا محالة. من الضروري أيضاً مراقبة الاتفاق، والتأكّد من أنّ أصحاب المصلحة يلتزمون به. إذا كانت هناك عوائق ملحوظة تمنع تطبيق الاتفاق، يمكن للمجموعة الأصلية التي اتّخذت القرار أن تلتئم ثانيةً لتحاول حلّ المشاكل الجديدة.

نصائح لبناء توافق الآراء

إذا بدت القضية معقدة جداً:

- وضّح القضية أو اطلب من شخص آخر القيام بذلك.
- قسّم القضية إلى أقسام منطقية وتابع انطلاقاً من ذلك.
- اقترح أخذ استراحة قصيرة.
- اطلب من مجموعة عمل تحليل قضية معيّنة ورفع التوصيات ذات الصلة.

إذا استمرّت الأطراف بالتشبث بموقفها واختلفت على الحقائق:

- أشر إلى ضرورة تركيز النقاش على المصالح المشتركة.
- باشر بتطبيق عمليات لتحديد المصالح أو أعد تأكيد ما تعتقد أنّ المصالح يجب أن تكون عليه.
- تعمّق في الخيارات المتوافرة لإرضاء المصالح.
- ناقش الأدلة أو الحقائق الداعمة للمصالح.

انتقل من المواقف إلى المصالح من خلال طرح السؤال التالي: «لمَ يُعتبر هذا الموقف مهمّاً بالنسبة إليك؟» أو «ما هي المصلحة الكامنة؟»

- وضّح طبيعة الخلاف.
- ما هي الحقائق المشكوك فيها؟
- اتصل بأعضاء أو خبراء للمساعدة في توضيح ذلك.
- أجّل المناقشة ووزّع مهام لحلّ الخلاف على الحقائق أولاً.

إذا لم يلُح أيّ حلٍّ في الأفق:

- ناقش المكوّنات والعناصر والمعايير الخاصة بالحلّ.
- أجرِ تمرين عصف ذهني للتفكير في الاقتراحات.
- عدّد الخيارات المحتملة أو اقترح حلاً.
- اقترح أخذ استراحة قصيرة.
- اطلب من مجموعة عمل تحليل قضية معيّنة ورفع التوصيات ذات الصلة.

إذا لم يتمّ بناء توافق في الآراء:

- حدّد أي مكوّنات القضية تمّ التوصل إلى إجماع بشأنها.
- اتّفق على المبادئ/الأولويات/السياسات قدر الإمكان.
- اتّفق على العمل ضمن نطاق ما تمّ الاتفاق عليه.
- اطلب من مجموعة عمل التعمّق أكثر في القضايا العالقة ورفع التوصيات ذات الصلة.

ارتكز على النجاحات الصغيرة

- كرّر العملية.
- احتفل بالنجاحات.

القواعد الخمس لمناقشات مثمرة وفعالة

1. تذكّر هدف المناقشة في الأوقات كافة

- يجب أن يتّفق الجميع على هدف المناقشة منذ البداية وأن يفهموا هذا الهدف.

- تأكّد من أنّ الأشخاص المناسبين موجودون في القاعة لاتّخاذ القرارات اللازمة.
- تأكّد من أنّ جميع النقاط المسجّلة خلال المناقشة ذات صلة بالموضوع وتفي الغرض.
- لا تسمح بتحييد المناقشة عن مسارها بسبب خطط أخرى، كالمنازعات الشخصية والمعارك السياسية.
- ذكّر المشاركين في المناقشة بهدف النقاش إذا كان ذلك مفيداً وضرورياً.

2. استفسر ودافع عن الفكرة بشكل متساوٍ

- اطرح الأسئلة وتعمّق في مجموعة متنوّعة من وجهات النظر.
- ساعد المشاركين في المناقشة على المحافظة على فضولهم بشأن القضية المطروحة على النقاش.
- تحدَّ المشاركين باستمرار للبحث عن معلومات وأفكار ووجهات نظر جديدة.

3. طوّر معاني مشتركة

- إذا كنت تعتقد أنّ المشاركين في المناقشة لا يفهمون بعضهم خلال النقاش، تدخّل لمساعدتهم على فهم بعضهم بشكل أفضل.
- لدى ورود كلمة متخصصة مهمة، تأكّد من تعريفها بشكل واضح.
- تدخل لتوضيح العواقب المتأتية عن عدم استخدام الكلمات المهمّة بشكل واضح.
- تحدّث بكلمات واضحة وبسيطة تعرف أنّ الآخرين سيفهمونها.
- الإصغاء باهتمام أداة رائعة خلال جلسات النقاش. تأكّد مما إذا كان الآخرون قد فهموا ما تقصده واطلب منهم تكرار ما يعتقدون أنك قصدته.

4. استعمل المشاعر كمصدر للمعلومات

- انتبه إلى شعورك وكن مستعداً للتعبير عنه (أشعر بالتفاؤل أو أشعر بالإحباط). عندما تختبر شعوراً قوياً، اسأل نفسك عن السبب.
- تنبّه إلى انفعالات الآخرين. فهل تبدو على وجوه المشاركين أو في أصواتهم علامات الغضب أو الإحباط؟ إذا صحّ ذلك، قد يكون من المنطقي أن توقف المناقشة وتتبيّن إن كان من الممكن التعامل مع هذه المشاعر أو الانفعالات بشكل منتج.
- كن منفتحاً، لكن حاول، في الوقت عينه، ألا تتصرف بناءً على مشاعر المشاركين من دون فهمها أولاً (مثلاً، إذا كنت تشعر بالغضب، لا تصرخ).

5. حدّد مصادر الخلاف القوية وتعمّق فيها

- إذا اختلف الأشخاص في ما بينهم بقوة، استطلع سبب خلافهم، لا سيّما وأنّ التعمّق في الخلاف سيؤدي إلى فهم الجميع للمسألة بشكل أكبر. تذكّر: من غير المرجّح أن يكون الرأي «المناسب» هو رأي الفريق المعارض، بل قد يكون رأياً ثالثاً يرتكز على فهم أفضل.
- عندما يختلف الآخرون معك في الرأي، تعمّق في السبب بفضول حقيقيّ.
- ساعد الأشخاص الآخرين على استطلاع نقاط خلافهم.
- لا تتجنّب القضايا التي يُرجّح أن تثير النزاع، ولا تستلم من دون التعمّق فيها أولاً.

الوحدة الخامسة
حملات المناصرة والمساءلة

الدرس الأول
المكوّنات الأساسية لحملة التوعية العامة

منقول بتصرّف عن:

Advocacy & Communications Solutions, LLC, "Critical Components of a Public Awareness Campaign"

عندما تقرّر تبنّي قضية أساسية، من بالغ الأهمية غالباً أن تنشر الوعي العام بشأنها وتحثّ على التحرّك من أجلها لكي تضمن نجاحك. لكن ما هو المقصود بـ»بحملة التوعية العامة» وكيف تنشئ حملةً مماثلةً؟ سيساعدك هذا الدليل السريع على فهم عملية التخطيط وكيفية إعداد حملة توعية عامة متينة، باستخدام مجموعة المكوّنات التي نوصي بها.

تذكّر أنه من الضروري تصميم خطتك بشكل مفصّل ومناسب للاحتياجات المحدّدة لمنظمتك، ومجتمعك المحلي، وميزانيتك. من هذا المنطلق، قد تتطلّب خطتك إضافة مكوّنات معيّنة أو الاستغناء عن أخرى.

إليك أولاً بعض التعريفات الأساسية. تُستخدم الكثير من المصطلحات المتعلقة بالمناصرة والاتصالات بشكل فضفاض وغير دقيق ومع معانيَ مختلفة، لذا، سيكون من المفيد أن يستخدم فريق حملتك تعريفات معتمدة ومتعارف عليها. في ما يلي بعض التعريفات الأساسية للمساعدة على تفادي أي التباس وتشويش خلال عملية التخطيط وما بعدها:

- **حملة التوعية العامة**. جهود شاملة تتضمّن عدة مكوّنات (مثل إعداد الرسالة، التواصل على مستوى القاعدة الشعبية، العلاقات مع الإعلام، الشؤون الحكومية، الميزانية، إلخ.) بغية تحقيق هدف محدّد. لا تقتصر حملة التوعية العامة على اللوحات الإعلانية، والإعلانات التلفزيونية، والمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، أو عملية جمع التبرّعات.

- **إعداد الرسالة**. هي مجموعة الكلمات والعبارات التي تُعتبر الأكثر إقناعاً بالنسبة إلى جماهيرك المستهدفة، بناءً على أبحاث معيّنة. لا تقوم عملية إعداد الرسالة على استخدام الكلمات والعبارات التي تبدو جيّدة أو التي نعتقد أنها كانت مقنعةً في الماضي.

- **التثقيف العام**. هو استخدام الرسالة لإشراك جماهيرك المستهدفة بشكل استباقي في قضيتك، والطلب منهم تلبية نداء محدّد إلى التحرّك للمساعدة في تحقيق هدفك. لا يقتصر التثقيف العام على مجرّد التحدّث إلى الأشخاص، ونشر الإعلانات، أو إنشاء صفحة ثابتة على فايسبوك.

- **العلاقات العامة**. هي مجموعة متنوّعة من الأنشطة التي تساعد منظّمة وأصحاب المصلحة فيها على التأقلم مع بعضهم، وتبادل الدروس في ما بينهم، وفهم بعضهم. لا تنصّ العلاقات العامة على استخدام الرسالة أو الإعلام المدفوع بشكل حصري لتحقيق هدف ما.

إنشاء الأدوات الخاصة بحملة التوعية العامة الخاصة بك

التخطيط لتنظيم القواعد الشعبية/التواصل

يقوم تنظيم القواعد الشعبية على حشد الدعم لقضيتك أو هدفك بشكل استباقي على المستوى المحلي. فتكون النتيجة تكوين شبكة رسمية أو غير رسمية من المناصرين الذين يمكن أن تطلب منهم التحرّك باسم الدفاع عن قضيتك أو هدفك (مثلاً، كتابة الرسائل، إجراء الاتصالات، والطلب من الآخرين بأن يقوموا بالأمر نفسه). عند دراسة الجهات التي ستودّ التواصل معها بهدف تحديد المناصرين، عليك التأكّد، استباقياً، من أنك لن تنسى الفئات المهمّشة التي قد يكون الوصول إليها أصعب، كالأمّهات في المجتمعات الريفية مثلاً مقابل الآباء أو الفتيات الشابات.

في العادة، ينضمّ المناصرون إلى هذه الشبكة مجاناً، مدفوعين برغبةٍ في تحقيق التغيير. كما تشمل هذه الخطوة عادةً حشد دعم القادة المحليين، مع الإشارة إلى أنّ دورهم يختلف عن المناصرين على مستوى القاعدة الشعبية (راجع أدناه). على سبيل المثال، يمكن أن تشمل الحملة المتعلقة بالتعليم حتى الصفّ الثاني عشر الجهات التالية:

القاعدة الشعبية

- الأهل
- منظّمات الأهل
- المعلّمون

القادة المحليون

- وزارة الصحة
- قادة الأعمال
- المموّلون
- صناع السياسات

الاستفادة من نفوذ القادة المحليين

يمكن للقادة المحليين أن ينقلوا رسالة حملتك إلى فئة معيّنة من الجمهور لا يستطيع مناصروك الآخرون الوصول إليها. لذا، يجب التواصل مع القادة المحليين بطريقة منتظمة ومتواصلة لكي يساعدوا في التأثير على قادة آخرين، وعلى مناصريهم/أعضائهم، وتقديم الموارد العينية والنقدية.

كسب حلفاء ذوي نفوذ

عليك أن تُشرك الأشخاص والمجموعات ضمن جمهورك/جماهيرك المستهدف/ة بشكل استباقي، للتأكّد من أنهم يعملون بنشاط بالنيابة عن حملتك. تصبّ عملية كسب الحلفاء ذوي النفوذ في صلب الخطة التي تضعها للتواصل مع القاعدة الشعبية، لكنها تتطلّب تفاصيل أكثر تحديداً بشأن سبب إشراك كل حليف والمحافظة على دعمه مع الوقت، وكيف ومتى يمكن أن يتمّ ذلك. فاختيار حلفاء ذوي نفوذ أقوياء ومتعمّقين في القضية ضروري لتأمين نجاحك على مستوى القاعدة الشعبية وجهودك المبذولة في إطار الحملة بشكل عام.

التواصل مع الحكومة

يبدأ العمل الفعال على الشؤون الحكومية عند تطوير علاقات مع المسؤولين الحكوميين على المستوى المحلي، ومستوى الولاية والفدرالية. ابدأ بتوعية مسؤولي القطاع العام بشأن قضيتك، ثم اعمل على دمجهم وإشراكهم في بعض مكوّنات الحملة، أو الجهود، أو الهدف على المستوى العام.

وضع استراتيجية للعلاقات مع وسائل الإعلام

من شأن وضع الاستراتيجيات الإعلامية المنسّقة مع وسائل إعلام متعددة أن يساعد في الدفع قدماً باتجاه نشر الرسالة عبر مختلف مكوّنات الحملة. ولعلّ الأمثلة الثلاثة الأكثر شيوعاً عن الاستراتيجيات الإعلامية هي:

- الإعلام الاجتماعي (فايسبوك، تويتر، المدوّنات الإلكترونية إلخ.)
- الإعلام المكتسب (المقالات الواردة في الوسائل الإعلامية الإخبارية من دون مقابل)
- الإعلام المدفوع (الدعايات والمعلومات التي تدفع ثمنها)

يجب أن تكون الاستراتيجيات الإعلامية المحدّدة متناسبةً دوماً مع الأهداف، والجماهير المستهدفة، والموارد المتوفرة لحملتك. فينبغي أن يدعم الإعلام المكوّنات الأخرى، وليس العكس.

إعداد خطة تطبيق شاملة

صغ وثيقةً مفضّلة تصف الأهداف والأنشطة التكتيكية الملحقة بكل مكوّن من مكوّنات حملة التوعية العامة الخاصة بك. ستساعدك هذه الوثيقة على فهم وضع كل نشاط تكتيكي وتتبُّع مساره ونجاحه. فيمكن لأفضل خطط الحملات أن تفقد الزخم وحسن التنظيم إذا لم تكن مرتكزةً على خطة تطبيقية مفضّلة.

الاستفادة من البرامج التكميلية

لن يكون كل برنامج في منظّمتك مرتبطاً بحملتك الخاصة بالتوعية العامة. مع ذلك، يمكن لهذه البرامج أن تدعم جهودك بشكل عام. على سبيل المثال، قد يساعدك أحد البرامج أو أقسام الأبحاث على تطوير نقاط الكلام الخاصة بك، أو يرشدك إلى توجّه استراتيجي معيّن للتواصل مع أحد الجماهير المستهدفة.

أقم صلة وصل مع الجهود الأخرى على المستوى الوطني، ومستوى الولاية، والإقليمي، والدولي

ادرس المشهد الأوسع لتحديد كيف يمكنك الاستفادة و/أو التعلّم من الآخرين، بغية التقدّم في تحقيق أهداف حملتك. في هذا الإطار، يمكن للمنظمات، أو القادة المحليين، أو المستشارين المتعمّقين في مثل هذا المجال مساعدتك على التوغل في هذه القضية وتعزيز جهودك.

لا تنسَ ضرورة جمع الأموال وإعداد الميزانية

إنّ إعداد ميزانية محدّدة لجمع الأموال خطوة بالغة الأهمية بالنسبة إلى حملتك، وتستحقّ اهتماماً خاصةً واستراتيجية محدّدة. فمن دون استراتيجيات مناسبة قصيرة وطويلة المدى لجمع الأموال وإعداد الميزانية، ستواجه حملتك صعوبةً على صعيد تأمين المناصرين ومن الأرجح أن تصطدم بعدّة عقبات في محاولتها تحقيق هدفها.

حضّر المواد الإضافية

يجب أن تعدّ موادّ لأهداف وتكتيكات حملتك خصيصاً. فلن تكون المواد العامة حول منظّمتك بكافية، ولن تعكس ما تحتاج إليه حملتك من استراتيجية ورسالة خاصة بها. من الأمثلة على ذلك:

- نقاط الحوار
- صحائف الوقائع
- مطوّيات خاصة بالاستراتيجية
- المواد التدريبية
- موجز للقضية

تذكّر، لا تتضمّن كل حملة للتوعية العامة المكوّنات كلها. اختر ما يناسبك وحضّر الحملة التي ستثمر عن نتائج مرضية!

الدرس الثاني
مقدّمة إلى المناصرة

المناصرة هي فعلٌ يشرّع مساحات جديدة للمشاركة في العملية السياسية والتنموية. رغم وجود عدة طرق مختلفة لتحديد مفهوم المناصرة، سيركّز برنامج لبنان المواطن على حملات المناصرة الموجّهة نحو تغيير السياسات، أو المواقف، أو البرامج الخاصة بأي مؤسسة من أي نوع (اتّحاد بلديات، بلدية، مجلس شيوخ، أو وزارة معيّنة، أو برلمان إلخ.).

لا تقتصر المناصرة على القرارات المتّخذة من خلال أنظمة الحوكمة المفتوحة، والمنظّمة، والرسمية. فكلّما دعت الحاجة إلى تغيير، يمكن للمناصرة أن تؤدي دوراً مفيداً. سواء أكنت بحاجة إلى المزيد من التمويل لافتتاح عيادة لتنظيم الأسرة، أو تطبيق برامج جديدة لمعالجة سوء تغذية الأطفال، أو قوانين لجعل تعليم المرحلة الابتدائية متاحاً، أو زيادة التركيز على برنامج الصحة في منظمتك، يمكن أن تساعدك المناصرة على تحقيق أهدافك.

تعريفات المناصرة

- المناصرة هي فعلٌ موجّه نحو تغيير السياسات، أو المواقف، أو البرامج لأي مؤسسة كانت.
- المناصرة هي المناشدة من أجل فكرة أمام أشخاص آخرين، أو الدفاع عنها، أو التوصية بها.
- المناصرة هي المجاهرة بالتعبير، ولفت انتباه المجتمع المحلي إلى قضية مهمّة، وتوجيه صنّاع القرار نحو حلّ.
- المناصرة هي العمل مع أشخاص آخرين ومنظّمات أخرى بغية إحداث فرق.
- المناصرة هي إدراج مشكلة على جدول الأعمال، وتوفير حلّ لتلك المشكلة، وحشد الدعم من أجل العمل على كلٍّ من المشكلة والحلّ.
- المناصرة بوسعها تغيير منظمة داخلياً أو تعديل نظام بأكمله.
- يمكن أن تنطوي المناصرة على عدة أنشطة محدّدة، على المدى القصير، بغية تحقيق رؤيا طويلة المدى بشأن التغيير.
- تنصّ المناصرة على استراتيجيات مختلفة موجّهة نحو التأثير على عملية صنع القرار على المستويات التنظيمية، المحلية، الإقليمية، الوطنية والدولية.
- من استراتيجيات المناصرة ممارسة الضغط والتأثير، التسويق الاجتماعي، توفير المعلومات، الإعلام والتثقيف والاتصال، التنظيم المجتمعي، أو الكثير من التكتيكات الأخرى.
- المناصرة هي مشاركة الأشخاص في عمليات صنع القرار التي تؤثّر على حياتهم.

قد تنجح المناصرة الفعالة في التأثير على عملية صنع السياسات وتطبيقها من خلال:

- توعية القادة، وصناع السياسات، أو أولئك الذين ينفّذون السياسات؛
- إصلاح السياسات والقوانين والميزانيات الحالية، وتطوير برامج جديدة؛
- إنشاء هياكل وإجراءات أكثر ديمقراطية، وانفتاحاً، وقابلية للمساءلة لصنع القرار.

تعريف حملة المناصرة

الحملة هي سلسلة متّصلة من العمليات المصمّمة للوصول إلى نتيجة معيّنة. والحملة هي أيضاً برنامج يتضمّن عدة عناصر من التوعية أو المناصرة، تمّ وضعه ليكون له أقصى تأثير على تحقيق هدف محدّد ضمن مهلةٍ معيّنة.

هناك عدة تعريفات محتملة للحملة ونشاط تنظيم الحملات. من التعريفات الأكثر إفادةً ما يلي:

- تنظيم حملة هو المجاهرة بالتعبير، ولفت انتباه المجتمع المحلي إلى قضية مهمّة، وتوجيه صنّاع القرار نحو حلّ.
- يقوم تنظيم حملة على إدراج مشكلة على جدول الأعمال، وتوفير حلّها، وحشد الدعم من أجل العمل على حلّها.
- يمكن أن تشمل الحملات عدة أنشطة محدّدة، على المدى القصير، بغية تحقيق رؤيا طويلة المدى بشأن التغيير.
- الحملة هي سلسلة من الإجراءات الموجّهة نحو تغيير السياسات، أو المواقف، أو البرامج لأي مؤسسة كانت.
- يمكن أن يشمل تنظيم الحملات العمل مع أشخاص آخرين ومنظمات أخرى بغية إحداث فرق.
- ينصّ تنظيم الحملات على استراتيجيات مختلفة موجّهة نحو تحقيق التغيير على المستويات التنظيمية، المحلية، الإقليمية، الوطنية والدولية.

مختلف أنواع الحملات

- تعبئة الأشخاص وإشراكهم- مثلاً حملات مكافحة الفساد.
- الضغط على صناع القرار- مثلاً، تنظيم مسيرات نحو المجالس البلدية.
- إعلام الجمهور وتوعيته- مثلاً، من خلال حملات توعية الناخبين.
- تغيير السلوك والمواقف- مثلاً، من خلال حملات مكافحة العنف الأسري.
- إقناع الأشخاص بدعم أمر ما- مثلاً، من خلال الحملات الانتخابية.

يجب أن تكون الحملة كبيرة بما يكفي لإحداث فرق، لكن يمكن إدارتها بما يكفي من السهولة للوصول إلى نتائج على المدى القصير. ويجب أن تشكّل القاعدة للحملات والإجراءات الأخرى في المستقبل.

هدف حملات المناصرة

تهدف حملات المناصرة إلى تعزيز الإلمام بالتعريفات والمفاهيم والاستراتيجيات في مجال صنع السياسات، وفهمها، بغية تحقيق التغيير المنشود. والأهم من ذلك، تسعى حملات المناصرة إلى الإقناع كونها تركّز على إحداث تغيير محدّد في السياسات، أو المواقف، أو السلوك. يمكن تحقيق ذلك من خلال:

- التعبئة الاجتماعية- الحركات الشعبية
- حشد الاهتمام العام- التغطية الصحفية
- العمل مع مجموعات المصلحة الخاصة- المرأة، البيئة، الفنانين
- العمل على القضايا التقنية- محلّلي السياسات، الأكاديميين، خبراء البيئة
- خلف الكواليس- الضغط على شركاء رفيعي المستوى

أسس مناصرة السياسات

مقتطف من كتيّب «إعداد السياسات والمناصرة من أجل اعتمادها» من إعداد شانون أوكونل، المعهد الديمقراطي الوطني

مناصرة السياسات هي شكل من أشكال المناصرة، إنما مختلفة نوعاً ما عن مختلف أشكال المناصرة المعهودة. تبرز بشكل عام ثلاثة أنواع من المناصرة. (يجوز أن تختلف الكلمة المستخدمة للتعبير عن المناصرة باختلاف البلدان أو الأمكنة، لكنّ أهدافها ونتائجها لا تتغيّر كثيراً.)

المناصرة من أجل حالة اجتماعية ← وفيها، يحاول المعنيون حلّ مشكلة شخص معيّن، أو عائلة معيّنة، أو إحدى مشاكل المجتمع المحلي دون سواها. على سبيل المثال، إذا كانت عائلة أبو ماهر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب في منزلها، سنعمل مع السلطات المحلية لمعالجة هذه المشكلة على نطاق أسرته ومنزله.

المناصرة من أجل قضية ← تسعى إلى إشاعة الوعي حول مشكلة أو قضية أوسع نطاقاً. على سبيل المثال، إذا كان أحد المجتمعات المحلية يفتقر إلى المياه الصالحة للشرب، أو إذا لم تأخذ الشرطة المحلية حالات العنف الأسري على محمل الجد، نطلق حملةً دعائيةً أو نقوم بجهود ناشطة حول المشكلتين المطروحتين من أجل لفت الانتباه إليهما، والتوصل إلى إحداث تغيير بشأنهما في أحسن الأحوال.

المناصرة من أجل السياسات ← تسعى إلى إيجاد حلول. فعوض معالجة مشكلة تخصّ شخصاً معيّناً دون سواه، أو الاكتفاء بإشاعة الوعي حول مشكلة معيّنة، يسعى هذا النوع من المناصرة إلى تحليل أسباب المشكلة واقتراح حلول لها من خلال طرح السياسات الناجعة، سعياً إلى إحداث تغيير مستدام ودائم بشأنها. تشكّل الآليات الرسمية لرسم السياسات، كالقوانين أو الإجراءات الحكومية، عنصراً أساسياً في أي حملة مناصرة من أجل السياسات. فغالباً ما ترمي تلك الجهود إلى تغيير طريقة معالجة تلك القضية، أو أوجه الإنفاق عليها من قبل المؤسسات الرسمية.

يشير مفهوم مناصرة السياسات إلى إطلاق مبادرات منظمة تسعى إلى تغيير السياسات الرسمية أو التشريعات، أو طريقة تطبيق هذه الإجراءات. تسعى جهود المناصرة في هذا المجال عادةً إلى استحداث سياسات، أو تطوير السياسات المعمول بها، أو الطعن بسياسات تثير مصاعب في وجه فئات معيّنة من المجتمع، لا سيما الأكثر ضعفاً أو حرماناً، أو تلحق الظلم بها

يتعيّن على كل من يريد الانخراط في جهود مناصرة السياسات، أفراداً ومنظمات، ألا يكتفي بمعرفة سبل تحديد المشاكل، بل أن يعرف كيف يعزل الأسباب، ويحلّل الأدلة، ويجري الأبحاث، ويقترح طروحاتٍ سليمةً وقابلةً للتطبيق في مجال السياسات، ويتحقق من حجم أكلافها (مقدّراً الكلفة المترتبة على تطبيق السياسة المقترحة).

بما أنّ مناصرة السياسات تستدعي تعديل الآليات التشريعية، غالباً ما تسعى تلك الجهود إلى التأثير على السياسات على مستوى دوائر صنع القرار، كالمسؤولين الرسميين، وموظّفي الدولة، والمسؤولين المنتخَبين، والمشرّعين. ولتكون هذه الجهود فعالة حقاً، من الأفضل أن تشمل أيضاً إشراك المواطنين، مما يسمح لأبناء المجتمع المحلي بالمشاركة فعلياً في إحداث تغيير في السياسات.

إنّ المجتمع الذي يشهد تحوّلات اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية كبيرة أشبه ما يكون بعربة تسير على أربع عجلات. فلتحقيق الاستقرار، لا بد من التقدّم في المجالات الأربعة الرئيسية، وإلا فإنّ العربة شأنها شأن المجتمع، لا تتقدّم خطوةً واحدة. يلخّص الرسم البياني أدناه تلك المجالات.

التوافق السياسي

لا بدّ من القيام بجهود من أجل التوصل إلى نوع من الاتفاق على طريقة إدارة شؤون المجتمع، وكذلك على المعايير والمواصفات المطلوبة لإدارته. على سبيل المثال، هل تلتزم جميع الأحزاب الطامحة إلى إدارة الحكم باللجوء إلى الوسائل السلمية والديمقراطية فقط؟ هل يجب تسجيل جميع المجموعات المتنافسة في الانتخابات في خانة الأحزاب السياسية؟ هل يحق لأي شخص الترشح لمنصب، أياً كانت خلفيته أو كان دوره المحتمل في النزاع؟ كيف تُتّخذ القرارات وما هي آلية تطبيقها؟ ومن يتولى هذه المهمّة؟

القانون والنظام المتّفق عليهما

يستتبّ النظام ويفرض القانون هيبته عند التوافق على قواعد السلوك ضمن مجتمع معيّن، وتطبيق ومراعاة القوانين إلى حدٍّ كبير، وكذلك عندما تحظى الهيئات المسؤولة عن تطبيقها بالاحترام.

التنمية الاقتصادية

تشير التنمية الاقتصادية إلى الاستثمارات التي تدعم النمو الاقتصادي في المجتمع، فتؤمّن لأبنائه فرص العمل، وتدرّ لهم المداخيل. تشمل هذه الاستثمارات شقّ الطرقات، وبناء الجسور، وما عداها من مشاريع تُعنى بالبنية التحتية؛ توسيع مجالات استخدام الإنترنت وزيادة سرعته؛ تحسين نظام الصرف الصحي وإمكانية الحصول على المياه النظيفة والبيئة الصحية؛ تطوير شبكات ومحطات توزيع الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى؛ تشييد المدارس والمنشآت المحلية الأخرى إلخ.

التقدّم الاجتماعي

يتجلى التقدم الاجتماعي من خلال قدرة المجتمع على تلبية احتياجات أبنائه الأساسية. وهي تشمل توفير الرعاية الصحية، والمسكن، والتعليم، وأماكن اللهو والمرافق الترفيهية، وإمكانية التعبير عن التقاليد الثقافية، وحياة مجتمعية صحية، وفرص للشباب، والفرص المتكافئة لجميع المواطنين بمن فيهم النساء والفئات التي تعاني عادةً من الحرمان إلخ.

السياسات هي بمثابة الهواء الذي ينفخ في عجلات العربة، والوقود الذي يدفعها إلى الأمام. ومن دونها، يبقى المشهد في تلك المجالات الأربعة الرئيسية ضبابياً، من دون توافق وبلا تقدّم، أشبه بعربة متعسّرة وعاجزة عن التحرك.

السياسات ليست حصراً على أهل السياسة

يتمتع القادة السياسيون والمسؤولون المنتَخبون، والأحزاب السياسية، بدور هام في مجال إعداد السياسات وتطبيقها. لذا، يجب أن تشكّل التنظيمات السياسية، باعتبارها آليات لتنظيم الأفكار وتحقيق التوافق، لاعباً أساسياً في تقديم الطروحات وإقامة نقاشات عامة تخرج بسياسات سليمة للمجتمع.

لكنّ هذا الأمر لا يصحّ دوماً في كثيرٍ من المجتمعات، لا سيما تلك التي تمرّ بمرحلة انتقالية. فالأحزاب السياسية التي لم يمض عليها وقت طويل في إدارة الحكم قد لا تكون بعد قادرة على تقديم مقترحاتها، أو قد تكون مترددة في استشارة شريحة أوسع من المواطنين تلمّساً لآرائها.

فضلاً عن ذلك، تمارس عدة بلدان تمرّ بمرحلة انتقالية نوعاً من تقاسم السلطة في المراحل الأولى. صحيحٌ أنّ تقاسم السلطة يشكّل السبيل الأمثل لوضع حدٍّ لصراع عنيف، أو عدم الاستقرار السياسي، أو التنازع على السلطة، لكنه لا يرسي دوماً بيئةً تدعم توليد أفكار قوية للسياسات. غالباً ما يعمل هذا النظام على توزيع الموارد بطريقة تمنح الأطراف المتنازعين ما يكفي من الرضى لإحراز بعض التقدّم، وهو مفهوم وثيق الصلة بلبنان اليوم نظراً إلى التوزيع الطائفي للسلطة السياسية والاجتماعية.

لذلك، من الأهمية بمكان أن يقوم أعضاء المجتمع المدني والقادة المحليون والمواطنون بدورٍ ناشط لتطوير عملية طرح السياسات من خلال جهود المناصرة، حيث من المستبعد أن تجد المقترحات القوية طريقها إلى النقاش في ظل عدم مشاركتهم.

في المراحل الانتقالية، تعود أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني والقادة المحليين والمواطنين الأفراد في عملية صنع السياسات، والمناصرة من أجل إقرارها، إلى الأسباب التالية تحديداً:

- غالباً ما تملك منظمات المجتمع المدني مستوىً عالياً من الخبرة في مجالات تقنية وقضايا محدّدة، لا بل قد تتفوّق أحياناً على المشرّعين وأصحاب القرار الآخرين في هذا المجال بالذات، مما يعني أنّ الآراء والملاحظات التي تدلي بها بشأن السياسات المقترحة تكون أساسيةً وجوهرية.
- غالباً ما تتوصل منظمات المجتمع المدني والقيادات المحلية، أكثر من المسؤولين المنتخبين، إلى التفاعل بشكل مباشر مع المواطنين، الأمر الذي يكسبها درايةً أوسع في حاجات ومشاكل المجتمعات المحلية، وفي الحلول القابلة للتطبيق على أرض الواقع.
- في كل مجتمع، يقوم المواطنون من خلال جهودهم وتدخلاتهم بدور حيوي في توفير ظروف سياسية واقتصادية وحياة اجتماعية سليمة، لكنّ هذا الدور يكتسب أهميةً أكبر في البلدان التي تشهد تحولات جذرية. وبالتالي، كلما وسّع المواطنون إطار مشاركتهم في إعداد خطط وسياسات المرحلة الانتقالية، ازدادت احتمالات نجاحها.

الدرس الثالث
العناصر الأساسية لحملة المناصرة

منقول بتصرف من: النضال الجميل: https://beautifulrising.org/tool/smart-objectives

صحيح أنّ تقنيات واستراتيجيات المناصرة المحدّدة تختلف في ما بينها، إلا أنّ العناصر التالية تشكّل المكوّنات الأساسية لعملية مناصرة فعالة. وعلى غرار أحجار الأساس، ليس من الضروري استخدام العناصر كلها لوضع استراتيجية مناصرة.

يمكن أن تكون المشاكل معقدةً للغاية. من هنا، لكي تتكلل جهود المناصرة بالنجاح، يجب تضييق نطاق الهدف العام حتى الوصول إلى هدف مناصرة محدّد، بناءً على إجابات عن أسئلة مثل:

- هل يمكن للقضية أن تجمع فئات متنوّعة معاً بغية تشكيل ائتلاف قوي؟
- هل الهدف قابل للتحقيق؟
- هل سينجح الهدف في معالجة المشكلة فعلاً؟

قد يبدو أنّ صياغة هدف للحملة مَهمّة بسيطة، لكن من الشائع جداً في عالم الناشطين المدنيين إيجاد أهداف رديئة الصياغة يستحيل تحقيقها. يمكن لهذا النوع من الأخطاء أن يخلّف تأثيراً سلبياً كبيراً على نجاح الحملة.

الأداة الذكية هي طريقة للتخطيط لأهداف على المدى القصير والمتوسط، تكون محدّدةً، وقابلةً للقياس، والتحقيق، وواقعيةً، ومحصورةً زمنياً، وتزيد من أرجحية نجاح حملة معيّنة. إنها أداة تساعد الأشخاص المعنيّين بحملة أو إجراء في المحافظة على تركيزهم وتوحيد توقعاتهم.

محدّد- يجب أن يكون الهدف بسيطاً ومحدّداً جيداً، فيعبّر عما ترغب في حدوثه ويتجنّب التفسيرات الملتبسة. يمكن تحقيق ذلك على أفضل نحو من خلال استخدام الأفعال القوية التي تنمّ عن الحركة، مثل: كشف، طوّر، بنى، خطّط، نفّذ، أدى. من الأسئلة التي يمكن أن تجعل هدفك أكثر تحديداً هي:

- ما الذي نحاول تحقيقه بالضبط؟
- لمَ يُعتبر ذلك مهمّاً؟
- ما هي المنافع المتأتية عن تحقيق هذا الهدف؟
- إلى أي مدى تُعتبر النتيجة واضحة؟

قابل للقياس: عندما يكون الهدف قابلاً للقياس، سنتمكّن من قياس خطواتنا وإجراءاتنا بينما نتقدّم في إنجازه. فضلاً عن ذلك، تتيح إمكانية القياس إجراء مقارنات. أما إذا كنت لا تستطيع قياس الهدف، فلن تتمكّن من إدارة إجراءاتك وتقييم نتائجك. من الأسئلة المفيدة في هذا المجال ما يلي:

- كيف نعرف أنّ التغيير قد تحقّق؟
- كيف نعرف إذا كان التغيير قد حدث بطريقة منصفة بين مختلف الفئات السكانية؟
- ما هي مؤشرات النجاح؟
- ما هي المنافع التي تحقّقت؟ والمقاصد التي تمّ بلوغها؟ ما هي الأرقام التي شهدت ارتفاعاً أو انخفاضاً؟ أي الأماكن/ الأشخاص/الأشياء/ الثروة الحيوانية/النباتية أصبحوا يتمتعون بالحماية؟ أي الأقاليم/الحقوق أصبحت مضمونة؟
- هل يمكن الحصول على هذه المقاييس؟

قابل للتحقيق: عند بذل جهود لتحقيق التغيير الاجتماعي، يمكن وضع أهداف جريئة وصعبة، لكن يجب ألا تكون أبداً مستحيلة. وبأيّ حال، إذا اتّبعت منطق الأهداف الذكية كما ينبغي، لن يكون إنجاز هذه الأهداف مستحيلاً. إذا تطلّب الهدف موارد غير موجودة بمتناول مجموعتك، سيُصاب الجميع بالإحباط. فكّر في الأسئلة التالية:

- هل نجح أحدهم في القيام بذلك قبلاً؟
- هل يمكن إنجازه قبل المهلة النهائية التي حدّدناها؟
- هل تُعتبر كل القيود والموانع واضحةً (مثلاً اللوجستية، القانونية، الثقافية، التحيّزات المقصودة أو غير المقصودة في اللاوعي، كالعنصرية أو التحيّز الجنساني)؟

واقعي: يمكن غالباً الخلط بين هذا المعيار ومعيار قابلية التحقيق. يكمن الاختلاف الأساسي بينهما أنّ الهدف قد يتحقّق فعلاً في العديد من الحالات، لكنه لن يكون واقعياً فعلاً بالنسبة إلى الأشخاص المعنيين بسبب وجود نوع من التضارب. في حالات معيّنة، قد تدعو الحاجة إلى إجراء تغيير داخلي في نمط التنظيم الجماعي لتحويل الهدف إلى هدف واقعي. فكّر في العوامل التالية:

- هل مجموعتك مستعدة للمكافحة من أجل هذا الهدف؟
- هل هذا الهدف متوافق مع مهمّة مجموعتك ورؤياها؟
- هل من مبادئ أخلاقية معرّضة للخطر بسبب هذا الهدف؟
- هل هناك ما يكفي من الموارد؟

محصور زمنياً: يعني ذلك تحديد مهلة زمنية لبلوغ الهدف. يمكن الخلط بشكل طفيف بين هذا المعيار ومعيار الهدف المحدّد. من شأن تحديد المهلة الزمنية أن يوفّر الزخم اللازم لإبقاء الأشخاص محفّزين لتحقيق الإنجازات، وبالتالي فمن الضروري أن يكون تاريخ البداية والنهاية قابلاً للتحقيق وواقعياً. فضلاً عن ذلك، يجب ألا تكون هذه الفترة الزمنية قصيرةً للغاية بحيث يستحيل إنجاز الهدف، ولا طويلةً أكثر مما ينبغي بحيث تتفكّك المجموعة مع الوقت. توجد المهل الزمنية الحس الطارئ والملحّ المطلوب، كما تحفّز على العمل. حاول طرح أسئلة مثل:

- هل من فرصة سانحة ينبغي أن نتحرّك عندها؟ (مثلاً قبل الانتخابات المقبلة، أحد مجالس الإدارة إلخ.)
- متى يمكن تحقيق هذا الهدف؟

استخدام البيانات والأبحاث لغرض المناصرة

البيانات والأبحاث ضرورية لاتّخاذ قرارات واعية عند اختيار مشكلة تريد العمل على حلّها، وإيجاد حلول لها، وتحديد أهداف واقعية. فضلاً عن ذلك، يمكن للبيانات الجيدة بحدّ ذاتها أن تكون الحجة الأكثر إقناعاً. استناداً إلى البيانات المتوفّرة لديك، هل يمكنك تحقيق الهدف بشكل واقعي؟ ما هي البيانات التي يمكن استخدامها دعماً لحججك؟

الأبحاث المقترنة بطابع إنساني: إعداد قصص قوية

كيف تختار الأبحاث التي تخلّف تأثيراً قوياً على الأشخاص، لا سيما عندما تعالج حملة المناصرة قضايا محلية من السهل أن تلقى قبولاً لدى الجميع؟

يجب أن تكون حملة المناصرة الفعالة مدعومةً بحقائق وأرقام، لكن مع ضرورة إرفاقها بطابع إنساني. فالقصص القوية التي تبقى محفورةً في الذاكرة تعطي مغزىً للإحصائيات وتجعلها مفهومةً بنظر الجمهور. ماذا سيحدث للأشخاص إذا تحقّق هدف المناصرة؟ ما الذي سبق وحدث بسبب تطبيق السياسة الخاطئة؟

هذه القصص ليست ضرباً من الخيال، بل أمثلة حقيقية تثبت كيف تؤثّر خيارات السياسات على الأشخاص.

غالباً ما تسهّل القصص أو النوادر شرح مواقف سياساتية معقدة لصنّاع القرار والجمهور. كما إنها تساعد الأشخاص على فهم أين تكمن مصلحتهم في قضية معيّنة. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تلفت القصص القوية انتباه الإعلام إلى أهدافك.

هناك طريقتان أساسيتان لصياغة القصص القوية. أولاً، الاستعانة بشبكة أهلية من الأفراد الذين يهتمون بهدف المناصرة الذي اخترته، وثانياً العمل ضمن ائتلاف مع مجموعة متنوّعة من المجموعات. توفّر كلتا هاتين الاستراتيجيتين العديد من الفرص الإضافية لك لطلب المزيد من القصص المرتبطة بقضيتك، والتماس القصص الحسنة التوقيت على وجه التحديد.

تحديد جماهير المناصرة

بعد اختيار القضية والأهداف، يجب توجيه جهود المناصرة نحو الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة صنع القرار، وفي أفضل الأحوال نحو الأشخاص الذين يؤثّرون على صناع القرار، كالموظفين، والمستشارين، والمشايخ أصحاب النفوذ، والإعلام، والجمهور.

- يُعتبر استهداف الجمهور المناسب أساسياً للقيام بمناصرة فعالة. فحتى الحجة الأكثر إقناعاً ستُمنى بالفشل إذا لم يتمّ عرضها على الجمهور المناسب. من هنا، حدّد أولاً الجهة التي تتمتع بسلطة التصرّف بناءً على ما تناصر من أجله وعلى ضوء هدف حملتك. هؤلاء هم المستهدفون الأساسيون. بعد ذلك، حدّد من يؤثّر على صنّاع القرار الأساسيين، ومن يتمتع بسلطة التأثير على الرأي العام. هؤلاء هم المستهدفون الثانويون.

- يتألّف الجمهور الأساسي عادةً من صنّاع السياسات البارزين، والمسؤولين المنتخَبين، وكبار المسؤولين الحكوميين الذين يتمتعون بسلطة اتّخاذ إجراء معيّن يتعلق بهدف المناصرة. أما الجمهور الثانوي، فيتكوّن من أفراد ومجموعات بمقدورهم أن يخلّفوا تأثيراً على الجمهور الأساسي، أو على جمهور ثانوي آخر. عند تحقيق هدف المناصرة، يُعتبر بلوغ هؤلاء «المؤثّرين» برسالتك مهمّاً بقدر أهمية بلوغ صانع القرار الأساسي.

- تُعتبر وسائل الإعلام، على سبيل المثال، من الجمهور المستهدف الثانوي الذي يمكن أن يؤثّر على آراء كلٍّ من الجماهير المستهدفة الأساسية والثانوية. من أعضاء الجمهور الأساسي أو الثانوي أيضاً: المسؤولون الحكوميون، قادة الأعمال، الشركات، الإعلام، قادة الرأي، المجموعات غير الربحية أو المنظمات غير الحكومية، الأوساط الأكاديمية والجامعية، الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، قادة المعارضة وأفراد من الجمهور. في بعض الحالات، قد يشمل ذلك أيضاً الحكومات التي تمثّل دولاً أخرى أو الهيئات الدولية التي تتمتع بسلطة قضائية أو خبرة في مجال القضية المعنية.

صياغة رسائل المناصرة ونقلها

تتجاوب الجماهير المختلفة مع رسائل مختلفة. مثلاً، قد تشعر سياسيةٌ بحافز للعمل على قضية معيّنة عندما تدرك كم من الأشخاص في دائرتها يهتمون بمعالجتها. وقد يتّخذ وزير صحة أو تربية الإجراءات المناسبة عندما يطّلع على بيانات مفصّلة بشأن مدى انتشار مشكلة معيّنة. فأي رسالة ستحمل الجمهور المعني على التحرّك نيابةً عنك؟

تعتمد حملات المناصرة الناجحة غالباً على رسالة ناجحة تخلّف تأثيراً على عدة جماهير مستهدفة، بما فيها الإعلام. يُعتبر هذا الأمر عنصراً بالغ الأهمية في أي خطة مناصرة فعالة. فما هي أهم النقاط التي تؤيّد هدف المناصرة؟ صغ رسالةً تعكس هذه النقاط، وتكون بسيطةً ويمكن حفظها بسهولة. تُعتبر العناصر الأساسية الثلاثة لأي رسالة خاصة بحملة المناصرة هي:

- أولاً، يجب نقل عدد محدود من النقاط ضمن الرسالة. فتقوم أفضل خطط المناصرة بصياغة رسالة أساسية واحدة، لكن بأي حال، من الضروري ألا تتجاوز الخطة الجيدة أكثر من نقطتين أو ثلاث.

- ثانياً، اختبر الرسالة. هل سيفهم الجمهور النقطة التي تحاول التعبير عنها؟ أهي تقنية بشكل مبالغ فيه؟ أهي عمومية جداً أو محدودة أكثر من اللازم؟ هل تنمّ عن مستوى ذكاء مفرط؟

- ثالثاً، ادعُ إلى التحرّك. يجب أن يعرف الجمهور ما هي القضية التي تتمحور حولها السياسة بالضبط، وما هو الحلّ المبتغى. أخبره ما هي الإجراءات التي عليه اتّخاذها، وحاول أن تكون هذه الإجراءات ملموسة قدر الإمكان.

الدرس السادس
نصائح لصياغة تقارير الظل

منقول بتصرف من: The Advocates for Human Rights, 2014

1. **حدّد مجال خبرتك.**
- ما هي القضايا التي تعمل عليها؟
- ما هي النتائج التي تدافع من أجلها؟
- من يمكنه مساعدتك في العمل على هذا المشروع؟ ماذا بوسعه فعله؟
  - ضمّه إلى الفريق بأسرع ما يمكن.

2. **حدّد الحلفاء.**
- أي المنظمات الأخرى أو الخبراء الآخرين قد يهتمّون بالتعاون معك على التقرير (الخطوات 5-8) أو «توقيع أسمائهم» على تقريرك بعد انتهائك منه (الخطوة 9)؟
- حاول إيجاد حلفاء في شبكات أو مؤسسات بحثية ذات صلة للحصول على معلومات محدّثة. من المنظّمات/الحلفاء الذين يجب إضافتهم إلى هذه الشبكة السكان المتضرّرون، وبشكل خاص يجب الحرص على دمج المجموعات المهمّشة التي غالباً ما يتمّ إهمالها وإقصاؤها عن المناقشات.
- يُعتبر تأثير تقرير الظل الذي يكون مدعوماً من تحالف كبير، أو مجموعة من تقارير الظل المرسلة من شبكة كبيرة، أقوى من التقارير التي تُرسل منفردةً.

3. **حدّد الحقوق ذات الصلة.**
- هل من المقرّر أن تخضع الدولة لعملية مراجعة من قبل إحدى هيئات معاهدات حقوق الإنسان أو الاستعراض الدوري الشامل لمعرفة مدى امتثالها للمقتضيات ذات الصلة؟ إذا أجبت بنعم، ما هي المعاهدة أو المعاهدات الأكثر اتصالاً بقضيتك ؟
- ما هو الرابط بين العمل الذي تقوم به والحقوق المنصوص عليها في المعاهدة المعنية؟
- ما هي موادّ المعاهدة الأكثر اتصالاً بقضيتك؟
  - اختياري: هل أدلت هيئة معنية بمعاهدة معيّنة بأي شيء لتوضيح هذه الحقوق في تعليقاتها العامة؟

4. **راجع العملية حتى اليوم.**
- ماذا جرى حتى اليوم في عملية استعراض هذه الحقوق؟
  - اقرأ نتائج الاستعراض الأخير.
  - راجع آخر تقرير صدر عن الحكومة في هذا الصدد.
  - راجع قائمة القضايا الخاصة باللجنة واستجابة الحكومة، إن توافرت.

- اختياري:
  - راجع التقارير التي أرسلتها منظمات غير حكومية خلال عملية الاستعراض.
  - راجع التقارير الصادرة عن هيئات أخرى لحقوق الإنسان بشأن الاستعراض الأخير.
- اختياري: هل من قوانين على مستوى الوطن، أو الولاية، أو المحلة بشأن هذه القضية؟ ما كان رأي المحاكم؟

5. وضّح دورك.

- كيف يمكنك تسليط المزيد من الضوء على هذه الحقوق والقضايا ذات الصلة؟ قد تكون لديك:
  - معلومات على الأرض متأتية عن العمل الذي تقوم به
  - وصف من الأشخاص المتضررين مباشرةً عن الحقوق التي حُرموا منها، بمن فيهم:
    - الضحايا الذين تمّ انتهاك حقوقهم
    - المدافعون عن القضية الذين يعملون مع الضحايا
    - الشهود على انتهاك الحقوق
  - التقارير الصادرة عن منظمتك
  - معارف ومعلومات متخصصة أخرى
  - معلومات أخرى تعتقد أنّ هيئة رصد المعاهدة ينبغي أن تعلم بشأنها
  - لمَ يُعتبر عملك مهمّاً أو كيف يمكن حماية الحقوق وتعزيزها بشكلٍ أفضل.

6. حدّد الأهداف.

- ما هي أهدافك بالنسبة إلى عملية الاستعراض التالية؟ فكّر في ما تريد من أعضاء اللجنة أو المندوبين قوله بالنيابة عنك بشأن القضايا التي تهمّك، في السياقات التالية:
  - عند طرح الخبراء أسئلة على الوفد الحكومي.
  - عند رفع الخبراء للتوصيات إلى الحكومة الخاضعة للاستعراض بشأن الطرق التي يمكن من خلالها حماية حقوق الإنسان وصونها بشكل أفضل، وكيف يجدر بها رصد ظروف حقوق الإنسان وتقييمها.

7. إعداد خطة عمل وتطبيقها.

- كيف يمكنك الاستفادة من معلوماتك (الخطوة 5) للمساعدة على تحقيق أهدافك (الخطوة 6)؟
  - اجمع المعلومات.
  - سجّل مصادر المعلومات.
  - فكّر في الطريقة التي يمكن أن تضمن عبرها أنّ المعلومات التي جمعتها تتمتع بالمصداقية، وأنها ذات صلة بقضيتك، ومحدّثة.
  - لا تنسَ أن تستخدم التقرير كفرصة تنظيمية في مجتمعك المحلي بعد أن تكون قد أرسلته إلى الجهات المعنية (الخطوة 01)، كالتخطيط لتنظيم جلسة استماع محلية.
  - اختياري: قم بإعداد خطة اتصال لنشر التوعية بشأن قضاياك والفرصة التي يمثّلها الاستعراض الذي تجريه الأمم المتحدة.
  - اختياري: سجّل المعلومات الإضافية. فكّر في ما يلي:
    - المقابلات
    - الملاحظات
    - رصد وسائل الإعلام
    - إرسال أسئلة خطية إلى السلطات وجمع الإجابات.

8. **اكتب التقرير.**

- شكّل فريقاً لكتابة التقرير يستخلص المعلومات من الخطوات 3، 4 و7 لصياغة تقرير وجيز. لا تنس أن تدرج فيه أسئلتك وتوصياتك (الخطوة 6)، وأن تراجعها على ضوء ما تعلّمته في الخطوة 7. لا تستخدم عبارات «مهينة» أو مسيئة.

9. **ضع اللمسات النهائية وأرسل التقرير.**

- أرسل التقرير النهائي إلى اللجنة قبل انقضاء المهلة النهائية.
  - إذا كان عليك تسليم نسخة ورقية، خذ في الاعتبار الوقت المطلوب لوصول التقرير المرسل عبر البريد.
- اختياري: قبل أن تنهي تقريرك:
  - اطلب من أصحاب المصلحة الرئيسيين أو أشخاص آخرين مراجعته والتعليق على المسودّة.
  - اطلب من أي حلفاء (الخطوة 2) «التوقيع» على تقريرك.

10. **دافع عن قضيتك.**

- يمكنك استخدام تقريرك في سياق الاستعراض المقبل، وكذلك كأداة قيّمة لتعزيز العدالة الاجتماعية على المدى الطويل. في الواقع، هناك طرق كثيرة للترويج لتقريرك:
  - شارك في حملة للتثقيف والتوعية موجّهة نحو الداخل في منظمتك، فضلاً عن الجمهور العام، والإعلام.
  - طوّر استراتيجيات إضافية وطبّقها لكي تتمكّن من استخدام تقريرك بغية الدعوة إلى تطبيق العدالة من أجل مجتمعك المحلي على المدى الطويل.
  - اختياري: طبّق خطة اتصال (الخطوة 7).
  - اختياري: شارك في حملة مناصرة إضافية.
    - تطبيق جهود المناصرة على الخبراء الذين يقومون بعملية الاستعراض.
    - متابعة عملية التوعية لدى حدوث عملية الاستعراض فعلياً ونشر الوثائق النهائية المتعلقة بعملية الاستعراض.
    - الضغط على الحكومة (على مستوى الفدرالية، والولاية، والمحلة) لتطبيق أي توصيات ذات صلة.
    - رصد كيفية التطبيق استعداداً لعملية الاستعراض المقبلة.

دراسة حالة: تقارير الظل المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

يشجع المعهد الديمقراطي الوطني المنظمات المعنية بقضية المرأة على اعتبار تقارير الظل أداةً أساسيةً لمساءلة الحكومات، وضمان مشاركة المرأة في السياسة، وحماية حقوق الإنسان الخاصة بها. تنصّ هذه المقاربة على صياغة تقارير وإرسالها- يُشار إليها غالباً بتقارير «الظل»- بهدف كشف التناقضات بين موجبات دولة ما، المنصوص عليها في معاهدة أو اتفاق من جهة والممارسات القانونية الفعلية من جهة أخرى. كما يشجع المعهد على تشكيل الائتلافات، ويدرّب على مراقبة الأنشطة الحكومية وتقييمها، ويقدّم برنامج عمل موحّد لتعزيز أولويات النساء السياسية ومحاسبة الحكومة على أفعالها.

ما هو تقرير الظل؟

تشترط اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (سيداو) من كل دولة صادقت على الاتفاقية أن تقدّم تقريراً إلى لجنة سيداو، تتوسّع فيه في الخطوات التي اتّخذتها الدولة لتطبيق الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.

يشكّل تقرير الظل مراجعةً رسميةً لتقرير الدولة المذكور. ويعمل على تحضيره ائتلاف من منظمات المجتمع المدني بغية إرساله إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ما إن تتمّ إحالة تقرير الظل إلى الجهة المعنية حتى يندرج ضمن السجلات الرسمية على قدم المساواة مع التقرير الذي أرسلته الدولة. وتتمّ دراسة الأدلة والتقييمات الواردة في تقرير الظل بالدقة نفسها كالمعلومات التي تقدّمها الدولة.

باختصار، يُعتبر تقرير الظل الموثّق بدقة أداةً قوية. فهو يقدّم إلى المجتمع المدني منصّةً رسمية لمراجعة المعلومات التي عرضتها الدولة، وتقييم مدى دقتها، وتزويد لجنة سيداو بالمعلومات الإضافية التي تحتاج إليها لسدّ الفجوات المحدّدة في سياسات الدولة، فضلاً عن العوائق المحدّدة التي تحول دون المساواة الكاملة للمرأة في الحياة العامة والخاصة.

كما يحفّز على إنشاء ائتلاف قوي من الأطراف المهتمة- مثل المسؤولين المنتَخبين، وموظفي المؤسسات، والمحامين، والأكاديميين، ومنظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان- يمكن أن يساعد في صياغة التقرير وضمان تمتّع المرأة بالمساواة. فضلاً عن ذلك، يوطّد علاقة ائتلاف الظل مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين.

كيف يساعد تقرير الظل على تطبيق اتفاقية سيداو؟

في حين تتوفّر اتفاقيات أخرى لمعالجة الحقوق السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، تُعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الاتفاقية الدولية الوحيدة التي تعالج حقوق المرأة القانونية والثقافية على السواء، كما تنشئ «جدول أعمال لتنظيم عمل الدول من أجل ضمان التمتع بهذه الحقوق». ولما كانت هذه الاتفاقية تخضع للقانون الدولي، فتُعتبر نافذة بقوة القانون. لكن، بخلاف القانون الوطني الذي يحاسب الأفراد، يحاسب القانون الدولي الدول، ويعتمد على الضغوطات العامة لفرض امتثال الدولة للاتفاقيات ذات الصلة. من هذا المنطلق، بمقدور تقرير الظل الذي يُعرض على لجنة سيداو ويدخل ضمن السجلات الرسمية، إذا كان جيّد التوثيق، أن يمارس الضغوطات اللازمة لإجبار الدولة على تغيير ممارساتها التمييزية.

كيف أقوم بتحديد الأولويات، وجمع الأدلة، وتوثيق السلوك؟

أولاً، اقرأ التقرير الذي أرسلته الدولة إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تنشر اللجنة تقارير الدول على موقعها الإلكتروني بعد أيام من استلامه.

بعد ذلك، اعقد اجتماع تخطيط مع أكبر عدد ممكن من المنظمات التي تُعنى بقضايا المرأة والتي تعتمد تفكيراً مماثلاً لمنظمتك، بغية تحديد مشاكل التمييز التي تؤثّر على المرأة في مختلف أنحاء الدولة. بعد إجراء مراجعة شاملة لتقرير الدولة والحواجز التي تواجه المرأة، حدّد المشاكل التي تمثّل الخطر الأكبر بالنسبة إلى قضية مساواة المرأة في مختلف أنحاء البلاد. فلتكن قائمة الأولويات هذه محور تركيز تقرير الظل.

بعد تحديد الأولويات، أعد قراءة اتفاقية سيداو وتمعن في الملاحظات الختامية المنشورة على موقعها. حضّرت اللجنة هذه الملاحظات بغية توجيه عملية صياغة التقارير، وهي «توصي» من خلالها باعتماد مقاربة محدّدة لكلّ مادة من مواد الاتفاقية. وتشرح فيها أيضاً خلفية كل مادة، وأهميتها في حياة المرأة، كما تطرح على المراجعة سلسلةً من المواضيع ذات الصلة بالمواد. باختصار، ترشد الملاحظات الختامية كلّ من لجنتي الدولة وائتلاف تقرير الظل إلى القوانين والقضايا التي ينبغي على التقرير مناقشتها، وكيفية ربط هذه القضايا بكل مادّةٍ بحدّ ذاتها.

كيف أصمّم تقرير الظل؟

تنصّ اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على ضرورة الالتزام بتوجيهات محدّدة تتعلّق بعوامل الطول، والتنظيم، وطريقة الإرسال التي ينبغي مراعاتها عند إعداد تقرير الظل وإرساله.

- يجب ألا يتجاوز تقرير الظل عدد الصفحات المحدّد- أي ستين صفحة للإجابة عن تقرير الدولة الأولي، وأربعين للإجابة عن التقرير الدوري. ينطبق هذا الأمر على التقرير نفسه فقط وليس على المستندات المرفقة ضمن الملاحق.

- يجب إرسال تقرير ظل واحد عن كل دولة، إلا إذا أثبت المؤلّفون وجود حاجة ملحة وواضحة لإرسال تقرير آخر (مثلاً، اختلاف الاحتياجات المحدّدة لإحدى الفئات المهمّشة المقيمة في منطقة جغرافية محدّدة جيداً عن احتياجات الفئة التي يتمحور حولها التقرير الأول، أو إذا كانت المجموعات التي شاركت في صياغة التقرير قد اختبرت خلافات كبيرة في ما بينها.)

- يجب معالجة المواد بالترتيب الذي ترد فيه ضمن اتفاقية سيداو.

- يجب أن تتمتع المعلومات الواردة في التقرير «بالمصداقية والدقة والموثوقية» وأن يتمّ توثيقها بشكل واضح.

- مع أنّ اتفاقية سيداو مقسّمة إلى ثلاثة أجزاء، يجدر بتقرير الظل أن يتناول الجزءين الأولين فقط، أي المواد من 1 إلى 16. كما ينبغي التركيز بشكل أكبر على المواد الأساسية الواردة في الجزء 2، المواد 6-16.

كيف أكتب التقرير؟

مع انطلاق عملية الصياغة، من السهل جداً أن يغلب التوتّر على المؤلّفين نتيجة المجموعة الواسعة من الحقوق المختلفة التي تغطيها اتفاقية سيداو، وكمية المواد التي يجمعها ائتلاف الظل للتقرير. من هنا، للمحافظة على محور تركيز البحث والتقرير، توصي منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة- آسيا والمحيط الهادئ لجنة الصياغة بأن تستهل كل قسم من خلال طرح السؤال الأساسي التالي: «كيف أدرجت الحكومة الاستراتيجيات، والأهداف، والأنشطة الموصى بها في برنامج عمل بيجين ضمن كل مادة ذات صلة في اتفاقية سيداو؟»

على سبيل المثال، يُعرّف الجزء الأول التمييز (المادة 1)، كما يصف واجب الدولة بتوفير البنى التحتية القانونية والسياساتية اللازمة «لتجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل» (المادة 2)، مشترطاً من الدولة «اتّخاذ جميع التدابير المناسبة لتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة» التي تكرّس القوالب النمطية الجنسانية (المادة 5).

من خلال الاطلاع على عمل الدولة في هذا المجال، يجدر بتقرير الظل أن يوثّق ويناقش ما يلي بصورة موجزة:

- ما إذا كانت الدولة قد أدرجت المادة الأولى في دستورها؛
- ما إذا كانت الدولة قد صادقت على البروتوكول الاختياري للاتفاقية؛
- ما هي التحفظات التي سجّلتها الدولة على سيداو، وما الإجراءات التي تتّخذها لمعالجتها، والمهلة الزمنية المحدّدة لتنفيذ هذه الإجراءات؛
- ما إذا كانت الدولة قد تبنت المبادئ القانونية الأساسية لبرنامج عمل بيجين.

يجب أن يركّز القسم الأكبر من التقرير على الجزء 2، المواد 6-16، حيث تتم مناقشة الحقوق القانونية، السياسية، المدنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المتساوية للمرأة، بشكل مفصّل. وفق ما يُظهره النموذج التالي، تقدّم التوصيات العامة إرشادات شاملة جداً بشأن تفسير كل مادة، وتقييم مدى امتثال الدولة لها.

المادة 7	التوصية العامة 23 (مقتطفات):
تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في: (أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، (ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفى تنفيذ هذه السياسة، وفى شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية، (ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.	حقّ التصويت والأهلية للانتخاب (المادة 7، الفقرة (أ)). 18. ... يجب أن يكون التمتع بهذه الحقوق قانونياً وفعلياً على السواء. 19. وتظهر دراسة تقارير الدول الأطراف أنه بالرغم من أن جميع هذه الدول تقريباً قد اعتمدت أحكاماً دستورية، أو غير ذلك من الأحكام القانونية، تمنح كلاً من المرأة والرجل المساواة في الحق في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، فإن المرأة لا تزال تواجه صعوبات في ممارسة هذا الحق في كثير من الدول. 20. وتشمل العوامل التي تحول دون إعمال هذه الحقوق ما يلي: (أ) كثيراً ما يكون وصول المرأة إلى المعلومات المتعلقة بالمرشحين، وبالبرامج السياسية للأحزاب، وبإجراءات التصويت أقل منه بالنسبة للرجل وهي معلومات لا تزودها بها الحكومات والأحزاب السياسية. وتشمل العوامل الهامة الأخرى التي تحول دون ممارسة المرأة لحقها في التصويت ممارسة كاملة وعلى قدم المساواة، عدم إلمامها بالقراءة والكتابة، وعدم معرفتها وفهمها للنظم السياسية أو ما يترتب على المبادرات السياسية والسياسات من أثر على حياتها. إن عدم فهم الحقوق والمسؤوليات والفرص المتاحة للتغيير التي يمنحها حق الانتخاب يعني أيضاً أنّ المرأة ليست دائماً مسجلة للإدلاء بصوتها؛ (ب) ومن شأن العبء المزدوج الذي ترزح تحته المرأة والمتمثل في العمل والضغوط المالية، أن يحد مما يتاح للمرأة من وقت أو فرص لكي تتابع الحملات الانتخابية وتكون لها حرية تامة في الإدلاء بصوتها؛ (ج) إنّ التقاليد والقوالب النمطية الاجتماعية والثقافية في بلدان كثيرة تثني المرأة عن ممارسة حقها في التصويت. وكثير من الرجال يؤثّرون على أصوات النساء أو يتحكمون فيها من خلال الإقناع أو الضغط المباشر، بما في ذلك التصويت بالنيابة عنهن. وينبغي منع أي من هذه الممارسات؛ (د) ومن بين العوامل الأخرى التي تمنع في بعض البلدان مشاركة المرأة في الحياة العامة أو السياسية لمجتمعها القيود المفروضة على حريتها في الحركة وحقها في المشاركة، والمواقف السلبية السائدة تجاه المشاركة السياسية للمرأة، أو لانعدام ثقة جمهور الناخبين في المرشحات وعدم تأييده لهن...

بعد تحديد الأولويات ومراجعة الملاحظات العامة ذات الصلة، يجدر باللجنة أن تدرّب أعضاء اللجنة على سحب المعلومات التي تحتاج إليها لإثبات حججها. كما يجب تدريب الباحثين على الاستعداد لكل الاحتمالات. وينبغي إجراء دراسة دقيقة للقوانين الوطنية، وقرارات المحاكم، وتقارير الصحف، والدراسات الجامعية، والنشرات الإخبارية الصادرة عن المنظمات، وإجابات مجموعات التركيز. بالإضافة إلى ذلك، يجب التعمّق في الموقع الإلكتروني لاتفاقية سيداو لتحديد أي معلومات ذات صلة: خاصةً تقرير الدولة وإجابة لجنة سيداو عليه (الملاحظات الختامية للجنة سيداو)، وملخّص عن محاضر اجتماعات لجنة سيداو، وأعداد التقارير وفقاً لمقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني، والاستعراض الدوري الشامل للدولة. تذكّر أنّ التقرير لن يكون فعالاً إذا لم يكن يتمتع بالمصداقية، لذا، يجب أن تكون كافة الأدلة الواردة فيه دقيقة وموثّقة جيداً.

كيف أرسل تقرير الظل؟

تقدّم لجنة سيداو إلى ائتلافات المجتمع المدني فرصتين للتعبير عن شواغلها خلال تحقيق اللجنة في أداء الدولة. فوفق ما يبيّنه الجدول التالي، تقدّم لجنة سيداو عدّة فرص لكي يردّ ائتلاف الظل على حجج الدولة. ولعلّ أهم فرصتين هما فترة ما قبل دورة اللجنة، ولدى تقديم التقرير الكامل والمنقّح خلال الدورة نفسها.

تتكوّن فترة ما قبل الدورة من اجتماع يستمرّ لخمسة أيام، ويُعقد قبل سنة على جلسة الاستماع الكاملة التي ستنظّمها لجنة سيداو حول دولتك. تُعتبر المشاركة في فترة ما قبل الدورة بالغة الأهمية كونها تُحدّد توجُّه الحوار بين لجنة سيداو وحكومتك خلال الدورة نفسها، فضلاً عن موعده والقضايا المطروحة فيه. وكما تلحظ منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة- آسيا والمحيط الهادئ، تشكّل هذه المشاركة أيضاً «الفرصة الأخيرة لحمل الحكومة على إرسال معلومات خطية حول قضايا معيّنة يُحتمل أن تكون الحكومة قد أهملتها أو ربّما تحاول تجنّبها في تقريرها.» من هنا، ستساعد أي معلومة يمكن لائتلاف الظل أن يقدّمها لجنة سيداو على اتّخاذ قرار بشأن كيفية استجواب الدولة.

ما إن تستعرض الدولة تقريرها لمعالجة الشواغل التي طُرحت في اجتماع ما قبل الدورة، حتى ينبغي للجنة الظل تقييم تقرير الدولة المنقّح، ثم تحديث تقرير الظل وإحالته إلى لجنة سيداو لكي تكبّ على دراسته خلال الدورة الرسمية مع الدولة المذكورة.

تقدّم هذه الدورة الكاملة للجنة سيداو إلى ائتلاف الظل الفرصة الأخيرة لتقديم أي وثائق يجب إدراجها في التقييم الرسمي. وليس هذا فحسب، بل هي أيضاً فرصة لتزويد أعضاء لجنة سيداو بالمعلومات اللازمة، سواء فردياً أو كمجموعة. ورغم أنّ اللجنة تفضّل تلقي المعلومات شخصياً، إلا أنها تدرك الصعوبات التي تترافق مع هذا الأمر، مما دفعها بالتالي إلى الإذن لمنظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة- آسيا والمحيط الهادئ بالإنابة عن ائتلاف لا يستطيع تكبّد ثمن إرسال ممثّلين عنه. مع ذلك، تشترط المنظمة أن يكون ممثّل ائتلاف الظل متوفّراً عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني خلال العرض الذي ستقدّمه المنظمة أمام اللجنة.

تعتمد لجنة سيداو توجيهات صارمة لكيفية تقديم تقرير الظل. وتكون هذه التوجيهات، فضلاً عن معلومات لوجستية واستراتيجية مهمّة أخرى، مدرجة في المذكّرة الإعلامية التي تحضّرها المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل المنظمات غير الحكومية الراغبة في المشاركة في أنشطة لجنة سيداو. يمكن الاطلاع على هذه المذكّرة على الموقع الإلكتروني للمفوضية: (http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/NGO_Participation.final.pdf) **ولا ريب في أنها ستؤمّن مساعدةً كبيرةً** جداً لكي يكون تقرير الظل متاحاً ومؤثّراً قدر الإمكان.

دخول اتفاقية سيداو حيّز التنفيذ على المستوى الوطني
مصادقة الدولة الطرف على اتفاقية سيداو
تحضير الدولة الطرف للتقرير الأولي/الدوري
إرسال الدولة الطرف للتقرير الأولي/الدوري
تحضّر المنظّمات غير الحكومية تقرير الظل/ التقرير البديل. (ملاحظة: يمكن أن يحدث ذلك قبل إرسال الدولة الطرف لتقريرها أو بعده).
يتمّ إرسال التقرير لقسم الترجمة، وتحديد موعد مراجعته، ثم نشره على الموقع الإلكتروني لشعبة النهوض بالمرأة.
تقدّم المنظمات غير الحكومية تقرير ظل/ تقريراً بديلاً بأهم النقاط إلى اللجنة.
يراجع الفريق العامل لما قبل الدورة التقرير ويعدّ قائمة بالقضايا الشائكة.
تُرسل قائمة القضايا الشائكة إلى الدولة الطرف التي تُلزم بإرسال إجاباتها خلال 6 أسابيع.
تقدّم المنظمات غير الحكومية مرافعات شفوية خلال "الاجتماع غير الرسمي" المعقود في اليوم الأول من الأسابيع الأولى للدورة.
انطلاق جلسة لجنة سيداو لاستعراض التقرير.
تراقب المنظمات غير الحكومية الحوار وتقوم بالرصد لتحديد إجراءات المتابعة المقبلة على المستوى الوطني
استعراض شفهي لتقرير الدولة الطرف- جلسة حوار بين وفد الدولة واللجنة (نشرة صحفية على الموقع الإلكتروني لشعبة النهوض بالمرأة).
نشر التعليقات الختامية.
تحضير الملاحظات الختامية.
متابعة التعليقات الختامية (على المستوى الوطني)

كيف أتجنّب الأعمال الانتقامية؟ (أو كيف أحمي نفسي؟)

تدرك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أنّ إجراء البحث، وإرسال تقرير الظل ودعمه غالباً ما يترافق مع عواقب شخصية. فإذا كانت لجنة الظل تخشى التعرّض لأعمال انتقامية جرّاء عرض أدلة تطعن في تقرير الدولة، يجدر بها أن تطلب من لجنة سيداو عدم الكشف عن هويتها. فتمتثل اللجنة لهذا الطلب خاصةً وأنها، في الواقع، تتمتع بسجل حافل في حماية مصادرها السرية.

ما هي الطرق الأخرى التي يمكن أن أستخدم فيها تقرير الظل؟

يُعتبر تقرير الظل المصاغ جيداً أداةً قويةً. وهو غالباً ما يتمتع بتأثير كبير خارج نطاق لجنة سيداو كما في داخلها. لكن لكي يؤتي هذا التأثير مفعوله، على المنظّمات غير الحكومية توزيع التقرير على مجموعة متنوّعة وواسعة من الجماهير. في هذا الإطار، توصي منظمة العمل الدولي من أجل حقوق المرأة- آسيا والمحيط الهادئ أن تقوم بما يلي:

- تلخيص ملاحظاتك الختامية بلغة واضحة ومناقشها مع مجتمعك المحلي والإعلام المحلي.
- العمل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية في لجنة الصياغة بغية نشر النتائج التي توصّلتم إليها وتطوير الاستراتيجيات المناسبة لمعالجة شواغلكم.
- التواصل مع الحكومة. استخدم التقرير للبدء بمحادثات مع المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية المعنية بمعالجة شواغلكم.
- الارتكاز على التقرير بصفته أساساً لمراقبة طريقة استجابة الحكومة لتوصيات لجنة سيداو ولشواغلكم.
- إبلاغ لجنة سيداو بنتائج ملاحظاتكم لكي تتمكّن من متابعة مراقبة الإجراءات الحكومية.

باختصار، «تؤتي تقارير الظل نتائج أكثر إذا كانت تشكّل جزءاً من استراتيجية طويلة الأمد تتضمّن إجراءات مثل هذه المتابعة والمراقبة. فمن دون هذا النوع من المتابعة والمراقبة، يمكن للحكومات أن تتجاهل، بكل سهولة، عملية الاستعراض التي تقوم بها اللجان المعنية بمعاهدات الأمم المتحدة، والنتائج التي تتوصّل إليها.»

ناشطـــون وناشطـــات
لتفعيل المساءلة في لبنان